

أحمد بعلبكي

إيديولوجيا التنمية
في ظل
الأسواق المفتوحة والهويات المنغلقة



أيدولوجيا التنمية في ظل الأسواق المفتوحة
والهويات المُنغلقة

أحمد بعلبي

أيدولوجيا التنمية
في ظل
الأسواق المفتوحة والهويات المُنغلقة

دار الفارابي

الكتاب: أيديولوجيا التنمية في ظل الأسواق المفتوحة والهويات المُغلقة

المؤلف: أحمد بعلبكي

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي بيروت لبنان

ت: ٣٠١٤٦١ (٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥ (٠١)

ص.ب: ١١/٣١٨١ - الرمز البريدي: ١١٠٧ ٢١٣٠

www.dar-alfarabi.com

e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني ٢٠١٦

ISBN: 978-614-432-332-8

© جميع الحقوق محفوظة

تباع النسخة الكترونياً عبر موقع الدار.

المحتويات

المدخل: قضايا في مقاربات علم الاجتماع لتحولات المجتمعات	٩
التنظير الخلدوني للعمران يؤسس لعلم الاجتماع التاريخي	١١
التطور التاريخي للتنظيرات السوسيولوجية	٢٠
اختلاف المقاربات السوسيولوجية للتحولات الاجتماعية	٢٨
علم الاجتماع النقدي بين حتمية البنية والنظام وفعل الفرد	٣٦
الحقل الاجتماعي وحدود تميزه في بنية المجتمع	٤٤
الفصل الأول: سجال حول مفاهيم معتمدة في قياس المعاصرة في المجتمعات	٥١
الإصلاح الديني وقيام الرأسمالية والليبرالية العلاقة بين التحديد والتلازم	٥٣
المواطنة التي تبدأ في المدينة وتسود في الدولة	٦٦
الليبرالية اللبنانية تتحصن بإدماج الأفراد في طوائفهم	٨٦
الكلام عن الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية المشرقية	١١٤
الفصل الثاني: الطائفية والزعامة وتحولات العصبية	١٢٩
تحولات العصبية في ظروف الحداثة اللبنانية حول العصبية والدولة	١٣١
تعددية العصبيات الطائفية وسراب رسالتها الإنسانية	١٣٧
الفصل الثالث: في شبهة الديمقراطية وشرعية التمثيل	١٨٧
معوقات الديمقراطية والتنمية في مجتمعات الانتفاضات	١٨٩
الشرعية التوافقية في لبنان واستعصاء قيام الدولة	٢٠٣
الانتخابات النيابية في لبنان: العصبية والتعبئة	٢٠٧
المركزية والتمثيل البرلماني والبلدي في ليبرالية التوافق	٢١٥

٢٢٣.....	قانون البلديات والأسس الملائمة لنظام لامركزية إدارية تنموية
٢٣٣.....	الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩ حالة دوائر الأغلبية الشيعية
٢٤١.....	الفصل الرابع: حدود الأيديولوجيا في مقارنة مفاهيم التنمية وإدارتها
٢٤٣.....	الإدارة اللامركزية في تخطيط التنمية
	التنمية واللامركزية في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٦٧.....	ومنظمة الإسكوا
	مفهوم المجتمع المدني المروج في أدبيات التنمية:
٢٧٦.....	نصوص من منظمة الإسكوا (ESCWA) نموذجاً
٣٠٠.....	الشُّبهة في تحديد معوقات التنمية واقتراح السياسات
	التنمية وحقوق الإنسان في الخطاب الدولي والأوروبي
٣٢٦.....	خلال الحرب الباردة وبعدها
	تشخيص معوقات التنمية وإمكاناتها في لبنان
٣٤٦.....	في التقرير اللبناني للتنمية البشرية (٢٠٠٨-٢٠٠٩)
٣٥٧.....	النزعات في إدارة وتمويل التنمية
	تقرير التنمية الإنسانية العربية في القرن الواحد والعشرين
٣٧٨.....	مقاربة قومية إرادوية وتكنوقراطية للتنمية
	مبدأ الشراكة في التنمية البشرية بعد عقدين ونيف
٣٨٨.....	على ترويج المنظمات الدولية له
٤٠٥.....	المصادر والمراجع
٤١٥.....	المؤلفات

المدخل

قضايا في مقاربات علم الاجتماع لتحولات المجتمعات

التنظير الخلدوني للعمران يؤسس لعلم الاجتماع التاريخي

بداية لا بد من الإشارة إلى أن ابن خلدون كان أعقل النقليين وهو الذي ابتدع الفصل والوصل بين السلفية في أمور الشرع من جهة، وبين العقلانية في علوم العمران والتاريخ من جهة ثانية.

لقد أسس لما سماه علم العمران أو ما يمكن أن نسميه اليوم علم الاجتماع باعتباره علماً تشكل حول بنية الوجود الاجتماعي. فجعل هذه البنية، ولأول مرة، حقل بحث مستقلاً وموضوع تنظير لذاته: يبحث عن العلاقات بين الأحداث ولا يبحث عن أسبابها. ولهذا يرتقي بالتاريخ الاجتماعي والمقارنة إلى الجهد التنظيري في الاجتماع. فاعتمد ما سماه «مطابقة الأخبار» المروية للمنطق الداخلي لبنية العمران القائمة في مجتمع معين من خلال ما يُسميه «المماثلة ما بين الحاضر والغائب من الوفاق وما بينهما من الخلاف وتعليل المتفوق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل ومبادئ ظهورها، وأسباب حدوثها ودواعي كونها وأحوال القائمين بها وأخبارهم، حتى يكون مستوعباً لأسباب كل حادث، واقفاً على أصول خبر، وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول، فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً، وإلا زيفه واستغنى عنه»^(١). وبهذا يكون قد أرسى القاعدة المنهجية التاريخية لتكون علم التاريخ. ولهذا اعتُبر ابن خلدون أيضاً مؤسساً لعلم التاريخ، علم يقوم على دراسة الحضارة إلى جانب ثقافة الاجتماع في عصره أو قل علم اجتماع العمران وهو علم مركب ينظر إلى قانون

(١) مقدمة ابن خلدون المقدمة، في فضل علم التاريخ، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، صفحة ٢٢.

تحول بنى العمران أو الوجود الاجتماعي المتعاقبة في المجتمعات. ويجمع هذا العلم بين ما نسميه اليوم بالتاريخ الاجتماعي وبين علم اجتماع التاريخ. وفي مثل هذا الفهم للتاريخ يكون قد أعطى للنظرية فيه طابعها الكوني. كونية شاء ابن خلدون أن يربطها بـ«كونية المشيئة الإلهية». ولكنها كونية استندت في تنظيره إلى الوجود الاجتماعي الملموس والتاريخي للمجتمعات القبلية في الأقاليم الصحراوية والبادية.

وفي هذه النظرية الكونية يكون ابن خلدون قد أسس لمقاربات المؤرخين المعاصرين في التمييز:

- بين ظاهر التاريخ الشائع في الوقائع أو في ما يُسمى رواية الأخبار (Historiographie) من جهة؛

- وبين باطن التاريخ من جهة ثانية، حيث تتحدد في هذا الباطن المُحدّد (Déterminant) كيفيات حصول الوقائع والظواهر الاجتماعية من خلال النظر والتحقيق فيها وتعليلها. وهي تخضع لحتمية المنطق الداخلي للاجتماع الإنساني في مستوى أول من الفهم وليس لعشوائية المصادفة وتخضع لمنطق القانون التاريخي في مستوى ثانٍ من التنظير.

وهنا يجب التساؤل: أولم يكن موقف ابن خلدون، في حصر تفسير حركة التاريخ بـ«المشيئة الإلهية» وفي ترديده في أكثر من مكان بأنه ينبغي «الإعراض عن النظر في مسائل الطبيعيات لأنها لا تهم دينياً ولا معاشياً فوجب علينا تركها»، موقفاً دينياً لا مناص من هيمنته تاريخياً؟

أولم يكن موقف مؤسس علم التاريخ في حصر تفسير التاريخ بالمشيئة الإلهية اضطراراً تاريخياً، وهو الذي عاش في زمان عجز العلم الوضعي التجريبي المتاح في أيامه عن فهم الوقائع والظواهر الاجتماعية فكان يجد الخلاص في الرجوع إلى المشيئة الإلهية في القول الذي يختتم به كل فقيه مسلم بأن (الله أعلم) وبأن «فوق كل ذي علم عليم» أو في استناده إلى الآية " وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا {١٧/٨٥} "؟ (الآية ٨٥ من سورة الإسراء).

أولاً: في التفارق والتقاطع بين علم الاجتماع الخلدوني وعلم الاجتماع الغربي

لقد أسس ابن خلدون لعلم اجتماع العمران بفضل إبداعه في تجاوز أنواع المنطق الأرسطوي الوضعي منها أو الديني النقلي وكلاهما يستهدف الحقائق المطلقة الدينية أو يستهدف الكليات المجردة عن المحسوسات دون أن يتلمسها.

بينما أسس أوغست كونت (A.COMTE) (١٧٩٨ - ١٨٥٧) لعلم الاجتماع الغربي وقد كان أول من أطلق اسمه في النصف الأول للقرن التاسع عشر، فجاء ظهوره متأخراً بين علوم الإنسان والمجتمع وذلك بعد الوصول إلى الفكر الوضعي وتجاوز مرحلتي الفكر الديني والميتافيزيقي التجريدي حسب تصنيف أوغست كونت، وجاء كذلك بعد انتقال علوم الطبيعة مع فرنسيس بايكون من الاستنباط إلى الاستقراء.

لقد عاش كل من ابن خلدون وأوغست كونت في مجتمعين تفصل بينهما أربعة قرون ونصف القرن. ويفصل بينهما أيضاً اختلاف جغرافي مناخي:

فابن خلدون عاش في بلاد المغرب العربي ومصر وترحل بين المدن والأرياف التي يغلب فيها المناخ الجاف والبداءة والرعي والزرع وبين مناطق حضرية تقوم على عصبية الولاء للعشيرة أو للحلف الذي يسميه «العصبية الاصطناعية».

وفي المقابل عاش أوغست كونت في أوروبا الباردة أو المعتدلة المناخ والتي تعيش على الصناعة بعد أن تجاوزت التقليد في الزرع وفي الاجتماع القائم على الولاء للإقطاع.

واختلفت الانشغالات البحثية لدى كل من العالمين المؤسسين:

- فعلم الاجتماع أو علم العمران البشري كما يُسميه ابن خلدون انشغل بموقع العصبية والبداءة وأطوار الدولة والحضارة والدين واختلاط الأعراق وهذه انشغالات لا تزال تشغل الباحثين العرب حول العصبية وأشكال أدائها المعاصرة كما هي حالها في البلاد العربية عموماً ولبنان من بينها.

- وأما علم اجتماع أوغست كونت ودوركهايم في أوروبا فقد اهتم بإبراز الفلسفة

الوضعية وبالمنهج المستند إليها كمنهج لا بديل عنه سواء لفهم الظواهر في النماذج المجتمعية الستاتيكية أو السكونية من جهة، وفي النماذج الدينامكية العضوية من جهة ثانية، أو لفهم اختلافاتها بين المجتمعات. وشاع هذا المنهج في مواجهة المنهج التاريخي الهيجلي منه أو الماركسي في القرن التاسع عشر. وتجدر الإشارة إلى أن أوغست كونت أسند علم الاجتماع إلى ما عرضه في كتابه الشهير «La philosophie positive». لقد دارت هواجس كل من كونت ودوركايم المحافظة على النظام القائم، حول مسائل الفردية المندمجة عضوياً في وحدة المجتمع وحول الصراعات داخل مجتمع الدولة الأمة والمؤسسات النازمة والمُحصنة لهذا المجتمع بفعل الوعي الجمعي الوضعي الذي يخرج عن الإيمان الكاثوليكي.

والجدير ذكره أن ابن خلدون يتوافق مع دوركايم في اعتبار «أن الاجتماع الإنساني ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم: «الإنسان مدني بالطبع». أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية وهو معنى العمران...»^(١). يلجأ إليه الإنسان اضطراراً لا اختياراً. وهذا القول يقربه من فهم دوركايم لخروج الظواهر الاجتماعية عن إرادة الأفراد وطابعها الموضوعي الإكراهي. ولذلك رأى أنها يجب أن تُدرس كأشياء خارجة عن ذاتية الإنسان. يُضاف إلى ذلك أن ابن خلدون سبق كل من كونت ودوركايم في اعتماده نظرية تحقيق تاريخ المجتمعات من المجتمعات البدوية أو الستاتيكية أو السكونية إلى المجتمعات الحضرية أو العضوية الحركية وتحقيق تاريخ المعارف. وانتقالها من «علوم الملائكة إلى علوم البشر» (كما يُشير عنوان الفصل الثالث من الباب السادس من الكتاب الأول). وسبق كونت ودوركايم في الوصول إلى مفهوم «العقل التجريبي وكيفية حدوثه» (كما يعنون الفصل الثاني عشر من الباب عينه) وسبقهما كذلك إلى مفهوم العلم الوضعي.

(١) مقدمة ابن خلدون، المرجع نفسه، الكتاب الأول، الباب الأول، الفصل الأول، صفحة ٣٣.

لقد اعتمد ابن خلدون في مقدمته الشهيرة منطقاً جديداً يقوم على استقراء المحسوسات في الحياة الاجتماعية للناس. منطق أضافه إلى المنطق الشكلي الأرسطوي المعتمد لدى الفلاسفة المسلمين المعاصرين له في قياس الأمور غير الدينية. وإلى المنطق الكشفى الذي سبق واعتمده الغزالي في بحث بالأمور الإلهية. وقد أطلق علي الوردي على هذا المنطق الجديد الذي ابتدعه ابن خلدون تسمية المنطق الحسي لقياس الأمور الاجتماعية والعمرانية (منطق ابن خلدون ١٩٩٤)^(١) فأنزل به العقل من السماء إلى الأرض كما يقول محمد جابر الأنصاري^(٢). وفي اعتماده لهذا المنطق في دراسة الوجود الاجتماعي كان أقرب إلى دراسة السياسة والدولة من المتمنطقين في الكليات الإلهية التي يغرق فيها الفلاسفة «لأن صناعة المنطق غير مأمونة الغلط لكثرة ما فيها من الانتزاع وبعدها عن المحسوس».

لقد برز تواضع العالم في اعتباره أن علم اجتماع العمران الذي اكتشفه لم يكتمل على يديه مفسراً ذلك في قوله: «فإن كنت قد استوفيت مسائله وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحاء فتوفيق من الله وهداية وإن فاتني شيء في إحصائه... فللناظر المحقق إصلاحه». ويضيف متسائلاً حول عدم عثور، فيما قرأه عن أسلافه، على اهتمام بعلمه العمراني الجديد كعلم بذاته فيقول: «ما أدري ألغفلتهم عن ذلك؟... أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل إلينا... وما لم يصل إلينا من العلوم أكثر مما وصل»^(٣). لقد مضت ٥ قرون قبل أن يتعرف المفكرون العرب إلى مقدمة ابن خلدون وكان الشيخ محمد عبده أول من تعرف إلى كنوزها المعرفية في فهم مجتمعاتنا العربية والإسلامية، فطالب بتدريسها في الأزهر الشريف بعد ثلاثة أرباع القرن من ترجمة الأوروبيين واهتمامهم بها لتساعدتهم في فهم طبائع المجتمعات القبائلية العربية في الأرياف والمدن المغاربية. ولا عجب أن تحظى ألفية ابن

(١) علي الوردي منطق ابن خلدون، الطبعة الثانية، دار كوفان، لندن، ١٩٩٤، صفحة ٦٥.

(٢) محمد جابر الأنصاري في مجموعة مقالات في جريدة الحياة، أعداد ١١ ١٢ ١٣ و ١٤ تموز ٢٠٠٦.

(٣) المقدمة، المرجع نفسه، الكتاب الأول، في طبعة العمران في الخليفة، صفحة ٢٩.

مالك التي تهتم بشؤون البيان وقواعد اللغة في ظل انهيار أواخر الممالك والدول الإسلامية بسبق الاهتمام قبل مقدمة ابن خلدون التي تهتم بشؤون العمران وتحولات المجتمعات وأزمات الدول.

ثانياً: في تحليل ابن خلدون لكيفيات الوقائع والظواهر الاقتصادية الاجتماعية

لاحظ ابن خلدون في تفسير المشكلات الاقتصادية المؤدية إلى تدهور الممالك أنها ترتبط بكثرة العمران «وارتفاع قيمة الأقوات التي تُدخل على قيمتها قيمة ما يُفرض عليها من المكوس والمغارم للسلطان في الأسواق وأبواب المصر وللجباة في منافع يفرضونها على البيعات لأنفسهم»^(١). وهذا ما يسبب تزايد المكوس على السلع وارتفاع أسعارها على العوام وتركز الثروات بين أيدي أصحاب الحكم. ويؤدي في نظره إلى تدهور الدولة ونهايتها في ظل اكتمال حضارتها وانتقالها إلى الحضارة المدنية بعد أطوارها الثلاثة الأولى، حيث كانت تقوم على عصبيات البداوة. ولكن ابن خلدون الذي سبق زمان عالمية الرأسمالية التجارية ومن بعدها الرأسمالية الصناعية لم يكن قادراً على التنبؤ والحديث عن ظواهر التراكم الأولي لرأس المال ولا على تصور ظهور طبقة تراكم لتستثمر في التجارات القارية وفي المانيفاكتورة والصناعة من بعد. فليجأ إلى التحليل من خلال الربط بين كثرة العمران وانعكاساته على المعيش وعلى العلاقات الاجتماعية من جهة وعلى نزوع الناس إلى الرفاه والفردية اللامعيارية (Anomie) والانحراف إلى الجريمة كما يُشير دوركهايم في كتاب «الانتحار»، فيظهر ابن خلدون في هذا الصدد وكأنه داعية إسلامي. وفي تقديرنا أن ما قصده قبل التذكير بالأخلاق الدينية هو التمييز بين الأخلاق الطيبة والأقرب إلى الطبيعة لدى أهل البداوة من جهة وبين الأخلاق اللامعيارية لدى الأفراد من أهل المدينة والحضر تاركاً لنا لنقول قولاً أكثر معاصرة وأصعب تنظيراً في تعريف المدن وتعصيب الجماعات المتحاصرة فيها كما نشهد اليوم في النموذج المتعدد طائفيّاً في العاصمة اللبنانية.

(١) المقدمة، المرجع نفسه، الفصل الثاني عشر من الباب^{١٦} الرابع من الكتاب الأول، صفحة ٢٨٦.

إن العصبية التي تشكل المحرّك الأساسي للاستيلاء على الدولة، تقوم في نظر ابن خلدون على نوعين من صلات الترابط:

- صلة القرابة والأرحام «ومن صلتها (بمعنى ثمرتها) النعمة (بمعنى النصرة) على ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تُصيبهم هلكة...»^(١).

أو صلة حلف في ما يسميه ابن خلدون «عصبية الاصطناع» كمثّل عصبية الموالي والخدم «ينتظمون في دولة ويلتحمون فيها... حتى يبدوا كأنهم منها...» كمثّل حلف البرامكة. ويرى أن كل دولة تمر في كل زمان ومكان، بخمسة أطوار أو أعمار متعاقبة كما أعمار الإنسان، «فعمّر الدولة بمثابة عمر الشخص من التزايد إلى سن الوقوف إلى سن الرجوع»^(٢) وأن أحوالها تتغير من طور إلى طور؛ ففي الطورين الأولين تعيش الدولة حضارة البداوة والعصبية وتنجز خلالهما:

- الاستيلاء على الملك والمشاركة القبلية.

- الاستبداد واتخاذ الموالي لمواجهة نزوع أهل العصبية للمشاركة في الأغنام.

وتشهد الدولة في الأطوار الثلاثة التالية:

١- طور الدعة والرفاه والتشييد والصناعة والحضارة المدنية والإفساد.

٢- طور الإسراف والتبذير على الملذات والشهوات في المآكل والمناجح.

٣- طور التدهور والتفتت الداخلي أو الاستيلاء على الملك من عصبية أقوى في الخارج.

تقوم الدولة في الطورين الأولين على العصبية التي تحركها عندما «يتأذن الله لها بالملك ويسوقه إليها كما يتأذن بانقراضها بارتكاب الرذائل» وفقاً للآية الكريمة من سورة

(١) مقدمة ابن خلدون، المرجع نفسه، الكتاب الأول، الباب الثاني، الفصل الثامن، صفحة ١٠٢.

(٢) المرجع نفسه، الكتاب الأول، الباب الثالث، الفصل الرابع عشر صفحة ١٣٤. والفصل السابع عشر صفحة ١٣٨.

الإسراء " وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا {١٦/١٧} " (الآية ١٦ من سورة الإسراء).

لم يكن سياق الأطوار الخمسة هذا هو سياق قيام الدولة اللبنانية التي تشكلت في ظل الانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، مثلها في ذلك مثل الدول الناشئة بعد الاستقلال عن الاستعمار. وقد قامت الدولة اللبنانية في حينه على توافق بين زعماء العصابات الطائفية المدعومين من الخارج. ولم «يتأذن الله» لها مذاك باستقرار الحكم طويلاً، فهل هذا يعني أنه، ورغم مرور ستة قرون، ظلت وتظل من النوع الذي يصح فيه قول ابن خلدون: «إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها الدولة»^(١)؟

أما في أوروبا فقد قام سجال بين المؤرخين حول ظهور مفهوم الدولة^(٢):

فمنهم روسو وهوبز ولوك الذين اعتبروا أنها نشأت من جراء توسع المجتمع التعاقدية. ومنهم غومبلتز وأوبنهايمر اللذان تأثرا بنظرية ابن خلدون في تفسير ظهور الدولة باعتباره يرتبط بطمع عصابات البدو من أهل الرعي والضرع برفاه وفائض إنتاج أهل الزرع فيستولون على الملك و يقيمون دولتهم لاقتطاع هذا الفائض.

ويلفت النظر الغنى النظري الكامن في قول ابن خلدون أن قيام الدولة هو شرط ملازم للعمران في المجتمع لأنها «تمثل حاملاً يُكره النوع على مصالحهم... لتتم الحكمة الإلهية في بناء هذا النوع...»، وبهذا يصبح قيام الدولة ووعي ضرورتها مرتبطين بمشيئة الله لتقوم الحضارة على جدلية الاستبداد والتحضر.

واليوم، لا بد وأن يجد المؤرخون وعلماء الاجتماع والسياسة، ولاسيما العرب خصوصاً، أنفسهم أمام تحديات راهنة تتمثل في إسهامات نظرية جديدة تعصرن منهج المقدمة وتُسهم في:

(١) مقدمة ابن خلدون، المرجع نفسه الكتاب الأول، الفصل التاسع، صفحة ١٣٠.

(٢) علي الوردي، مرجع سابق ذكره، ص ٢٤٨-٢٥٠.

- تحديد ما زال وما استجد من مقومات وضرورات قيام الدولة في البلدان العربية حيث تكثر العصبيات.
- وفي تحديد ما زال وما استجد من مقومات ووظائف العصبيّة وأخلاقياتها بفعل ما يتوفر لها من أدق التكنولوجيات وما تتعرض له تحت أثقال التبعية والمديونية لا سابق لها في تواريخ العمران والدول.

التطور التاريخي للتنظيرات السوسولوجية

ذُكر في البداية أن المقاربات ذات النطاقات الكونية في فهم أحوال الجماعات والمجتمعات كانت تقوم على ما أتت به الأديان حول وحدانية الخلق والشرائع السماوية وأن الانتقال من النهج الميتولوجي لهذا الفهم لم يتيسر إلا مع التوسع الكولونيالي والانفتاح بين بلدان العالم. وكان الرحالة العرب من قبل قد توسعوا، بعد اليونان، في أسفارهم المقتربة بوصف أحوال الشعوب ونحلهم في العيش والعمران. وقد أدى ذلك إلى توقف الرحالة (المسعودي وابن إسحق والزمخشري والثعالبي وبطليموس اليوناني) المتعددي الأهداف والهواجس المعرفية أمام خصائص الأقاليم الجغرافية والبشرية للعالم. وقد خلص ابن خلدون في مقدمته^(١) إلى تمييز سبعة منها، وهو الذي اقتضت أسفاره على بلاد المغرب والمشرق، فكتب، منذ ستة قرون، عن العمران البشري فيها الذي لا يتحقق إلا بالانتقال من عصبية البداوة إلى مدنية المدينة. وعرض خصائص العرب في الملك وفي بداوتهم «التي يسرع الخراب إلى الأقطار التي يتغلبون عليها ولا يأتيهم الملك إلا بصيغة دينية من نبوة أو ولاية». وقد مال ابن خلدون أحياناً كثيرة إلى تعميم خصائص الملك في أقاليم العرب على الأقاليم الجغرافية الأخرى المشابهة.

ولا بد من التذكير أيضاً بأن المحاولات التأسيسية النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع بدأت في أوروبا منذ حوالى قرنين مع أوغست كونت مؤسس الفلسفة الوضعية. هذه الفلسفة التي نحت هي أيضاً مثلها مثل الميتولوجيا الدينية، إلى الكونية في فهم الظواهر الاجتماعية مُستندة في ذلك إلى ما حققته علوم الطبيعة من تبلور في منهجيات البحث

(١) مقدمة ابن خلدون، منشورات المكتبة التجارية، شارع محمد علي، القاهرة، الباب الأول من الكتاب الأول، ص ٤٩

التجريبي واستخلاص القوانين. ولذلك برز في بدايات التأسيس لهذا العلم ما سُمي بالـ (Physicalisme) أو الفيزياء الاجتماعية. هذه النظرية التي تهدف إلى ما سُمي بالدراسة العقلانية للأفعال والانفعالات المتبادلة التي يمارسها الناس باستمرار بعضهم على بعض. وفي سياق هذا الفهم الكوني لتشكل المجتمعات البشرية وتحولها رأى أوغست كونت أن المجتمعات تتدرج من مرحلة الميتولوجيا الدينية إلى حالة الميتافيزيقيا ومنها إلى حالة الوضعية المتمثلة بالمجتمع الصناعي.

وبرزت المقاربة الكونية في مرحلة الفهم الوضعي للظواهر الاجتماعية في ما تبلور داخل البلدان الصناعية الأوروبية من تيارات فكرية مواكبة لمراحل توسع قدراتها وأسواقها داخل القارة وخارجها: ففي القرن الـ ١٨ تمخضت الثورتان الأميركية والفرنسية عن تبلور شُرع لحقوق الإنسان بغض النظر عن خصائص المجتمع الذي يعيش فيه، وفي القرن الـ ٢٠ تبلور، بعد الحرب العالمية الأولى في إطار الدولة القومية الكولونيالية، مفهوم المواطنة وسياسات الرعاية الاجتماعية التي راوحت نسبة تكاليفها في إجمالي إنفاقات الحكومات الأوروبية بين النصف والثلثين^(١).

كما برزت المقاربة الكونية للتشكلات والظواهر الاجتماعية في المرحلة الوضعية في ما تبلور من نظريات حول محددات وآليات التغير الاجتماعي وفي السجلات بين اتجاهين نظريين في العلوم الاجتماعية:

١- اتجاه وظائف بنيوي يقول بأن المجتمع يقوم على نظام تتوازن وتتسق مكوناته البشرية وغير البشرية (System) ويشمل، إلى جانب الوظائفية، البنيوية الثقافية التي تميل في تحديد ثوابت مجتمع ما من خلال الظواهر والسلوكيات الفردية والعلاقات المعيشة التي يقودها قادة الرأي في الجماعات ويميل إلى حصر أسباب ونتائج تلك الظواهر والسلوكيات في نظام ثقافة الإقليم وهي هنا ثقافة أهل السلطة. وقد اعتمدت هذه البنيوية الثقافية خصوصاً، في دراسات (Max Weber) التي ركزت على معيارية النموذج (Idéal type)

(١) راجع أ.ج. هوبزبوم: دراسات في التاريخ، ترجمة عبد الإله النعيمي، منشورات دار المدى للثقافة والنشر دمشق،

الاجتماعي- الثقافي للمجتمع الغربي في أوروبا الذي تميزه الهوية الكاثوليكية. وركزت على دراسة آليات التكيف الثقافي للمجتمعات أو للجماعات المحلية في المجتمع الكبير. واعتمدت هذه البنيوية في دراسة أشكال عيش الصراعات المحلية في البلدان الفقيرة من خلال تعبيرات إثنية أو طائفية تحصن هوياتها العصبوية التي تتحصن بها. وقد ذهب ليثي شتراوس في كونية نظريته البنيوية غير التاريخية إلى دراسة بنية المجتمع باعتبارها نظاماً رمزياً موجوداً في اللاوعي يتمثل بتعبيرات ثقافية تتجسد باللغة وبنظام القرابة والخرافة وأساليب العيش. وهو نظام يرى فيه أن الروح الإنسانية هي واحدة في الأساس مهما اختلفت التعبيرات الثقافية عنها.

٢- واتجاه بنيوي تاريخي يقول: إن المجتمع هو نظام يقوم على حتمية الصراع بين مكوناته الاجتماعية الطبقيّة داخل النظام الإنتاجي. وهنا نقصد البنيوية التاريخية الماركسية، هذه النظرية التي تجددت باجتهادات مدرسة فرنكفورت والتوسير والبنيوية التكوينية (Structuralisme génétique) لدى كل من بورديو وهابرماس اللذين اختلفت إضافاتهما على الماركسية الأم في ما يتعلق بالعامل المحدد للتغير في البنية الاجتماعية. وقد أدت هذه الاجتهادات والإضافات إلى تعزيز المقاربة الميكروسوسيولوجية التي تركز على النهج التفاعلي في الحدود المحلية (Interactionnisme) للجماعات والمجتمعات وعلى النوازع الثقافية الذاتية الكامنة في أفعال الأفراد. وأعيد الاعتبار للعامل الثقافي وخصوصاً مع هابرماس وحديثه عن الفعل الاتصالي «والإعلام المعولم» (الذي يحكم الوجود الاجتماعي ويحوله)^(١)، والذي بات يأخذ موقعاً محدداً، في ظل الليبرالية المتطورة، إلى جانب العامل الاقتصادي أو مكانه المكرس في التحليل الماركسوي المبسط.

وفي الوقت الذي كانت السجلات في المجتمعات الصناعية تدور في نطاق السوسيولوجيا حول مركزية النموذج الحضاري للمجتمع الأوروبي المرتجى وحول هوية القارة الممثلة للغرب المتواجهة مباشرة، منذ ما قبل الحملات الصليبية، مع السلطات في الأقاليم العربية الإسلامية المجاورة حول حوض البحر المتوسط، كانت مجتمعات هذه

الأقاليم وثقافتها قد أصبحت حقولاً لأبحاث الأنثروبولوجيين الأوروبيين الساعين إلى التعرف إلى خصائص ثقافات الشعوب ونخبها وإلى طبيعة تميزهم وتمايزهم عنها وإلى أفضل أشكال التواصل معها وضمان استدامة التعامل مع أسواقها وثرواتها. وهكذا تكون ورش الدراسات الأنثروبولوجية الثقافية قد ساهمت بالضرورة في بناء البراديغم الثقافي، المعزّز، لكونية الترابط الهيمني بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وبين أطرافه من جهة، والمحرك من جهة أخرى، وفق مقاربات يسارية راديكالية معارضة، لوعي الطبيعة الاستغلالية لمثل هذا الترابط الكوني.

اختلاف النزعات البحثية السوسيو-ثقافية

بين المجتمعات الغنية والفقيرة

إن الاتجاهات النظرية في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا الثقافية التي ارتكزت في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، أقله على امتداد قرن، على منظورات فكرية سياسية متعارضة، شهدت تلقاً متعارضاً في ما نسميه اليوم بلدان الجنوب ومنها البلدان العربية. ويعود تعارض تأثيرات هذه الاتجاهات النظرية إلى اختلاف موازين القوى السياسية بين نخبة الموالية والمعارضة. وبرز اختلاف محاور التعارض بين مرحلتين المواجهة السياسية والأيدولوجية على الصعيد الكوني وهما: مرحلة المواجهة مع الليبرالية وسياسات الرعاية الاجتماعية التي اعتمدتها خلال الحرب الباردة من جهة، وبين مرحلة المواجهة اللاحقة مع النيوليبرالية التي تراجعت خلالها مقاربات التدهور الاقتصادي والسياسي في مجتمعات الجنوب عن محدداته الاحتكارية الداخلية منها والدولية لمصلحة مقاربات ثقافية تحصر المواجهة في الصراعات الإثنية والدينية داخل هذه المجتمعات.

إنها الاحتكارات الإعلامية والثقافية الضاغطة في المجتمعات الفقيرة لمصلحة تشخيص تكيفات الجماعات والمجتمعات المحلية وتحسينها مع أزمات التدهور من خلال ثقافات إثنية أو طائفية تتحصّن فيها العصبية. وتترسخ هذه التكيفات جراء الارتباطات المتزايدة مع ثقافة الإعلام الفضائي ومع توجهات التمويل المتوافر لمراكز البحث وهما مصدران للثقافة يحركان أوساط النخب في الفئات المتوسطة لتستنهض الأصوليات

المفككة لكيانات دولها. هذا في الوقت الذي يُلاحظ أن الاتجاهات النظرية والمقاربات الماكروبنوية أو الميكروبنوية، في السوسيولوجيا كما في الأنثروبولوجيا، ظلت تتضافر وتتكامل في فهم خصوصيات المجتمعات ومصالحها ما دون القومية في الدول الأوروبية لتتجاوزها باتجاه توحيد القارة عن طريق التقريب والمجانسة بين تشريعاتها وثقافتها المتعددة.

وهكذا نستنتج أن اختلاف منهجيات المقاربات ونطاقاتها لا يحول دون تكاملها في سياق بناء التكتل الاقتصادي السياسي للدول الأوروبية الغنية في الوقت الذي صار يُروَّج في البلدان الفقيرة لصدقية المقاربات الثقافية الميكروبنوية على حساب المقاربات الاقتصادية السياسية الماكروبنوية. إنه الترويج الذي يؤدي، أكثر من أي زمن مضى، إلى ترسيخ النزعات التفكيكية للدول الفقيرة ويُغري المدرسين والباحثين التجريبيين في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في تلك البلدان للانكفاء على تشخيص أوضاعها المتردية وعدم تجاوز الوصف الوظيفي الثقافي إلى المحددات الداخلية الخارجية لهذه الأوضاع.

وجدير بالذكر أن اختلاف تأثيرات انتشار الاتجاهات النظرية في السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا الثقافية في بلدان الجنوب يرتبط باختلاف ظروف ومستويات التعامل السياسي والثقافي واللغوي لنخبها وجامعاتها مع مراكز الهيمنة الثقافية والبحثية في المجتمعات المتطورة.

- ففي البلدان العربية لوحظ أن هذه التأثيرات كانت في الجامعات، ولاسيما منها جامعات شمالي إفريقيا ووادي النيل، أعمق سواء بسبب التوسع في انتشار اللغتين الفرنسية والإنكليزية في ظل الإدارة الكولونيالية، التي امتدت لعقود ولأكثر من قرن أحياناً كما جرى في الجزائر، أو بسبب البرامج التعليمية والخدمات الاجتماعية التي اهتمت بها الإرساليات المسيحية فأدت إلى توسيع التعاطف مع فئات نخبوية سياسية واسعة. أو نتيجة كثافة التوجه الطلابي المتواصل إلى الجامعات الفرانكوفونية والأنكلوساكسونية. وقد شهدت النخب والبرامج التعليمية المتواصلة مع الجامعات، وخصوصاً مع الجامعات الأنكلوساكسونية خلال الربع الثالث

من القرن العشرين الذي شهد تحولات في مصر كما في الجزائر عن التوجهات الاشتراكية فشهدت هذه النخب تحولاً ملحوظاً عن التحليل النظري البنيوي النقدي مقترناً بميل إلى المقاربات الوظيفية الثقافية وإلى الثقافة البراغماتية والتخصصات المطلوبة في عالم الأعمال.

يبقى أن نُشير إلى أن تأثيرات النظريات الاجتماعية التي ترجح المقاربة النقدية الماكرواجتماعية، والتي تركز، كما لوحظ خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، على أولوية العوامل الاقتصادية الاجتماعية في التغيير، قد تراجعت خلال الثمانينيات والتسعينيات مع تغير الظروف السياسية الدولية والإقليمية ولاسيما بعد الانهيار السوفياتي وتراجع حضور الأحزاب والخطابات اليسارية الراديكالية، ومالت إلى ترجيح النظريات الوظيفية الثقافية والمقاربة الميكروسوسيولوجية وتحولت إلى أولوية التركيز على ثوابت الهوية الثقافية المحلية الطائفية أو الإثنية. وفي هذا السياق لوحظ، في مطلع الثمانينيات بعد فشل المقاربة التقنو-اقتصادية التي كان يعتمد عليها ويعممها الخبراء الأمريكيون العاملون في وكالة التنمية الأمريكية (USAID) في مجال تقدير الجدوى الاقتصادية والتشغيلية للمشروعات التنموية، تحول الخبراء عن هذه المقاربة إلى اعتماد مقاربة علم أنثروبولوجيا التنمية^(١) للتعرف إلى الخصائص الثقافية للجماعات المستفيدة لجعلها أكثر مشاركة في تحديد الحاجات ومتابعة تنفيذ البرامج. غير أن التركيز على مبدأ مشاركة المستفيدين الذي عُمم في المنهجية المجددة للـ (USAID) جاء ليربط فهم حاجات وشروط ومعوقات التنمية المحلية في آليات التعوق الاجتماعي الثقافي للمجتمع المحلي وليبعد هذا الفهم عن الآليات الاقتصادية السياسية الماكروبنوية المحددة، في نهاية التحليل، لأوضاع التهميش في المجتمع أو الجماعة المحلية.

- ففي الصين مثلاً حال البعد الجغرافي القاري وعراقة الحضارة الإمبراطورية

Laëtitia A Duault et Laurent Vidal: Anthropologie de l'aide humanitaire et du développement, édition Arman Colin, (١)

والصعوبة المميزة لتعلم الأوروبيين اللغة الصينية^(١) التي تستعمل أبجدية تصويرية لا تشبه الأبجدية اللاتينية، دون وصول الاستعمار الأوروبي إليها ودون تألف الصينيين مع لغاته وثقافته وعلومه الاجتماعية والإنسانية إلا ما برز حديثاً عن طريق تبادل أعداد محدودة نسبياً من الطلاب والخبراء وممثلي الشركات في النطاقين الأوروبي والصيني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصعوبات بدأت تتراجع مع توسع المبادلات التجارية مع الصين ومع تزايد حركة انتقال الاستثمارات الخارجية إليها وتزايد قدراتها على التأثير في النظام النقدي السائد في العالم. وهذا ما وسع من علاقات التبادل الثقافي وتبادل القنصليات والمراكز الثقافية وتعليم اللغات في الجانبين الأوروبي والصيني وتعميق الاحتكاكات مع علماء الاجتماع الصينيين. ومنهم من تحولوا من المقاربات الأيديولوجية الماكروبنوية للتغيير الاجتماعي والصراعات الداخلية في بناء الاشتراكية إلى الاهتمام بالدراسات الأمبريقية والمسوحات التي تتطلبها ظواهر النمو وحركة السكان بين المناطق والقطاعات معتمدين تقنيات البحوث الأنكلوساكسونية الكمية منها والتأهيلية لإعداد الكوادر، ومنهم من تحولوا إلى التحليل السوسيوانثروبولوجي النقدي الفرانكوفوني مستفيدين من سياسات الانفتاح والتسامح الثقافي للذين افترقت إليهما التجربة السوقية. وتتجسد هذه السياسات في حرية النقاش بين الأفراد داخل الجامعات والتساؤل حول توجهات الدولة وفي الحدود التي لا تعرّض الصين للإدانات الخارجية وتفكك وحدتها أو لتأسيس أحزاب أو نقابات موازية.

- ولكن ما يلفت الانتباه هو أن المركزية السياسية الضاربة في الدولة الصينية تتحسس إلى حد كبير من المقاربات الميكروسوسيولوجية لخصائص الجماعات المحلية التي ترى فيها تهديداً لوحدة الدولة من جهة مضافة إلى استمرار مركزية القرار الحكومي في الإنفاق الاستثماري وفي العلاقات التجارية مع الخارج وإلى تعاظم

المشكلات الاقتصادية الاجتماعية الناجمة عن تفاوتات النمو بين المقاطعات وخصوصاً بين المدن والأرياف داخلها. كل هذه الالتزامات دفعت المؤسسات الحكومية والحزبية والاقتصادية باتجاه تشجيع وتركيز اهتمامات التدريس والبحث ناحية الدراسات المسحية الأمبريقية من جهة، وناحية التحليل التقييمي لخطط التنمية وآثارها والحراك الطبقي الناجم عن توسع الانفتاح على اقتصاد السوق وارتداداته الاجتماعية والثقافية.

اختلاف المقاربات السوسيولوجية للتحويلات الاجتماعية

على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين غلب في تدريس علم الاجتماع في الجامعات العربية عموماً، ومنها الجامعة اللبنانية، حضور علم الماكروسوسيولوجيا. وهو العلم الذي يهتم بتنظيرات التشكل والتحول في المجتمع وبالظواهر الاجتماعية الثقافية المعبرة عنهما والمحكومة بأولويات بنيوية ووظائفية. ولذلك سُمّي علم اجتماع البنية أو علم اجتماع النظام، وهو يستند في نظرياته إلى فلسفات اجتماعية (كونت، ماركس، دوركهايم، فيبر، بارسونز... إلخ). نظريات تقدم تصورات عن تشكّل (Formation) مكونات المجتمع وعن منطق ترابطها الداخلي وعن العوامل المؤثرة في تشكّل نظاميته أو في تشكّل بنيته وصولاً إلى تحديد العامل المركزي من بينها، وإلى تحديد العلاقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية داخل الجماعات وبينها. وبهذه الآليات والعلاقات المفترضة تُفسر الظواهر الاجتماعية الخارجة عن إرادة الأفراد.

وكانت جامعاتنا تواكب، من بعيد، شيوع مدارس هذه الماكروسوسيولوجيا الأوروبية التي اعتمد البعض، ومنها المقاربات البنيوية التاريخية والثقافية، على التربيط النوعي أو الكيفي (Qualitative) الضروري لعناصر الظاهرة الاجتماعية، باعتبار أن الظاهرة الاجتماعية تتلاءم في تعبيراتها الثقافية اليومية مع النظام (ordre) الكامن المهيمن على لاوعي الأفراد. هذا اللاوعي الذي حاولت بنيوية ألتوسير (L. Althusser) أن تفكّكه من خلال التصورات المخزنة فيه عن المجتمع وعن العلاقات الاجتماعية الإنتاجية السائدة فيه.

واعتمد البعض الآخر من المدارس على مقاربات تجريبية كمية (Empiriques)

(quantitatives) تقوم على تقنيات الإحصاء محاولة عبر ذلك تصنيف الخصائص الفردية وتفئيتها داخل العينة المدروسة وتصنيف أشكال التكيف السلوكي مع الآليات المحددة لها موضوعياً (لازارسفيد وستوتزل).

لم تواكب جامعاتنا في تدريس علم الاجتماع الانعطاف الفكري المنهجي المستجد الذي أخذ يتبلور في ما سُمي بعلم الاجتماع النقدي المعاصر الذي انطلق في نهاية عشرينيات ومطلع ثلاثينيات القرن العشرين مع مدرسة فرانكفورت المستندة إلى تحليلات ماركسية (K.A. Wittfogel, Max Horkheimer)، وُسُمي بعلم الميكروسوسيولوجيا لأنه يهتم بالأفعال (Actions) والسلوكيات الفردية المستندة إلى الحس المشترك لدى الأفراد والجماعات، ثم ما لبث هذا العلم أن نأى في مقارباته عن الماركسية متجاوزاً في ذلك الأولويات والضوابط الاجتماعية والأخلاقية البنيوية الشمولية ذات الطابع الاقتصادي أو الديني الضاغطة على الإرادة والخصائص النفسانية للأفراد الفاعلين (Acteurs). وقد أضاف روبير مرتون (Merton) خرقاً في كتاباته حول وظائفية بارسونز ونظامية العلاقة بين المراكز (Status) والأدوار (Rôles) عندما بيّن أن أعمال وسلوكيات الفرد في ما يقوم به من دور لا ينتظم بالضرورة مع ما يُنتظر منه لكونه يشغل مركزاً أو موقعاً اجتماعياً (Status) معرفاً اجتماعياً في الثقافة المحلية، وأن خروجه على ما يُنتظر منه سلوكياً يعود إلى كونه قادراً على أدوار تستجيب لانتظارات متعددة منه وتختلف باختلاف تعريفات المحيطين به وبالمركز الذي يشغله في نطاق الجماعة الضيقة.

إن هذا العلم الميكروسوسيولوجي النقدي الذي يستند في نظرياته إلى الطابع الشخصي في أداء الأفراد لأدوارهم المنتظرة من إشغال المواقع أو المراكز المحددة في ثقافة الجماعات. لقد شاعت مدارس الميكروسوسيولوجيا أساساً في الولايات المتحدة الأميركية وغلبت في أبحاثها المقاربات الثقافية الوظيفية التي ركزت على:

- مقارنة تقوم على منطق تفاعلية (Interactionnisme) الفاعل داخل شبكة الأفراد المعنيين به في الجماعة أو المجتمع المحلي.
- زيف الوعي الماكرو اجتماعي الكياني أو الشمولي للظواهر الاجتماعية. ولذلك

حصرت حقول أبحاثها بالجماعات والمجتمعات الإثنية والطائفية التي تتحصن بالإعلام والتعليم وتشكل المكونات الميكروثقافية للمجتمع الكبير. واعتمدت هذه المدارس في التعرف إلى الحقل الاجتماعي موضوع الدراسة على السوسيوجرافيا (Présociologie) الممهدة للتحليل السوسيولوجي عن طريق الملاحظة بالمشاركة والمونوغرافيا. وفي مقابل هذه الميكروسوسيولوجيا الذاتية تفرعت من البنيوية الماركسية في إطار ما يُسمى منذ عام ١٩٢٣ وحتى اليوم بمدرسة فرانكفورت، اتجاهات نظرية كبيرة لا تربط بين السلوكات الفردية والموقع الطبقي المفترض ربطاً مباشراً:

- فمنها ما يربط السلوكات الفردية للفاعلين حيال الظاهرة الاجتماعية بالشروط البنيوية المحيطة بهم وبما يتوافر لهم من شروط الترسم الثقافي والاجتماعي. وهذا ما برز على سبيل المثال في مدلول مفهوم «النشأة» الذي يسميه بورديو (L'habitus).
- وهناك تفرعات نظرية عن الماركسية راحت تربط السلوكات الفردية للفاعلين بما يواجههم من مخاطر الإدارة العقلانية للرأسمالية الحديثة على حرياتهم الفردية كما قال هيربرت ماركوز.

- واتجاهات نظرية ثالثة تربط السلوكات الفردية بما يواجهه الفاعلون من صعوبات التحرر في رأسمالية ما بعد الحداثة التي تعطل ذوات الأفراد بحسب قول يورغن هابرماس الذي يرى أن التحرر لا يقوم على الثورة وعلى صراع الطبقات بقدر ما يقوم على التحرر من مفاعيل الإعلام الاتصالي اليومي على الشأن العام وعلى الناس من خلال ما يسميه نهج العقلانية الوسائية (La rationalité instrumentale) التي يضعها الإعلام في خدمة عقلانية عملية (La rationalité pratique) يتحكم من خلالها في تنشئة الأفراد، فيتعرفون بعضهم إلى بعض من خلاله وليس من خلال العودة إلى ذواتهم. إنه الوعي الذي يتحكم، في بنيوية هابرماس المتحركة، في الوجود الاجتماعي وليس العكس كما في الطروحات الماركسية الكلاسيكية.

وإذا كانت تفرّعات مدرسة فرانكفورت المتمركسة في أوروبا والولايات المتحدة قد انتهت في الربع الأخير من القرن العشرين إلى التركيز على الميكروسوسيولوجيا وعلى التأثير الإعلامي الاتصالي النيوليبرالي الرقمي في تنشئة الأفراد وتعريفهم بشؤونهم العامة في الجماعات والمجتمعات المحلية، إلا أننا شهدنا في المقابل في الولايات المتحدة، منذ مطلع خمسينيات القرن العشرين، بروز ما يُسمى بمدرسة شيكاغو التي تراجعت من التجربة الوضعية الإحصائية التي تشخص المجتمع العام إلى منهج الأتوميتودولوجيا (Goffman) مركزة على حصر التحليل في النطاق الميكروثقافي المحلي (Community) كمكون للماكرواجتماعي، وهو «نطاق المقاربة السوسيوثقافية الذي كان شائعاً في الولايات المتحدة خلال الربع الأول من القرن العشرين، وذلك في أعقاب خيبات معرفية متراكمة من التجريبية المبتذلة التي رَوَّجها الباحثون المهاجرون من أوروبا خلال الربع الثاني من القرن العشرين، واعتمدها الخبراء من كتبة التقارير ولاسيما بعد الهزات التي طاولت المجتمع الأمريكي في خلال وأعقاب أزمات كوبا وفيتنام وحركات السود»^(١). وعلى وقع هذه الهزات برزت ردات فعل مشابهة ومقاربة في منهجية التحليل السوسيولوجي حملت تسميات مختلفة ومنها: «التفاعلية» (L'interactionnisme) و«الفردانية المنهجية» (L'individualisme méthodologique). وإلى الإفراط في التركيز على أولوية فعل الفرد في تحديد ميوله وأوضاعه.

وإذا كان الإعلام الموجه من مراكز النيوليبرالية في العالم لم يجعل من تعزيز الاختلافات الإثنية والثقافية للجماعات في المجتمعات الغنية تهديداً لإمبريالية الدولة القوية التي وضعت أمنها القومي الاقتصادي داخل حدود الأسواق والمجتمعات الفقيرة، إلا أن هذا الإعلام الاتصالي الرقمي الموجه «سأهم في التعريف بالاختلافات الإثنية والثقافية للجماعات في المجتمعات الفقيرة وسأهم في تعطيل مبدأ السيادة السياسية والاقتصادية لهذه المجتمعات وفي تهديد وحدتها بعد أن وفر المساحات الفضائية للخطابات العصبوية

التعبوية الإلغائية»^(١). ففي لبنان على سبيل المثال أدى الإعلام العصبوي أحياناً كثيرة إلى انسياق الجماهير الدهماء باتجاه حصريّة الولاء للزعامة وتكرار مبايعتها في ما يُسمى بالانتخابات «النزيهة الديمقراطية» بشهادة المراقبين الدوليين الذين لا يشاهدون من مخاض الانتخابات عادة أكثر من المظاهر الإدارية والأمنية ليوم الاقتراع.

واستناداً إلى مثل هذه المبايعة الجماهيرية الدهمائية المتحصنة بإعلامها بإسداء المنافع الزبائنية الضاغطة على معايير الخدمة المدنية في الإدارة الحكومية يتعزز الخطاب الإلغائي للزعامات المنافسة داخل الطائفة الواحدة وتتعزيز طروحات الديمقراطية التوافقية التي تتجسد بتبادل القيتوات من أجل المحافظة على حدود مناطق الزعامات وعلى الهويات التي تجهد لترسيخها لدى كل طائفة.

ويجدر التذكير بأن الإعلام الرقمي الموجه من مراكز النيوليبرالية في العالم الذي وقّر لزعامات العصبيات فرص تمييز متطورة للاختلافات الإثنية أو الثقافية في مساحات واسعة في محطات الفضائية، أصبح هو وحده الذي يُدرك متى يصبح فلتان العصبويات على شاشاته مهدداً للأمن الاقتصادي والقومي للدول الغنية. فتعود مراكز القرار النيوليبرالية لتذكر الزعماء الأوحدين أو أشباه الأوحدين بخطورة فلتانهم العصبوي وبضرورة تعديل الخطاب والحوار بما يحفظ التوازن الأمني والسياسي الملائم ولتذكرهم بأن لكل خطاب ظرفاً وفسحة وأن حرية الفعل السياسي والاجتماعي داخل النطاق العصبوي المحلي يجب أن لا تهدد شروط حرية الفعل الاقتصادي السياسي النيوليبرالي داخل النطاق الإقليمي.

وفي مثل هذا التجادل بين الشروط الثقافية المحلية للفعل السياسي للزعماء من جهة؛ وبين الشروط السياسية-الاقتصادية لمراكز القرار الليبرالي الدولية، فإن الشروط الأخيرة هي المكيفة والشروط الأولى هي المتكيفة. وهنا نختم بالقول: إن الميكروسوسيولوجيا لا تنفذ إلى فهم العلاقات والسلوكيات داخل الجماعات والطوائف المحلية دونما أخذ

(١) النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، تأليف أيان كريب، ترجمة محمد حسين غلوم، منشورات عالم

بالاعتبار تأثير الآليات الاقتصادية السياسية الإقليمية والدولية التي تفرض عليها أشكال تكيفاتها وأشكال التعبير اليومي عن تناقضاتها.

المواجهات السوسولوجية في فهم الأوضاع اللبنانية

انعكس التعامل بين القوى السياسية الخارجية والقيادات الطائفية المشاركة في تشكيل الكيان اللبناني بعد الحرب الأولى تنافراً في الميول الأيديولوجية للنخب الثقافية في الطوائف المكونة له. وبرزت في بحوث العلوم الاجتماعية في لبنان ميول ليبرالية محلية محافظة تقارب الأوضاع والظواهر السياسية والاجتماعية من منظور وظائف ثقافوي يقوم في المراجع الغربية المدرسية على مفهوم النظام المتوازن ذاتياً (Système). ويقوم في لبنان على الربط بين الحرص على وجود الكيان من جهة والحرص على ليبرالية النظام السياسي الطوائفي واستمرار دوره الإقليمي السياسي والاقتصادي من جهة أخرى؛ وهو منظور يربط بالتالي مصير النظام باستقرار الأوضاع السياسية الإقليمية الملائمة لتعزيز صموده ولدفعه دائماً باتجاه تعزيز ليبرالية الوساطة وتحرير الأسواق والتنمية غير المتوازنة بين القطاعات وبين المناطق. وظلت هذه المقاربة المحافظة تميل إلى إغفال التناقضات المتراكمة داخل النظام السياسي الاقتصادي إلى حدود تهديد صمود الكيان وإلى الإعراض عن اغتنام الفرص المتاحة للتغيير والإصلاح التي توافرت بعد كل الأزمات البنيوية التي شهدتها النظام على امتداد نصف قرن.

انعكاس المقاربة الوظيفية الثقافية على تعويق التحليل النقدي للظواهر والأوضاع

تبدو الفجوة واسعة بين ما يقوم به الباحث الاجتماعي النقدي من تحليلات وتنظيرات حول الظواهر والأوضاع الاجتماعية من جهة، وبين ما يقوم به الباحث الاجتماعي المحافظ من جهة أخرى، فيلاحظ أن هذا الأخير يهتم بتوازن النظام وتجده وبانعكاس هواجسه على النخب في الإعلام والحركات السياسية. ويلعب من خلال مقارنته الوظيفية الثقافية دور الخبير المرشد أو المهندس في تجديد الوعي المحافظ. وفي المقابل يبحث عالم

الاجتماع ذو المقاربة النقدية في معوقات التغير وإمكانات التغيير رغبة منه في أن لا يضع نفسه في موقع المحايد ليكون عالم اجتماع في المجتمع ومن أجل المجتمع وليس فقط حول المجتمع. وهكذا نجد أنفسنا أمام مقاربتين مختلفتين في بحث تشكل كل من المجتمع والسلطة، تسترشد كل منهما بمرجعية نظرية أو منهجية غربية شائعة في العلوم الاجتماعية: ١- مقاربة تحاول إنتاج وعي وظائفي ثقافوي عن مجمل الآليات التي تشكل وتعيد توازن نظام المجتمع والسلطة القائمين، وهي مقاربة تركز على فريدة الكيان وتندرج في ما يمكن أن نسميه سوسيولوجيا فردنة المجتمعات (Sociologie particularisante).

٢- ومقاربة تحاول إنتاج وعي سوسيولوجي نقدي يعمل على كشف زيف الوعي المروج لدى الناس عن ثوابت النظام وفريدة مزاياه وتعدداته الثقافية في محاولة للنفاذ من شكل الأداء اليومي لآليات النظام والسياسات الخارجية - الداخلية المهيمنة فيه إلى الآليات والسياسات المحددة لهذا الأداء. إنها مقاربة توشي إلى بعض النخب المعارضة بإمكانات الانتقال إلى مجتمع وسلطة ذوي موازين قوى مغايرة وتندرج هذه المقاربة في ما نسميه سوسيولوجيا كوننة المجتمعات (Sociologie universalisante).

نخلص إلى القول: إن عالم الاجتماع النقدي يقترب من العلم في مهنة تشخيص الأوضاع الاجتماعية وميولها كلما تعمق في تفكيك النواظم السياسية الأيديولوجية لثقافة السلطات والنخب المهيمنة. وأن علمية المقاربة السوسيولوجية هنا تتمثل في ارتكازها على قياس الأوضاع أو الظواهر المحسوسة أو المعيشة لدى الجماعة أو المجتمع المدروسين. لأن محسوسة الأوضاع المعيشة تشكل حقل اختبار للتفاعل الإيجابي بين الأفراد داخل الجماعات وبينهم وبين عالم الاجتماع في ممارسته الميدانية والعلمية، تفاعلاً يمكّن الناس من مواكبة عالم الاجتماع والتدرج في الفهم ابتداء من الظواهر المعيشة يومياً وصولاً إلى فهم معوقات التغيير وإمكاناته وانعكاساتها الاجتماعية المختلفة على فئاتهم. والجدير ذكره أن مثل هذا الفهم يزداد صعوبة في لبنان:

أولاً: بسبب هيمنة الضوابط التقليدية للهويات العصبوية والمحددة لتنافرها وفقاً لتنافر مصالح القوى السياسية الإقليمية والداخلية.

وثانياً: بسبب تغيرات ارتبطت بأزمات النظام السياسي والمواجهات المسلحة داخله وحوله، وقد نجم عنها من التوترات بين الجماعات المتجاورة وداخلها أحياناً ما عزز لدى اللبنانيين من ميول نفسية ثقافية إلى التكتّم على المواقف من الأمور المحرّجة اجتماعياً أو سياسياً عندما يُسألون عنها في مقابلات ميدانية. وهذا ما يجعل الظواهر الاجتماعية عصية على التفسير والقياس الكمي من خلال الاستقصاء بالاستمارة في الأوساط المختلطة طائفيّاً، حيث يمكن أن يتنقل فيها وعي الفرد، وبغاية المحافظة على الحد الأدنى من اندماجه الاجتماعية، بين مجموعة تفسيرات متنوعة لموقفه وميوله في لحظة المقابلة معه عيناها.

إن مثل هذا التركيب المتحرك للميول والولاءات لا بد وأن يعطل فعالية طرائق وتقنيات العرض التجريبي الاستقصائي للظواهر والأوضاع الاجتماعية بدءاً بالملاحظة ومروراً بالاستمارة وانتهاءً بالمقابلة، فهو تركيب يربك الباحث السوسيولوجي ولاسيما عندما يسوِّغ الأفراد لأنفسهم اللجوء إلى مبدأ يُسمى في ثقافات مذهبية لبنانية «التقية أو الاستتار بالمألوف» ويعطون في المقابلات نوعين من الآراء في أجوبتهم:

١- رأي يستند إلى وعي أولي ذي طبيعة وظائفية حيث يلاحظ حرص الأفراد في عوام الطوائف غالباً على المبادرة إلى إعلان ولاءاتهم الفئوية وتأكيد التزاماتهم لتجديد ولاءاتهم لعصبياتهم المهيمنة في محيطاتهم الأهلية. فيسلفون زعاماتها ولاءات يتوقعون أن تعود عليهم نفعاً مباشراً أو مرتقباً. ولا يتورعون عن المجاهرة في حضور أوساط عصبوية سياسية أخرى عن التعبير عن حرصهم على إدانة التعصب وإعلاء مبادئ المواطنة وغنى التنوع السياسي و/أو الطائفي الذي يُميز ما يُسمى بـ«لبنان الرسالة».

٢- ورأي آخر متناقض يستند إلى ميول أيديولوجية تعلّله وفق ثقافة مدنية تقول صراحة بحتمية الصراع وبضرورة الانتقال من نمط مجتمعي إلى نمط آخر، أو تعلّله وفق ثقافة دينية لا تقبل الاجتهاد في تأويل النصوص.

علم الاجتماع النقدي بين حتمية البنية والنظام وفعل الفرد

ظلت السجلات النظرية المنهجية تدور في إطار الماكروسوسيولوجيا الكلاسيكية المتوارثة منذ القرن التاسع عشر حتى العشرينيات من القرن العشرين إلى أن بدأت الطروحات المناهضة للضرورة الوظيفية في مفهوم النظام الاجتماعي وللحتمية في مفهوم البنية الاجتماعية الشائعين تظهر، كما سبق أن عرضنا، في طروحات المجددين في التنظير المنهجي ومنهم:

- المجددون الماركسيون ممن سُموا بمنظري مدرسة فرنكفورت. وقد توصل هؤلاء على خلفية ماركسية نقدية إلى اجتهدات نظرية منهجية أعادت التوازن في التنظير للتغير الاجتماعي بين المقاربة التي تنزع في تفسيره إلى التحديد البنيوي- التاريخي الذي تفرضه الهيمنة الطبقية في المجتمع من جهة، وبين المقاربة التي تنزع في تفسيره إلى الميول الثقافية الذاتية الكامنة في أفعال (Actions) الأفراد داخل جماعاتهم أو مجتمعاتهم المحلية من جهة أخرى. وظل هاجس مُنظري تلك المدرسة هو الابتعاد عن التفسير التجريبي - الإحصائي لأفعال الأفراد في المجتمع والتركيز على الربط بين آليات التكيف التي تفرضها بُنى المجتمع الرأسمالي عليهم من جهة وبين خصائص وإمكانات تكيف الأفراد إيجاباً أو سلباً المتاحة أمامهم في البُنى الفرعية للمجتمعات المحلية من جهة أخرى.

وغني عن البيان أن رجحان المقاربات الميكروسوسيولوجية الذاتية لاقى قبولاً لدى الفئات المتوسطة، مع ترسخ دولة الرعاية خلال العقدين اللذين أعقبا الحرب العالمية الثانية حسب تقدير أرفين غوفمان (Ervin Goffman ١٩٢٢-١٩٨٢) وأتباعه في هذه

المقاربات. هذه الدولة التي «توحي رعايتها بإمكانات الحراك وتجاوز التصنيفات الطبقية وترجيح المظاهر القابلة للاستثمار في الحراك والترقي حيث يصبح التلفزيون هو الذي يحكم تشكل الواقع»^(١) ولاحقاً حيث بات «الإعلام المعولم يحكم الوجود الاجتماعي ويحوله»^(٢). وتجدر الإشارة إلى أن الثورة الإعلامية تعتمد لغة التواصل حيث باتت تختلط في تعابيرها، الموجهة إلى المجتمع المحلي، مدلولات المفاهيم الدينية (الشراكة والتكافل والمشورة) مع البدايات الحداثية المروجة بسبب «التنشئة التواصلية»، حسب تعبير هابرماس.

ويذكر هذا الباحث أنه في الوقت الذي لم يحل اعتماد مثل هذه اللغة التواصلية المختلطة دون بروز التصادم الحاد بين البدايات الشائعة في خلفيات الثقافات التقليدية المنفعلة من جهة- وبين أفكار الحداثة الوافدة من المجتمعات الليبرالية المتجددة من جهة أخرى، فإن تأثيرات أفكار هذه الحداثة الوافدة في تلك اللغة التواصلية عززت في المقابل ميول نُخب الفئات المتوسطة في المجتمعات المحلية الفقيرة، ولا سيما الشباب ضمنها، إلى مكونات الخطاب النيوليبرالي الموحى بإمكانات التجاوز والحراك وترقي الأفراد داخل الأسواق المفتوحة. يساهم في ذلك تركيز الإعلام المتطور على أهمية وعيهم لضرورة أن يتحملوا، بذواتهم هم، تكاليف طموحاتهم في تجاوز مجتمعاتهم وهجرها، أو مسؤولية البقاء في ما يعانونه فيها ودفع تكاليف معارضتهم لتقبل ثقافة الأسواق النيوليبرالية المفتوحة. إلا أن هابرماس جنح إلى تعميم رجحان تأثير الحداثة على الشباب داخل الأسواق المفتوحة من خلال تحريك طموحاتهم المكلفة نحو الترقى والأدوات الاستهلاكية المعولمة والهجرة. وأغفل أن استعصاء بلوغ هذه الطموحات في الأسواق الفقيرة المفتوحة يخلق في المقابل لدى الشباب أيضاً مناخاً نفسياً مختلفاً ثقافياً وملائماً لمعارضات دينية و/أو إثنية منفعلة نفسياً وثقافياً على الحداثة الرأسمالية المفرطة في تعويق تنمية مواردهم البشرية وغير البشرية في البلدان الفقيرة تحت رايات الأصوليات الإسلامية المتوسعة.

N. Herpin: Les sociologies americains et le siècle, Paris, PUF, 1973, P: 156.

(١)

J. Habermas: Théorie de l'agir communicationnel, Paris Fayard 1981, tome 1, P: 115.

(٢)

لقد ساهم في تداخل السجلات النظرية المنهجية حول العلاقة بين المجتمع الكبير والمجتمع المحلي تمرس الإعلام الفضائي والإلكتروني في تسهيل الاتصال وفي التمكن من إزاحة التناقض في وعي الأفراد من حقل آليات الفعل الاقتصادي-السياسي المُحدّد لعيشهم في ظل الأسواق المعولمة، ولو في نهاية التحليل كما يقول لوي ألتوسير، إلى حقل ظواهر انفعالاتهم الثقافية السلوكية اليومية الشائعة في مجتمعاتهم المحلية حيث يعجزون عن تجاوز الانفعال إلى التملك النظري لتلك الآليات. إنها الظواهر الماثلة في زيف الوعي المُعلن منه والمكبوت لدى الجماعات المختلفة في انتماءاتها القرابية أو الطائفية أو الإثنية المشدودة إلى التطرف الممؤّه للفقر والتهميش. وقد برزت الميول إلى المقاربات الميكروسوسولوجية خصوصاً بعد الانهيار السوفياتي وأقول النهج الكلياني القائل بالاحتمية التاريخية. وبرز في المقابل الاعتماد على المقاربة الإثنوميتودولوجية القائمة على النفاذ عبر التعبيرات الثقافية الخاصة باللغة المحلية للوصول إلى فهم النظام الاجتماعي الكامن في لاوعي الجماعة.

- المجددون الوظائفيون: وإذا كانت المواجهة النظرية والسياسية في إطار الأبحاث السوسيوأنثروبولوجية قد تحولت مع مدرسة فرنكفورت إلى مواجهة نظرية أعقد، بعد أن شكل تيار هذه المدرسة خروجاً على حصرية المقاربة الماكروبنوية المادية التاريخية ونقضاً للمقاربة الوضعية التجريبية المقتصرة على تقنيات التصنيف الإحصائي، إلا أن الأهم في ظهور هذا التيار المتمركس هو أنه أدى إلى استنهاض وتبلور تيار ميكروسوسولوجي معارض له سُمّي بتيار مدرسة شيكاغو، سبق وعرضنا له، كان أبرز رواده (Georges Simmel). وهو تيار قصر مقارباته الثقافية والبيكوسوسولوجية، بين الحريين العالميتين، على الأبحاث التجريبية والملاحظة بالمشاركة لأوضاع الجماعات المنحرفة والمعرضة والمهاجرة في أحياء المدن الأميركية في حدود البنية المحلية (Community) باستقلال عن تأثيرات المجتمع الكبير فيها. وكانت المدن الصناعية الأميركية الكبرى (Middletown) قد شهدت بعد الحرب الأولى تزايداً للفرز الطبقي البيئوي الحاد

داخلها وظهوراً لمناطق وجماعات محلية متأزمة اجتماعياً، انتشرت فيها ظواهر الإقصاء الاجتماعي الحاد والزمير المافيوية. ظواهر رجحت مجتمعة ميول الباحثين الوظائفيين إلى تعديل مقاربتهم باتجاه التركيز في تفسير هذه الظواهر على تفاعل الأفراد داخل المجتمع المحلي وحسب.

ولذلك رأى أنصار مدرسة شيكاغو أن فهم هذه الظواهر ليس ممكناً لا من خلال المحدّدات الطبقيّة الماكرواجتماعية ولا من خلال مقاربات علم الاجتماع التطبيقي الإحصائي. وتعزّزت هذه المقاربات التي شاعت موجتها بين الحريين معتمدة من قبل الإعلام الموجه بهدف فهم عفوية الآراء المباشرة للجنود تجاه الحرب وآراء العمال تجاه الشركات، بغية معاودة العمل على إعادة تكوين آرائهم لمصلحة التعبئة الحربية ولمصلحة الشركات، دونما اعتبار للأبعاد الثقافية المرتبطة بالمضامين الأخلاقية العامة وال ميول النفسية الاجتماعية المقبولة عموماً على صعيد الحس المشترك للجماعة المحلية المستجوبة، فيختزل الفرد المستجوب إلى ما يرى فيه نفسه معزولاً بشكل أو بآخر عن مجتمعه المحلي.

وتعزّزت المقاربة الميكروسوسولوجية لمدرسة شيكاغو مع تبلور الاتجاه الوظيفي الذي روجّه تالكوت بارسونز ١٩٠٢-١٩٥٢ (Talcott parsons) ولا سيما بعد صدور كتابه المرجع عام ١٩٥١ تحت عنوان «النظام الاجتماعي». كما تعزّزت هذه المقاربة بفضل المدارس الميكروثقافية التي تدعو إلى التوقف أمام المدلولات الملاحظة مباشرة في التعبيرات والممارسات اليومية المتعلقة بالدين والمرأة والسلطة وفي تجارب الأفراد، وذلك في إطار ما يسمى بالسوسولوجيا الفينومينولوجية. وقد تبلورت، هذه المدارس الميكروسوسولوجية في ما سمي لاحقاً بالإثنوميتودولوجيا. وذهب رواد هذه المدرسة وأبرزهم (Harold Garfinkel et Aaron Cicourel) إلى تجاوز الستاتيكية الوظيفية في مفهوم النظام القائلة بدينامية توازنه الداخلي التلقائي عن طريق إتاحتها لفرص الحراك الاجتماعي أمام الأفراد وإلى مخالفة دوركهايم في اعتبار الظواهر الاجتماعية أموراً خارجة عن إرادة الأفراد. لا بل دعا الإثنوميتودولوجيون في مقاربتهم إلى التركيز على الإثنوغرافيا أي على الطرائق الشعبية الرائجة في التعبير لدى الجماعة وفي استكشاف جذور العقلانية

المحلية سواء للتعرف إلى الممارسات العادية للحياة اليومية وتعبيرات التواصل أو لفهم الأمور المستغربة^(١). وأضيفت إلى الميكرو سوسولوجيا الثقافية لمدرسة شيكاغو ما سمي بالمدرسة التفاعلية (Interactionnisme) القائلة بأن الظواهر الاجتماعية ما هي إلا نتائج لتفاعلات القادة والفاعلين المتشابكين داخل المجتمع المحلي ليشكلوا النظام الاجتماعي. كما تُضاف إلى المدرستين السابقتين، المندرجتين في ما يسمى بسوسولوجيا الأفراد، مدرسة الفردانية الممنهجة (Individualisme méthodologique) التي ترفض هي أيضاً القول بالحتمية الماكروبنوية، وتعرف الظاهرة الاجتماعية بأنها حصيلة مجموعة أفعال وسلوكيات لأفراد عقلانيين. وكان أبرز روادها ريمون بودون الذي يرى أن الأفراد يمارسون اختياراتهم آخذين بالاعتبار ضغوط الوسط الاجتماعي، وكل فرد يجد نفسه أمام حصيلة الأرباح أو الخسائر المترتبة على اختياره المتاح في وسطه. ولم تفرّق هذه المقارنة الفردانية الممنهجة بين وجود الفرد في مجتمع ليبرالي رأسمالي متقدم ووجوده في مجتمع عسبوي ريفي حيث تنحسر الفرص الشخصية للاختيار.

ثالثاً: المقاربات الميكروبنوية التكوينية التي تربط بين أفعال الأفراد

وضرورات البنى (Structuralisme génétique)

في مقابل تيار الميكروسوسولوجيا المتمركسة لرواد مدرسة فرنكفورت، التي تجاوزت المقولة الماركسية التقليدية حول التفسير بحتمية التحديد الماكرواقتصادي للتغيير في المجتمع، تبلورت أيضاً خلال الثمانينيات ميكروسوسولوجيا متمركسة نقدية جديدة تميزت فيها مقارنة بيار بورديو (P.Bourdieu) بكونها تعتمد في بنويتها التكوينية منحى لا يرى في تفاعل الأفراد وممارساتهم داخل النظام الميكروثقافي المحلي تكيفاً سلبياً منهم مع القواعد التي يفرضها عليهم هذا النظام وحسب، بل يرى أيضاً، أن هذا التفاعل يتأثر بميلهم الواعي أو غير الواعي إلى مقارنة الربح والخسارة في كل سلوك تفاعلي. وهي مقارنة تتجاوز ميول الأفراد إلى تحليل عقلائي للعوامل الماكروبنوية العائدة إلى الاختلافات

الطبقية للرسميل الثقافية والاجتماعية المتاحة للأفراد في عائلاتهم^(١). إنها مقارنة تتجاوز وصف التفاعل الثقافي في الواقع المحلي وتربطه بمحدداته الطبقية المؤشرة غالباً وسلفاً إلى حدود فرص تغييره.

وقد ربط بورديو بين التفاعل الثقافي داخل بنية المجتمع المحلي الذي يجري في إطار ما يسميه «لعبة العنف الرمزي». هذا العنف المرتبط بهيبة كل سلطة تتوصل إلى فرض شرعية معانيها ومقاصدها مموهة بموازين القوة التي «تؤسس لقوتها» و«تشرعن تأثيرها الذي يختلف بين فرد وآخر باختلاف رأسماله الثقافي المتمثل بما يتوافر له من مركز اجتماعي ونوعية ومستوى تعليم وثقافة مميزين. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التأثير يختلف أيضاً باختلاف الثقافات المحلية (Sous cultures) التي تختلف فيما بينها من حيث انفتاح ومرونة كل منها». «وفي الثقافات المحلية يختلف استعداد كل فرد لعملية التكيف مع الأوضاع المتغيرة والقوانين والقيم والمعتقدات التي يخضع لها ومدى ملاءمتها لمصالحه كما يراها هو أو كما يراها عنه القادة في ثقافته المحلية».

وظهرت تفرعات نظرية مشابهة في الميكروسوسيولوجيا النقدية تربط ما بين أفعال الأفراد وسلوكياتهم من جهة، وما بين التأثير الضاغط عليهم في رأسمالية ما بعد الحداثة، فتعطل ذواتهم كما يقول يورغن هابرماس^(٢)، ويصبح تحررهم من ضغوطها لا يقوم على الثورة وعلى صراع الطبقات بقدر ما يقوم على التحرر من مفاعيل الإعلام الاتصالي اليومي الذي يركز على عقلانية عملية يتحكم من خلالها في تنشئة الأفراد فيتعرفون بعضهم إلى بعض من خلاله وليس من خلال العودة إلى ذواتهم. إنه الوعي الذي يتحكم، في بنوية هابرماس، في الوجود الاجتماعي وهذا ما لاحظناه في توجه رواد مدرسة فرنكفورت وليس العكس كما في الطروحات الماركسية التقليدية.

يرى هابرماس أن الإعلام الموجه من مراكز النيوليبرالية ومن الفضائيات المحلية، المرتبهة لمصادر إمدادها الإعلامي الاحتكاري العابر للقارات، لم يؤدِ إلى تحريك

P. Bourdieu, J.C. Passeron, Les Heritiers, Paris, Minuit, 1964, pp: 30 34.

(١)

J. Habermas, Théorie de l'agir communicationnel, OP.cit. P: 116.

الاختلافات الإثنية والثقافية للجماعات في المجتمعات الغنية وإلى تهديد الطابع الإمبريالي لدولها. هذه الدول التي وضعت حدود أمنها الاقتصادي والسياسي القومي داخل حدود الأسواق والمجتمعات الفقيرة، وساهمت بفعل تنامي القدرة الاستيعابية لاقتصادياتها الإمبريالية بدفع الجماعات الوافدة إليها إلى التخفيف من تعلقها بفروقاتها وحساسياتها الإثنوثقافية كشرط للتنعم بفوائد الاندماج في ازدهار أسواقها العابرة للقارات. واضطرت هذه الجماعات الوافدة إلى تبني منظومة القيم المدنية التعاقدية بالإضافة إلى شرط تملك الأفراد، مهما كانت مناشئهم، لقدرات متميزة على صعيد الكفاءات التقنية وإدارة الأعمال لاستثمارها في المنافسة المطلقة التي يفرضها قانون الربح. إلا أن الإعلام الاتصالي الرقمي الموجه الذي ساهم، كما يقول هابرماس، في التعريف الضروري والمفيد بالاختلافات والخصائص الثقافية لهوية الجماعات في المجتمعات الفقيرة، في المقابل في تعطيل أي أمل بالسيادة الوطنية على موارد وأمن هذه المجتمعات. وساهم أيضاً في تهديد وحدة البلدان الفقيرة بعد أن وفر المساحات الفضائية للخطابات العصبوية الإلغائية. وأن التكاليف العالية لهذا الإعلام الاتصالي الاحتكاري المجهز لعوام الناس ساهم في تلك البلدان، ومنها لبنان على سبيل المثال، في توفير التقنيات المطلوبة لحصر تعددية الزعامة داخل الجماعة الطائفية الواحدة. لقد بالغ الإعلام الاتصالي والفضائيات المرتبهة للاحتكارات الداخلية والخارجية بتضخيم الخصائص الثقافية للجماعات في البلدان الفقيرة فشجعها على الانغلاق داخل هوياتها العصبوية. وكان من نتيجة ذلك اتساع الترويج لثقافة الولاءات الزبائنية التي يقوم بها مفاتيح الانتخابات والمنظمات الأهلية التي تتولى تنظيم الخدمات الإغائية بدل التنمية المتكاملة للموارد المحلية. إنها ثقافة تعوُّق الارتقاء إلى وعي الشروط السياسية والمدنية المحلية والوطنية للتنمية البشرية. وتُضاف إلى صعوبة حصر المفاعيل المتزايدة للإعلام الاتصالي في المجتمع المحلي الذي يصفه هابرماس، صعوبة ثانية تُلَاحَظ في مجتمعاتنا المحلية العربية عموماً واللبنانية خصوصاً، ناجمة عن ازدواج في لغة الاتصال المشتركة داخل الجماعة المحلية

(Communauté). هذا الازدواج الذي تعتمد عليه غالبية الناس ليتمكنوا من تحمل أشكال معاناة تهميشهم وكتبها معتمدين لغة التهادن. إنها اللغة التي تُرجَّحُ داخلها غالباً تعبيرات التوافق المُعلن على تعبيرات التحسس والتوتر المستتر. وهي لغة معتمدة أحياناً كثيرة لاستمرار الأمان في العيش المشترك بين الفئات المتعصبة، حيث تستبعد الشفافية وتعتمد نوااميس التقية أو الاستتار بالمألوف كما يروّج في أوساط الفئات المتعصبة داخل الطوائف اللبنانية. أو هي لغة «تقبيل اليد التي لا قدرة على عضها». ولهذا فهي لغة لا تقوى تقنية الاستثمار على سبر أغوار تعبيراتها كمثّل تقنية الملاحظة من خلال المشاركة في تفاصيل العيش، كما تقترحه السوسيولوجيا الفينومينولوجية، في دورة حياة كاملة حيث يجري يومياً تبادل التعبيرات التقليدية المألوفة والمدورة حولها.

الحقل الاجتماعي وحدود تميزه في بنية المجتمع

نحاول في هذا النص تحديد مضامين المستوى الاجتماعي في بنية المجتمع بغية تمييزها ما يلحق بها من اللبس جراء تداخلها مع مضامين المستويات الأخرى ومنها خصوصاً، السياسية والاقتصادية في الكلام اليومي والإعلام الشائع.

التعريف بصفة الاجتماعي: تُلحق هذه الصفة بالشأن الموصوف لتذكر بخصائص عيش الجماعة المحددة التي يعود إليها هذا الشأن دون سواها. وهي خصائص نوعية مترابطة متداخلة لمكونات ثقافة العيش والقيم والمعتقدات السائدة في نسيج الاجتماع البشري الذي يعيش في المجتمع المعين ويصعب قياسها من خلال مؤشرات كمية فقط كما في قياس المكونات الفرعية أو المستويات الأخرى داخل بنية المجتمع المتميزة بمحسوسية مؤشراتها المستقلة القابلة للقياس كالمكوّن الاقتصادي والمكوّن الديموغرافي والمكون المؤسسي والبيئي... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن اللبس الذي لحق بصفة الاجتماعي يعود إلى جهل في تمييز الاختلافات بين مضمون صفة اجتماعي المرتبطة بخصائص ثقافة وقيم جماعة ما وبين مضمون صفة سوسيولوجي المرتبطة بالبحث الذي يعتمد طرائق المنهج السوسيولوجي في مقارنة الظواهر والأطر والعلاقات بين الأفراد والجماعات. وهي مقارنة تختلف عن المقاربات والإسنادات البيانية التي تعتمد أنواع البحوث الأخرى في علوم الإنسان والمجتمع (البحوث الاقتصادية القانونية النفسانية الإثنولوجية الجغرافية البشرية... إلخ). وفي هذا الاستعمال الشائع لصفة اجتماعي خلط بين الطبيعة الاجتماعية للجماعة

المعنية بتوصيف الشأن أو الظاهرة وبين منهج المقاربة السوسيولوجية التحليلية لنص ما، فتُخلع تعسفاً صفة الاجتماعي على مقارنة النص.

- أو في توصيف يخلط بين مقاصد العلاقات المتنوعة بين الأفراد أو المجموعات (اقتصادية غرامية قرابية سياسية... إلخ) بما يسمح بتجاوز مسؤولية التدقيق بين الثقافي منها والمعاشي والعقائدي في حقول مكونات الاجتماع البشري داخل مجتمع معين. فيختزل توصيفها بالعلاقات الاجتماعية وحسب.

- أو في تصنيف نشاط ما فيقال عمل اجتماعي لمجرد أنه يتوجه إلى مساعدة أو إغاثة جماعة ما (Social works)، أو في توصيف برامج تلبي حاجات أساسية في حياة مجتمع ما من خلال خطة متكاملة، فيقال سياسة اجتماعية (تشغيل إسكان صحة تعليم بيئة... إلخ).

- أو لتوصيف نمط من تنظيم الاقتصاد الذي يقوم على حماية مصالح المنتجين الصغار أو المستهلكين الأفراد من خلال انضمامهم إلى تعاونيات تتمكن من ملاءمة الطلبات الصغيرة للمستهلكين مع العروض الكبيرة للشركات في الأسواق التنافسية ومن ملاءمة العروض الصغيرة للمنتجين الصغار مع الطلبات الكبيرة للشركات فيقال الاقتصاد الاجتماعي.

إن صفة الاجتماعي تعني في نظر أهل علم الاجتماع ارتباط الموصوف بالخصائص الثقافية والقيم والمعتقدات المميزة لنمط العيش الذي يحكم علاقات الأفراد فيما بينهم في جماعة من خلال روابط ومؤسسات تقليدية موروثية أو حداثية أو مهجنة (عائلية - عشائرية - جهوية - طائفية - مهنية). ويصبح وصفنا للعنف بأنه ظاهرة اجتماعية واحترام السن بأنه سلوك اجتماعي ولاختيار الشريك بأنه علاقة اجتماعية عندما يعني أن كلاً منها تغلب في تمييزه إجمالاً خصائص تركيبة الجماعة تقليدية موروثية كانت أو حداثية أو مهجنة.

ويمكن أن تُلحق صفة الاجتماعي بالنظام الاقتصادي أو النظام السياسي داخل مجتمع ما عندما يتميز بثقافة عيش وقيم ومعتقدات تعزز خصائص بنية الاجتماع التي يتفرع منها.

وهي خصائص تعبر عن تميز طبيعة الاجتماع التقليدي أو المدني مثلاً في بلد ما أو مجتمع ما ولا يجب أن تُختزل بما يشيع في توصيف النشاطات أو الشؤون المرتبطة بالجماعات المعسورة في معيشتها وحسب. وفي ذلك ما قد يوحي بأن للفقراء اجتماعهم الذي يعيش خارجه الأغنياء كأفراد لا حاجة لهم إلى العمل الاجتماعي والغوث. وتُختزل صفة الاجتماعي أحياناً وتعسفاً للإشارة إلى حضور في شأن ما أو لظاهرة ما أو لمناسبة ما (تهنئة أو تعزية) أو إلى منظمة طوعية (نادٍ اجتماعي مثلاً).

وغني عن البيان أن بُنى المجتمعات تتميز بالاختلافات التي تُهيمن في كل منها ثقافة العيش والقيم والمعتقدات التي تُميز بُنيها العشائرية أو الإثنية أو الطائفية أو الحداثوية أو المُهجّنة.

ففي التركيبة الاجتماعية العشائرية على سبيل المثال:

- تُذكر صفة الاجتماعية المُضافة إلى السلطة مثلاً بكونها محكومة وتابعة لغلبة الخصائص الثقافية والأخلاقية المتأصلة في بنية الاجتماع العشائري أي إن السلطة قائمة على العصبوية وعلى الولاءات الموروثة.

- وتُذكر الصفة الاجتماعية المُضافة إلى الاقتصاد في مجتمع الطوائف بأنه محكوم بهيمنة الخصائص الثقافية والأخلاقية المتأصلة في هذا المجتمع، أي أنه نظام علاقات تقوم على الريعية وعلى الزبائنية وسلطة القرابة. وعندما توصف العلاقة أو الظاهرة السياسية أو الديموغرافية بالاجتماعية فهذا يعني ارتباطها بنظام فرعي محكوم بخصائص بنية المجتمع العشائري التي تُعطي لهذه العلاقة أو تلك هويتها المميزه لها عمّا هي في بنية مجتمع آخر. وهكذا تعمل العلاقات بجزئيتها على تجديد الأنظمة الفرعية التي تظهر فيها وتعمل هذه الأنظمة بكليتها على تجديد خصائص بنية المجتمع.

غير أن هذا لا يعني أن الشأن الموصوف اقتصادياً كان أو سياسياً أو ديموغرافياً يظل محكوماً بثبات صفته المألوفة في مجتمع العشيرة أو الطائفة بل إن هذا الموصوف قد يعود بدوره بعد تراكم تغيرات في ظروف مستجدة فيرتد ويؤثر داخل الأنظمة الفرعية لتعود هذه

الأخيرة فتؤثر نوعياً في تركيبة البنية التقليدية التي كانت تحكمها وفي علاقات الأفراد داخل المؤسسات. ويبرز مثل هذا التأثير النوعي في ثوابت الخصائص الثقافية والأيدولوجية المتأصلة في بنية الاجتماع عشائرياً كان أو طائفيّاً.

ماذا تُضيف صفة الاجتماعي

عندما تلحق بالعلاقات الاقتصادية في المجتمع اللبناني؟

مع تفاقم عجوزات مؤسسات مرافق الخدمات العامة (كهرباء، مياه، هاتف، استشفاء... إلخ) خلال الحرب وفي ظل شيوع ثقافة وقيم اجتماعية يرسخها نظام العلاقات السياسية الزبائنية وانعكس ذلك في شرعنة سلوكيات الفرد تجاه الدولة، وتتجسد هذه السلوكيات «باستحلال» مال الدولة والرشوة. وسوّغ تطبّع هذا الاستحلال لفئات واسعة التخلي عن أصول الانتظام الأخلاقي في تعامل الأفراد فيما بينهم وفي تعاملهم مع مؤسسات النظام العام وفي توسع ظاهرة التوقف عن دفع اشتراكات الكهرباء والمياه وفي طلب تغطية وزارة الصحة لنفقات الاستشفاء لفئات غير معوزة... إلخ.

وساهمت ميول وسلوكيات الاستزلام والولاءات الزبائنية:

- ١- في تطبيع نظرة الفئات الشعبية للحصول على الوظيفة الحكومية وعلى خدمات الإدارة العامة وفي رفع نسبة الإنفاق الرعائي الخيري إلى حوالى ١٢,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي.
- ٢- وفي تراجع الثقة بفعالية القضاء وبنزاهته ومرجعية القوانين والمحاكم في فض النزاعات وإحقاق الحقوق.
- ٣- واقرنت ظواهر توسع التوظيف الزبائني في قواعد القطاع الحكومي توظيفاً تحاصصياً يتجاوز معيار الكفاءة في أداء إدارات الدولة ويهمّش مفاعيل أجهزة الرقابة (تفتيش وخدمة مدنية). وهذا ما ساهم في توسع الميول إلى السمسرة الزبائنية في خصخصة خدمات الاتصالات وجباية الكهرباء نتيجة الإحباط والاشتباه الأخلاقي بالخطاب الإصلاحى الحكومي.
- ٤- وقد بلغت تدخلات الزعامات في أداء هذه الإدارات من الرعونة الحد الذي أدّى إلى

ارتدادات اجتماعية مناقضة لنهج الحكم في التحيز الاجتماعي السياسي. ارتدادات تمثلت بحراك نقابي شامل عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ تجاوز، لأول مرة منذ سنوات طويلة قدرات الأحزاب المتحصنة بولاءات نخب الطوائف على مواجهته.

ماذا تُضيف صفة الاجتماعي

عندما تُلحق بالعلاقات السياسية في المجتمع؟

لقد ارتد تنافر الهويات الطائفية داخل البنية الاجتماعية في لبنان:

١- على نهوج الأطراف الحاكمة في تجاوز هاجس وحدة وسيادة المجال السياسي والأمني للدولة وتحوله باتجاه تعديد المجالات والهويات المنطقية (جبل، جنوب، شمال...). لتصبح مجالات سياسية تعطي طابعاً «اجتماعياً» تتقاسمها أكثر من الطوائف وترتبط أمنها وسياساتها بقوى خارج حدود الدولة.

٢- كما تمثلت ظاهرة تنافر الهويات الطائفية:

- بظاهرة استهوان زعامات العصبية الطائفية حصر ولاء وتمثيل كل أبناء الطائفة بولاء سياسي يُرسخ من خلال اعطائه طابع الاجتماعي.

- وبظاهرة الاستهوان المسبق لاعتبار هوية الآخر الطائفية الموروثة هوية «اجتماعية» أولى.

- وبظاهرة تراجع الضوابط السياسية التنظيمية والوظائفية للمؤسسات الدستورية المقررة في إدارة المجتمع وتوزيع ولاءات الأجهزة الأمنية والرعاية والإدارية والجامعية المركزية أو المناطقية لضرورات سياسية يفرضها التوازن الطائفي باعتباره توازناً «اجتماعياً».

- وبتدنٍ غير مسبوق لهيئة الدولة في عيون الناس وفي مواقف النخب. تعززه زعامات العصبية من خلال علاقاتها الزبائية بالناخبين والتي باتت تتحكم بالعلاقات السياسية للناس بالسلطة والعلاقات الاجتماعية فيما بينهم.

- وبتفكك علاقات السلطة داخل العائلة لمصلحة العلاقات داخل الجب الأكثر

ارتباطاً بالعصبية السياسية للطائفة والأقل تحكماً بالعلاقات الاجتماعية بين الأجيال والأفراد داخل الأسرة.

يضاف إلى ذلك بروز ميول اجتماعية لدى العوام والنخب لاستهوان التذاكي وادعاء الفهم الاستباقي للمواقف السياسية وتحليل الأحداث السياسية بالنيات والأفكار المسبقة التي غالباً ما يؤكدونها أو يوحي بها ذلك الإعلام.

الفصل الأول

سجال حول مفاهيم معتمدة في قياس
المعاصرة في المجتمعات

الإصلاح الديني وقيام الرأسمالية والليبرالية

العلاقة بين التحديد والتلازم

المقدمة

يُلاحظ أن الكثير من المثقفين والجامعيين اللبنانيين، ممن سبق أن استهوتهم ظاهرة التميز بالتمركز الأكاديمي في مطلع ستينيات القرن العشرين، تجاوزوا هذه الظاهرة بعد عقدين على الأكثر إلى تبني منظومة من المفاهيم في العلوم الاجتماعية المنتمية إلى الفلسفة الليبرالية وتجديداتها النيوليبرالية. تركيبة تسند هيمنة الثقافة الطائفية في فكر التيارات السياسية اللبنانية في مواجهة المفاهيم والمبادئ الكلاسيكية في المنهج الماركسي وفي نزعاته التجديدية التي تبلورت لدى الباحثين الماركسيين في مدرسة فرانكفورت وفي المدرسة البنيوية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نخبة من التنويريين اللبنانيين ممن تابوا إلى أولوية الدين في تحديد التغير الاجتماعي، وجهدوا لتوطين مفاهيم الليبرالية لتعطي للفكر الطائفي طابع الحداثة: فمالوا أحياناً في تشخيص عمليات تشكل وتحول بُنى المجتمعات إلى اعتماد التفسير بتعددية العوامل المؤثرة، ومالوا أحياناً أخرى إلى اعتماد منهج التفسير بأولوية تأثير العامل الأخلاقي الديني أو الثقافي كعامل محدد (Determinant) لهذا التحول، رافضين تفسيره من خلال النظرية المادية التاريخية التي تحصر تشكُّل بُنى المجتمع وتحولها بعامل تطور نمط الإنتاج المادي وعلاقاته. وهو العامل نفسه الذي يحدد، بنظر الماركسيين

الكلاسيكيين، موقع الهيمنة (Dominance) الذي يمكن أن يشغله أي واحد من العوامل الأخرى المؤثرة وفقاً لدرجة تطور نظام الإنتاج. وقد برز التردد بين المنهج الأول الذي لم يتجرأ على الافتراض التنظيري وبين المنهج الثاني الأجرأ عليه في التحليل السوسيولوجي لدى واحد من كبار مؤسسي علم الاجتماع هو ماكس فيبر (١٨٦٤-١٩٢٠) وخصوصاً في واحد من أشهر كتبه الصادر تحت عنوان: «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية». وقد صُنّف هذا التنظير في إطار علم اجتماع التفهم في مواجهة التنظير الماركسي الذي صُنّف في إطار علم اجتماع التغيير.

وإذا كان ماكس فيبر قد رأى في بلورة نهجه التفهمي لعوامل نشوء الرأسمالية أهمية توافر الطبيعة المزدوجة للملكية الخاصة والمصالح الفردية والأخلاق الطبقية داخل المجتمع الرأسمالي، مستفيداً من إبراز كارل ماركس لشرط نمو القوى المنتجة في نظام الإنتاج، وما ارتبط بذلك النشوء من العوامل الأخرى ومنها النظام السياسي، إلا أن ماكس فيبر لم ير في إبراز هذا الشرط أن له الطابع المحدد لنشوء الرأسمالية فمال إلى اعتماد السببية التعددية نافياً جدلية التحديد التي تدور، وفقاً لماركس، وفي المجتمعات الرأسمالية الصناعية؛ فنذهب في إطار البنى التحتية إلى القول بأن هذا التحديد يرتبط بتوافر عوامل القيم والأخلاق البروتستانتية المصنّفة ماركسياً في مركب البنى الفوقية، معتبراً أن أولوية تأثير هذه العوامل تستند إلى عقلانية الثقافة في حركة التنوير. وإن هذه العقلانية ذات السمة الخاصة بالغرب، التي حكمت البروتستانتية، هي ذات طبيعة مزدوجة تتداخل فيها كل من العقلانية المادية والاقتصادية في الإنتاج واللاعقلانية في أخلاق وعادات البرجوازية الداعية إلى الإصلاح الكنسي.

في ظل هذا الفهم الديني المادي، أي العقلاني وغير العقلاني في التفسير عينه، سهّل ترويج وعي أيديولوجي، أو وعي زائف عن الاستغلال الاقتصادي. ويزكرنا فهم ماكس فيبر بتداخل العقلانية واللاعقلانية حول إمكانية تعايش الطائفة كمتحد اجتماعي أيديولوجي مع المجتمع الرأسمالي الحديث بالفهم المقتبس منه المروج في لبنان بعد تحويله (أو توطينه

إذا شئنا) من قبل كثير من مثقفي النظام الطائفيين والمسيحيين منهم خصوصاً. ومؤدى هذا الفهم أن الطائفية السياسية يمكنها أن تتعايش مع حداثة الليبرالية في نظام الرأسمالية الخدمائية الوسيطة في لبنان دونما أخذ بالاعتبار لاختلاف المسار التاريخي للرأسماليات الصناعية الأوروبية عن مسار الرأسمالية الطرفية في لبنان، ودونما اعتبار للاختلاف بين الظروف التاريخية لبروز الحركات الطائفية في لبنان من جهة، وبين ظروف بروز الحركة البروتستانتية في أوروبا الشمالية من جهة أخرى، وللاختلاف بين طبيعة الليبرالية الخاصة ووظيفتها بكل من الرأسماليتين.

إن استبعاد النهج الفيبيري لأولوية شرط تطور قوى الإنتاج المادي عن عملية تحديد الرأسمالية التجارية وتشكلها منذ القرن السادس عشر القائمة على تطور الملاحة البحرية وعلى التجارة المثلثة الأسواق عبر القارات، وتركيزه على أولوية شرط العقلانية الغربية التي أنجبت البروتستانتية كروح للرأسمالية، تكرر كنهج لاتاريخي في استبعاد أولوية ذلك الشرط المادي لفهم حرص الرأسمالية الكولونيالية على الوصول إلى أسواق الشرق عموماً والمشرق خصوصاً وربط تفسير هذا الحرص بأولوية العامل الديني الأخلاقي الذي تمثل باهتمام المسيحية الأوروبية والفاتيكان بحماية مسيحيي الشرق وحماية الطريق إلى بيت المقدس. وفي هذا الاهتمام، العقلاني واللاعقلاني في الوقت عينه، يفسر تداخل حل المسألة الشرقية، أو مسألة حضور ودور المسيحية في الشرق، مع تغلغل المصالح الاستعمارية للرأسماليات الأوروبية فيه.

ويُلاحظ هذا التحوير الأيديولوجي لدى الكثير من المثقفين اللبنانيين ممن يميلون إلى تجاهل الضرورة التاريخية لتوسع هذه الرأسماليات إلى أسواق الشرق والمشرق من جهة، وبين الدوافع الأيديولوجية للدعم الأوروبي لإقامة الكيان اللبناني كنظام جسر للوساطة مستفيدة من توافر الشرط السياسي الديني المتمثل بدعوة الكنيسة المارونية لولادة لبنان كوطن مستقل عن السلطنة العثمانية يحميه الغرب للمسيحيين في المشرق. ومازال هذا

الربط بين العقلاني التاريخي واللاتاريخي الأيديولوجي قائماً في أساس الخطاب السياسي للكثير من المراجع الدينية والسياسية للطوائف المسيحية. وهو ربط لطالما استثار عصبية الطوائف الإسلامية الأخرى وزعاماتها وأصبح لاحقاً في أساس الوعي الذي تُعَبَّى به عوامها المهمشة لتعزيز حضورها في السلطة وفي محاصّة الإنفاق الحكومي والدعم الإقليمي.

هكذا تحدد مفهوم العقلانية الغربية ومفعولها بروحها البروتستانتية التي توافرت نتيجة الترابط التزماني بين الشرط الأخلاقي الثقافي كشرط أول وبين الشرط الإنتاجي - المادي كشرط ثانٍ. وأن غياب هذا الترابط التعاقبي برأي ماكس فيبر «هو الذي يفسر عدم ظهور الرأسمالية في الصين وفي فلسطين اليهودية»^(١)، بينما يرى فرنان بروديل^(٢) بأن الرأسمالية لم تقم في المدن الإيطالية بالرغم من توافر هذين الشرطين في القرن الخامس عشر.

وغاب عن تنظيم ماكس فيبر لأولية العقلانية البروتستانتية الغربية في شكل الرأسمالية أن درجة التطور المادي لأنماط الإنتاج ومنها الرأسمالية بالإضافة إلى درجة تطور المستويات الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية داخل كل نمط هي التي تعيّن، حسب تحليل الباحث الماركسي نيكوس بولنتزاس^(٣)، موقع الهيمنة لأي من هذه المستويات داخل النمط الإنتاجي... وأن موقع الهيمنة (dominance) وليس التحديد (Determination) كان في الرأسمالية التجارية للمستوى الأيديولوجي الذي تمثل فعلاً بالبروتستانتية. وهذه الأخيرة عززت، بثقافتها الروحانية المباركة للعمل والادخار وعدم هدر الموارد مرضاة لله، عملية الارتقاء بالتطور الإنتاجي والانتقال من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية. وأن موقع الهيمنة في الرأسماليات الطرفية بسبب تدني درجة نموها وتبعيتها، كما في لبنان، لا

(١) أورده لوران فلوري في كتابه «ماكس فيبر»، ترجمة محمد علي مقلد، منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ٢٠٠٨، ص ٦٠.

(٢) Fernand Braudel: civilisation économique et capital, Tome II, A. Colin, 1980.

(٣) نيكوس بولنتزاس: السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٣، ص ١٠.

يكون إلا للمستوى الأيديولوجي متمثلاً بالوعي العصوي الطائفي المعوّق للتنمية الإنسانية ولسوخ الفرادة والمجتمع المدني العلماني.

المقاربة اللاتاريخية لتحقيق التنمية الإنسانية

والمواطنة في لبنان

في سياق المساجلة مع المنهج الفييري الذي يركّز على أولوية الثقافة حيث تتداخل العقلانية المادية واللاعقلانية الدينية نتوقف أمام نموذج من التحليل السياسي الثقافي في نص للصديق ملحم شاوول عالم الاجتماع الليبرالي اللبناني^(١). وفيه يستثني لبنان من إمكانية نقل وزرع المفهوم «الغربي» للمواطنة وتطبيقه لأنه يستحيل «نقل التجربة التي أنتجته في ظل الإصلاح الديني البروتستانتي». وقد توقفنا أمام الأبعاد الفكرية لهذا التحذير العلمي حول التجربة اللبنانية وحول قول الكاتب بضرورة أن تنتج لها «نظرية خاصة بها لأنها لا تُفهم بعقلانية بروتستانتية ولا بمقاربة مادية تاريخية». وما كان للكاتب أن يصل إلى مثل هذا الاستعصاء التنظيري في فهم منطق تشكل هذه التجربة لو أنه تجاوز أيديولوجيا المحافظة على النظام وانتقل في تشخيصها من مستوى هيمنتها في الوعي، وقد اعتبره محدداً، إلى مستوى آليات التحديد المباشر وغير المباشر للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للناس ولوعيتهم. ولا بد من القول بأنه تعامل مع فهم التجربة اللبنانية بروحية شبيهة بروحية المصلحين الكنسيين عندما قصر، في نهاية بحثه، إمكانية فهمها وإنتاج «نظرية خاصة بها... بنخب منتظرة تقوم بثورة ثقافية في نظام معتقدات المجتمع».

وفي مقاربته المحافظة التي لا يغير في أسسها الطبقية قوله بالثورة الثقافية، يستهل شاوول بحثه في نقد نظرة بعض المثقفين العرب واللبنانيين إلى مفهوم المواطنة متوقفاً أمام إشكالية هذه النظرة التي يصفها بالمنمطة المتأثرة بالقراءة المادية لتاريخ هذا المفهوم «والمستوحاة إلى حد كبير من القراءة الماركسية». وهو إذ يحصر مفهوم الفردنة بفهم واحد

(١) إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان، الصادر عن الجمعية اللبنانية لعلوم الاجتماع ومؤسسة Heinrich Boll

غير سوسيولوجي، حسب تصنيف ريمون بودون، يجعل من الفرد مرجعية مطلقة في مواجهة الجماعية ويُضيف، «إن مرحلتها الأكثر تطوراً سياسياً، أي المواطنة، ولدت في البلدان الأوروبية (...) ومن رحم الدين والإصلاح الديني...»، ويخلص إلى أن «المواطنة والحالة المدنية، لا بل حتى العلمنة نفسها لا تتناقض في التجربة الغربية مع البعد الديني وليست من خارجه».

وينتهي شاوول إلى طرح سؤاله على الباحثين الماركسيين:

«هل الحداثة، بوصفها، حركة تاريخية، هي نتيجة نمو القاعدة التحتية للاقتصاد الرأسمالي

ولُبناه التحتية؟ أم أن الحداثة هي نتاج ثورة ذهنية ثقافية انبثق منها النظام الرأسمالي؟»

إن الكاتب لا يرى الضرورة التاريخية لارتباط مستوى تطور العلاقات الإنتاجية، وما يفترضه من عقلانية وأخلاقيات متلائمة مع هذا التطور، بالمستوى الذي بلغه تطور قوى الإنتاج الصناعي الرأسمالي (قوة العمل وأدوات العمل ورأس المال). فرأى، من منظور ماكس فيبر، أن نشوب الثورة البروتستانتية كشرط أيديولوجي في مطلع القرن السادس عشر كان عاملاً محدداً لانطلاق الحداثة والاقتصاد الرأسماليين وبمعنى أن تطور القوى المنتجة جاء نتيجة لتلك الثورة في الثقافة الدينية. ولم يرَ في هذه الثورة شرطاً ضرورياً تطلبه التغير النوعي الحاصل في تركيبة قوى الإنتاج أو ما يُسمى المستوى الاقتصادي في نمط الإنتاج وفي نوعية العلاقات بينها (علاقة الاستحواذ بين العاملين وأدوات العمل وعلاقة رأس المال بملكية كل منهما). وأن مفاعيل تطور هذه القوى وتطور العلاقات الضرورية لإدارتها هي التي أدت بعد قرنين ونصف قرن من انطلاق البروتستانتية، وليس قبل ذلك، إلى تبلور الدساتير الليبرالية في البلدان الرأسمالية الصناعية القائمة على تنظيم الأمن والضرائب وحقوق التصويت وفي نصوصها على الحقوق المدنية والفردنة كمضامين أساسية للمواطنة.

هذه الفردنة التي استولدها شاوول، كما ماكس فيبر، من رحم الثورة الثقافية للإصلاح

الكنسي منذ القرن السادس عشر، وذلك قبل أن تتوافر الشروط التكنو-اقتصادية لانتقال العاملين من تبعية علاقاتهم لأصحاب العمل السائدة قبل التصنيع الرأسمالي كتبعية الفلاح

المُرابح (Métayer) لكبار الملاكين والإقطاع وتبعية الحرفي لصاحب المشغل إلى موقع العمل بالأجر. هذا الموقع الذي يشكل الشرط المادي لفردنتهم وانفصالهم عن ملكية أدوات العمل كعلاقة مميزة لنظام الإنتاج الرأسمالي الذي لا يقوم إلا كمركب متكامل متكامل فيه تطورات مستوياته الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية. ولم ينتبه الكاتب إلى أن ثورة ثقافة الطهر البروتستانتية ما كان يمكن أن تؤدي إلى تعميم الفردنة المدنية مع انطلاقها في الربع الأول من القرن السادس عشر. وأن قيم هذه الثورة وفي طليعتها الفردنة والمواطنة تأخر تجسيدهما في الواقع حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة وفرنسا.

وأن الفهم الليبرالي المطلق للفردانية الذي أسس لمضمون مفهوم المواطنة الذي اعتمد في المؤتمر الدستوري لاتحاد الولايات الأميركية^(١) الثلاث عشرة الأولى بين عامي ١٧٧٦ و١٧٨٧، ورجع إليه الكاتب، لم يتعارض مع استمرار العمل بعلاقات العبودية مع السود، ولا مع مظالم التعامل الاستعماري للدول القومية المركزية وعلى رأسها إنكلترا. وأن العمل بهذا الفهم المزدوج للفردانية استمر إلى الوقت الذي بلغت فيه قوى حركات السود والأقليات والمهاجرين والنقابات وقوى حركات التحرر الوطني في الربع الثالث من القرن العشرين ما مكنها من التمتع ولو بمستويات متفاوتة من الاستقلال ومن الحقوق المدنية والتأمينات الاجتماعية. وأن قيم البروتستانتية التي واصلت الكنائس المتعددة ترويجها في الرأسماليات المتطورة لم تردع الهجوم المضاد للحكومات النيوليبرالية، وفي الدول الأنكلوساكسونية أولاً، الهادف إلى التراجع عن سياسات تعميم الرعاية الاجتماعية التي سبق وشكلت القاعدة المادية والأخلاقية للمواطنة. ونشأ هذا التراجع تحت ضغط التحولات المتسارعة من الاقتصادات التي يغلب فيها الإنتاج الحقيقي الملموس وتغلب فيها علاقات الإنتاج التعاقدية بين رأس المال والقوى العاملة المحصنة في النقابات والأحزاب العمالية إلى اقتصادات المعرفة المعولمة التي باتت تشكل أكثر من نصف إجمالي الناتج في الولايات المتحدة الأميركية حيث يهيمن اقتصاد المضاربة بالمشتقات الورقية الوهمية للأصول الإنتاجية.

وفي متابعة لسياق تشكل المجتمعات الأوروبية يعود ملحم شاوول إلى نظرية فيير القائلة بأن تطور الاقتصاد (وهو يقصد هنا تطور قوى الإنتاج) لم يكن المحدد لظهور البرجوازية وإدارتها لنمط الإنتاج الرأسمالي بل إن «التحول في ذهنيته وعالم القيم الذي يشكل مرجعيتها» هو الذي كان محدداً «لتحرر قوى الإنتاج ولحرية المبادرة الاقتصادية» في المجتمعات الأوروبية من أجل إنجاز الإصلاح الديني. وهنا كنا نتمنى لو حاول شاوول، وقبله ماكس فيبر، تفسير تأخر ظهور الإصلاح الكنسي حتى مطلع القرن السادس عشر حتى لا يبقى ظهوراً أقرب إلى دعوة منزلة من الروح القدس ما كانت هناك من ضرورة لنزولها من قبل، أو حتى لا يبقى ظهور هذا الإصلاح البروتستانتي أقرب إلى صحوّة روحانية من بعض الإكليروس المتنورين لم يسبق للكنيسة أن عرفت أمثالهم من قبل في مجالات تحدي مفاهيم البابوية.

من اللافت أيضاً، أن شاوول استثنى المجتمع الفرنسي من تطبيق أولوية الفعل الديني في تحديد السياق التاريخي في المجتمعات الأوروبية، لافتاً إلى أن هذه الذهنية الاستثنائية فيه «لم تستوعب تجربة الإصلاح الديني» فارتبطت باستحكام العقيدة الكاثوليكية لدى البعض من ملوكها ومن قادة الثورة فيها لاحقاً، ولا يلبث الكاتب أن يعود فيشير إلى رفض تلك الذهنية الاستثنائية الفرنسية بالذات هيمنة الكنيسة الكاثوليكية. وحرصاً منه على طهرانية الفكر الثوري البروتستانتي لم يقدم شاوول، أي تفسير لاستثناء الحالة الفرنسية من منظور فييري ولا من أي منظور آخر. ونحن، من المنظور المادي التاريخي، لا نرى في هذا الاستثناء إلا تفاوتاً في تطور قوى الإنتاج الرأسمالية في فرنسا وإلى استمرار بعض من هيمنة المستوى الأيديولوجي في الاقتصاد الفرنسي الأقل تقدماً في تطور التصنيع مقارنةً بإنكلترا وألمانيا وانعكاس هذه الهيمنة على خصائص الثقافات والعلاقات بين القوى السياسية المهيمنة في الاقتصاد والمجتمع الفرنسيين. وهو في تفسيرنا اختلاف نوعي لا يخرج عن مسارات التكيف المتشابهة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين مع المفاعيل المحددة للتطور الاقتصادي على البنى الاجتماعية والثقافية للرأسماليات الصناعية الريادية في أوروبا الشمالية ومنها الرأسمالية الفرنسية.

ويذهب الكاتب في تركيزه على الأسبقية الزمنية وعلى أولوية الفعل الديني فيعرض السياقات المتجانسة لتدرج جميع المجتمعات الأوروبية منذ أواسط القرن الخامس عشر دونما استثناء باتجاه نموذج الدولة القومية، (فرنسا، إنكلترا وإسبانيا) من خلال تركيزها على توفير الشروط الأساسية لهذا النموذج وهي: المركزية والتجانس الاجتماعي بسبب الإصلاح الديني والثقافة والتعليم وكذلك الهوية القومية ما سمح بالانتقال خلال القرن التاسع عشر خصوصاً، إلى المجتمع التعاقدي وإلى حد «تثبيت الضرورة النموذجية للمواطن الأوروبي، الفرد الذكي الحر والعقلاني، الذي تحميه دولة القانون». ومن اللافت أن الكاتب لم يستثن هذه المرة سياق التدرج الفرنسي الذي سبق وشكل في نظره استثناءً في علاقة التلازم التي بدأت منذ مطلع القرن السادس عشر بين الثورة الفكرية البروتستانتية من جهة والحادثة من جهة أخرى^(١).

وفي سياق تعميمه لمزايا المجتمع التعاقدي وما تدرج إليه في الغرب في ظل الفكر البروتستانتية من اعتماد لما سماه العقد الوطني الأول الذي أدى إلى القضاء «عملياً» على أشكال الهيئات الوسيطة التقليدية المحصنة للاستبداد، أشار الكاتب شاوول في معرض تأكيده لأولوية الفكر البروتستانتية في الارتقاء بأشكال الحداثة من خلال اعتماد لاحق لما يسميه «العقد الوطني الثاني». وهو عقد يشجع على قيام هيئات وسيطة جديدة بين المواطن والدولة تحصن المواطنة. واعتبر أن ذلك إنما يعود «إلى مفهوم قديم من زاوية الإصلاح الكنسي الذي كان قد نادى بحرية تأسيس الكنائس والانتماء إليها، ألا وهو مفهوم المجتمع المدني...». ولم يسترع انتباه الكاتب أن البروتستانتية التي «أسست» لمفهوم المجتمع المدني، حسب زعمه، من خلال تشريعها لتعددية الكنائس هي البروتستانتية عينها التي لم تُخرج الرأسمالية الكولونيالية الإنكليزية في استعمارها للهند. وهي التي ظلت حتى منتصف القرن العشرين وأكثر غير محرجة لحكومات التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وإسرائيل وفي

الولايات المتحدة الأميركية حيث شكلت تلك الكنائس البروتستانتية المتعددة والمتناسلة ملاذات إيمانية وليس أكثر لاستيعاب ضحايا الإقصاء الاجتماعي للسود والملونين وغيرهم. ولأن الكاتب يريد أن يُعمم أولوية الفكر البروتستانتية الأنكلوسكسوني على تشكل الرأسماليات الريادية في أوروبا، لذلك، لم يعمد هنا إلى استثناء الرأسماليات الصناعية المتعايشة مع الكاثوليكية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

الفردة اللبنانية بين الثقافة المهيمنة

والنظام الاقتصادي الاجتماعي المُحدّد

نبادر إلى القول بأن اختزال فهم نشوء وانطلاق الرأسمالية بعقلانية الثورة البروتستانتية واعتبارها عاملاً محدّداً بين العوامل الضرورية لذلك النشوء، لم يكن يختلف في منطقه عن اختزال الفهم الماركسي الكلاسيكي لأولوية عامل تطور قوى الإنتاج المادي واعتباره العامل المحدد مباشرة ودائماً لفهم ونشوء أنماط الانتاج المتعاقبة ومنها الاشتراكية.

وفي سياق نص شاوول وقعنا على النوع الأول من الاختزال وفيه حرص على تعميمات وتحويرات في المفاهيم أحياناً وفي الوقائع التاريخية أحياناً أخرى:

- تعميمات كان أبرزها عدم التمييز السوسيولوجي بين أنواع المصالح وأنواع الوعي بين الفئات داخل الطائفة الواحدة ومنها أيضاً عدم التمييز بين أنماط المثقفين داخل الأوساط الإسلامية.

- وتحويرات اقتضاها اعتماده للمنظور الفيبري: فحوّر مفهوم الملة الدينية أو الطائفة ليصل إلى مفهوم النظام الطائفي معتبراً أنه «من أهم موروثات الحقبة العثمانية»^(١). متجاهلاً أن تطور كيانية الملة من جماعة دينية ترك لها الحكم العثماني إدارة أحوالها الشخصية إلى طائفة توصلت إلى اكتساب «شرعية القيادة وممارسة النفوذ من خلال أجهزة دينية ومدنية» (أي زمنية وسياسية) ما كان ممكناً بغير الاحتضان والدعم السياسي والعسكري أحياناً، الذي وفّره الرأسمالية الكولونيالية والكنيسة

في أوروبا لزعاماتها كما سبق وأسلفنا. وذهب الباحث في تحويل مفهوم الطائفة وخصوصاً مع مفهوم النظام الطائفي الذي ترسخ جراء الترسخ العثماني والأوروبي للزعامات الدينية والسياسية إلى حد اعتبارها كتلة ممأسسة ومتجانسة لا فروق بينها ولا في داخل أي منها قبل منتصف القرن التاسع عشر «تمتلك ثروات اقتصادية ومالية وعقارية تسمح لها بتنفيذ مشاريعها ومخططاتها»^(١). ولم يلاحظ الكاتب مثل هذه الفروقات في ظل العلاقات الإقطاعية وقبل ترسخ العلاقات الرأسمالية الكولونيالية وتحديد مواقع الموارد البنانية في أسواقها.

تُضاف إلى تلك التعميمات والتحويلات مبالغة الكاتب في تفسير تشكل وتطور الكيان الطوائفي في لبنان وإغفاله للعوامل الاقتصادية الإقليمية والدولية المحددة موضوعياً لترسيخ النظام الطائفي من جهة وتركيزه في المقابل على القدرات الذاتية داخل الطوائف وعلى مسؤولية النخب السياسية «عن التخطيط لدور الطائفة برمتها»^(٢) حيال الدولة والنظام السياسي، وعن وضع استراتيجية مشاركة الطائفة ومنسوبها حسب الحصص المحددة دستورياً... من جهة أخرى^(٣). فبدا لنا وكأنه يرى في ذلك قدرات داخلية للنظام الطائفي على التحصن الذاتي بفضل ما اقتبس له من نصوص دستورية عن الجمهورية الفرنسية تقوم على تبني «مفاهيم مجردة حول المواطن والمواطنة والمصلحة العامة»، وتنص على فهم رعاي «لإدارة الدولة في كل قطاعات الحياة». ويميل الكاتب إلى الحسم بأن التحصن الذاتي للنظام الطائفي تحقق نتيجة «صيغة أرادها اللبنانيون»^(٤) تتمثل في بنود ميثاق توافقت عليها زعامات الطوائف^(٥) «تراعي تخوفات وهواجس جماعات من اللبنانيين تتعلق بالسياسة الخارجية [أعرض الكاتب عن مصدرها وعن تفصيلها]... هواجس صاغتها النخب السياسية اللبنانية بعد إدراكها تخلف الذهنيات والقيم السائدة»... المتوارثة في زعمه عن العثمانيين وحسب.

وانتهى الكاتب إلى أن توليفة الدستور الحداثي والميثاق الطوائفي شكلت ولا تزال السمة الخاصة للديمقراطية اللبنانية التوافقية وللصيغة اللبنانية الهجينة التي لا بد منها.

ويخلص إلى أنه «لا بد من التعامل مع الواقع الهجين كما هو وأن تُبنى عليه آليات قابلة للعمل وليس للتعطيل» (١) لأن آليات الممارسة التوافقية تقضي بالتزام الأطراف بقوانين اللعبة وأي خرق يعطل كل شيء. وأن العمل يقتضي إيجاد البناءات الملائمة لواقع الهجانة» (٢). وهي هجانة الصيغة التي لا تُفهم برأيه إلا من المنظور الفيبري الذي يربط قيامها واستدامتها بأولوية توافر عامل الإرادات التوافقية للنخب الثقافية والسياسية الطوائفية التي تتحدد شرعية توافقها بتجدد نفوذ الزعامات عن طريق ممثليهم. ويقصد بهم الكاتب أولئك الذين لم يتردد في وصفهم «بالمختبئين نظرياً» (٣). إنها الهجانة التي وفّق شاوول في الوصول إلى الربط التنظيري للخلطة الدستورية الميثاقية التي حافظت عليها. إلا أنه أعفى نفسه من التوقف أمام تهديد الحروب الداخلية الخارجية المتكرر للعيش الطوائفي داخلها وأمام التهديد المتكرر بـ «الخروق المعطلة لها». ولم يفسر الكاتب سبب «عدم وضع موضع التنفيذ ما هو ملحوظ من نصوص مجمدة» في الصيغة اللبنانية الهجينة. ولذلك لم يخفف من شؤم وتكرار ذلك التهديد المتكرر ما انتهى إليه الكاتب، في ختام بحثه بصفته الأولى كخبير سياسي، بعيداً عن صفته الثانية، والأهم في نظرنا، كباحث لبناني معروف في علم الاجتماع السياسي، من اقتراح التوصيات المطالب على الدولة (٤) «لتعزيز المواطنة من خلال الاعتراف وتحديد دور وانتماء المواطن الطائفي في النظام السياسي الاجتماعي...» (٥) متبنياً، كخبير استشاري، بالإضافة إليها أفكاراً معدّلة «لإطلاق مسار مواطني جديد في لبنان» سبق ونص عليها اتفاق الطائف منذ عقدين ولم تتحقق وأهمها:

- فكرة مجلس نيابي غير طائفي منتخب وفق منطق النسبية يسند إليه تأليف حكومات انتقالية متوازنة طائفيّاً وحكومة تسهل الانتقال من إدارة المحاصّة إلى إدارة الكفاءات المتنافسة.

- تنفيذ اللامركزية الإدارية والإنمائية التي تؤمّن المشاركة في الإنماء المتوازن.

(١) المرجع نفسه ص ٨٤.

(٢) المرجع نفسه ص ٨٥.

- وفي خلاصة غير سارة يستغرب الكاتب البروتستانتى النزوع كيف أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزية لم تؤد «إلى تظهير ثقافة سياسية جديدة وبُنِي ذهنية تستوعب الحداثة بكل أبعادها». فيميل إلى تفسير ذلك بالمشاكل الناجمة عن التدخلات الخارجية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة والعنف خصوصاً تلك التي تخص المشروع الوطني(?) ومشكلات الهوية وصراع الهويات المتمحور حول الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي. وإلى ما سببته هذه المشكلات «في تأخير بروز النخب التي يمكنها إحداث «ثورة ثقافية»(?) في نظام معتقدات المجتمع» أو بكلام آخر ثورة بروتستانتية تقوم بها الطوائف اللبنانية غير البروتستانتية معاً على طريقتهما وفي ظروف داخلية وإقليمية وعالمية غير ظروفها.

المواطنة التي تبدأ في المدينة وتسود في الدولة

الوطن في أصل الكلام

لقد جرّنا هذا الأمر إلى التوقف أمام تناسل المعاني لمفهوم الوطن وإلى التوقف أمام ما اشتق منه في الكثير من ألسنة العرب خلال حقبةا المختلفة: ففي معجم مختار الصحاح للرازي وفي معجم الصحاح للإمام الجوهري والقاموس المحيط للفيروزآبادي كان لفظ الوطن يعني المنازل أو المضارب التي تقيم فيها الجماعات أو تترحل بينها. وهي تتعرف بلهجاتها وعصبياتها. وكذلك في اللغات الأوروبية لم يكن الوطن يتجاوز في معناه نطاق أرض المولد (father land - mère partie). غير أنه وقعنا على قصد آخر بلفظ الوطن في ألسنة عرب آخرين وهو معنى «المشهد من مشاهد الحرب». وقد جاء في سورة التوبة من القرآن الكريم (الآية ٢٥) "لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ" وقال طرفة بن العبد في الجاهلية:

على موطن يخشى الفتى عنده الرؤى متى تُعترك فيه الفرائص تُرْعَدِ

هل كان من الممكن للعصبة القبلية أن تعيش دون مشاهد المعركة أو دون استنفار

المعركة دفاعاً عن حمى منازلها أو مواطنها أو غزواً لمواطن عصبة أخرى؟

أولاً، يُلاحظ أن العصبة ظلت تُعتبر مكوناً أساسياً في بناء مفهوم الوطن على ألسنة عرب اليوم وإن اعتمدوا اليوم لهذا المفهوم معنى مستحضراً من فكر الدولة البورجوازية الأوروبية الحديثة. مفهوم ينظر إلى الإنسان كفرد ينتمي إلى كيان سياسي يكفل له الأمن والإنصاف في تلبية حاجاته وضمن ممارسة حقوقه الأساسية؟

لقد استند مفهوم الوطن في العصبية القبلية إلى تمايز محدّد في النسب والموطن، إلا أن التمايزات في تقاليد التراث واللغة والعيش هي التي أصبحت تُعرّف الوطن بمفهومه الحديث (La patrie)، بعدما توسعت حدوده في ظل الدولة القومية الصناعية في أوروبا من حدود الاندماج التراثي المعيشي في أرض الجماعة المحلية التقليدية (Communauté) أو في موطن الولادة والنشأة (pays) إلى حدود الاندماج السياسي الاقتصادي والثقافي الأوسع في المدينة أو المجتمع المدني الممهد للمجتمع الوطني.

إن مثل هذا التناسل التاريخي في مفهوم الوطن لم يُتَح للثقافة في المجتمعات المستعمرة أن تشهده. وظل مفهوم الوطن يُعتمد اليوم في بلادنا كما لو أن حدود معانيه المقترنة في الماضي بحدود حمى العصبية وحروبها تظل ملائمة للدلالة على كيان أيّ من الدول العربية سواء في حدود مداها القطري الواقعي المستحدث لدى وطني القطر أو في حدود مداها القومي أو الديني المرتجى أيديولوجياً لدى قومي الأمة وإسلاميها؟

وفي المجتمعات التي تُغلب السلطات الأهلية، كما في لبنان، التحسسات العصبوية الموروثة في انتماءات الناس على وعي التفاوت المفروض على حظوظهم في اقتصاد السوق، يظل مفهوم الوطن الدولة المستحدث في ظل تلك السلطات حاضناً لمنطق العصبية الموروثة إياه. إنه منطق تتوافر له اليوم الإمكانيات التمويلية والتكنولوجية والأيديولوجية التي تمكّنه من الهيمنة وتسويغ اختزال مفهوم الوطن إلى حدود المجتمع الإثنية أو الطائفية أحياناً أو توسيعه أحياناً إلى مديات تتجاوز حدود الدولة القطرية المستحدثة.

في تاريخية المفاهيم ومخاطر إغفالها في التعريف

هنا يجرنا سؤال المواطنة إلى تساؤل عن سبب الاختلاف بين منطق بناء المفاهيم أو ما يمكن أن نُسميه بـ «المفهمة» (Conceptualisation) في مجتمعاتنا من جهة، وبين هذا المنطق في مجتمعات الشمال المتطورة في اجتماعها السياسي من جهة أخرى؟

كما يجرنا إلى تساؤل متصل بسبب الاختلاف بين:

- الفكر السياسي والاجتماعي الشائع في مجتمعاتنا الذي يتشدّد في الربط بين واقع

الانتماء إلى الهوية القومية للوطن المستحدث وبين مبدأ التساوي في حقوق الناس المنتمين إليه على ما يُراد لمفهوم المواطنة المعتمد حديثاً في بلادنا أن يوحى به.

- وبين الفكر السياسي والاجتماعي في المجتمعات الغربية المتطورة الذي يربط بين واقع الاندماج الاجتماعي والسياسي في مجتمع الجمهورية المستند إلى المجتمع التعاقدى الممهّد له من جهة، وبين مبدأ التساوي في حقوق المقيمين فيه أياً كانت جنسياتهم وأوطانهم من جهة أخرى. ولذلك اعتمد في هذا الفكر السياسي الغربي مفهوم (Citizenship) بالإنكليزية أو مفهوم (Citoyenneté) بالفرنسية. وهو فهم يقترب من حيث دلالاته من الفهم الذي عرض له ابن خلدون في كلامه عن «الإدارة العقلانية». وجدير بالذكر أن التصورات الأخلاقية والتنظيمية لبناء وإدارة مجتمع المدينة في ظل الإمبراطوريات القارية سبقت التشريعات الدستورية والتمثيلية لبناء مجتمع الدولة القومية وإدارته التي أخذت بالتبلور مع عصر الأنوار منذ القرن الثامن عشر. فعمدت البرجوازية فيها إلى استثمار مبدأ الإخاء (Fraternité) في ترجيح الانتماء إلى الوطن - الدولة على أي انتماء سابق عليه لمصلحة مبدأ الحرية (Liberté) القائم على ترجيح ليبرالية السوق أولاً، وعلى حساب مبدأ المساواة (Egalité) الذي يتجاوزه بالضرورة قانون السوق في إدارة الحظوظ بين فئات المجتمع القومي المترتبة، وفي استيعاب الإقصاء الاجتماعي للفئات المهددة بالبطالة والإفقار وهي الفئات التي باتت اليوم تنفعل من المجتمعات الرأسمالية على إقصائها بالتعنصر على الفئات الفقيرة المهاجرة إليه.

هنا قد يجوز لنا أن نخلص إلى القول بأن اجتماع المدينة كان في مجتمع ابن خلدون وزمانه أكثر اتساعاً بالضرورة لحقوق المقيمين فيه من مجتمع الوطن في الدولة القومية الراهنة. هذا الوطن الذي قام على أيديولوجيا الإخاء والتكافل الاجتماعي وكان أكثر اعترافاً بضرورة وتكامل إسهامات الوافدين إليه من الأعراق الأخرى. ونحن نلاحظ اليوم، مع عولمة أسواق العمالة وارتفاع نسب المهاجرين في المدن الصناعية المتطورة، بروز الحركات المطالبة بضرورة التحول إلى المزيد من التشاركية في إدارة مجتمعات المدن.

ويؤدي ذلك إلى بروز الميل إلى تعديل قوانين الانتخابات باتجاه السماح للمهاجرين بالمشاركة في انتخابات بلدياتها. ويتعزز هذا التوجه مع تصاعد التيارات السياسية المطالبة بالديموقراطية المحلية المتزايدة في ظل توسع التكتلات والكيانات الإقليمية التي تتجاوز بالضرورة تشريعات وإدارات الدول القومية الصناعية المتطورة. هذا في الوقت الذي تتوجه الدول الفقيرة، التي أجهض الاستعمار فيها التطور الذاتي باتجاه الاجتماع المدني الذي سبق وعرفه ابن خلدون منذ خمسة قرون، إلى مزيد من المركزية الاستبدادية في مواجهة توسع ظواهر تزايد التفكك الاجتماعي والمناطقى والتطرف الديني والإثني فيها.

إن مجتمع المدينة فرض ويفرض على إدارته أن تخرج بالضرورة على أخلاقيات التدين ونواميس العصبية وأن تتجاوزها إلى شرعنة التعامل بما تقتضيه المصالح الاقتصادية للأفراد وبما يقتضيه تقدم العمران وتعقد علاقات التجاور والتفاعل والتبادل والتكامل في السوق المحلية. وقد ربط ابن خلدون بين العمران وبين ارتقاء الإنسان من طابع التوحش في البداوة إلى المدنية في طبعه عندما قال في المقدمة^(١):

«الإنسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران... ليحقق كفايته، لأن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من الغذاء ومن الدفاع عن نفسه وإلا عاجله الهلاك».

كما يرى أن اجتماع المدينة أو العمران لا يتحقق إلا «بضرورة وجود الملك الوازع» وأن الحاكم الوازع^(٢) «يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالصواب والعقاب... وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم...».

(١) عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، الباب الأول من الكتاب الأول «في العمران البشري على الجملة وفيه مقدمات»، طبعة المكتبة التجارية الكبرى في مصر، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق الباب الثالث فصل بعنوان «في أن العمران البشري لا بد له من سياسة يتنظم بها أمره» ص ٣٠٢-

ركز ابن خلدون على أن الاجتماع المدني هو اجتماع العمران وأن السياسة العقلية للحاكم الوازع الذي ينقاد الناس في المدينة إليه مقابل معرفته بمصالحهم هو الشرط المكمل لدوام هذا العمران. وبذلك يخلص المؤسس العربي لعلم الاجتماع إلى بلورة أحد أبرز قوانين التطور الذي يحكم الانتقال من مجتمعات البداوة وسلطاتها القائمة على العصبية إلى المجتمعات المدنية وسلطاتها القائمة على «عقلنة» تبادل المصالح في أسواقها. هذه الأسواق المدنية المعقلنة التي أعاق تعميم اقتصاد الريع في السلطة المركزية في ظل الإمبراطورية العثمانية على امتداد أربعة قرون توسع وازدهار تجارتها وتحويل فوائضها لتثمر في تطوير الحرف وتصنيعها. هذا التعويق الذي حال دون تطور الأسواق المدنية المتباعدة فحال بالتالي دون الوصول إلى ضرورة تشبيكها في منظومة متكاملة تمهيداً لتشكيل سوق أكبر على نطاق أوسع يُمهّد بدوره لضرورة تشكل الدولة القومية الموحدة لأسواق مدنها والراعية لعلاقاتها بالأسواق الخارجية في العالم.

عمران المدن وتوحيد الأسواق والدول القومية في أوروبا

لا بد من التذكير بأن ازدهار الأسواق المفتوحة في بعض المدن الأوروبية خلال حقبة الرأسمالية التجارية شكّل، خلال القرون من السادس عشر حتى التاسع عشر، شرطاً تاريخياً لانطلاق السلطات الأقوى بينها باتجاه إقامة الدول القومية الراعية لتوسع الرأسمالية الصناعية داخل حدودها وخارجها. لقد أعقب اجتماع المصالح والأهواء، المفتوح في عمران مدن السوق القائم على الإدارة المعقلنة، اجتماع العصبية المحلية.

قبل الثورة الصناعية وقيام الدولة القومية في أوروبا كانت حدود الدولة الإمبراطورية تتسع لتشمل الجماعات والشعوب ذات الهويات المختلفة. وارتبط قيام الدولة المركزية القومية باتحاد بين سلطات المدن. هذه المدن التي شكلت مجتمعات يقوم عمرانها، كما سبق وأشرنا إليه في وصف ابن خلدون، على التنظيم والإدارة المعقلنة لطوائف الحرفيين والتجار بعد تطور قدراتها الاقتصادية وذلك بهدف حماية التوسع في تجارتها. وتشكلت

لذلك إدارة تنظمها أعراف الطوائف المهنية القائمة على النظر إلى كل مقيم فيها على قدر موقعه في الحرفة والسوق.

المواطنة وحظوظها في مجتمعات الشمال والجنوب

في مثل هذا السياق تبلورت الأبعاد الأخلاقية والسياسية لمفهوم المواطنة الذي نشأ مع الثورة الفرنسية الليبرالية واعتمد في التشريع للدولة في نطاقها القومي الجديد حيث ربط هذا المفهوم للمواطنة بين بعدين:

١- بُعد الحقوق الفردية المكتسبة التي سبق وفرضها اجتماع المدينة متجسداً بشعار الحرية في الثورة الفرنسية.

٢- وبعد التكافل المتوارث في الأرض والأصل المتجسد لاحقاً بشعار الإخاء الملتبس.

وساد بعد ذلك تعريف للمواطنة بأنها تعني ببساطة:

- الالتزام بخدمة الشأن العام القائم على نظام الحقوق والواجبات،

- وبتعريف المواطن في دساتير الجمهوريات الليبرالية الحديثة كذات قانونية وليس كفرد

مجسد يرتبط بانتماء معين أو بموقع اجتماعي أو جغرافي أو ديني أو إثني معين.

ولهذا اعتُبرت المواطنة مكتسباً تاريخياً يتحصّن مبدئياً بالممارسة اليومية للحقوق وللعمل

السياسي كالتصويت والتطوع والمساهمة في نقاشات ومواجهات سياسية حول الشؤون العامة.

غير أن المواطنة في الدولة الليبرالية ترتبط واقعياً باقتصاد السوق وبآلياته التي تتنكر لمبدأ

الإخاء والتكامل الاجتماعي القومي. وهي آليات تفرض الإقصاء على الكثير من الفئات والمناطق

مما يحول دون مشاركتها واقعياً في عمليات الديمقراطية السياسية ومواجهة آليات إقصائها.

هذا ما انتهت إليه المواطنة التي تعهدت صيانتها الدولة الراعية حتى ثمانينيات القرن

الماضي حين بدأ التحول عنها باتجاه الفهم الجديد للإدارة النيوليبرالية للمجتمعات. إنها

المجتمعات التي «تقصر العمليات الديمقراطية الجارية في دولتها القومية عن اللحاق بالدمج الاقتصادي الذي بات يجري على مستوى يتجاوز القوميات»^(١).

واليوم يعود مفهوم الإدارة المدنية التشاركية ليشكل مكوناً أساسياً من مكونات المواطنة في الطروحات الداعية إلى التحول عن المركزية القوية في الجمهوريات القومية الليبرالية باتجاه المناطقية واللامركزية والديموقراطية المحلية. وقد ذهبت هذه الطروحات إلى حد الدعوة لما يُسميه هابرماس «دمقرطة الديمقراطية» من خلال المشاركة الإلكترونية المباشرة في إدارة المناطق المستقلة نسبياً والتطوير المستقل لمزاياها الاقتصادية في ظل العولمة. هذا في الوقت الذي تنصدر في مجتمعات الجنوب الفقيرة وفي سيرورة تاريخية مختلفة دعوات طائفية أو إثنية، إلى الانفكاك عن كيان الدولة المستحدثة التي يتفاقم فيها تنازع الحركات السياسية بين أحياء مدنها وبين القرى في أريافها. هذه الحركات المنفعلة على المزيد من الإفكار في قواعدها بالمزيد من التطرف العنصري المعادي لعقلانية الاجتماع المدني ولتحقق مشروع الدولة الحديثة.

إدارة المدينة مهدت لمركزية الدولة القومية وتعود اليوم

كضرورة للامركزية تطورها

في ظل الإدارة الرقمية للاحتكارات المالية والإعلامية تتوسع حركة الدمج الاقتصادي وتشهد الدول الشمالية المتطورة انتقالاً جديداً باتجاهين متكاملين:

١- اتجاه لتشكيل كيانات إقليمية ما فوق قومية (Supra National) أكثر ملاءمة لإدارة ذلك

الدمج وأقل تعرضاً لضغوط التشكيلات الحزبية والنقابية في الدولة الصناعية.

٢ واتجاه يتجسد بالدعوة إلى اللامركزية والمناطقية لتشكيل كيانات إدارية ما

دون قومية (Infra National) تتمحور حول مدن حققت من النمو الاقتصادي ما يمكنها

من استقطاب الاستثمارات والموارد والمزايا المعاصرة لإدارة مجتمع السوق. هذا

(١) يورغن هابرماس: الحداثة وخطابها، ترجمة جورج تامر، دار النهار، بيروت ٢٠٠٢، ص ١٨٣ ١٨٤.

المجتمع القادر على المنافسة في جذب هجرات الأدمغة والمهارات غير المكلفة. وتصبح مثل هذه الكيانات الإدارية حول المدن القطبية في ظل اللامركزية قادرة على الاستقلال في عقد معاهدات للتعاون في مجالات الاستثمار والتعليم والبيئة وشبكات البنى التحتية وما شابه مع كيانات إدارية مدنية أو مناطقية خارج نطاق دولها.

وفي المقابل، يُلاحظ أن سياق هذا التطور المتعولم ينعكس سلباً بالضرورة في بلدان الجنوب الفقيرة التي يُفرض عليها فتح أسواقها قبل التأهل على المنافسة في الإنتاج والتصدير. وتراجع في مجتمعاتها العمليات السياسية المركزية ليس لمصلحة تعزيز اقتصاد وإدارة المدن القطبية المناطقية فيها، بل لمزيد من إفقار هذه المدن بعد إفقار أريافها والتحول إلى هويات عصبوية بقيادة المعارضات المتواطئة أو المتطرفة.

إنه التحول التقهقري الذي نشهده في نموذج الاجتماع السياسي اللبناني، الذي يدفع المدن باتجاه التفكك إلى مناطق لطوائف أو إثنيات تحكم بالليبرالية التوافقية. هذه الليبرالية القائمة واختزال الهوية بالانتماءات والولاءات العصبوية التي تتقاسم أحياء المدن. إنه الحكم التوافقي الذي أراد للعاصمة اللبنانية مثلاً أن تكون سوقاً لليبرالية المفرطة، وحال دون بلوغها مستوى الإدارة المعقلنة نتيجة تنازع المصالح السلطوية لدى أركان الطبقة الحاكمة من أيديولوجي «لبنان الرسالة». إنهم أركان العصبيات الذين يحرصون على التعطيل السياسي التمثيلي والنيابي لبناء الاجتماع المدني والإدارة المدنية التي ترعى الحقوق الفردية الاجتماعية المكتسبة لكل مقيم في البلاد بعد أن تحصنها بآليات الانتخاب وتداول سلطة القرار. إلا أن مثل هذه الحقوق تتحول إلى حقوق للطوائف تتوارث رعايتها الزعامات المتحولة من نهج زبائني في نطاق أهلي إلى نهج زبائني في نطاق إقليمي دولي.

لهذا تحرص زعامات العصبية البيروتية دون الإقرار بالتحولات التي ألحقها موجات النزوح بذاكرتها التقليدية المتوارثة لتبقى هويات جماعات المقيمين فيها هويات متنافرة لا

تؤسس لمشروع الدولة الحديثة. وتفرض على هذه الجماعات معايير الانفراز الطائفي في حدود الضواحي والأحياء بخلاف ما جرى ويجري في الاجتماع العقلاني للمدينة المواكبة لتطورات العصر: فالمدينة تحتضن الحقوق المكتسبة للمقيمين وتحتضن الاجتماع السياسي التشاركي القائم على تبادل مصالح الأفراد وتكاملها في آن واحد.

وهكذا سيظل الفصل بين موقع المقيم (Citadin) في المدينة من جهة، وموقع الفرد الذي يتمتع بحق المشاركة السياسية في إدارتها (Citoyen) من جهة أخرى، يهدد النسيج البشري والاجتماعي لبيروت طالما ظل التشريع والتمثيل البلدي والبرلماني يُغلب الانتماء الموروث إلى مكان قيد النفوس على واقع العيش في اقتصاد المدينة، وطالما استثمر الحرص على اعتبار الأحياء والضواحي المطيِّفة ملاذات أولى وأخيرة للاندماج الأهلي. فيتواصل الإبقاء على العاصمة بيروت كساحة نزال بين مضارب العصبية الطائفية تُغيب عن اجتماعها عقلانية المساومة الضرورية في بناء دولة المواطنة والمواطن، أي مواطن، موضوع بحثنا.

الدولة التي يستعصي فيها قيام المواطنة

أدى التوسع التاريخي لنطاق المبادلات بين الجماعات إلى توسع في فوائض مواردها وإلى الخروج من حدود مجتمعها القبلي، وهو شكل التجمع الذي يُسميه لويس مورغان (Societas). وفي محاولة تأسيسه لنظرية التطورية في كتابه «المجتمع الغابر» يرى أن هذا المجتمع القبلي يذهب باتجاه حدود نطاق أوسع لمجتمع سياسي الطابع يُسميه (Civitas) أي نطاق الدولة الذي تتوسع فيه المبادلات إلى حدود الإقليم الجغرافي البشري وإلى ظهور الحاضرة (Polis) كمركز لسلطة الدولة فيه. وبهذا يكون قد توسع المجتمع من حدود النسب والموطن والاستيطان حيث ينتظم عيش القبيلة واجتماعها إلى حدود الإقليم الذي تفرض عليه القبيلة الأقوى سلطتها وتهيمن فيه لغتها أو لهجتها وقيمها على لغات ولهجات وقيم وأنماط عيش القبائل المغلوبة. وغني عن البيان أن مفهوم (Polis) باللغة اليونانية اشتق منه مفهوم (Politique) «ليعبر

عن شكل الدولة»^(١). وليست ببعيدة هذه المقاربة التطورية لمورغان عن المقاربة التي سبقه إليها ابن خلدون، قبل أربعة قرون ونصف قرن، وفيها يرى كما سبق وأشرنا «... أن الإنسان مدني بالطبع أي لابد له من الاجتماع الذي هو المدينة في اصطلاحهم وهو معنى العمران... ليحقق كفايته»^(٢).

هكذا تشكلت في المدينة أول إدارة عقلانية للمصالح فأُسست لتشكيل الإقليم المتوسع بموارده وأسواقه كنطاق جغرافي بشري يُمهّد لتشكيل النموذج القومي للدولة الأمة. إنها الدولة التي فرضت تشكيلها الرأسمالية التجارية والصناعية الحامية لأسواقها لاحقاً والمتطلعة إلى الاستعمار من أجل الاستئثار بأسواق خارجية تضمن الأمن لأفرادها مقابل التخلي عن الإدارة الشخصية لأهوائهم. إلا أن الهوية السياسية لأفراد هذه الدولة ظلت تقوم على شرائع وأخلاقيات الاجتماع العقلاني التعاقدية للمدينة. واقتصرت هوية الفرد على اعتباره مديناً مديناً يعيش في الدولة التي يرتبط ولاؤه لها بقدر حقوقه عليها وبقدر واجباته تجاه قوانينها ومؤسساتها.

ويجدر التذكير هنا أن الليبرالية الكلاسيكية والنيوليبرالية المرتبطتين باقتصاد السوق وبتحرير آلياته لم تذهباً بعيداً في احترام أخلاقيات الأخي والتكافل الاجتماعي الذي ورد بين الشعارات الثلاثة للثورة الفرنسية (Fraternité). وهي آليات لم تتوقف عن الإقصاء الاجتماعي الاقتصادي لكثير من الجماعات التي تعاني من تفاوت رساميلها الثقافية في العائلة والمحيط الاجتماعي.

تحولات الإدارة السياسية في الدول المستحدثة

غني عن البيان أن المجتمعات العربية عاشت في ظل الإمبراطورية العثمانية والاقتصاد الريعي الذي أدارته السلطنة على امتداد أربعة قرون. وظّلت تُحكم في أقاليم يعين عليها مقاطعيون يتنافسون في جباية ضريبة الميري والحبوس التي ترضي الولاة المعيّنين فيها

(١) جاك لومبار: مدخل إلى الإثنولوجيا، ترجمة حسن قبيسي، منشورات المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٧٧، ص ٨٦.

(٢) عبد الرحمن بن خلدون، المرجع نفسه والصفحات نفسها. 75

ممن لا همّ لهم في تشجيع الفائض الاقتصادي ومراكمته واستثماره في التصنيع والتصدير كما جرى في أوروبا. ولذلك انقطعت الحواضر العربية في الأقاليم عن سياق التمدين وشرائعه العقلانية وأخلاقياته التي أشار إليها ابن خلدون. ولم يسُدّ فيها الاجتماع التعاقدي القائم على المصالح. وخرجت هذه الأقاليم، نتيجة توافقات الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، من هيمنة الثقافة التقليدية والإدارة الأهلية الدينية لتدخل في دول مستحدثة عهد بإدارتها إلى متنفذين من أصول مقاطعجية وعشائرية وإلى مراجع الملل الدينية المركزيين والمناطقيين من أصحاب السلطة الأهلية ممن تتوفر فيهم شروط النُخب المؤهلة لخدمة الإدارة والتشريعات المقتبسة من الدول المُستعمِرة أو المنتدبة عليها.

ويجدر التذكير بأن تزعم هؤلاء المتنفذين في الإدارة العامة، الذي كان يقوم على تعيين مؤقت تفرضه المنافسة في الجباية في عهد الولاة العثمانيين، تعرّز بموجب القوانين والتنظيمات التي رعت التمثيل النيابي والبلدي الصادرة في ظل الانتداب الفرنسي. وهذا ما يلاحظ في تواصل انحصار الزعامة في بعض العائلات اللبنانية عن طريق شرعنته بالاقتراع «المُعَلَّب» على مدى ثلاثة أو أربعة أجيال متعاقبة. أو ما تواصل تجددّه أحياناً على امتداد أكثر من قرن ونصف القرن. إن هذه الزعامات التي ظلت تتوارث السلطة كانت تقوم على تكليف الولاة لها بمهام الجباية والتجنيد. وكانت تضمن ولاء الناس لها لقاء حماية أمنهم ورعاية ظروف تجنيدهم واستثمارهم لأراضي الميري والمراعي والأحراج، وأصبحت سلطتها تقوم بعد الاستقلال على التحكم في توزيع الخدمات العامة التي يسعى النخبون الفقراء للحصول عليها عبر ممثليها بين وجهاء المدن والأرياف.

الزبائية الداخلية الخارجية

وإذا كانت قيادة الدولة المستحدثة القائمة في البلاد العربية على هرمية التزعم عن طريق ما تقتبسه من القوانين الغربية المُعزّزة للمركزية وما تحقّقه من تحديث لمؤسسة الجيش الضامن لحكمها بحجة الدفاع عن الحقوق القومية، إلا أن الدولة المُستحدثة في لبنان، في ظل الانتداب الفرنسي والتي قامت على توافق بين زعامات الطوائف، لم تحظ

بمقومات المركزية المعززة كبقية الدول العربية. وقد ترتب على مبدأ التوافقية حقوق لزعامات الطوائف في تحاصص التعيين في الإدارات والتحكم واقعياً في توزيع خدماتها، فتعززت تبعاً لذلك الزبائنية الانتخابية. ووجدت الدولة اللبنانية نفسها أحياناً كثيرة عاجزة عن ممارسة سيادتها بسبب تعذر التوافق بين مراكز تبعياتها العربية والدولية. وهذا ما يتضح غالباً في التآزمات الشهيرة لاستحقاقات الانتخابات الرئاسية وتشكيل الحكومات التي تهدد أحياناً بحروب أهلية. لقد أكد كثير من الشواهد في التاريخ السياسي للدولة اللبنانية أن الزبائنية المتجددة بالتوافقية الطوائفية الداخلية بين الزعامات السياسية والدينية ظلت محكومة بتجدد التوافقات بين المرجعيات العربية والدولية المرتھنة لها.

ولا يختلف الحال في لبنان عمّا تشهده الكثير من الدول الفقيرة حيث تنعكس التبعية بشكلها المؤنق والمُعقد في العلاقات الخارجية مع الدول الراسمالية الغنية أو بشكلها الزبائني السافر في الولاءات السياسية الداخلية، وحيث تقود إلى تعميم سلوكيات الفساد والإفساد. وهذا ما دفع إلى إحراج فرق العمل في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) ولجئها إلى دق جرس الإنذار. وقد برز في استقصاء مع أكثر من ١٥٠ من المسؤولين العموميين الرفيعي المستوى والأفراد البارزين في المجتمع المدني في أكثر من ٦٠ بلداً نامياً صُنّف فيه المُجبيون فساد القطاع العام على أنه أشد العقبات التي تواجه التنمية والنمو في بلدانهم^(١). وقد اتضح في مقالة لدانييل كوفمان وشارلي كراي أن «الفساد يُضعف شرعية الدولة... وإن كان له بعض الإيجابيات أحياناً في ظل ظروف معينة... في تفادي الضوابط التنظيمية المرهقة مع بعض الإدارات...». لقد أدت تعاملات الفساد والإفساد إلى النهب في شراء شركات القطاع العام في أوروبا الشرقية ومصر وشرق آسيا. وهنا تبرز مسؤولية القطاع الإعلامي ومنظمات القطاع

(١) أنظر مقالة بعنوان: الفساد والتنمية، Daniel Kaufmann و Cheryl Gray مأخوذة من موقع البنك الدولي على الانترنت.

الاجتماعي وهما المتهمان الأوليان بخرق أخلاقيات الشفافية والديموقراطية والتمويه على ذلك النوع من صفقات العصر.

لقد أدى نهج الزبائنية الداخلية الخارجية إلى إفساد الإدارة إلى الحدود التي تُبدّل المعايير الأخلاقية الموروثة عن قيم الاجتماع التقليدي في لبنان. وأدى التوسع في التبعيات إلى الأطراف الخارجية المؤثرة إلى انتقال العصبية من واقع التعدد في زعاماتها إلى واقع يغلب التفرد فيها. وهذا ما يُلاحظ خصوصاً في الأوساط الإسلامية حيث أصبح الزعامة قادرة على أن تُسوغ لنفسها، وبعبداً عن حرج أي مساءلة، البحث عن إمدادات خارجية ظرفية غير محدودة تضمن لها الظفر في تجديد حضورها في السلطة ضماناً لتجديد ولاء عوام طوائفها لها. وهكذا تُشكل الزبائنية في العلاقات السلطوية داخل الجماعات المحلية الطائفية في المناطق اللبنانية نظاماً يضمن استمرار تبعية الزعامة السياسية في كل طائفة إلى دولة عربية أو أجنبية تُدخل لبنان في استراتيجيتها الإقليمية متجاهلة بذلك صيرورة الوطن واقعاً بالقوة وبالفعل وتحول دون ارتقاؤه إلى مستوى الدولة.

وبهذا التجاهل تظل السلطة في لبنان سلطة تقليدية متوارثة تقود ميليشيات خاصة بها عندما تدعو الحاجة. إنها السلطة التي حال ويحول منطق الزبائنية في أدائها الداخلي ومنطق التبعية في أدائها الخارجي دون التحول إلى ما سُمّي في أوروبا بـ«الدولة الأمة»، ودون التدرج الذي أشار إليه ماكس فيبر في الانتقال التاريخي من السلطة التقليدية إلى السلطة الشرعية في الدول القومية الرأسمالية، أي الانتقال إلى سيادة الدولة المتجردة التشريعية التي تفوق السلطات الدينية.

ويجدر التذكير هنا، بأن نموذج هذه الدولة يقوم على التمثيل البرلماني حيث تحد مجالس الشيوخ ومؤسسات المجالس الاقتصادية والمجالس الدستورية والمحاكم العليا من شطط الأكثريات البرلمانية في التشريع والمراقبة بفعل ظروف انتخابها التي تتحكم فيها أحياناً كثيرة، في البلدان الغنية، حملات إعلامية فاعلة في تعبئة وتوجيه جماهير الناخبين.

فإلى أي حدود يصل تحكمها وتوجيهها في بلد يتوسع فيه الفقر؟^(١) وتتصل فيه الدولة من مسؤوليات التشريع والضبط للحد من الإفقار تاركة الزرّاع والصنّاع والأجيال الطموحة للبطالة أو الهجرة وإلا فالتطرف والتقاتل الأهلي.

فرص تبلور المواطنة والمجتمع المدني في الليبرالية الطوائفية في أهلية ثقافة الجماعة وعالمية حقوق الفرد

توافرت مبررات تشكل الكيان السياسي اللبناني بحدوده الراهنة، بين منتصف القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى. وتلاقّت ميول الحركات الفاعلة في بعض الطوائف اللبنانية مع تطلعات الدول الأوروبية الكبيرة المتنازعة آنذاك على وراثة التركة العثمانية وأسواق ولاياتها. وهذا ما أتاح لهذه الدول إرساء تحالفات مع كنائس و/أو زعامات تلك الطوائف سهلت لها حضوراً جيواقتصادياً في شرق المتوسط يقربها من أسواقه، وحضوراً أيديولوجياً يقربها من كنائسه. وكان أن تعززت تلك التحالفات بنشر مدارس وجامعات ومراكز لخدمات الرعاية الاجتماعية تُديرها إرساليات دينية متمرسة.

صحيح أن الإنجازات الواسعة التي توافرت على الصعيدين التعليمي والثقافي للنخب المستفيدة، ولاسيما المسيحية منها، ساعدت هذه النخب ومكنتها من لعب أدوار متنامية في مجال الوساطة التجارية التي ارتقت لاحقاً إلى مأسسة التوكيلات اللبنانية التجارية بين أوروبا والمشرق، إلا أن أيديولوجيات التحالف التي تحققت في ظلها هذه الإنجازات

(١) راجع الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان واقع وآفاق الصادر عام ٢٠٠٤ عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيروت. حيث ورد نص حول الفقر المتوسع في تدهور متوسط مداخل الأسر منذ صدور دراسة بعثة إيرفد عام ١٩٦١ في منطقة بيروت الكبرى على سبيل المثال التي كان يعيش فيها عام ١٩٩٧ حوالي ١/٣ سكان لبنان وورد في النص المشار إليه أنه «لدى القيام بتحويل أرقام المداخل لعام ١٩٦٦ واستناداً إلى تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٦ و١٩٩٧ تبين أن دخل الأسر بالأسعار الثابتة قد انخفض عام ١٩٩٧ في حدود ٦٢ ٪ عمّا كان عليه عام ١٩٦٦. علماً أن لهذه النتيجة دلالة نوعية وتأشيرية بغض النظر عن دقة الرقم نفسه».

عملت على تعزيز التفاوت الثقافي الاقتصادي بين نخب مؤهلة في الطوائف المسيحية ونخب منفعلة في الطوائف الإسلامية. وساعدت هذه الأيديولوجيات زعماء الطوائف مذاك وحتى اليوم، وعلى امتداد أكثر من قرن ونصف القرن، على تعزيز الانتماءات الطائفية المتفارقة في تحسّساتها وعلى محاصرة نمو الانتماءات الاجتماعية المدنية. فراحت تلك الزعامات تتوافق على تحاصص مراكز القرار في الحكم والإدارة، وتتنازع على أي محاولة لإصلاح اقتصادي يحقق التكامل بين القطاعات والمناطق في إطار سوق وطنية لبنانية تُستثمر فيها الموارد البشرية المميزة ومزايا الثقافة والطبيعة والمناخ والموقع. وتتعرّز عبرها عوامل الاندماج الاجتماعي على قواعد الكفاءة والمصالح والحقوق الإنسانية الأساسية.

في ثنائية الأخلاق السياسية التقليدية وحقوق الإنسان في لبنان

إن الرأسمالية اللبنانية المفرطة في ليبراليتها والطرفية في موقعها من الأسواق العالمية، والوسيط في موقعها بين هذه الأسواق الإقليمية، حظيت ببطقة سياسية ملائمة لرعايتها. ليبرالية مهجنة ثقافياً تتجدد فيها الزعامات الطائفية عن طريق ما يتيحه نهجها الزبائني:

من فرص إعفاء أغنياء طوائفها من التقيد بموجبات الالتزامات التشريعية والإدارية والمالية.

ومن فرص إفادة مفاتيح نفوذها المحليين، أو من يُسمى بالوجهاء، من ريع خدماتها،

المشروعة منها وغير المشروعة، عبر الإدارات الحكومية.

إن مثل هذا النهج الزبائني المزدوج القيم والذهنية في إدارة الليبرالية الطرفية المفرطة

يفاقم من تناقضاتها البنيوية الداخلية ومن حاجاتها الدائمة للتدخلات الإقليمية الدولية

لحل معضلاتها الدورية. وحرصاً على غاياتها في تجديد حضورها السلطوي تغلب الزعامات

الطائفية في تعاملاتها الأخلاق السياسية التقليدية القائمة على الانتماءات الأهلية التقليدية.

ولا ترى من تعارض بين سيادة هذه الانتماءات من جهة وبين سيادة القانون الوضعي

المعاصر الذي يسود التعامل الاقتصادي في الأسواق اللبنانية والخارجية، على الرغم من

أن هذا القانون لا يعترف بالأفراد إجمالاً إلا من موقع مسؤولياتهم وتعهداتهم وتعاقباتهم وكفاءاتهم ومردود أعمالهم، وليس من موقع أي إطار آخر ينتمون إليه خارج السوق. وفي هذا الصدد يُشير يورغن هابرماس^(١) إلى أن «القوانين الحديثة تنشأ جوهرياً انطلاقاً من الحقوق الشخصية. وتفسح هذه الحقوق للشخص القانوني في مجالات قانونية ليتصرف بحسب أولوياته الخاصة، بذلك تحل هذه الحقوق الشخص ذا الحق، بطريقة معدلة جيداً، من أي تعليمات أو وصايا خلقية من نوع آخر... وهكذا ينفصل القانون عن الأخلاق...».

وإذا كانت صياغات حقوق الإنسان في المساواة والمواطنة، التي تبلورت في أوروبا متكاملة مع القوانين الوضعية، تنظر إلى الإنسان كفرد إلا أن ما لا يجب أن يُنسى هو أن لهذه الحقوق المعاصرة وجهين:

١ وجه قانوني من جهة تبلور في نموذج المجتمع الصناعي الرأسمالي الأوروبي ونزعت صياغاته ليكون ذا طابع كوني ففرض نفسه في صياغات «إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان».

٢ ووجه ثقافي من جهة أخرى، يتلاءم مع الأخلاق السائدة لدى البرجوازيات الأوروبية بهدف إبراز الطابع الإنساني لنزوعها إلى التوسع الإمبريالي. و لكن الاعتراف بالقانون الوضعي القائم على أولوية حقوق الفرد واعتماده ظل يواجه في المجتمعات الآسيوية والإفريقية معارضة سلطوية أولاً، تعضدها ممانعات ثقافية لدى العوام ثانياً، حيث تركز الحقوق كما في الثقافة الطائفية، على مبدأ أولوية انتماء الأفراد إلى الجماعات. وعلى اعتبار أولوية حقوق الأفراد على الدولة الممثلة في السلطة الأهلية المحلية، وذلك على عكس ما تقوم عليه القوانين في النموذج الأوروبي القائمة على اعتبار أولوية واجبات الأفراد تجاه الدولة.

وبخلاف الأخلاق السياسية التقليدية ذات الطابع الجماعي يفترض الفهم البرجوازي الأوروبي لحقوق الإنسان كحقوق قانونية وجود مؤسسات تشرعن اعتمادها في التنشئة

(١) يورغن هابرماس: الحداثة وخطابها السياسي، ترجمة جورج تامر، منشورات دار النهار، بيروت، الطبعة الأولى، عام

الاجتماعية والمدرسية وفي التشريع البرلماني وتشرعن تطبيقه في القضاء والإدارة الحكومية.

ولكن أنى للتشريع البرلماني في لبنان أن يستقيم ويشرعن القانون الوضعي في الوقت

الذي تغلب على انتخاب أعضائه معايير الزبائنية وتسويغ الخروج على القانون؟

وأنى للمؤسسات الأخرى أن تتشكل في لبنان وأن تمارس وظائفها في الوقت الذي يستهون

الفرد الرجوع إلى زعامات الجماعات الطائفية والقروية.

المغالبة بين الأهلي والمدني في حقل الحقوق المدنية والسياسية

لقد شجعت البنى الثقافية المتوارثة الازدواج في صياغة الحقوق الفردية على المستوى

القانوني من جهة، واعتماد المراوغة والالتفاف عليها من جهة أخرى. وهذا ما حال ويحول

دون نمو تنظيمات تقوم على الرابط الاجتماعي الاقتصادي بين الأفراد. فهل يمكن الحديث

عن مجتمع مدني كشريك متكامل مع الحكومة، كما تبلور مفهومه في ظل الدولة القومية

للرأسمالية الصناعية الأوروبية منذ ما يزيد على قرن ونصف القرن، يراقب كل منهما الآخر

ويُخرجه عبر حدود رخوة بينهما؟

وهل يمكن الحديث أيضاً، عن مجتمع مدني في لبنان حيث الإفقار المؤطر طائفيًا

يفضي إلى تدهور الشعور بالموطنة والانتماء إلى الدولة وحيث يُلاحظ تزايد إقبال الأسر في

الفئات المتوسطة على التوجه إلى سفارات الدول الغنية من أجل الحصول على تأشيرات للهجرة

وطلبات للتجنس؟

أجل لقد تعذر في إطار الليبرالية اللبنانية الطوائفية بناء تنظيمات اجتماعية مدنية

تُشكل ضماناً للمشاركة الديمقراطية في نظام سياسي شديد المركزية في نصوص إدارية

ولكنه شديد المراعاة للحساسيات الطوائفية في تحاصص التعيينات داخلها، وهذا ما يحول دون

الانتقال إلى نظام إداري لامركزي أكثر ملاءمة للتنمية التشاركية التي لا تتحقق إلا في أعقاب

مركزية متقدمة ترعى التكامل بين المناطق والقطاعات. وفي غياب هذه المركزية المتقدمة

انعكست التدخلات السياسية في أداء القطاع القضائي الذي يسند شرعيته مبدئياً إلى حكم يضمن بشرعيته السياسية العليا شرعية القوانين وشرعية تطبيقها. وانعكس الخلل في أداء القضاء خللاً يلاحظ في مختلف التعاملات التعاقدية. وليس من الصعب الملاحظة اليومية لتعطل حضور لجان إدارة الأبنية المشتركة وفعاليتها في المدن تعطلاً يلاحظ في ما تقارب نسبته ٨٠٪ من الأبنية بفعل تعوُّق أداء المحاكم.

هل يمكن أن نفسر ذلك بأن مفهوم المجال العام والمشارك في المدينة لم يحل بعد محل المجال القرابي أو الأهلي، سواء في الحارة الحضرية أو في الحارة القروية؟ وبأنه لهذا السبب الثقافي لا تتعمق داخل جماعة الجيرة الصغيرة «بعض القيم التي يُسميها (Englehart) قيم ما بعد المادية، حيث للجماعات الصغيرة حدودها ومشاكلها ولكنها تعطي دليلاً على الحياة المدنية المتحضرة»^(١).

إن الازدواج الذي انتهت إليه الأخلاق السياسية التقليدية لدى الزعامات الطائفية، يتمثل ليس في التعارض الحاد والمباشر مع القوانين المعاصرة لحقوق الإنسان العالمية الطابع، ولا في التعارض مع مرجعيتها في القوانين الوضعية المعتمدة في دول القرار في العالم وحسب، بل يتمثل في اعتمادها رسمياً والمداورة حولها واقعياً.

وفي سياق هذا الازدواج الخلاصي يُشجع النافذون في الوزارات تأسيس المنظمات غير الحكومية التي يغلب على القسم الأكبر منها الانتماء الطائفي، ويغلب في الكثير الكثير منها أسلوب الإدارة المركزية غير التشاركية، المتلائمة مع منطق كل من السلطة الحكومية والسلطة الأهلية على السواء. وجدير بالذكر أن مثل هذه المنظمات أو الجمعيات الأهلية نادراً ما تُمارَس داخلها الديمقراطية والشفافية: فيبقى المؤسسون في رئاستها وإدارتها مدى الحياة. وهي تحظى غالباً بدعم من زعامات المناطق مما يقربها من وزارات الخدمات الرعائية والإغاثية والتنمية المحلية، ويقربها أحياناً كثيرة من دعم المنظمات الدولية، ومن تمويل المنظمات الأجنبية المانحة. هذه المنظمات الأخيرة التي تقيم الشراكات مع

(١) أنطوني غيدنز: الطريق الثالث، ترجمة مالك عبيد أبو شهيو ومحمود محمد خلف، منشورات دار الرواد، طرابلس

المنظمات المحلية دونما تطلب يجرها على صعيد كفاءة العاملين فيها وعلى صعيد تقويم الجدوى الاقتصادية و/أو الاجتماعية للمشروعات والأنشطة التي تنفذها.

ولا نغالي إذا قلنا بأن هناك نوعاً من التواطؤات بين البعثات الزائرة لعقد وتقييم الشراكات مع الجمعيات المحلية المنفذة من جهة وبين إدارات المنظمات المانحة من جهة أخرى. إنها تواطؤات تسمح بتجديد عقود التمويل لمصلحة الجمعيات المحلية من جهة ولمصلحة تجديد إيفاد خبراء البعثات إلى لبنان ثانية من جهة أخرى، علماً أن خبراء تلك المنظمات المانحة وخبراء الحكومات الغنية المعنية من ورائها ومعهم خبراء المنظمات الدولية يدركون جيداً أن الجمعيات المحلية لا يجب أن تعمل في مجالات التنمية المحلية دونما تنسيق عضوي مع الوزارات المعنية. خصوصاً وأن الكثير الكثير من هذه الجمعيات تمارس هدر الموارد في أنشطتها الموازية وغير المنسقة في إطار سياسات تنموية كان من الأفضل أن تشارك المنظمات المانحة في بلورتها ورعاية تنفيذها مباشرة مع الوزارات. شراكة يؤمل أن تخرج هذه الوزارات مركزياً بالإضافة إلى شراكة ثانية مع الجمعيات المحلية وإلا فإن اقتصار الشراكة على هذه الجمعيات لا يغير في كونها مكونات عضوية في هرمية السلطات التقليدية وثقافتها.

هل تتيح العولمة الرأسمالية تشكل مجتمع مدني في لبنان؟

كثرت المعوقات أمام تدرج الأخلاق السياسية التقليدية البطريركية في المجتمعات العربية وفي لبنان باتجاه الحقوق السياسية للأفراد والمساواة بينهم وفقاً للتدرج التاريخي الذي فرضه تطور الرأسمالية الصناعية في المجتمعات الأوروبية، وفرضته هيمنة العلاقات الإنتاجية التعاقدية. وكان أن انتهى مثل هذا التدرج التطوري إلى تبلور التنظيمات التي تدافع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية وعن الحقوق السياسية للأفراد. وغني عن البيان أن الصياغات الدستورية والقانونية على آليات الأداء الديموقراطي في لبنان لم تكن كافية لبلوغه. ولا نرى مبالغة في القول بأن جماهير واسعة في لبنان لا تعرف أسماء من تقترح لشرعة تزعمهم. وقد نزحت من الأرياف باتجاه المدن التي تتضاءل في أسواقها فرص

العمل بعد أن تراجعت قدرات المنتجين على المنافسة في الأسواق المحلية المفتوحة فتحاشدت أمواج النازحين في الضواحي تشدها عولمة الأسواق للنزوع المتزايد باتجاه الاستهلاك. وإذا كانت هذه التحولات أدت وتؤدي إلى محاصرة نمو النزعات الليبرالية واليسارية وتؤدي إلى ترجيح غلبة في الداخل لقيم المحافظة والتطرف والأخلاق السياسية والولاءات التقليدية، إلا أن مثل هذه الغلبة المشهودة في الداخل تجد نفسها مغلوبة من الخارج على التكيف مع عولمة الأسواق والأذواق، ومغلوبة أيضاً على التحول باتجاه ما يطلق عليه أصحاب نظريات ما بعد الحداثة اسم «عالم الفوضى».

وإذا كان من المستحيل أن تقوى الهيئات والمنظمات الاجتماعية في لبنان والمجتمعات العربية ولاسيما الفقيرة منها على التخفيف من سلبات عولمة الأسواق فهل تقوى تلك الهيئات والمنظمات، على استثمار إيجابيات هذه العولمة في مجال تعزيز الوعي وتمكين الفئات الشعبية المعرّضة من القدرة على مساءلة حكوماتها حول آليات الهدر وتراجع القدرات التنافسية للموارد الوطنية وحول سلبات الازدواجية المراوغة في خطابها السياسي؟

وهل تقوى تلك الهيئات والمنظمات غير الحكومية على الخروج من دائرة حتمية التكيف مع البنى الماكروية الاقتصادية والسياسية والثقافية الداخلية منها والخارجية إلى دائرة تفعيل مواجهة الناس لآليات الإقصاء والتهميش من خلال أشكال من الأحزاب والنقابات المؤهلة لبناء مجتمع التنمية والديموقراطية؟ وفي هذا السياق تصح العودة إلى أنطوني غيدنز عندما يتساءل: «هل نحن صنّاع المجتمع أم من صنّاعه؟»^(١).

(١) أنطوني غيدنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، صادر عن المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، توزيع مركز

الليبرالية اللبنانية تتحصن بإدماج الأفراد في طوائفهم

مقدمة

يقتصر تنظير علماء الاجتماع في المجتمعات الليبرالية المتطورة على التمييز بين شكلين من ارتباط الأفراد بالمجتمع الذي يعيشون فيه وهما:

ارتباط الإدماج الاجتماعي (Assimilation) المفروض على المهاجرين إلى المجتمعات الأوروبية اللاتينية الغنية على سبيل المثال، من خلال تقبلهم واحترامهم للقيم السائدة فيها ولمؤسساتها التي تضمن مساواتهم بالمواطنين على صعيد الحقوق والواجبات بمقتضى التشريعات والسياسات التي تعتمد عليها هذه المجتمعات. وهنا يُلاحظ أن التوترات تتزايد بين المواطنين من جهة والمهاجرين الفقراء من جهة ثانية جراء صعوبات التقبل المتبادل لاختلاف الأنماط السلوكية والمعيشية وأخلاقيات التجاور بين الجماعات المختلفة الثقافات ومستويات الاندماج. وهذا ما يوفر مناخات ملائمة لتأكيد المواقف المُسبقة المتعنصرة لفئات واسعة من المواطنين ضد المسلمين والعرب منهم خصوصاً. فيلجأون إلى تحميلهم مسؤولية ارتفاع معدلات البطالة واستنزاف الأموال المرصودة لتكاليف الحماية الاجتماعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عنفية المواجهة مع انفعالات الشباب المسلم في ضواحي الفقر الحاشدة، كثيراً ما ترتد في أوساط هذه الجماعات المهمشة انشداداً إلى أصولياتها الدينية التي تعمل قياداتها على استثمار انغلاقها.

٣- وارتباط الاندماج الاجتماعي (integration sociale) الذي يقوم في المجتمعات

الأنكلوساكسونية على الالتزام بقيم وتشريعات تضمن انفتاح المجتمع على الخصائص الثقافية والاجتماعية المختلفة للأفراد والجماعات الوافدة إليه وتضمن توفير شروط أفضل للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وتترك هذه المجتمعات الأنكلوساكسونية لآليات السوق أن تتحكم في قدرات الأفراد المهمشين على توفير الشروط والتكاليف العالية للحماية الاجتماعية لهم ولعائلاتهم ومواجهة تبعات حرية ممارساتهم السلوكية والمعيشية وحتى الشعائرية وتبعات البطالة خلال أزمات التراجع الاقتصادي.

وهنا أيضاً، يمكن أن تقود مثل هذه الأزمات إلى ارتداد المهاجرين عن أيديولوجيا المجتمع الليبرالي التعاقدي الذي زعم أوغست كونت (١٧٩٨-١٨٥٧) أنها توفر في السوق الحرة يداً غير مرئية تعمل على إنتاج نظام اقتصادي اجتماعي متوازن.

وفي مثل هذا الاتجاه تصور إميل دوركهايم (١٨٥٨-١٩١٧) التشكل الديناميكي للتضامن العضوي داخل المجتمع الصناعي الليبرالي معمماً أنه تضامن يقوم على مبدأ تقسيم العمل وعلى الاعتماد المتبادل للأفراد بعضهم على بعض. ويختزل التشكل والارتباط بين الأفراد واندماجهم في المجتمعات السابقة على الليبرالية الصناعية بأنه تشكّل ميكانيكي بسيط يقوم بين أفراد متشابهين. إن مثل هذا التوصيف الاختزالي الآلي المعمم على المجتمعات ما قبل الصناعية ومنها خصوصاً المجتمعات القبلية في الإمبراطورية العربية الإسلامية، يميل إلى نفي وجود الاختلاف في الأدوار والخبرات والاعتماد المتبادل في أسواق الاقتصاد التبادلي والتجاري ما قبل الصناعي. وهو نفي لا يتوقف أمام ما يترتب على اختلاف قدرات الأفراد في مثل هذه الأسواق من تفاوت بين كفاءاتهم غير المتشابهة المرتبطة بمستوى نمو قواهم المنتجة وبين مكاناتهم الاجتماعية والسلطوية في هرم التراتب داخل المجتمع القبلي. ولا يتوقف توصيف دوركهايم الاختزالي أمام التطور التاريخي الذي سبق وتدرجت عبره هذه المكانات الاجتماعية بحكم ارتباط المصالح في أسواق ذلك الاقتصاد التبادلي والتجاري المتوسع مما فرض تدرج الحاجة في الحكم من شرع

ديني إلى شرع عقلاني، حسب قول ابن خلدون في مقدمته منذ ستة قرون، عندما تحدث عن «أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره» قائلاً: «إعلم أنه قد تقدم لنا في غير موضع أن الاجتماع البشري ضروري وهو معنى العمران الذي نتكلم فيه وأن لا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم فالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة لعلم الشارع بالمصالح في العاقبة ولمراعاته نجاة العباد في الآخرة والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط...»^(١).

ونحن نرى أن مقارنة الفلسفة الوضعية في ما أسماه أوغست كونت بـ«قانون الحالات الثلاث» التي تمر بها الحضارة البشرية، ورغم ميله إلى تعميم في التصنيف التطوري لهذه الحالات، كانت مقارنة أكثر ديناميكية في فهم تواريخ المجتمعات من مقارنة دوركهايم وأقرب إلى المقاربة التاريخية لابن خلدون في توصيف تطور الحضارة في حالة المجتمعات العربية الإسلامية في القرن الرابع عشر، عندما أشار إلى ما يسميه الحالة التشريعية الانتقالية، التي تعقب في تقديره الحالة اللاهوتية والعسكرية، وتسبق الحالة الوضعية والصناعية في تصنيف أوغست كونت التي يتغلب فيها تقدم المجتمع بفضل تقدم المعرفة والعلوم. وكانت مقارنة أكثر تعبيراً عن سياق نمو المجتمعات القبلية العربية التي شهدت انتقالاً متوسعاً إلى الشرع العقلاني بالتوازي مع توسع التجارة والأسواق بين أقاليمها. وليس من قبيل المصادفة أن يتزامن مثل هذا الانتقال إلى التجارة «العقلانية» في المجتمعات العربية الإسلامية مع انطلاقة ما سُمي في التاريخ الاقتصادي الأوروبي بالثورة التجارية وخروج الأساطيل الملكية الهولندية والبرتغالية والإسبانية باتجاه موانئ المحيطين الهندي والباسفيكي لاستكشاف ثروات القارات الأخرى وتحقيق التراكمات الرأسمالية الأولية الممهدة على امتداد ثلاثة قرون لانطلاقة الحالة الثالثة الوضعية المتجسدة بالثورة الصناعية في إنكلترا وفرنسا. هذه الثورة المحفزة لاحقاً للسيطرة على الثروات والأسواق في جنوب وشرق آسيا

(١) مقدمة ابن خلدون، منشورات المكتبة التجارية الكبرى القاهرة، الفصل الواحد والخمسون، الباب الثالث من الكتاب

واستعمار بلدانها بفضل ما وفرتة الثورة الصناعية من تقدم الأساطيل في مجال الملاحة البحرية والنقل السهل عبر المحيطات. ولم يكن إقليم بلاد الشام، ومناطق لبنان، التي كانت بوابته على الساحل الجنوبي الشرقي لحوض المتوسط، بمنأى عن تفكك مركزية الدولة العربية الإسلامية والقطع الحضاري الذي شهده هذا الإقليم، وبمنأى عمّا جرى بعد ذلك في هذا الإقليم من الحروب التي خاضها المماليك في المشرق، وما انتهى إليه، على امتداد أربعة قرون من القطع الحضاري خلال الحكم العثماني وتعويق النمو أو العمران في مفهوم ابن خلدون عما يسميه «المقاصد بطبيعة التعاون والاجتماع».

إن مثل هذا الفهم لطبيعة التعاون في الاجتماع الضروري للملك هو فهم لم يصدر عن مثالية في تفكير ابن خلدون وهو الذي انتقد في زمانه ما يُشاع عند الحكماء مما يسمونه «سياسة مدنية»^(١). وهو الذي فضّل في الفهم العقلاني للسياسة في العمران الذي خلص إلى بلورته وأسنده إلى مبادئ العدل واستقامة الحكم الضامنة للاندماج المركب للأفراد المتدرجين من البداوة إلى الحضرة وإلى «الاجتماع البشري الضروري». وفضّل معنى هذه السياسة في «ما لا يجب أن يكون عليه كل واحد من أهل ذلك المجتمع في نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن الحكام رأساً ويسمون المجتمع الذي يحصل فيه ما يُسمى من ذلك بالمدينة الفاضلة والقوانين المراعاة في ذلك بالسياسة المدنية وليس مرادهم السياسة التي يحمل عليها أهل الاجتماع بالمصالح العامة. فإن هذه غير تلك وهذه المدينة الفاضلة عندهم نادرة أو بعيدة الوقوع...».

القطع في العمران والنكوص في الاندماج

في تقديرنا أن التقدم الحضاري، المتمثل في عقلانية سياسة العمران والحكم التي بلغتها بعض المجتمعات العربية الإسلامية والذي أشار إليه ابن خلدون، هو تقدم ما كان يمكن أن يستمر في ظل المماليك وانغلاق الأيديولوجيا الدينية على الاجتهاد الذي لا عمران من دونه، فكان لا بد من انتقال التقدم العمراني إلى مجتمعات مجاورة في المدن الإيطالية

المتوسطة والأوروبية التي بگرت في استقطاب حركة التجارة من شرق المتوسط إلى غربه وبگرت في ترسيخ معالم اقتصاد السوق بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر. وفي انتقال الفرد من الولاء والاندماج الأحادي السلالي والديني إلى تعدد الولاءات والاندماجات الاجتماعية-الاقتصادية وهي المعالم الأولى للبرالية الأسواق التجارية.

وفي تقديرنا أن القطع الحضاري (Rupture civilisationnelle) الذي تعرضت له مجتمعات المدن العربية-الإسلامية بعد العهد الفاطمي في مصر وشمال إفريقيا، ترافق مع تراجع تجارتها الإقليمية وانفتاح أسواقها على المدن الإيطالية. وانعكس مثل هذا القطع الحضاري في المجتمعات العربية انكفاءً ثقافياً واقتصادياً على امتداد العهدين المملوكي والعثماني وإحياءً لأولوية الانتماءات الأولية. إحياء أدى ويؤدي إلى نكوص في مضامين الاندماج وانكفائه على حدود الأطر العصبوية القبلية والجهوية والطائفية المتداخلة أحياناً كثيرة في مجتمعات لم تُتح لاقتصادياتها، على امتداد أكثر من ستة قرون، أن تغادر بُنى الإنتاج التبادلي البسيط في الزراعة والرعي والحرف في المدن. ولم تُتح لها ظروف الهيمنة الريفية العثمانية والاستعمارية الأوروبية من بعدها، ظروفًا ملائمةً للتطور والانتقال إلى بُنى اقتصاد التصنيع والتكامل القطاعي وإلى علاقات إنتاج تقوم على التقسيم التقني للعمل الذي قاد في أوروبا إلى تقسيم اجتماعي تراتبي وإلى انتماءات وهويات اجتماعية مدنية وحديثة للأفراد العاملين.

وهكذا تواصلت في الأرياف اللبنانية، كما في سواها من الأرياف العربية، أشكال الاندماج القرباية التقليدية في الوقت الذي تراجع في المدن، منذ منتصف القرن العشرين، أطر التضامن المهني لأهل الكار الواحد في ما كان يُسمى طوائف الحرف. وهي أطر غالباً ما كانت تشد من توحيدها واندماجها الاجتماعي المهني في المدينة ليس الولاءات القبلية الريفية بل ولاءاتها الروحية لفرق دينية إسلامية تنتشر في محيطاتها الحضرية وتحصن من اندماج أفرادها ومن حضورها وتنفيذها في إدارة أسواقها في المدن وفي تعاملاتها مع الحكام.

تراجعت منذ تسعينيات القرن العشرين أطر التنظيمات النقابية العمالية التي استوحت بعد الحرب العالمية الثانية تنظيمها وأداءها المطلبي من التجارب اليسارية بتحفيز من اليسار الشيوعي والقومي. ولم تشكل أدلجة الوعي العربي، الذي أدخلته هذه التجارب إلى فئات العمل المأجور والحرفيين وبقية أصحاب الدخل المحدود، شرطاً كافياً لتغليب المكون المهني الاجتماعي على المكونات الطائفية في تركيب هويات هذه الفئات ولاسيما بعد انهيار الموديل السوقياتي وتراجع فعل وحضور الأحزاب والنقابات اليسارية الراديكالية. واقرنت هذه الظروف السياسية بظروف تعميم سياسات الإصلاحات الهيكلية وتحرير الأسواق وتوسع إغراق المنتجات اللبنانية والبطالة ولا سيما بعد التخلع الاقتصادي لبعض القطاعات والمناطق. وبرز تفارق الاندماجات الفئوية في أبهى صورته في لبنان قبل الاستقلال (١٩٤٣) وبعده في ظل نظام سياسي يقوم على توافق الزعامات الطائفية المتجددة بالزبائنية والمتحكمة في توزيع موارد الدولة وخدماتها. زعامات غير معنية بإدارة الاقتصاد التي تركتها لليبرالية مركاتيلية منفلة لم تطمح إلى الاستثمار في أكثر من الصناعات التحويلية الخفيفة. صناعات تشكل نسبة الوحدات الصغيرة التي يغلب عليها الطابع العائلي (أقل من ٥ عمال) ٨٩%^(١) من إجمالي منشآتها التي يتركز نصفها في بيروت ومحافظة جبل لبنان. وفي هذه البيئة الماكرواقتصادية ظلت الانتماءات الطائفية والعشائرية تشكل المقومات الأولى المهيمنة للاندماج الاجتماعي للغالبية في عوام الطوائف. وتشتد في هذه الانتماءات أشكال التضامن العسبوي خصوصاً في فترات التأزم السياسي الداخلي والإقليمي المترافق مع التأزم الاقتصادي. ولم يصمد من أطر التضامن المهني سوى نقابات المهن الحرة (محامون وصيادلة وأطباء ومهندسون) التي غالباً ما لا تقوم علاقتها بالسوق من خلال العمل المأجور ويشد من تضامن المهني حماية عوائد خدماتها من خلال حصر منافسة الوافدين الأجانب إلى ممارسة مهنتها (ومنهم الفلسطينيين خصوصاً) وحماية تعاقداتها مع مؤسسات الدولة والمستشفيات الخاصة.

(١) الوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان واقع وآفاق: صادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة

ويُلاحظ أن التضامن الاجتماعي المهني النقابي في أوساط الفئات الشعبية المأجورة، بات لا يخلو من مكون وحدة الانتماء الطائفي والاندماج الأحادي العصوي ولا يتسع لتعدد الاندماجات المألوفة في المجتمعات الليبرالية المتطورة نسبياً. وأن هذا التضامن تفكك لمصلحة تشديد الولاء الطائفي السياسي خلال الحرب الداخلية - الخارجية وصمد على العكس من ذلك في أوساط المهن الحرة نتيجة توزع غالبية ولاءات هذه النخب المميزة مهنيًا والمتنفذة أهلياً لدى زعامات الطوائف. هذه الزعامات التي جعلت من معارك انتخابات هذه الأسلاك المهنية الحرة اختبارات مسبقة لتوازنات قواها وتحالفاتها السياسية في الانتخابات البرلمانية اللاحقة.

تفارق الاندماجات في الثقافة والتربية

تحرص النخب السلطوية في الطوائف على تأصيل خصائص التنشئة لأبنائها في مدارس خاصة بكل منها. وتتحصن مؤسسات الطوائف بما تملكه في مجال التعليم الخاص من الروضة إلى الجامعة حيث تشكل مدارس الرهبانيات والكنائس حوالى ١/٣ تلامذة لبنان. مدارس تسودها الأجواء الملائمة لتعميق التباينات الإيمانية والشعائرية والسياسية. وتتجسد هذه التباينات في ما تعتمد من أنواع الكتب ومن أنشطة الترفيه والتخاطب في الصفوف بين الجنسين وفي ما له علاقة باختيار اللغة الأجنبية لجهة عدد ساعات تدريسها أو لجهة التحفيز على إتقان النطق والكتابة. وهذا ما يظهر في مناهج التعليم في لبنان التي تلحظ لتعليم اللغة الأجنبية عدد ساعات أكثر مما تلحظه لتعليم اللغة العربية بخلاف الدول العربية مجتمعة^(١). وإذا كان هذا التميز بتعليم اللغات الأجنبية ورواجها بفعل قدم المؤسسات الدينية الإرسالية الأجنبية والكنسية المحلية التي تستوعب حوالى ١/٤ عدد الملتحقين بمراحل التعليم، قد تعزز ملبياً انفتاح اللبنانيين على اقتصاد الوساطة والمعرفة والاعتراب، إلا أن إمكانات الانفتاح الثقافي على العالم لم تخفف في ظل النظام السياسي الطوائفي من انغلاقات التنشئات الطائفية في التعليم الخاص.

(١) راجع: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد

هكذا يُمارس التعليم في ظل تغير ثقافي ديني أو مذهبي تحت زعم ليبرالية التعليم وديموقراطية خيار الأهل في مناهج تنشئة أولادهم على مذاهب أوليائهم. هذا ما توفره المدارس غير الحكومية ولاسيما الطائفية منها التي تستوعب حوالي ٣/٢ إجمالي التلامذة قبل التعليم الثانوي مما يرضي الأهل الذين ينتظرون منها مساعدتهم على الضبط الديني لاندماجات وسلوكيات أبنائهم وبناتهم خصوصاً داخل العائلة ومحيطها. ويُلاحظ بشكل واضح في أوساط الأصولية الشيعية ترابط جهود التنشئة والتطبيع الديني المنسقة بصورة مباشرة وغير مباشرة بين أحزاب الطائفة من جهة، وإدارات المدارس المرتبطة بها في مناطق هيمنتها. وتُنظّم في هذا السياق جهود احتفالية سنوية لتحجيب الفتيات اللواتي لم يتجاوزن سن التاسعة باعتبارهن أصبحن في عمر التكليف الشرعي. وهو تكليف يفصل بين البلوغ العقلي والبلوغ البدني ويُفرض على الطفلة غير الناضجة إدراكياً لمقاصد الشرع في صدر الإسلام أن تندمج في التقاليد المحافظة كبقية النساء وأن تحصر حدود اندماجها داخل جماعتها وعصبيتها. وبمثل هذا الحرص على التنشئة التقليدية لأبناء الطائفة تحافظ النخبة السلطوية الدينية والأهلية على نقاء روح جمهورها. وهذا ما يحوّل مبدأ احترام التنوع الطائفي إلى ما يعوِّق فرص التواصل الاجتماعي والتفاعل السياسي في إطار المجتمع والإدارة العامة كما يُلاحظ ذلك منذ عقود في المواجهات المهددة لكيان الدولة اللبنانية. وتذهب نخبة الفئات التقليدية في مدارسها الخاصة إلى أدلة التمييز الثقافي للجماعة الطائفية ولموروثاتها تمييزاً يقترب بالضرورة، وإن بأشكال غير مباشرة أو غير واعية، بالنيل من معتقدات وموارث الجماعات الأخرى بدل تعريف جميع الطلاب باختلافات خصائصها الدينية وتقاليدها تعريفاً يمكّنهم من التواصل وتجاوز الأفكار المسبقة ورهاب حُرّمات الشعائر المستغربة لدى البعض منها. وهذا ما يمكن أن تستثيره سنوياً في مناسبة عاشوراء مشاهد الندب بلهجة عراقية ومشاهد اللطم والتطبير الدامي على رؤوس عشرات الشباب والأطفال الشيعة في لبنان يوم العاشر من شهر محرم.

وقد ساعد على توسع لجوء النخب التقليدية ضمن الفئات الوسطى خصوصاً، إلى المدارس الطائفية، بالإضافة إلى دافع التمييز التحضري لدى البعض منها وإلى دافع ميل

الأهالي إلى ضبط اندماجات وسلوكيات أبنائهم، دافع توسع الوعي الطائفي الذي روجت له النخبة الطائفية الشيعية خصوصاً حول إخلالات ليبرالية العهود السياسية المتعاقبة بالعدالة في التوزيع المناطقي للموارد الاقتصادية والخدمات الأساسية. ورؤج هذا الوعي الإصلاحي الطائفي لرفع الحرمان إلى تعزيز أطر الاندماجات الطائفية التي تلوذ بها العوام الموالية لزعمائها توجساً من صدامات سبق وشهدتها نتيجة مآزق سياسية داخلية إقليمية. فكانت صدامات يتورط فيها هؤلاء الزعماء نتيجة تحالفاتهم الخارجية إلى أن يعجزوا عن الخروج منها. وتبتعد هذه العوام الموالية عن مقتضيات الاندماج التي سبق لها وألفتها قبل المواجهات الطائفية (١٩٧٥-١٩٩٠) في تعاملات الجيرة والأسواق والإدارة الحكومية والمدارس لتتحول باتجاه آليات الإدماج التعبوي القائم على التوجس من اختلاف المذهب والموالاة السياسية مع الجماعات والمناطق الأخرى. وتبرز، في مثل هذه الظروف الحرجة، المبالغات التعبوية في ضرورات التفريق الذي وصل خلال المواجهات المشار إليها أعلاه إلى حد التهجير المتبادل من الأحياء ومناطق العيش المشترك للجماعات الذي تواصل على امتداد قرون في الأرياف وعقود في الضواحي.

وتميل النخب المتطرفة عادة إلى تحويل هوية الطائفة إلى هوية مركزية لأفرادها يخرجون بمقتضاها عن الولاء للدولة ويرتدون إلى موروث ثقافي تدعمه السلطات الأهلية والحكومية والدينية معتقدين كما يقول بريان بري «أنهم لن يحققوا النجاح أبداً إلا إذا ظلوا مخلصين لتلك الثقافة وتمكنوا من ضمان أن أي تطور يحدث سوف يحافظ على نقاء روح تلك الثقافة. وهذا النوع من التقليدية الأيديولوجية يتسبب بطبيعة الحال في نشوء فكرة التجديد الثقافي باعتباره محاولة متعمدة للعودة إلى طرق السلوك التقليدية التي لم تعد قيد الاستخدام»^(١).

وجدير بالذكر أن الميل والتأثر بالتعليم والتنشئة الطائفيين يتبين أكثر ما يكون في أوساط الفئات الوسطى والشعبية الأكثر ارتباطاً بالمؤسسات الدينية داخل عوام الطوائف. ويضاف إلى تفارق أنماط التنشئة والاندماج بين هذه العوام التفارق الاجتماعي الطبقي

في توافر فرص التعليم المتاحة بين الفئات الاجتماعية المترتبة داخل كل طائفة حيث يُلاحظ بوجه عام «أن الأقضية والمناطق التي تسجل أعلى نسبة من الفقر (جدول ١ أدناه) هي نفسها المناطق (الضواحي والأرياف النائية ذات الغالبية الإسلامية) التي «تُسجَل فيها أدنى معدلات المؤشرات التعليمية، سواء لجهة الأمية أو لجهة الالتحاق المدرسي وأعلى معدلات التسرب المدرسي وعمالة الأطفال، أو لجهة ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدرسة الرسمية والخاصة المجانية أم لجهة تراجع مؤشرات الإنجاز التربوي، أم لجهة نسبة الجامعيين».

جدول ١ :- نسبة المنتسبين إلى التعليم الرسمي مقابل متوسط الدخل الشهري للأسر

بحسب المحافظات (بآلاف الليرات)

الجنوب	البقاع	الشمال	جبل لبنان	ضواحي بيروت	بيروت الإدارية
٤٦,٩٧	٣٧,٤٦	٤٩,٠٩	٣١,٤٨	١٨,٤٨	٢٠,٢٧
١١١٦	١٢٦٤	١٢٣٥	١٩٤٦	١٧٢٤	٢٠,٩٦

المصدر: الوضع الاجتماعي والاقتصادي، مرجع سابق، ص ١٨٢.

وفي هذا السياق لا بد من الاستدراك بأنه في ظل التعليم الخاص والمُطَيَّف كثيراً ما يكون التناسب عكسياً بين معدل دخل الأسر وميلها إلى الاندماج الطائفي.

الإدماج الاجتماعي القائم على ازدواج الوعي والتواصل

إن صغر مساحة البلاد اتسع لتعاشر أقليات دينية ثقافية في دوائر الدولة ومدارسها وفي أسواق المدن وأحيائها وفي الأفضية وداخل القرى، أقليات كبيرة نسبياً أو محدودة تراوح أحجامها بين مئات من الآلاف لا تتجاوز المليون نسمة وبين عشرات من الآلاف لا تتجاوز المئة. وقد ساهم هذا التعاشر والاجتماع البشري الضروري حسب قول ابن خلدون في تكثيف التفاعلات اليومية بين هذه الأقليات تفاعلاً ازداد عمقاً مع تزايد النزوحات الريفية

والتهجيرات التي فرضتها الميليشيات على الأقليات من غير طوائفها إلى مناطق أكثرها وخصوصاً حول العاصمة. وغدت بيروت الكبرى في منتصف التسعينيات تتسع لحوالي ١/٣ المقيمين في بلد يصل متوسط كثافة السكان فيه إلى حوالي ٤٠٠ نسمة/كلم²، ويصل في طرابلس وبيروت إلى أكثر من ٨ آلاف نسمة في الكلم² الواحد^(١). وهذه كثافة تعد من بين الكثافات السكانية الكبيرة في بلدان العالم بالنسبة إلى ضيق المساحة.

وغني عن البيان أن قدم التعاشر بين جماعات مختلفة الأديان والمذاهب أسست، على امتداد لا يقل عن ١٤ قرناً، ابتداءً من الفتح الإسلامي، لنمط من العيش المشترك. هو نمط من الاجتماع الضروري والاضطراري يترسخ بالاحتكاكات العفوية الظاهرة في الحياة اليومية للمجموعات المتألّفة إذا ما رُصدت من خلال مقاربة ما يُسمى بعلم اجتماع التعاشر اليومي أو علم اجتماع الفعل والتفاعلية السلوكية والإرادية للأفراد في نظر أصحاب نظرية الفردانية المنهجية (Individuisme méthodologique) الذي لا يميل إلى اعتماد التفسير بالاحتمالات الاجتماعية والتاريخية للظواهر الاجتماعية. وقد تشكلت لهذا النمط من العيش المشترك لغة للتواصل والتفاعل يزدوج فيها وعي الأفراد متلائماً مع تغير الظروف التعبوية السياسية الطائفية التي يتحكم في تبدلها توافق أو تصارع زعامات الطوائف. وهذا ما يرسخ الطبيعة الوظيفية للوعي المتغير تبعاً للظرف: فيكون وعياً منفتحاً في ظرف التوافق حيث يميل عفويّاً إلى إرساء العلاقات اليومية والمبادلات وإلى الاندماج المتوسع مع أبناء الجماعات الأخرى بعيداً عن الحدود والضغوط المفروضة عليه. وينقلب هذا الوعي الانفتاحي المعيشي لدى العوام المتعاشرة يومياً إلى وعي جماعي انغلاق في فترات التعبئة العصبوية يقصر حدود التفاعل الاندماجي للأفراد على الجماعة التي ينتسبون إليها. ولا يعود هذا الوعي الانغلاق إلى الانفتاح ولو بسرعات متفاوتة إلا بعد تصالح الزعماء الذين غالباً ما لا تنفصل أهداف تعبئتهم لعوامهم في لبنان عن أهداف تحالفاتهم الإقليمية التي تقرر حدود علاقاتهم. هذا ما عوّق ثقافة الاندماج المدني لمصلحة ثقافة الاندماج العصبوي التي يعززها الإعلام السياسي المرئي منه خصوصاً، والمتعارض طوال العقود الأربعة الأخيرة تاركاً لجماهيره الاشتباه المتبادل في النيات وإطلاق الشائعات.

(١) بيانات مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن: إدارة الإحصاء المركزي والشؤون الاجتماعية ١٩٩٦.

إن مثل هذه المناخات النفسية الثقافية المروجة خصوصاً بين عوام الجماعات الطائفية تنعكس داخل كل منها في نمط من التواصل يشيع فيه، خصوصاً في ظروف التوتر، وعي مزدوج المضامين والتعبيرات في التعاملات اليومية:

- وعي عصبوي تداخلي يحكم التخاطب والتفاهم والاندماج داخل الجماعة يستخبث نوايا الجماعات الأخرى ليشد من نعرتها تجاه الطوائف المتعارضة معها.
- و وعي تخارجي يستتر بمألوف قيم وثقافة الانفتاح الوطني والإنساني يدفع عوام الطوائف في ظروف السلم الأهلي إلى الإكثار من التعبيرات عن التشارك في الحياة والثقافة وعن التوحد في المصير بين أبناء الطوائف المتعاشرة في المنطقة الواحدة. وينطبق هذا النوع من الوعي مع ما يُسمى في الوسط الدرزي بكلام «الاستتار بالمألوف». وهو وعي يقرب من تقليد التقية في التراث الشيعي الذي كان يلجأ إليه الأفراد الشيعة في حال اضطرابهم لإقامة الصلاة مكتوفي الأيدي على طريقة أهل السنة في مساجدهم.

تفارق إمكانات الاندماج الاقتصادي الاجتماعي في المناطق والقطاعات

حال منطق الحكم التوافقي بين زعامات الطوائف ومراجعتها الإقليمية منذ الاستقلال دون اعتماد سياسات ماكروتنموية لتثمين الموارد الوطنية البشرية منها والمادية تحقيقاً للاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق والقطاعات الإنتاجية. وفي تقرير لبعثة إيرفد الفرنسية (IRFED)، التي استُدعيت من قبل الحكومة اللبنانية بعد المعارك الداخلية الخارجية عام ١٩٥٨ للقيام بدراسة تشخيصية لحاجات وإمكانات التنمية في لبنان، ورد حول غياب الدولة عن دورها ما يلي «... لم تنجح في توفير بنية حكومية وإدارية ذات فعالية عالية، وهذا يعود في جزء منه إلى المنافسة بين الطوائف بحجة التوازن وإلى تدني الحس المدني على مستوى الطبقات الحاكمة والمتوسطة والشعبية على السواء»^(١).

ولم تنجح برامج إعادة الإعمار المعتمدة في مطلع التسعينيات بعد توقف المعارك في اعتماد وتنفيذ سياسات استثمارية مترابطة قطاعياً وسياسات ضرائبية منصفة اجتماعياً تمكن من معالجة التفاوتات بين المحافظات على صعيد مستويات أحوال المعيشة المبيّنة في الجدول التالي^(١):

جدول رقم ٢- نسبة توزيع الأسر وفق مؤشر الأحوال المعيشية

بحسب المحافظات عام ١٩٩٦

المحافظات المستويات	بيروت	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	الشمال	النبطية
مرتفعة جداً ومرتفعة	٤٢,٩٦	٣١,٦٣	١٨,٤٠	١٥,٩٣	١٨,٦٣	٩,٢٨
منخفضة جداً ومنخفضة	١٨,٣٤	٢٤,٧٣	٣٦,٩٥	٤٠,٥٨	٣٧,٦٠	٥٠,٩٠
متوسطة	٣٨,٧٠	٤٣,٦٠	٤٤,٧٠	٤٣,٥٠	٤٣,٨٠	٣٩,٨٠

المصدر: خارطة أحوال المعيشة.

إن ما ورد في الجدول حول ما تحظى به الجماعات المتوسطة لا يجب أن يعني أو يترك انطباعاً بأن نسبة الأسر التي تحظى بمستويات متوسطة، في ما يتعلق بدرجة إشباع الحاجات الأساسية في مجالات التعليم والسكن والدخل والمياه والصرف الصحي، تمثل نسبة الفئات المتوسطة في واقع المجتمع اللبناني. هذه الفئات التي تحظى، حسب دليل التنمية البشرية في لبنان، بمستويات متوسطة من تمكين القدرات والرفاه ومصادر الدخل والمشاركة في السلطة والثروة وهي مستويات تتجاوز إشباع الحاجات الأساسية المُشار إليها. حيث تنضاف إليها لدى الفئات المتوسطة حاجات أخرى كمالية لا حصر لها تعددت في لبنان وتنوعت مصادر إشباع كل منها، ولا سيما في الفرص التي أتاحها اقتصاد الحرب

(١) «خارطة أحوال المعيشة» الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٦، جدول رقم

وفساد الإدارة نتيجة وضع يد زعامات الطوائف على مواردها وخدماتها أو نتيجة الاغتراب ومغانم التهجير وتضخم سوق العقارات بأشكال غير متناسبة مع مستوى الموارد النظامية للأسر كما يُشار إليها في التصريحات عن مستويات الدخل المجدولة في المسوحات الإحصائية.

يبرز التفاوت في معوقات الاندماج الاجتماعي الاقتصادي أيضاً على صعيد الأقضية داخل المحافظات حيث تبين، من المرجع المذكور أعلاه، أن التفاوت الأكبر هو بين قضاء كسروان، المسيحي الماروني بوجه الإجمال في جبل لبنان، من جهة وبين قضاء بنت جبيل الحدودي مع فلسطين، الشيعي بغالبية سكانه من جهة أخرى، حيث يُلاحظ أن نسبة الأسر المصنفة في درجة إشباع متدنية في قضاء بنت جبيل تبلغ ٦٧,٢٪ من الأسر المقيمة في هذا القضاء بينما لا تزيد هذه النسبة في قضاء كسروان عن ١٣,٥٪ مع التذكير بأن هذه النسبة على الصعيد الوطني تبلغ ٣٢,١٪^(١).

إن هذا التفاوت في مستويات الحرمان والإشباع للحاجات الأساسية بين الأقضية ينعكس على مستويات الاندماج الاجتماعي داخلها وعلى الاندماج المجتمعي بينها وينعكس على حدود اتساع سوق العمل النظامي منها وغير النظامي، وعلى استدامة فرص العمل وتوافر الدخل وعلى حدود البطالة باختلاف تعريفاتها ومظاهرها. وهنا لا بد من الإشارة إلى البطالة الناجمة عن عدم وجود تشريع يعرّف العمل الزراعي (Code rural) وحقوق العاملين فيه بالضمانات الاجتماعية وعدم وجود تشريع للعمل التعاوني المتخصص تحتضنه الدولة والقطاعان الخاص والاجتماعي. ولذلك ترتفع معدلات البطالة في الأرياف خصوصاً، نتيجة تراجع استيعاب الزراعة للقوى العاملة الريفية من حوالى ١٨,٩٪ عام ١٩٧٠ إلى ٦,٧٪ عام ٢٠٠١. وذلك بسبب تعطل تدابير الحماية خلال الحرب الأهلية وبسبب سياسات تحرير الأسواق المعتمد في السياسات الحريية

(١) أحمد بعلبكي: معوقات التنمية في لبنان، مقارنة اجتماعية ثقافية، صادر عن تجمع الهيئات الأهلية التطوعية

منذ مطلع التسعينيات^(١). وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسب البطالة في لبنان بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠١ من ٦٪ للذكور مقابل ٥,١٪ للإناث إلى ٣٠,٩٪ للذكور و١٨,٢٪ للإناث. وارتفعت نسبة البطالة خصوصاً في أوساط الشباب الثانويين والجامعيين إلى ٢٨٪ و٢١٪. وقد سجلت الإحصاءات ما نسبته ٢٠٪ من أسر الأجراء غير الدائمين وصغار المزارعين لا يتجاوز متوسط دخلها ثلاثمئة دولار أميركي بحسب معطيات إدارة الإحصاء المركزي لعام ٢٠٠٤. وتفاوتت حصص المحافظات من المنتسبين إلى أنظمة التأمين الاجتماعي بين العاملين في محافظتي بيروت وجبل لبنان حيث يتركز أكثر من نصف السكان وتصل حصتهما إلى ٩٠٪ من التسليفات المصرفية لعام ٢٠٠٠^(٢) وتراوح نسبة انتساب القوى العاملة في كل منهما إلى أنظمة التأمين الاجتماعي إلى حوالي الثلثين مقابل نسبة لا تتجاوز الثلث^(٣) في المحافظات الأربعة الأخرى.

وجدير بالذكر أن الانفتاح المفرط لليبرالية اللبنانية الذي شكل شرطاً أساسياً للقيام بدور الوساطة التجارية والخدماتية بين الأسواق العالمية وأسواق المشرق والخليج العربيين أدى إلى ارتباط سوق العمل في لبنان بظروف النمو الاقتصادي والطفرات المالية من جهة، وبظروف التوتر السياسي والحروب المتعاقبة منذ حوالي أربعة عقود في المشرق كما على الأراضي اللبنانية بالذات. وساهمت ظروف التوتر هذه في التوجه إلى القطاعات التي توفر الربحية الأسرع للاستثمارات في قطاعات السياحة والتجارة والعقار. وهي قطاعات ذات كثافة عمل منخفضة جداً ولا توفر فرص عمل لاستيعاب حوالي ٤٠ ألف وافد لبناني جديد إلى سوق العمل سنوياً. يضاف إلى ذلك ما ترتب على تدهور استيعابية العمل في قطاعي الزراعة والصناعة اللذين بات ما تبقى منهما يعتمد جزئياً على استخدام العمالة العربية والآسيوية الوافدة المنافسة على صعيد الأجور والتمتازة بالضرورة عن تكاليف التأمينات

(١) الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان واقع وآفاق: مرجع سابق، ص ١١٧-١١٨.

(٢) جمعية المصارف اللبنانية، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠.

(٣) ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بيروت، ١٩٩٨ ص ٧٣.

الاجتماعية. لقد أدى توسع الاستثمارات المتعجلة الأرباح عبر المشاريع الريعية والمتأثرة كثيراً بالطلبين الخليجي والاغترابي، بالإضافة إلى الإنفاق الذي تطلبتة برامج إعادة إعمار البنى التحتية في أوائل التسعينيات، إلى رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولكن هذا النمو الذي تحقق حتى منتصف التسعينيات لم يحل دون ارتفاع معدلات البطالة كما ورد أعلاه و«ارتفاع معدل الهجرة الوسطي من ٢٢ ألف مهاجر سنوياً خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ إلى حوالي ٢٧ ألف مهاجر في السنة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١»^(١).

وجدير بالذكر أن توسع البطالة الناجم عن تدهور الإنتاج والتشغيل في قطاعات الصناعة والزراعة والحرف بعد اعتماد الحكومات الحريية لسياسة فتح الأسواق والخفض الكبير للرسوم الجمركية على الواردات وبعد الرفع المبالغ فيه لقيمة العملة اللبنانية مقابل الدولار كانا قد أديا إلى تعطيل قدرة الصادرات اللبنانية على المنافسة في أسواقها التقليدية في المشرق والخليج العربيين. وحالت هذه السياسة الماكروية على صعيد التجارة الخارجية دون صمود منشآت الإنتاج السلي الكبير التي تحول الكثير من المستثمرين فيها إلى القطاعات الأسرع ربحية. ولكن هذه السياسة، التي أدت إلى إغراق الأسواق بالواردات الزراعية المدعومة غالباً في بلدان الجوار، بقيت قاصرة عن مواجهة البطالة المتوسعة في الأرياف والمدن مكتفية بتوفير التمويل من منظمات دولية وأوروبية وأميركية وأهلية لبنانية من خلال قروض صغيرة لمشاريع توليد الدخل العائلية الطابع وبرامج لتدريب مختصرة موجهة غالباً للنساء والشباب «توزعت على ١١ ألف مستفيد عام ١٩٩٩» على سبيل المثال^(٢). ومكتفية بالتعاون مع مصارف لبنانية لمنح قروض مدعومة الفائدة لمنشآت متوسطة (مؤسسة كفالات). وقد بلغ عدد القروض الممنوحة من هذه المؤسسة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ ما مجموعه ٦٠٨٠ قرصاً. وقارب عدد فرص العمل التي وفرتها المنشآت المقترضة خلال ٨ سنوات بعد تأسيسها ما مجموعه ٤٤٠٣ فرصة عمل. تُضاف إلى برامج

(١) نجيب عيسى: إطار استراتيجي لمكافحة البطالة، المركز الاستشاري للدراسات التوثيقية، بيروت ٢٠١١، ص ٢٩.

الإقراض المتوسط والصغير الهادفة إلى تشجيع المقترضين المتوسطين على تطوير طاقاتهم الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة وتشجيع المقترضين الصغار على المبادرة إلى توليد المداخل والاندماج الاقتصادي الاجتماعي، برامج التدريب المهني المعجل الحكومية وغير الحكومية التي هدفت المؤسسة الوطنية للاستخدام والمنظمات غير الحكومية إلى تحفيز الشباب المتسربين مدرسياً والعاطلين عن العمل لاكتساب مهارات ذات مستويات متفاوتة. وقد لوحظ أن برامج التدريب التي شارك فيها كل من المؤسسة الوطنية للاستخدام والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي لم تتعدّ الدورات إلى الدعم لإيجاد عمل إلا نادراً.

كما لوحظ أن فرص العمل التي وفرتها برامج الإقراض الصغير ومنها البرنامج الذي نفذه الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية (ESFD) بتمويل حكومي وأوروبي خلال عشر سنوات مضت على تأسيسه (٢٠٠٣-٢٠١٢) بلغت ما مجموعه ٤١٧٥ فرصة عمل يضاف إليها ما مجموعه ١١ ألف فرصة عمل وفرتها برامج الإقراض الصغير والمتناهي الصغر التي نفذتها المنظمات غير الحكومية. غير أن اقتصار مواجهة البطالة في أوساط الشباب المتسرب مدرسياً والنساء المتحفظات لزيادة الدخل المتدنية لعائلاتهن، على مثل هذا النوع من الإقراض والتدريب، لم يكن كافياً لمواجهة تفاقم البطالة في غياب تشريع وسياسات حمائية وخلق مؤسسات حاضنة حكومية و/أو غير حكومية متخصصة ترعاها فنياً وتسويقياً. حاضنات تمكّن هذه الفئات المعرضة للبطالة من مواجهة المنافسة في الأسواق المفتوحة لقوى العمل الوافدة أو للواردات الإغراقية من السلع الزراعية والحرفية.

وظل قصور التدخلات الحكومية والدولية والمنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة البطالة يتزايد مع تزايد معدل البطالة الواضحة والمقنّعة في أوساط الشباب (١٨-٣٥ سنة) ممن وصلوا إلى خيار وحيد هو الهجرة حتى وصل معدل هجرة هذه الأعمار إلى ما يقارب «٧٧٪ من مجموع المهاجرين وأن نسبة الجامعيين ترتفع عند هؤلاء إلى ٤٥,٦٪»^(١) بعد اليأس من توافر فرص عمل ملائمة تؤسس لاندماجهم المعيشي والاجتماعي في وطنهم. وهذا ما جعل الشباب منهم خصوصاً يبحثون على أبواب السفارات الخليجية أو

السفارات الاسترالية والأميركية الشمالية خصوصاً، ليس عن فرص عمل وحسب بل عن فرص للحصول على جنسيات أخرى. أما بقية المهاجرين من غير الاختصاصيين الشباب فيسعون إلى ما تبقى من فرص الكسب السريع في إفريقيا السوداء وحتى في أميركا الشمالية وهم يمثلون الفئات الأكثر ارتباكاً في ما يتعلق باندماجهم الاجتماعي: فلا يجدون بيئة ثقافية ملائمة لنمط ثقافتهم الأهلية للاندماج الاجتماعي هناك ولذلك يواجهون إرباكاً من نوع جديد وهم الأغنياء الجدد الذين يعودون إلى مجتمعاتهم التقليدية بأموالهم وأنماط استهلاكهم وتغريب أنماط رفاهية شبابهم يقابلها أحياناً كثيرة انفعال أصولي للأهل في العائلات الإسلامية.

التعويق السياسي لمدينة الاندماج الاجتماعي

أعلى صعيد تشريع التمثيل البرلماني

ليس من الصعب ملاحظة غلبة مبادئ الدولة المدنية والمواطنة، المستوحاة، في ظل الانتداب الفرنسي على لبنان، من دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا، على صياغات مواد الدستور اللبناني التأسيسية للنظام السياسي البرلماني. وفي هذه المواد ما ينص على «أن لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل». لكن هذه الصياغات المدنية اقترنت منذ الاستقلال بالإقرار لمؤسسات الطوائف بالإدارة المستقلة للأحوال الشخصية لأتباعها. وتتحصن الطوائف ولاسيما المسيحية خصوصاً، من خلال تملكها لمؤسسات تعليمية وصحية ولمنظمات إغاثية ما يضمن ارتباط فئات أتباعها كافة ولاسيما الفئات الشعبية منها. وتملك إلى جانب كل ذلك أوقافاً وأصولاً عقارية لا تعلن مواردها وقيمها. وهنا نذكر بالرفض المطلق للمراجع الإسلامية في أواسط التسعينيات لمشروع قانون يشرع الزواج المدني الاختياري.

وفي ظل حضور سياسي متفاوت ورعاية فرنسية تأسيسية كان زعماء الطوائف قد توصلوا عشية الاستقلال وغداته إلى توافق ميثاق يقيم على اعتماد توزيع للرئاسات الثلاث

بين الطوائف الثلاث الكبرى وتوزيع نواب البرلمان عليها بنسب أحجامها، بالإضافة إلى توزيع مجموعة من المراكز الأولى في إدارة الحكم. وأصبح هذا التوافق عرفاً يعتبره زعماء الطوائف أساساً يقيمون عليه ما يسمونه في مقدمة الدستور بـ«احترام مبدأ العيش المشترك». وقد نجح هؤلاء الزعماء في تأويل غموض هذه الصياغة لأخلاقيات الاحترامات المتبادلة لخصائص الإيمان ولضرورات الشراكة والتعامل بين عوام الطوائف. واختزلوا معاني صياغة هذا المبدأ فقصروها على الاعترافات المتبادلة بتمثيلهم الحصري وشبه الحصري لطوائفهم في السلطة. ليتحكموا في سياساتها السيادية وفي قرارات توزيع الإنفاق الحكومي وفي تحاصص خدمات الإدارة العامة من خلال نهج زبائني يحصن شعبيتهم الانتخابية. ويعطون لكتلهم، من خلال تفسير معين لمبدأ العيش المشترك، حق النقض في تعطيل انعقاد مجلس النواب أو مجلس الوزراء عبر مقاطعة أي كتلة نواب محسوبة على طائفة معينة كما حدث بعد قتل الرئيس الحريري.

إن هذا الفهم لليبرالية التوافق في إدارة تعددية الطوائف تعزز بعد الحرب الداخلية الخارجية في لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) مع تعزز الثقافة السياسية للعولمة حيث يلاحظ تراجع مبدأ كونية احترام حقوق الإنسان أمام مبدأ كونية احترام الهويات الثقافية العرقية والدينية للجماعات. وحيث غلبت أولوية حقوق ممارسة الشعائر على ممارسة حرية الدين. وتعززت غلبة أولوية فهم الطائفة أو المذهب ككتلة سياسية على فهمها كاجتهاد في الدين. فيصبح واجب الطائفية السياسي الأول شرعنة هيمنة زعاماتها المتوارثة من خلال صناديق الاقتراع التي لا تعبر غالباً، وإلى أجل بعيد، في غياب العقل والحرية كمكونين لماهية الإنسان المواطن، عن وعي المعاني الديمقراطية السياسية للانتخاب. وتصبح الزعامة الطائفية هي التي تتوسط علاقة الفرد بالدولة لأن الدولة غالباً ما يتم التعامل مع مؤسساتها كأدوات سلطة تقرر في أداؤها زعامات الطوائف. «ورغم تداول أساطير مدنية متعددة ومتلازمة يتردد صداها في لبنان كالليبرالية الاقتصادية وتساوي المسافة بين الدولة وكافة الجماعات الدينية وكون الدولة راعية المؤسسات الدينية فإن الأسطورة الأهم والأثبت من

أي قول آخر هي التعددية الطائفية التي ما فتئت تشكل سمة الحياة العامة وتحدد سياسات الهوية في البلاد...»^(١).

إن هذا التعارض في الاجتماع اللبناني، بين أحكام المبادئ المدنية في الدستور المتعلقة بالحريات والعدالة والمساواة من جهة، وبين منظومة الأعراف وآليات الممارسة السياسية في ظل التوافقية الطائفية من جهة أخرى، انحسم في الليبرالية الطرفية اللبنانية دائماً لمصلحة تجدد هذه التوافقية التي تقوم على إدماج الأفراد داخل جماعاتهم. وهنا لا بد من لفت الانتباه إلى أن ارتباطات هذه الزعامات بأنظمة إقليمية متنافرة سياسياً أدت ومازالت إلى تبعيات متنافرة وإلى تحصين اندماجات منغلقة بين عوام الطوائف اللبنانية وصلت إلى حدود التقاتل الأهلي والتهجير وتغيير الخريطة السكانية في بعض مناطق البلاد.

ويأتي في طليعة الاختزالات والتشويهات للمفاهيم المدنية مفهوم التمثيل السياسي من خلال الانتخابات البرلمانية حيث يُلاحظ أن قانون الانتخابات الذي يربط بين مكان قيد نفوس الناخبين ومكان تمثيلهم النيابي هو قانون يفرض على النازحين من الأقضية الفقيرة و/أو النائبة خصوصاً، إلى بيروت بنسب تراوح^(٢) بين ٢٧,٥ و ٤٠٪ في بعلبك وبنت جبيل والنبطية وحاصبيا وجزين، أن يتمثلوا في هذه الأقضية حيث لا يعيشون ويعيشون حيث لا يتمثلون في العاصمة والضواحي التابعة لأقضية مجاورة لها في محافظة جبل لبنان. يُضاف إلى ذلك أن التمثيل الطائفي المعتمد في توزيع النواب على المناطق يجعل الأقليات الطائفية تُقدم، بتوجيهات من مراجعها الدينية وزعاماتها في مناطق أكترياتها على التصويت للوائح زعامات الأكثريات من غير طوائفها وغالباً مقابل مبادلة توجيهات مماثلة. وبمقتضى هذه الصفقات الانتخابية بين زعامات الطوائف تبقى الأقليات مرتبطة بمراجعها الدينية والسياسية خارج مناطق عيشها وتمثيلها. وهذا ما يدفع القيادات المسيحية إلى اعتبار أن حوالى ربع النواب المسيحيين يُنتخبون بأصوات أكثريات إسلامية على لوائح زعاماتها،

(١) لبنان ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التقرير الوطني للتنمية البشرية نحو دولة المواطن، موجز للتقرير، إصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت ٢٠٠٩، ص ١٥.

(٢) راجع: الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان ١٠٥ واقع وآفاق، مرجع سابق، جدول ٢، ص ٧٢.

ويجعلهم أقل تمثيلاً لسياسات زعامات الطائفة المسيحية، ويجعل ناخبهم في الأقلية المسيحية أقل استعداداً للاندماج السياسي مع الاكثريات الإسلامية رغم اندماجهم معها في الأسواق والإدارة العامة والحياة اليومية.

ب على صعيد تشريع التمثيل البلدي

بالرغم من أن اتفاق الطائف (١٩٨٩) الذي لحظ تعديلات أساسية على صعيد صلاحيات الرؤساء الثلاثة موهماً أنها كافية لتوازن واستدامة نظام الديمقراطية التوافقية بين التيارات الطائفية، لحظ تعديلات على مركزية آليات اتخاذ القرارات الحكومية وتنفيذها ودعا إلى لامركزية إدارية موسعة أقرب إلى اللاحصرية تقوم على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق تشكيل مجلس لكل قضاء يرأسه قائم مقام تأميناً للمشاركة المحلية^(١) تتمثل فيه البلديات الموسعة أو الاتحادات البلدية وهي الأطر المقصودة في تعبير الوحدات الصغرى ما دون القضاء الواردة في نص اتفاق الطائف.

وعلى الرغم من الآمال الإصلاحية التي عُقدت على اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة ظلّ زعماء الطوائف يعطلون تطبيق هذه الإصلاحات الضرورية محافظين على استمرارية العمل بقانون البلديات الذي عدّل الحجم الديموغرافي للمسجلين في الوحدات البشرية كشرط لتأسيس مجلس بلدي فيها. وارتفع هذا الحجم من ثلاثمئة مسجل وما دون في القانون البلدي الصادر بموجب مرسوم اشتراعي رقم ١٩٧٧/١١٨ إلى ألف مسجل وما دون في التعديل الصادر لهذا القانون عام ١٩٩٧. وواصل هؤلاء الزعماء المقررون في التشريع التمثيلي حصر التمثيل البلدي للناخبين النازحين من أرياف أربع محافظات في قراهم وفقاً لمراكز قيد نفوسهم. وهي في غالبيتها قرى يقل عدد المسجلين فيها عن ألف أو ألفي نسمة. وباعتماد مثل هذه النطاقات الضيقة التي تشهد نزوحاً واغتراباً يطاول أحياناً ثلث المسجلين فيها. وهذا التشريع البلدي يمكن الزعامات من خلال نهجها الخدماتي

(١) وثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن مؤتمر الطائف ١٩٨٩ والتي أصبحت بنودها في صلب الدستور اللبناني.

الزبائني المُفتت لوحدة الحاجات والمصالح في مناطق القرى الصغيرة، من ضمان نجاح مفاتيحها بين وجهاء الأجيال والعائلات في القرى. وترجّح من النفوذ الانتخابي لهؤلاء الوجهاء بما يؤثر سلباً في حظوظ أصحاب الكفاءات الثقافية التنموية في منافستهم إلا في ما ندر. وغني عن البيان أنه في نطاق مثل هذا التمثيل البلدي تشتد النعرات العائلية الحزبية الضيقة «وتصبح المجالس البلدية مُعاقبة بفعل تنافر العصبيات داخلها المتوافقة على الولاء للزعيم الذي تزوره بين أسبوع وآخر ليصرّف لها أمورها الإدارية والمالية مع مراجع الرقابة الإدارية والمالية في الأفضية والمحافظات وصولاً إلى وزارة الداخلية»^(١). ويصبح أعضاء المجلس البلدي رهائن لأصوات عصبياتهم الضيقة لا يجرؤون على الضغط على ناخبيهم فيها لجباية الرسوم المستحقة قانونياً فيبقى صندوق البلدية في عجز دائم يحول دون ما يمكنه من الإنفاق على أي مبادرة محلية. ويصبح هؤلاء الأعضاء رهائن للزعامة السياسية التي اختارت ترشيحهم داخل عائلاتهم وتستقبلهم لتسهيل علاقاتهم المالية والإدارية مع أصحاب القرار في الإدارة الرقابية وهم ليسوا بعيدين بدورهم عن الولاء لها.

ج على صعيد التنظيم المهني والنقابي

تجدر الإشارة بداية إلى أن قانون العمل الساري المفعول لم تدخل عليه منذ صدوره عام ١٩٤٦ إلا تعديلات محدودة لا تطاول ما تطلبتّه التطورات الطارئة على سوق العمل ومصادر العروض الداخلية والخارجية الوافدة إليه وتطورات النزاعات التي أصبحت تتجاوز في علاقات العمل المتطورة ما كانت عليه منذ حوالى سبعين عاماً. وظل قانون العمل لا يشمل العاملين في الإدارة الحكومية ولا العمال والعاملات خارج الحيازات الزراعية العائلية. وهذا ما أضر كثيراً بعدم شمولهم بقانون العمل الراهن الذي لا يعترف بعملهم في الأرض وبالتالي لا يحكم في نزاعاتهم وينص على حقوقهم في الاستفادة من الضمان الاجتماعي. وظلت محاولات تأطير العاملين في الزراعة متعثرة تعتمد على

(١) أحمد بعلبكي: حول معوقات التنمية في لبنان، مرجع سابق، ص ٦٤.

مبادرات تنظيمية ميسّسة لجماعات مختلفة المواقع والمصالح: (مزارعون، فلاحون وعمال زراعيون) مما انعكس في دفع صغار المزارعين والعمال الموسمين اللبنانيين المحبطين إلى النزوح عن الزراعة والأرياف باتجاه ضواحي المدن. وفسح في المجال أمام أصحاب الأعمال لخرق القانون واستبدال العمال اللبنانيين المتواضعي المهارات إجمالاً في الزراعة كما في المدن بالعمالة العربية الوافدة المنافسة لجهة انخفاض أجورها وعدم تحميلهم تكاليف تسجيلهم في الضمان الاجتماعي. وقد أدى هذا الخرق المتاح بسبب التعوق الإداري والرقابي والسياسي لوزارة العمل المعنية، وانعكس ذلك على توسع البطالة المقنعة والإفقار اللذين يدفعان هذه العمالة اللبنانية المتعطلة إلى اليأس من قدرات الحكم والإدارة المعنية على حماية حقوقهم في سوق العمل المنفلتة واللجوء إلى مزيد من الولاء الإغاثي والربائني للقوى والزعامات الطائفية.

والجدير ذكره أن قصورات قانون العمل والإدارات المعنية بتطويره والسهر على تنفيذه في السوق المنفلتة تراكمت وانعكست سلباً على التأطير النقابي للعمال. ويلاحظ ذلك في تفكك وحدة الاتحاد العمالي العام التي ظلت حتى السنوات الأخيرة من الحرب الداخلية الخارجية قادرة على قيادة النضالات المطلوبة. ولكن الاندماج المهني النقابي بقيادة هذا الاتحاد شهد تدخلات سياسية عملت على تفكيكه طائفيًا ومناطقياً إلى أكثر من ١٥ اتحاداً بذريعة تطوير بنية النقابات بزعم تجاوز مبدأ التوحيد القطاعي والمناطقية المُرَاعَى في الترخيص للنقابات. حتى بات ما تبقى من تمثيل في هيكلية الاتحاد العمالي العام قاصراً عن تمثيل الشرائح النقابية وعن الخروج على السياسات المتعارضة لزعامات الطوائف.

د في تنظيم التعاونيات والمنظمات غير الحكومية

منذ أن أدخلت «منظمة النقطة الرابعة» الأميركية في مطلع الخمسينيات فكرة إنشاء ودعم الحكومة للتعاونيات الزراعية في لبنان تفرس الشطّار من نخب الفئات المتوسطة والشعبية برصد فرص الاستفادة من مساعدات الوزارات للجمعيات التعاونية التي ينشئونها

في إطار معارفهم المحلية الضيقة. وراحوا يتقدمون بطلبات ترخيص من إدارة التعاونية دونما تطلب منهم لدراسات جدية حول الضرورة الاقتصادية لإنشاء الجمعيات التعاونية ولشروط الاستدامة المهنية والتشغيلية لدى المؤسسين لها ممن يعمدون إلى حصر الانتساب وضمن تجدّد انتخابهم الشكلي على إدارتها. ويصبح نشاط الشطّار المؤسسين مقتصرًا على تحصيل بعض الدعم المالي والعيني من خلال ضغوط مراجعهم السياسية على الإدارة التعاونية وإعادة توزيع هذا الدعم على من يرونه مخلصاً في ترسيخ وجاهتهم المحلية. وإذا ما استثنينا بعض التعاونيات (البيض، البطاطا، الحليب والحمضيات) التي بادرت إلى تأسيسها كبار المزارعين، وهم الأكثر قدرة على تمييز العمل التعاوني في توفير الإعفاءات على استثماراتهم ومستورداتهم وأكثر تأثيراً في الضغط على الإدارة الحكومية لحماية أسواقهم الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن السجل التعاوني يلحظ قرارات ترخيص لمئات من التعاونيات الجامدة تعيش في ظل إدارة قاصرة عن المتابعة السنوية لأنشطتها ولماليتها ولتقيدها بالأنظمة المعتمدة في الترخيص لها.

يُساعد على تدهور الاندماج المهني والاجتماعي لصغار المزارعين تخلف قانون التعاونيات الذي أتاح مثل هذه الخفة والانفلات في الترخيص. وهو ترخيص لا يقوم على تدقيق موضوعي في الحاجة الاقتصادية للنطاق الجغرافي الزراعي والمهني الذي رُخص للتعاونية لتخدمه: فبدل أن ينص القانون على الترخيص على أن تكون التعاونية متخصصة في قضاء إداري أو منطقة زراعية واسعة لتطاول عشرات بل مئات المزارعين يُلاحظ أن التراخيص تُعطى غالباً لتعاونيات عامة في نطاق قرية معينة ولحفنة من المزارعين الفعليين وغير الفعليين وليس من مانع من الترخيص لأكثر من تعاونية في القرية الواحدة. مما أفقد الثقة الأخلاقية والمهنية بمبادرات تأسيس التعاونيات وبما يجب أن تجسده من حلول تؤثر في تحسين الاندماج المهني والاقتصادي والاجتماعي المحلي لمن تصل نسبتهم إلى حوالي ١٢٪ من الأسر اللبنانية التي تعمل على توفير دخل كلي أو جزئي من الزراعة والصيد

البحري والتصنيع الحرفي للمؤن الزراعية. هذا التصنيع الذي تنشط فيه بعض التعاونيات النسائية بدعم تمويلي أو تدريبي من بعض المنظمات المانحة وتعاني صعوبات دخول الأسواق المفتوحة على المنافسات الإغراقية.

إن قانون الجمعيات الموروث منذ عام ١٩٠٨، والمطبق على الترخيص لما يُسمى بالجمعيات الأهلية الخيرية منها والاجتماعية الثقافية، ليساهم مبدئياً في تعزيز التكافل والاندماج الاجتماعي داخل الجماعات اللبنانية وبينها، لم يكن أكثر تطوراً وتطلباً في شروط الترخيص لجهة التحديد القطاعي لأهداف الجمعيات وتدخلاتها ووصف كفاءات العاملين لديها ولاسيما في مجالات تتطلب خبرات علمية موثوقة ومصنفة كالصحة وتوليد الدخل والتدريب المهني والتسويق. وإن عدم التدقيق في وظائف المنظمات وقدرات العاملين فيها وتنسيق تدخلاتها مع حاجات المناطق وفي ما بينها وبين الوزارات المعنية، ساعد على انفلات التراخيص لها وترك الكثير الكثير منها تختار مناطق ومجالات أنشطتها متكيفة مع ميول المراجع السياسية والطائفية لإدارتها ولزعامة المناطق التي تتوجه للعمل فيها. هذه الزعامة التي غالباً ما تساعدها على توقيع عقود تمويل خدمات متنوعة مع وزارة الشؤون الاجتماعية. وغالباً ما تتكيف تدخلات الجمعيات مع ميول مصدر التمويل ورغباته في تنويع الأنشطة باستمرار مما يحول دون تراكم خبراتها وتخصصها الموثوق. وتستفيد هذه المنظمات غير الحكومية أو الجمعيات ليس فقط من سهولة الترخيص والتساهل في التوظيف ومن عدم تطلب الممولين، حكوميين وأجانب ودوليين، بل من غياب التنظيم المؤسسي ومن غياب الجمعيات العمومية للمتطوعين أو للمستفيدين التي يُفترض بها المشاركة في تقييم ومتابعة ومحاسبة إدارتها المشخصة غالباً.

حدود الاندماج الاجتماعي للنساء في لبنان

تحقق في لبنان حتى عام ٢٠٠٤ ارتفاع

في المكونات الثلاثة لدليل التنمية الجنسانية (العمر المتوقع والتعليم والدخل) وصل بقيمتها إلى ما نسبته ٩٨,٤٪ من قيمة دليل التنمية البشرية في لبنان. وتحقق على صعيد ارتفاع معدل النشاط الاقتصادية للنساء من ١٧,٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠١^(١)، علماً أن هذا المعدل لا يلحظ نشاطية المرأة خارج سوق العمل النظامي (العمل غير المصرح عنه في الزراعة العائلية وفي القطاع غير النظامي) حيث لا يصل إليها الإحصائيون. وعلى الرغم من ذلك فإن القصور في المساواة لا يزال ملحوظاً في المكونات الأخرى لدليل التنمية الجنسانية التي يجري قياسها في مجالات التمكين الجنساني أو التمكين من المساواة الذي ارتفع إلى ٣٤٩,٠ عام ٢٠٠٥^(٢) غير أن القصور ظل بارزاً على صعيد الارتفاع النسبي لأمية البالغات في الأرياف وعلى صعيد الدخل حيث «تقدر نسبة دخل الأنثى إلى دخل الذكر ٣١,٠ فقط».

التمييز بين النساء

يُمارس التمييز ضد النساء في الحقوق والواجبات، ويتفاوت من طائفة إلى أخرى، وداخل كل طائفة. ومن أبرز مجالات التمييز ما يطاول شخصها وما يتعلق بموقعها في الأسرة وبدورها فيها، ولا سيما لجهة:

- الحرمان من الاستقلالية الشخصية في مواضيع كالأهلية والحاجة إلى ولي أمر (الأب والأخ والزوج والابن).
- التمييز أيضاً في عقد الزواج، ومن خلاله في النفقة والهجر وطلب الطلاق والتعويض الناتج من الطلاق.
- التمييز في موضوع العلاقة مع الأولاد لجهة الحراسة والحضانة.
- التمييز في موضوع الإرث لجهة نسبة حقوقها الإرثية ولجهة حصولها واقعياً على هذه الحقوق.

(١) تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ جدول رقم صفحة ١٤٠ و جدول رقم (٤) صفحة ٢١٨.

(٢) التقرير الوطني للتنمية البشرية لبنان ٢٠٠٨، صفحة ٢٣٨.

ولم تتجاوز مشاركة المرأة إلا القليل من موانع الارتقاء إلى مرتبة الموظفين الكبار والمديرات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن لبنان الذي سجل عام ٢٠٠٦ دليلاً للتنمية البشرية بقيمة ٠,٧٩٦ في مقابل الأردن (٠,٧٦٨) وتونس (٠,٧٦١) وسوريا (٠,٧٣٦) ومصر (٠,٥١٧) يتراجع ترتيبه وفق مرتبة دليل التنمية المرتبطة بالجنسانية إلى أدنى من الأردن وتونس وسوريا. يُضاف إلى اللامساواة بين الجنسين على صعيد أدلة التنمية البشرية والجنسانية ما تعانيه المرأة اللبنانية من أوجه التمييز في مواطنة النساء العائدة إلى مرجعية الولاء في الانتماءات الأولية الموروثة (الطائفة والعائلة) في الغالبية المطلقة للجماعات اللبنانية. وهي «مرجعية تميل الثقافة التقليدية بقيمتها المهيمنة غالباً إلى حصرها بالذكور المتنفذين في أهل العصب وبيوت السلطة المتوارثة أو المتنقلة لأهل المال والجاه». ولهذا يلاحظ أن التمثيل النسائي في البرلمان، بعد مرور حوالي قرن على الخروج من تقليدية السلطة العثمانية والدخول في حداثنة الانتداب الفرنسي وتأثيراته في التشريع الدستوري وانفتاح لبنان الجسر على التجارة والثقافة والاغتراب مع الغرب، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على صدور المرسوم الاشتراعي ٣٧/ الذي يُعطي المرأة حق الانتخاب والترشح (١٩٥٣)، وبعد إبرام لبنان عام ١٩٥٥ «اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة»، ظل تمثيلاً في انتخابات ٢٠٠٥ يقل عن ٤% من مجموع النواب وتراجع هذا التمثيل عام ٢٠٠٩ إلى ما دون ٢%. وجدير بالذكر أن فوز العضوات في البرلمان مهدت له المواقع والقدرات السلطوية الاستثنائية الموروثة في بيوتهن. ويُلاحظ أن ارتفاع نسب ترشيح المرأة ونجاحها في الانتخابات البلدية بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٤ يمكن أن يفسر بأن تمثيل المرأة للجماعة العائلية المؤيدة لها لا يغير في كون الزعامة في الأرياف تبقى ثابتة بالضرورة للرجال فيها وتبقى أعلى مرتبة من التمثيل في المجلس البلدي عندما تضطر الجماعة لظرف ما أن تتمثل بإحدى «أخوات» رجالها.

يُضاف إلى هذا التعوق في دليل التنمية المرتبط بالجنوسة أو الجنسانية ودليل تمكين الجنوسة «التمييز على صعيد التشريع حول ظروف النساء وإطاعتهم لتقاليد التنازل عن حقوقهم في تركة العائلة لصالح الأخوة الذكور قانطات ومُخالفات في ذلك الشرائع الدينية.

كما يضاف إلى هذا التمييز «التعوق المرتبط بالموانع الواقعية التي تحول غالباً دون تمكين المرأة اللبنانية الريفية المأجورة في العمل الزراعي أو المساعدة في الزراعة العائلية أو حتى في منظمات العمل الاجتماعي، من تشكيل لقوة ضاغطة أو لنقابة تمكنها من فرض الاعتراف بحقوقها في قانون العمل اللبناني اعترافاً يمكنها من الانتساب إلى سجلات الضمان الاجتماعي»^(١).

(١) أحمد بعلبكي: معوقات التنمية في لبنان: مقاربة اجتماعية ثقافية، مرجع سابق، ص ٩٦.

الكلام عن الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية المشرقية

لا عجب في أن يشيع في الأدبيات الاجتماعية في بلادنا اللغو في استعمال مفهوم الطبقة الوسطى وهو من المفاهيم التي يكثر ويُسْتَهون اللجوء إلى استعمالها كلما زاد اللبس في المعاني المقصودة أو الحرج في تدقيق مضامينها. وتُلاحظ ميول الأفراد لتصنيف أنفسهم في ما يسمونه الطبقة الوسطى كلما ظهرت على عيشهم معالم تميزهم عن الفئات الشعبية أو ينسبون أنفسهم إليها تحت تأثير ما يرونه في أنفسهم من الجاه فيصفون أنفسهم في مرتبة أعلى منها. أو كلما تظاهروا بالترف عن التباهي بما يُحسدون عليه من رفاه لافِت في تملك الأصول والمدخول والإنفاق.

اختزال مفهوم الطبقة الاجتماعية في الأدبيات الرائجة في مجتمعاتنا

يلاحظ أن الأدبيات الرائجة في مجتمعاتنا تتجاوز السجلات التي دارت حول دلالات مفهوم الطبقة بشكل عام على امتداد حوالى قرنين في الليبراليات المتطورة حيث أصبح مكوناً أساسياً من مكونات هوية الفرد. وبعيداً عن مثل هذه السجلات التنظيرية راج في هذه الأدبيات ميل إلى تبسيط هذا المفهوم واختزاله ليقصر على توصيف الفئات ذات المراتب المتوسطة في الدخل ومستوى المعيشة علماً بأنها فئات متنافرة المناشئ والمصالح والتطلعات. وهي فئات تختلف من حيث ظروف تشكلها ووظائفها داخل بنية المجتمع عن ظروف تشكل ووظائف ما سُمي بالطبقة الوسطى في المجتمعات الغربية، حيث تُعتمد

سمات ثقافية وأخلاقية مميزة في تصنيفها، وحيث يؤثر تحسن أو ضمور أوضاعها على ما يصيب الطبقات الدنيا المترابطة المصالح معها داخل بنية النظام الاجتماعي.

أمام شيوع الاختزال والتبسيط في استسهال اللجوء إلى مفهوم الطبقة المتوسطة في أدبياتنا وأحاديثنا اليومية فقد وجدنا من المفيد أن نذكر بالخصائص الاجتماعية- الثقافية للمكونات والحدود الرخوة لهذه الطبقة في البلدان الصناعية الرأسمالية حيث يركز انتساب الناس إليها تقليدياً على^(١): وعي بهويتها (Identité) المتمثلة بما يميزها من أرصدة اقتصادية وثقافية واجتماعية عن فئات الطبقة الدنيا ومن تطلعات للارتقاء إلى أرصدة الطبقة البورجوازية وبوعي تعارضاتها (Opposition)، وهذا هو المهم، مع كل من هاتين الطبقتين؛ وهي أرصدة وتطلعات ليس من الواقعي حصرها بمعياري ملكية رأس المال وملكية قوة العمل كما يرد في التصنيفات الماركسية المبسطة. هذا بالإضافة إلى وعي إجمالي للحقل الثقافي الذي تدور فيه التعارضات وتتمايز فيه الهيمنة الثقافية للطبقات الأخرى فيه.

وقد تفاوت تقدير نسبة ما تشكله الطبقة المتوسطة في المجتمع الفرنسي راهناً^(٢) بين ٣٠% و ٥٠% وفق إحصاءات «مركز البحث التوثيقي CERDOC». ويتميز أفرادها غالباً بأنهم من حملة الدبلومات العالية فترأى في الحملات الانتخابية خصوصاً، مصالح الفئات الدنيا منها في السياسات الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والتشغيل، وتُراعى مصالح الفئات العليا منها في السياسات المالية. وذلك على حساب العمال ممن يتعرضون للتهميش والبطالة، كما في الكثير من الرأسماليات المتطورة، بسبب انحسار التصنيع (Désindustrialisation) وانتقال الاستثمارات إلى البلدان ذات كلفة العمل الأقل.

وقد عدّد (Alaine Touraine) مكوناتها (صغار مالكيين وكوادر تكنوقراط وبيروقراط مُستخدمون بالأجر). وفي مثل هذه المجتمعات تشهد التركيبات الطبقيّة في حقب الازدهار الاقتصادي وتوسع فرص وإمكانات الاستثمار، بروز ظواهر الحراك الاجتماعي والتطلع

A. Touraine: La voix et le regard, éd. du Seuil. 1978. pp.108-109, 1978.

(١)

Voir débat Robert Rochefort et Eric Morin in L'Expansion N. 77, mars 2012, pp: 80-83.

(٢)

إلى الارتقاء وبلوغ مراتب الطبقة البورجوازية. كما يلاحظ مثل هذا الحراك التصاعدي أيضاً في أوساط العمال الموصوفين بالمأجورين في كل من القطاعين العام والخاص. وقد وجدوا أنفسهم في ظروف تشجعهم على التطلع إلى الصعود الاجتماعي ومنها: ظروف تطور مؤهلاتهم المستجدة في مجالات التكنولوجيا المتجددة. وهي ظروف تشجع الكثير من الفئات الشعبية على تأسيس وحدات إنتاجية بحجم قدراتهم العائلية على الاستفادة من العروض والتسهيلات الائتمانية. هذه العروض التي تشجع الكثير في صفوفهم على الحراك باتجاه مصاف الطبقة الوسطى متخلين، في الغالب، عن راديكالية وتكاليف نضالاتهم العمالية ذات الطبيعة الجماهيرية. ويلاحظ مثل هذا الحراك في الفئات المتوسطة منها وفي المجتمعات الصناعية الناشئة في كوريا الجنوبية وتايوان حيث شكلت المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي المستديم ظروفاً ملائمة للصعود الاجتماعي. وقد أصبحت الفئات المستفيدة من هذا النمو والمتطلعة إلى الصعود قاعدة استقرار لنظام اشتراكية السوق في الصين الشعبية.

في المقابل تلاحظ غلبة الطابع الريفي على تشكل الفئات الوسطى في المجتمعات العربية المشرقية. وهو طابع لا يزال يشجع، في أوساط النازحين إلى ضواحي المدن الكبرى، التماسك التقليدي العمودي داخل الجماعات القرابية أو الطائفية أو العرقية المتجاورة. وهي جماعات تميل نخبها السلطوية إلى ترسيخ هوياتها الأهلية العصبوية، وإلى تحريض عوامها، بذريعة حماية وجودها، على التنكر لانتماءات وهويات مدنية تقوم على أولوية المعايير أو المكونات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية الوطنية في واقع حياتها. وهي معايير قد يؤدي التوقف عندها إلى وعي التعارض في المصالح والتفارق في حظوظ العيش بين الفئات المترتبة داخلها. وقد اعتمدت نخب من الفئات اليسارية ترويج هذه المعايير في مصر وتونس، خصوصاً خلال التحركات العمالية عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠^(١)، حيث «انطلقت الانتفاضات الشعبية بفضل دور أساسي قامت به نخب الفئات المتوسطة المعرضة التي تعي

تدهور مصالحها الاقتصادية ومنها أصحاب الأعمال الصغيرة والحرفيون والمأجورون في القطاع الخاص والمدرسون بالإضافة إلى نخب من المحامين والصحافيين المعارضين من الإسلاميين واليساريين والليبراليين المعرضين أكثر من سواهم للاستبداد السلطوي. وقد تلاءم هذا الدور للفئات المتوسطة مع معاناة الإفقار المتراكم التي تعيشها الفئات الفقيرة المعرضة للبطالة المستديمة أو المقنعة في القطاع الهامشي».

إن وعي الطبقة لتمييز حظوظها في المجتمعات الرأسمالية المتطورة هو الذي يُعَيِّن، من وجهة نظر علم الاجتماع، حدود تقارب أو تعارض مصالحها مع الطبقات الأخرى. وهو تعارض جليّ تتواجه حوله تفسيرات النقابات والأحزاب والحكومات وممارساتها. وجدير بالذكر أنه في ظل التصنيع وتوسع الأعمال التكنوقراطية والبيروقراطية كانت الأطر الممثلة للطبقة الوسطى في المجتمعات الصناعية تميل إلى التحالف مع تنظيمات ونقابات الطبقة العاملة خلال الأزمات التي تهدد مصالحها وتميل إلى الانفكاك عنها كلما أحست، في التحركات المطالبة السياسية لهذه التنظيمات والنقابات، بما يهدد مصالحها واستقرار الوضع السياسي الاقتصادي الملائم لتجدد هذه المصالح. ويجدر التذكير أيضاً بأن تخوف أطر تضامن وأنتلجنسيا الطبقة الوسطى في أوروبا، وفي ألمانيا وإيطاليا خصوصاً، تحولت في ظروف كساد الأسواق وتراجع ضغوط الطبقة العاملة إلى الخروج على التيارات الاشتراكية الديموقراطية (Social democratie) باتجاه الاشتراكية القومية (National democratie) رافعة شعار انقاذ دولة الأمة في ظل النازية والفاشية عشية ثلاثينيات القرن العشرين وخلالها. وهذا ما أشار إليه غرامشي في حديثه عن تغير ظروف الهيمنة (Hégémonie) في العلاقة بين الطبقة العاملة من جهة، والطبقة الوسطى من جهة ثانية. أما في المجتمعات العربية المشرقية فقد نجح تكثيف البرامج السياسية والاعلامية الموجهة، من الخارج والداخل، في محاصرة وتبلور الوعي الاجتماعي- الاقتصادي الطبقي التفارقي ودخوله إلى أوساط الفئات الشعبية والمتوسطة. وذلك لمصلحة هيمنة وعي الانتماء الطائفي أو العشائري التوافقي المهيمن داخل الهويات العصبوية. ولهذا تجهد

السلطات الأهلية والحكومية لاستقطاب الكثير من نخب تلك الأوساط واستغواء غرائزها وتمكينها من نعم مستحدثة أو مكانات اجتماعية مستجدة لقاء ما تقدمه داخل أطر الأجهزة الأيديولوجية للعصبيات (أجهزة الإعلام والتعليم والأطر الدينية) وداخل النظام السياسي - الاقتصادي من كفاءات في تزييف الوعي العقلاني للعوام التي تنتسب إليها. ومن كفاءات في شد هذه العوام إلى شكل من الوعي التزلفي القائم على جدلية التحكم في حدود التفارق الثابت بين العصبيات من جهة، والتحكم في حدود التوافق الظرفي بينها من جهة أخرى. وفي ظل مثل هذه الجدلية بين ظرفية التوافق وثبات التفارق التي يتحكم فيها قادة ونخب تلك العصبيات يتواصل التنكر لموضوعية الانتماءات الاجتماعية- الاقتصادية التي يعيشونها في واقعهم اليومي.

وغني عن البيان أن تعويق تشكل الوعي الطبقي القائم على تفارق في المصالح والثقافة والقيم وفي النظر إلى الحقوق الاجتماعية لا ينفصل عن تعويق تشكل مجتمع القانون والمؤسسات المدنية. هذا المجتمع الذي لا يبارح تنظيمات الاستبداد وهشاشة الانبناء والتوتر.

في ضرورة العودة إلى تاريخية تشكل الطبقات الوسطى في المجتمعات الوسطى

مع تبلور علوم الطبيعة وما توافر معها، منذ منتصف القرن الثامن عشر من شروط انطلاقة الثورة الصناعية في المجتمعات الأوروبية الغربية ومن بروز للفلسفة الوضعية (أوغست كونت ١٧٩٨-١٨٥٧)، شهدت النظريات الاجتماعية قطعاً مفاهيمياً مع النظام الأرستوقراطي والميتولوجيا المشرعة للتراتبية (Stratification) السلطوية والاقتصادية والثقافية للفئات المكونة للمجتمعات ما قبل الرأسمالية. وكانت هذه الميتولوجيا تُغلب، في شكل الفئات المترتبة داخل هذا النمط من المجتمعات انتماءات أفرادها إلى أنظمة (Ordres) متوارثة تقوم على ولاءات إقطاعية وتشكيلات سلطوية محلية متنابهة وعلى طاعة الأفراد أصحاب الجاه والثروة وهي طاعة الألقان.

وتقوم مثل هذه الانتماءات في بداوة العرب وحضرهم على ما سُمّي آنذاك بالنعرة في طاعة الموالي وأهل الفلح لأهل النسب والبيت في القبيلة. وهذا ما مكّن النخب السلطوية الدينية والأهلية، في ظل الاستعمار وتعطيل فرص استقلال البلدان المستعمرة في التطوير المتوازن قطاعياً ومناطقياً لاقتصادياتها وفي الانتقال التدريجي إلى التصنيع ومفاعيله من مواصلة الهيمنة الأيديولوجية والسياسية والثقافية على الفئات الشعبية. وتمكنت بعد الحرب العالمية الثانية خصوصاً، نتيجة معاداتها للشيوعية (مصر والجزائر مثلاً) من أن تقود الفئات الوسطى والشعبية في معارك التحرر من الاستعمار التي ارتدت طابعاً استقلالياً سياسياً وحسب وليس طابعاً سياسياً اقتصادياً واجتماعياً لمصلحة هذه الفئات. وذلك بخلاف ما جرى في بلدان جنوب آسيا حيث استطاعت الأحزاب الشيوعية في فيتنام والهند الصينية والصين أن تقود مثل هذه المعارك الاستقلالية والاجتماعية.

أما في المجتمعات الأوروبية الغربية فقد توسعت الأنظمة الرأسمالية الصناعية وتوسعت معها السجلات حول النظريات الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر. وشهدت هذه النظريات طروحات تركز على فلسفات متعارضة تشخص الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للفئات المترتبة الحظوظ والتطلعات في البنية المستجدة للمجتمع الرأسمالي. وتطرح مسألة الإصلاح والعدالة الاجتماعية في رؤى اشتراكية مختلفة لمواجهة جشع رأس المال ومنها: الاشتراكية التعاونية والاشتراكية الفوضوية القائمة على إلغاء الملكية الفردية والإدارة الذاتية للمجتمع والاشتراكية الماركسية المستندة إلى صراع الطبقات، فتربط خلاص المجتمع من استغلال الطبقة التي تملك رأس المال بوصول الطبقة العاملة، التي تعيش من بيع قوة عملها الجسدي والذهني، إلى السلطة. وبرز في المفهوم الماركسي للطبقة أنها تشكيل اجتماعي اقتصادي ثقافي يغلب على أفراده التقارب في مواقعهم وفي ظروف معاشهم (Statuts) داخل هرمية النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم، ويغلب عليهم الانتماء الواعي (بالفعل) أو التطلع غير الواعي (بالقوة) لما يحرصون عليه وما يرفضونه في التركيبة الطبقيّة لهذا النظام وفي علاقاتهم الأساسية مع أفراد الطبقات الأخرى.

إن هذا الفهم الماركسي، القائل بثبات التشكل الصراع الاجتماعي للطبقات المحصور بين

طبقتين أساسيتين، طبقة أصحاب رأس المال وطبقة أصحاب العمل، لا ينفي وجود جماعات يمكن تصنيفها في فئات طبقية وسطى تضم الملاكين العقاريين والمزارعين والبرجوازيين الصغار من تكنوقراطيين وبيروقراطيين ممن يعيشون هواجس الحراك الطبقي صعوداً أو هبوطاً من وإلى الطبقتين الأساسيتين. وتزامن مع الطرح الماركسي طرح معارض لأليكسي دوتوكفيل لا يرى في المجتمع الصناعي الليبرالي في نموذج المتكامل في الولايات المتحدة الأمريكية تعدداً لطبقات متصارعة، بل نموذجاً لنظام تنحصر فيه التراتبية بطبقة البرجوازية الصناعية، وهي حسب وصفه «وحش الدولة الاجتماعي»^(١) وبطبقة الشعب. وهو مجتمع يمكن الحديث فيه عن تنافس بين أفراد في مواقع اجتماعية متماثلة أو متفاوتة من أجل المساواة في الحظوظ، وليس عن صراع طبقات. إنه مجتمع يضمن إلى حد ما لأفراده عدالة الحظوظ في الحراك بين طبقة أرباب العمل وطبقة الشعب صعوداً وهبوطاً عبر مرتبة بينهما لا تسمى «الطبقة الوسطى». طبقة يُصنّف فيها مؤقتاً الحراكيون الصاعدون من طبقة الشعب الشاخصون إلى الرفاه أو الحراكيون الهابطون من طبقة أرباب العمل. ويصبح دور الدولة دوراً استبدادياً في ضمان العلاقات الديموقراطية في المجتمع الليبرالي إلى جانب دور المنظمات الاجتماعية في تعزيز الوحدة الأخلاقية والدينية للأفراد. وغاب عن تحليل ألكسي دوتوكفيل أن تنويع وتكثيف أشكال الاستغلال، اللذين يتطلبان ارتقاءً فنياً وثقافياً بقدرات العاملين داخل ما يُسميه طبقة الشعب، ينعكس بالضرورة على تطوير متفاوت للقدرات الإنتاجية والذهنية لهؤلاء العاملين وعلى تبلورات متفاوتة لوعيهم لمصالحهم وآليات الاستغلال والإقصاء الاجتماعي والبطالة ولوعيهم لآليات مواجهتها. كما ينعكس على بلورة انتماءاتهم الثقافية الاجتماعية وخلافاتهم الطبقية وعلى تميزهم في تشكيل تكتلاتهم المهنية والسياسية. وغاب عن تحليل الكسي دو توكفيل أن الجماعات القادرة على الصعود في الحراك الاجتماعي لا بد وأن تتميز في وعي مصالحها ورؤاها للحكم الملائم لحظوظها عن طبقة رأس المال المعوقة لهذه الحظوظ.

وجدير بالذكر أن مفهوم الحراك الاجتماعي المفتوح بين الفئات المترتبة في هرم

المجتمع ظل يُعتمد على امتداد ما ينوف على قرن ونصف القرن في تشخيص التركيبات الاجتماعية للمجتمعات في نقد الطروحات الماركسية القائلة بثبات التشكل الصراعى للطبقات والمحصور في الأساس بين طبقة أصحاب رأس المال في مقابل الطبقة العاملة.

وتواصلت المواجهات النظرية:

حول صحة القول بثبات الطبقات في ظل التطورات التكنولوجية الجذرية التي شهدتها عمليات الإنتاج ووسائله وعلاقاته ومعايير التقسيم التقني والاجتماعي للعمل والحلول المتزايد لفئات من كبار العاملين بالأجر ممن باتوا يحوزون على قرارات تخطيط وإدارة وتسويق المنتجات محل مالكي رأس المال.

- وحول مديات انفتاح وانغلاق الطبقات غير المالكة لرأس المال على فرص الحراك والارتقاء الاجتماعي. وقد ذهب ريمون بودون إلى القول بأن الحراك الاجتماعي للأفراد بين الطبقات هو اختيار متاح لمن تتوافر لهم الحوافز في «ماضيهم ومناشئهم ووضعياتهم الاجتماعية التي يتحركون فيها». وهو حراك يعتمد «على ما تعرضوا له من عمليات معقدة يختلف محتواها باختلاف محيطهم...»^(١). عمليات تمكّنهم من حساب عقلاني لأهدافهم وسلوكاتهم. وتمكّنهم من التحمل الضروري لجهود ومشقات تصل بهم على المديات المتوسطة إلى مواقع (Status) طبقية أعلى وعدم الركون إلى جهود محدودة والرضى بتحصيل دبلومات سهلة وغير مكلفة لا تؤهلهم لتحصيل كفاءات علمية عالية تتطلبها المواقع الطبقية العليا التي يصبون إليها. ويغيب عن تحليل ريمون بودون أنه لا تتاح للفرد إلا نادراً، فرص اختيار عقلاني حر في وضعيته الاجتماعية حيث ينشأ ويتأهل ويتحرك وحيث ينوي ويقرر في ظل ميزان للقوى تتحكم في حساباته وفي تفكيره وسلوكاته. وهذا ما يعطي الطابع الاستثنائي لفرص الحراك باتجاه الطبقة العليا. وفي هذا السياق يُشير بيير بورديو إلى صعوبة الحراك بين الطبقات بسبب ما يمتلك الأفراد من دربة أو نشأة (Habitus) تتحدد باستعدادات ترسخت في مناشئهم على تمثل القيم والنظم الاجتماعية المتوارثة. وهذا ما يحكم قدراتهم

Raymond Boudon et F. Bourricaud: Culturalisme et culture, Un dictionnaire critique de la sociologie, Paris, PUF. Pp: (١)

على بلورة استراتيجيات وسلوكيات عقلانية لتحسين مواقعهم في الهرمية الطبقية داخل المجتمع. ولذلك تبقى فرص الحراك متأثرة بالهيمنة الثقافية المبنية بأشكال العنف الرمزي المتعدد المظاهر وغير المعلن^(١). وإذا كانت فرص الصعود الطبقي محدودة في المجتمعات الرأسمالية الصناعية أمام أبناء الفئات المتوسطة بفعل ما يواجهونه من مظاهر العنف الرمزي النفسي-الثقافي التي لم يسبق لهم أن مارسوها في تميزهم الاجتماعي-السياسي، فإن فرص الصعود هذه تصبح أكثر تعذراً أمام أبناء الفئات الشعبية إلى مواقع الطبقات الوسطى في تلك المجتمعات. ولا مغالاة في القول بأن إحباطات الفئات العمالية المتطلعة إلى تجاوز الركون النفسي الثقافي المروج في أوساطها حول الثورة والسلطة البروليتارية قد أضيفت إلى إحباطات ركون الفئات الوسطى بعد تهافت تطلعاتها إلى ما وعدت به الليبرالية واقتصاد السوق، بفعل أزمة الكساد خلال ثلاثينيات القرن العشرين. فشككت هذه الإحباطات آنذاك مناخاً ملائماً لتشجيع خروج ما يُسمى بالبرجوازيين المتوسطة والصغيرة في ألمانيا وإيطاليا، كما سبق وأشرنا، على أيديولوجيا الليبرالية الاقتصادية والسياسية وتقبل الأيديولوجيا الشعبوية المتعنصرة في النازية والفاشية. هاتان الأيديولوجيتان اللتان عملتا على تحويل الأزمات البنيوية للرأسماليات الصناعية إلى مواجهات على أسس أيديولوجية عرقية بين المجتمعات وداخلها. وتشكل هذه الإحباطات المتجددة اليوم في مجتمعات الرأسمالية الغنية انفعالاً متعنصراً يقوده اليمين المتطرف المشهود في الانتخابات في فرنسا خصوصاً كما في دول أوروبية غربية وشمالية أخرى.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى هزيمة كل من النازية والفاشية وتهافت هيمنة الهويات العرقية والهوية الدينية لحليفتهما في السلطة العثمانية عادت المواجهة بين التيارات السياسية الفكرية في أوروبا والعالم حول طبيعة الهويات الاجتماعية السياسية للجماعات المكونة للمجتمعات. وإذا كانت التيارات اليسارية قد استمرت في التركيز على الصراع الاجتماعي الذي يدور أساساً بين الطبقة العاملة وطبقة رأس المال إلا أن الطروحات السلطوية المهيمنة في الفكر السياسي والسوسيولوجيا، التي لم تنكر وجود الطبقات

الاجتماعية عادت بعد الحرب العالمية الثانية إلى التركيز على تدخل الدول من أجل ما سُمي بـ«الرفاه الاجتماعي»، وعادت إلى التركيز على دينامية الحراك الاجتماعي الدائمة بين الطبقات بفعل ما يوفره النظام الليبرالي في إدارته البيروقراطية المتطورة من فرص الارتقاء القائمة على الكفاءة والجهد الفرديين. وفي هذا الاتجاه توسعت بعد الحرب العالمية الثانية الدراسات الإحصائية لظروف الارتقاء أو الحراك الاجتماعي إلى جانب الدراسات النظرية والتطبيقية في مجال علم النفس الاجتماعي لإبراز الحوافز والاستعدادات المتاحة في المحيط الاجتماعي الضيق للأفراد (الأسرة والمدرسة والبيئة). وهنا نعيد التذكير بما سبق وأشارنا إليه في السجال بين بيير بورديو وريمون بودون.

سمات تشكل الفئات الوسطى في المجتمعات العربية المشرقية

شهدت المجتمعات العربية المشرقية تطوراً ملموساً على صعد النمو الاقتصادي والاجتماعي. تطور وُقِر للنخب حوافز التطلع إلى فرص الترقى واختراق المراتب الاجتماعية التي نشأت فيها. وكان في طليعة العوامل المحفزة على حراكها الاختراقي لهذه المراتب خلال الربع الأخير من القرن الماضي ما توافر لها من التوسع الملموس في التعليم الجامعي حيث لوحظ ارتفاع نسبة الملتحقين فيه بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٥ من ٤٪ إلى ١٨٪ من إجمالي السكان مقابل ٣٦,٩٪ في البلدان المتقدمة^(١). ولوحظ ان هذه النسبة وصلت خلال سنتي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ما بين ٤٠ إلى ٥٠٪ من إجمالي الشباب في الأردن ولبنان والضفة الغربية^(٢). وأضيف إلى تحسن مستويات التعليم عامل توسع أسواق العمل أمام النخب العربية المشرقية لتشمل بلدان الخليج العربي وأميركا الشمالية وأستراليا. وهذا ما أعطى دفعاً لفرص الحراك الاجتماعي وإمكانات توسع الفئات الوسطى. ويُلاحظ ذلك

(١) التقرير الاجتماعي العربي الصادر عن الأمانة العامة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، عام ٢٠٠١ ص

(٢) المرجع: أوضاع العالم ٢٠١٠، منشورات مؤسسة الفكر العربي، جدول ص ٤٢٨-٤٢٩.

من خلال توسع فئات المهن الحرة ومديري الأعمال التجارية والمحاسبة والمصارف والتأمينات. وهي مهن أخذت تشهد تمأسساً يتمثل في بناء أطرها النقابية والمهنية. إن هذه التطورات على صعيد الحراك الاجتماعي المتمثل بتوسع قطاع المهن الحرة شكل حيزاً كبيراً في توسع الفئات الوسطى أضيف إلى توسع في مؤسسات الدولة وفي الإدارة العامة والجامعة والجيش والقضاء. يُضاف إلى ذلك أن التوسع المتسارع لظاهرة الصعود الاجتماعي من وإلى الفئات المتوسطة، بين عقدي الستينيات والثمانينيات، تحقق بفعل ما توافر لنخب في الأوساط الشعبية من فرص الصعود إلى مواقع نافذة في التنظيمات الحزبية والميليشيوية الممولة خصوصاً من الحكومات العربية.

وتجدر الإشارة إلى أهمية فرص صعود اجتماعي وفرتها فئات واسعة من العائلات اللبنانية ذات قدرات ادخارية أو ميراثية محدودة فضلت إنفاقها على تخصص أبنائها في جامعات أجنبية أو لبنانية خاصة كسبيل وحيد لتمكينهم من الارتقاء إلى الفئات المتوسطة. تُضاف إلى هذا النوع من الفرص فرص حراك اجتماعي أخرى حظيت بها نخب من خارج قدرات وظروف مناشئها الشعبية فمكنتها من الوصول إلى المهن الحرة وإلى مصاف الفئات المتوسطة بسبب حصولها على منح حكومية أو حزبية للتخصص العالي في بلدان أوروبا الغربية أو الشرقية أو من مؤسسات اجتماعية كتلك التي تركت آثاراً واسعة في مجال إعطاء منح التخصص العالي في الجامعات الخاصة والغربية للطلاب اللبنانيين ومنها خصوصاً مؤسسة الحريري.

وعلى صعيد آخر، أتاح المناخ المُسيس للكثير من كبار العاملين في مؤسسات الدولة والجيش فرصاً استثنائية للقفز إلى الرتب العليا في الهرم الوظيفي رغم تعذر حيازة التوصيف الفني والسلوكي أحياناً كثيرة لدى المرشحين المحظوظين لإشغال المراكز المحددة. ويتحصن هذا الحراك الارتقائي الميسر بفعل الولاءات الزبائنية في ظل السلطات الطائفية فيتحول الموظف المرقى إلى ممثل لزعامة طائفته في الإدارة التي يعمل فيها مما يؤدي حكماً إلى تحصن مقابل لموظفين كبار من غير طوائف ويؤدي حكماً إلى تحصن

مرؤوسيهم من كل الطوائف بالآلية نفسها وتحفيزهم لتحقيق حراك ارتقائي تيسره زبائنية ولاءاتهم.

لقد توسع الحراك إلى الفئات الوسطى أيضاً جراء ما شهدته موجات هجرات اللبنانيين، ولاسيما منها تلك المتوجهة إلى بلدان الخليج وأفريقيا السوداء، حيث مثلت عاملاً أساسياً ومميزاً في تشكيل الفئات الوسطى وتحريك الصعود إليها ومنها. وقد نعم المهاجرون بين خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين بفرص مرموقة وغير متطلبة في أسواق تلك البلدان الغنية المنفتحة حديثاً على استثمار ثرواتها وبناء إداراتها وعلى طلبات تتسع لكل مستويات الخبرات والشطارات لدى اللبنانيين والفلسطينيين والأردنيين في الخدمات التجارية والاجتماعية والمقاولات والمهارات الإدارية في القطاعات العامة والخاصة. وهذا ما وفر غالباً فرصاً ذهبية للاغتناء السهل والسريع وغير المشروع. وانعكست فرص الحراك والصعود الاجتماعي الميسر هذه عند عودة هؤلاء المغتربين إلى لبنان والأردن متوجهين إلى الاستثمارات السهلة ومنها خصوصاً، الاستثمارات في قطاع البناء مطمئنين إلى تحصيل تسهيلات يوفرها لهم متعاطفون معهم مادياً و/أو ولائياً متنفذين في الإدارات الحكومية المعنية. أو متوجهين غالباً إلى قطاع التجارة المتوسطة وأعمال المضاربات في القطاع العقاري. هذا القطاع الذي ساهم المهاجرون كثيراً في تموجات طلباته الدورية ذات الآثار التضخمية. ولم يقتصر نهج الاستثمار المضارب في القطاع العقاري على متمولي الهجرة والحرب وفاسدي الإدارة الحكومية وحسب، بل صار نهجاً يميل إلى اعتماده أيضاً الكثير من رجال الأعمال اللبنانيين مثلهم في هذا الشأن مثل رجال الأعمال العرب في كثير من القطاعات. وقد شكل هؤلاء فئة أساسية بين الفئات الوسطى ممن يصفهم تقرير التنمية الإنسانية العربية بالقول إنهم «لم يذهبوا حتى الآن إلى أبعد من كونهم شركاء ثانويين في بيروقراطية الدولة... يستفيدون من فساد إداراتها ومن ارتفاع حصة الحكومات غير النفطية في إجمالي الإنفاق العام والعائدات إلى ما بين الخمس والثلث... ولهذا فإن أصحاب

المشروعات التجارية في هذه البلدان لم يظهر لهم دور حتى الآن في مسيرة الإصلاح السياسي وربما اكتفوا وقنعوا بالنفوذ السياسي والفضاء الاقتصادي الذي حصلوا عليه جراء الانتقال إلى سياسات السوق في البلدان العربية»^(١).

إن مثل هذه النماذج من الحركات الاجتماعية المُيسَّرة والمتسارعة في مجتمعاتنا باتجاه الفئات المتوسطة ومنها إلى الفئات العليا داخل الهرم الاجتماعي لا تعدو كونها حركات تربط بين مصالح أفرادها وجماعاتها النافذة في القطاعين العام والخاص وبين لجوئها إلى هدر حقوق الدولة ومواردها. وهذا إفساد تتجدد آلياته بفعل السلوك الزبائني للأفراد ممن يرون أن خدماتهم المطلوبة من الإدارات الحكومية لا تتوافر لهم كما يرغبون إلا عبر توسط نافذين يوالونهم بشكل مباشر أو غير مباشر في أجهزة الدولة.

وتجدر الإشارة إلى اختلاف تركيبات الفئات المتوسطة بين الدول المشرقية وإلى اختلاف حضور وقدرات الفئة الأكثر تأثيراً بين الفئات المكونة لها: ففي لبنان تبرز مراتب بعض من كبار الإداريين ورجال الأعمال الشُّطَّار في مجالات التهرب من النصوص القانونية والضامين للدعم العسبوي ولزبائية الولاء الانتخابي. أما في سوريا والعراق فكانت تبرز في تركيبة الفئات المتوسطة مراتب التجار وكبار العسكريين والإداريين المحصنين لمركزية النظام والحزب ولامليازاتهم فيه. وفي الأردن تبرز مراتب رجال الأعمال والقيادات العسكرية الممثلة لترابط الملكية غير الدستورية مع العشائر.

وغني عن البيان أن نهج إضعاف مؤسسات الدولة الذي يمارسه متنفذو الفئات الوسطى يزداد خطراً كلما طاول الجسم القضائي الذي من المفترض أن يضمن الأمن المدني القائم على احترام القانون في المجتمع ويضمن شروط استقرار وجاذبية مناخ الاستثمار في الاقتصاد وفي ممارسة الديموقراطية. كما يزداد خطر مثل هذا النهج كلما طاول إدارة قطاع التعليم ولاسيما التعليم الجامعي وواصل النأي عن ترسيخ القيم المدنية الهادفة إلى نقل الكيان من وطن في الأيديولوجيا الطائفية إلى مجتمع المؤسسات والمساءلة. مجتمع ينأى

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ الصادر عن المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة

التعليم فيه عن ترسيخ الثقافات العصبوية ومناخات التطرف الديني. وهذه مناخات تشجع الافتراء على القوانين وموارد الدولة مراهنة على اختلال الأوضاع السياسية وترهل أداء الإدارة الحكومية كشرط ضروري لحماية الملكيات والامتيازات الخاصة.

لقد شهدت أوساط نخب الفئات المتوسطة في المجتمعات المشرقية، ومنها لبنان بروز الأطر الحداثوية الحزبية والنقابية وبروز المنظمات الأهلية التي غالباً ما صُغت على مؤسسيها ممارسة مبادئ المشاركة المنصوص عنها في أنظمتها الداخلية، فغلبوا فيها معايير الوجاهة والولاءات الأهلية أو المصلحية الضيقة التي تضمن تجدد إدارتهم لها مستندين إلى غياب وعي الجماعة المستهدفة في تأسيسها لحقها في المساواة حول مدى التزام الإدارة بالأهداف واللوائح المعلنة. وهذا ما يشير من قريب أو من بعيد إلى أن حوافز الرواد المؤسسين لمثل هذه الأطر التمثيلية الحداثوية كانت معبرة عن ميول إلى مأسسة وجاهتهم المتعارضة إجمالاً مع مبدأ تداول الأدوار والمسؤولية. ويجعل النصوص المدنية لا تعكس واقع ممارساتهم عندما تختزل وظيفتها بشرعة علاقات وقيم التسلط التقليدي. وجدير بالذكر أن معايير الوجاهة وتكريس الحضور يشكل رصيماً ذا قيمة تبادلية^(١) يُنظر إليه باهتمام في المقاربة الأميركية لعلم الاجتماع التفاعلي (Interactionnisme) وفي العلاقات العامة في المحيطات المتمدنة كما في المحيطات التقليدية الريفية.

وهنا نخلص إلى القول بأن هذا الانفلات في تشكل الفئات المتوسطة اقترن بإخلال وتهجين كبيرين طاولا السمات السياسية والاجتماعية والثقافية التي كانت تميز جميع الفئات الاجتماعية تقليدياً على صعد التعليم والثقافة والمراس الاجتماعي حيث كانت هذه السمات تمثل عقبات يصعب تجاوزها. ولوحظ أن التهجين الثقافي الاجتماعي للسمات الفئوية المميزة تقليدياً لم يقتصر على أصحاب الفئات المتوسطة وحسب، بل تعداه إلى تهجين طاول السمات السياسية والاجتماعية والثقافية المعهودة للفئات الشعبية. هذه الفئات التي ما برح الترويج المكثف لثقافة الترقى الاستهلاكي وهواجسه يقتحم أذواقها في الأسواق المفتوحة وتتزايد ميولها إلى التمثل بالفئات الوسطى في موازنة تراجع قدراتها

الشرائية والتعليمية وتزايد تهميشها. إن ظاهرة التهجين الثقافي الاجتماعي في المجتمعات المشرقية اقترنت، كما سبق وأشرنا، بظاهرة انفلات تشكل الفئات الوسطى وتوسعها، التي تطمح أن تكمل حراكها القائم على مبدأ المنفعة وحسب بعيداً عن أي التزامات على صعيد بناء الدولة، مراهنة في ذلك على اندماجاتها العصبوية التي توفر التسهيلات لحراكاتها. ولكن التوسع في ظواهر التهجين الثقافي الاجتماعي الناجم عن التوسع في الخروج على القوانين وفي استعصاء ترسيخ المواطنة في الليبرالية الطوائفية لا ينفى توسع تهجين التراتب والاستقطاب الاجتماعيين بين فئات تملك الرأسمال الريعي ويستعصي وصفها بالطبقة البرجوازية من جهة، وفئات القوى العاملة التي لا تملك أكثر من الحدس باستغلالها فيساهم وغيها الزائف حوله بتبرير استبعاده وهي فئات يستعصي وصفها بالطبقة العاملة.

الفصل الثاني

الطائفية والزعامات وتحولات العصبية

تحولات العصبية في ظروف الحداثة اللبنانية

حول العصبية والدولة

مضت ستة قرون على وفاة ابن خلدون وعلى إسهامه المشهود علمياً في تأسيسه لما سمّاه بعلم العمران أو ما يمكن إدراجه اليوم تحت عنوان علم الاجتماع التاريخي أو التاريخ الاجتماعي ويسميه ابن خلدون «فن التاريخ». إنه العلم الذي يبحث في تشكل المجتمع والدولة وتحولها. ولذلك كان علماً محرّجاً في أغراضه التحليلية ولم تحظ المقدمة أو رائعة ابن خلدون على امتداد خمسة قرون في الممالك والمجتمعات العربية بما حظيت به ألفية ابن مالك من شروحات واهتمامات.

لقد رصد ابن خلدون في علم العمران «تغيّر الأحوال والطبائع وأوضاع الأقاليم والدول» ورصد فيه «طبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع في السّير والأخلاق والنحل والمذاهب» فذهب بعيداً في نقد الأخبار. وتجدر الإشارة إلى أن فرادة المساهمة في مقدمة ابن خلدون تعود بلا ريب إلى فرادة الفرص المعرفية في مجالات السياسة والعلوم الشرعية. وهي فرص أُتيحت خلال ظرف تاريخي أعقب سقوط عاصمة الخلافة العباسية في المشرق على يد المغول، وأعقب انهيار دولة الموحدين في المغرب الكبير في أواخر القرن الثالث عشر. هذا الانهيار الذي أدى إلى تصارع العصبية القبلية على تقسيمها إلى كيانات متنافرة. إلا أن هذا الانهيار وقّر في المقابل مناخاً معرفياً ملائماً لفهم الترابط العكسي بين نمو العمران والرفاه المدني في الدولة المركزية من جهة، وبين تراجع الضوابط الإيمانية والأخلاقية من جهة ثانية. إنه تراجع أدى في الماضي ويؤدي دائماً إلى ترهل أجهزة الدولة وفسادها إلى الحد الذي يُغري الأقويّين قبائل الماضي وعصبية اليوم باقتطاع ممالك

له في أقاليمها. وهذا ما مهد لحديث ابن خلدون عمّا أسماه «حقيقة التاريخ» في ما يتعلق بعمران العالم وبطبيعته.

وجدير بالذكر أن إسهام ابن خلدون التأسيسي في ما أسماه أوغست كونت، ولأول مرة، بعلم الاجتماع بعد مضي أربعة قرون ونصف القرن، كان في تنظيره لتغير أحوال المجتمعات وطبائعها من خلال منهج يقوم:

- على الملاحظة التي يرى فيها الفينومينولوجيون اليوم أنها تمكّن من الوصول إلى أسرار التحولات من خلال التعبيرات الثقافية المحلية المباشرة وظواهر السلوكيات التي يرصدها ابن خلدون في «...السير والأخلاق والنحل والمذاهب وسائر الأحوال...» ومن خلال ما «ينتحله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعته من الأحوال».

- وعلى الاستقصاء التجريبي المعتمد في علوم الطبيعة وهذا منهج اعتُمد لاحقاً فيما سمي خلال القرن الثامن عشر بمذهب الفيزيائية (physicalisme) أو الفيزياء الاجتماعية. وفي مثل هذا المنهج رأى ابن خلدون أن «حسن الملكات في التعليم والصنائع... يزيد الإنسان ذكاءً في عقله وإضاءةً في فكره». وهذا ما يمكّنه من وصف أو «بيان ما يلحق مسائل العمران البشري والاجتماع الإنساني من العوارض والأحوال واحدة بعد أخرى وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أم عقلياً».

يجدر التذكير بأن الإسهام التأسيسي لابن خلدون في علوم المجتمع عموماً وفي علم الاجتماع خصوصاً، كان قد تجسد في التمهيد لنظرية التطورية (Evolutionnisme) من خلال إدراكه أن وحدة المجتمع لا تنفي أن تكون «له أطوار يخالف كل واحد منها الآخر بأحوال تختص به حتى كأن الحقائق فيه مختلفة». نضيف إلى ذلك أن ابن خلدون لم يقصّر رصده لتغير الأحوال والطبائع على ما تفرضه عليها نظرية الحتمية الفيزيائية أو ما فرضته عليها نظريات الحتمية البنيوية الاجتماعية خلال القرنين الأخيرين التي شاعت لدى الماركسيين والبنويين التقليديين. ولذلك أولى اهتماماً كبيراً لتفاعل الفرد في المحيط

الذي ينشأ فيه عندما يقول بأن: «الإنسان هو ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه» وفي هذا القول ما يطابق التحول الذي شهدته السوسيولوجيا الأوروبية الماركسية في مدرسة فرنكفورت الماركسية المجدّده منذ أواسط عشرينيات القرن العشرين وفي مدرسة شيكاغو الليبرالية. وهما مدرستان عززتا ما يُسمى اليوم بالميكروسوسيولوجيا النقدية المعاصرة التي تركز على الفاعل. ولا نغالي إذا قلنا بأن استعمال مفهوم (Habitus) قد مهد له ابن خلدون في حديثه عن مألوف الفرد في منشئه المباشر والذي يسميه بيار بورديو الرأسمال الثقافي.

ولا غرابة في أن يكون لكلام ابن خلدون في مقدمته إصغاء خاص وإلهام خاص للباحثين اللبنانيين في تشكل وتحول المجتمع اللبناني والعربي لا لأنهم يرون في اعتماد منهجه ومفاهيمه مفاتيح الهدى التي لا تتجاوزها القرون الستة الغابرة على زوال ممالك الإيمان والفتح، بل لأن هؤلاء الباحثين ما زال يشدهم إلى التوقف أمام مفاهيم ابن خلدون الملهمة في الدرجة الأولى هاجس يدور حول ما آل إليه كل من مفهومي الدولة والعصبية بعد قرون ستة من التحولات في علاقات البلدان والثقافات والأسواق العالمية، وما زال يشدهم في الدرجة الثانية هاجس يدور حول استمرارية صلاحية الربط في لبنان خصوصاً، بين منطق تشكل الدولة المستحدثة من جهة، وبين منطق اشتغال العصبية المتعصرنة من جهة ثانية.

فأي آليات كانت تربط بينهما منذ ستة قرون؟

وأي آليات تربط اليوم بينهما؟

هل استمرار صلاحية الربط بين الدولة والعصبية في لبنان يعود إلى توفر الشروط الضرورية لانتقال العصبية اليوم من منطق الترابط في الدم داخل القبيلة إلى منطق الترابط في التدين داخل المذهب وإلى منطق الترابط في وهم المصير المشترك لأفراد الطائفة؟ وإذا كان ابن خلدون قد رأى أن العصبية القبلية لا تدوم مع الترف والنعيم في اقتصاد الزرع والضرع الاكتفائي في زمانه وأن حكمها لا بد وأن يؤول إلى الترهل والهزال، وأن هذا ما يحرك مطامح عصبية أفقر وأشد للانقضاء على السلطة والرفاه إلا أن ما نلاحظه اليوم في لبنان هو أن أمر وصول عصبيات الطوائف إلى الحكم وأمر إزاحة عصبيات أخرى عنه

هو رهن بميزان القوى بين حلفائها الدوليين و/أو الإقليميين الذين يمكّونها من تحاصص المال العام وإشغال المراكز الأكثر ريعية.

وفي مثل هذا التحول في طبائع العصبية وصولاً إلى الطوائف التي نعاصرها، هل يمكن أن تؤدي بها عصبيتها القائمة على الإفراط في التمدّيب إلى الغلبة وإقامة «الدولة العامة الاستيلاء العظيمة الملك» التي مثلتها دولة الإسلام الأول؟

ألم يقل ابن خلدون: «إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها الدولة»؟ أم أن الأمر بات على غير ما شهدته ابن خلدون وأن غلبة طائفة ما في داخل البلد الواحد يعني قهر الإيمان لطوائف أخرى يدفعها لتقوم بأدوار إقليمية لمصلحة دول قريبة وبعيدة. وأن غلبة عصبية دينية ما لم يعد يكفي لتبريرها القول بأنه دعوة حق كما كانت تبرر في دولة الفتوحات الأولى.

ما هي طبيعة العصبية التي تشتد في لبنان اليوم؟

على الرغم من التباعد الزمني الذي يفصلنا عن ابن خلدون وهو تباعد لم يتوقف خلاله التطور العمراني المتراكم، إلا أن التشكيلات السلطوية الحاكمة منها والأهلية المتعاقبة مذاك في المغرب كما في المشرق، والمعنية بإدارة هذا العمران وبمعالجة معضلاته، لا تزال اليوم كما كانت بالأمس تشكيلات تعتمد، سواء في أساليب ترسيخ التزعم على عوامها أو في أشكال التصارع في ما بينها على السلطة، منطق مفهوم العصبية الذي سبق واعتمده ابن خلدون في تشخيص ثقافة الاجتماع والسلطة منذ ستة قرون بالتمام.

وفي تقديرنا أن مفهوم العصبية قد ظهر آنذاك في سياق تفكك المملكة العربية الإسلامية في المغرب بعد انشغال أهل السلطة عن منعة الدولة وإدارتها في الانهماك بالتجارة والتسلط على أرزاق وأموال الرعايا الغنية منها والفقيرة. فجاء تبلور هذا المفهوم ليُعرف بمنطق شاع في حينه يرجح النكوص في وعي العوام عن ضرورة حماية «دولة العرب» المركزية. هذه الدولة التي ساهم التحضر ورفاه الحكام وفسقهم في ترهل بنيانها الإيماني والتشريعي الفوقي إلى حدود العجز عن مواصلة تحصين بنيانها العسكري والاقتصادي التحتي وعن

منافسة الممالك الأوروبية الناشئة والمستقوية بعقيدة كاثوليكية تأرية ضد الإسلام الفاتح. وكان أن ترافق ذلك بنكوص في وعي العوام المحبطة وتحوله باتجاه خلاص موهوم في الانكفاء إلى حدود إمارات محلية مستقطعة من دولة الخلافة تقوم على العصبية القبلية كنظام للاجتماع والسلطة سبق تشكل الدولة الإسلامية المركزية.

وإذا كانت هذه هي الظروف التاريخية لتبلور مفهوم العصبية ولنفاذيته المعرفية في تشخيص التحول في طبائع الجماعات وتفكك الممالك فقد يكثر المتسائلون حول حدود القيمة المعرفية لهذا المفهوم في تشخيص أحوال المجتمع اللبناني وفي طبائع الجماعات فيه بعد تراكم العمران الحضري وبعد ثورات الصناعة والكهرباء والاتصالات والمعلوماتية وعولمة الأسواق السلعية والمالية والموارد الثقافية.

نحن ندرك مخاطر الانزلاق إلى القفز فوق الأزمنة وبينها وتسطيح المقارنات بين المجتمعات وأزمنتها. ولكن ما ظل يستهويننا في مواصلة اعتماد مفهوم العصبية يكمن في صلاحية واحد من قوانين علم التاريخ التي تبلورت في تشخيصات ابن خلدون وهو القانون المتمثل في إقبال العوام المحبطة إزاء رفاه أهل السلطة على التحول عن ضوابط الدولة إلى روابط العصبية. ونشير هنا إلى أن هذا التحول في لبنان لم يكن طارئاً، فقد تفاقم الإحباط بفعل العسف المتواصل في توزيع السلطة والثروة بين المناطق والجماعات اللبنانية وظل العسف يتحصن بالاستناد إلى مصالح أطراف إقليمية ودولية. وزاد في تفاقم ذلك الإحباط تفاقم الخلل الفاضح بين المتاح نظرياً على صعيد البنى اللبنانية من الفرص التكنولوجية والاقتصادية لاستثمار الموارد المختلفة والبشرية منها خصوصاً وبين المهيمن في ثقافة الإدارة السياسية. هذا المهيمن الذي ظل يعوق قيام الدولة المركزية ويسهل تشكل العصبية المحلية وتناحرها فترة بعد فترة.

ويجدر التذكير بأن التوجه إلى بناء الدولة المركزية قام وما زال في المجتمعات الغنية على تطوير التنوع التكاملي لمزايا القطاعات الإنتاجية وللأسواق بين المناطق داخل الدولة القومية الواحدة، ومن ثم بين الدول داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية والقارية لاحقاً.

وما كان لمثل ذلك التوجه أن يقوم إلا بفعل تغليب معايير العلاقات المصلحية على

حساب الروابط العصبوية وبفعل تعزز معايير العقلنة على حساب موروثات التمدّيب الراكدة وبفعل تغليب معايير النقد المعاصر في النشر الفكري الاجتماعي والسياسي على حساب التملق والحنين إلى الماضي في غنائيات الكثير من الشعر وفي وجدانيات الكثير من الأدب. إنه التملق والحنين اللذان ترتاح إليهما العامة الدهماء. وهما يمثلان دعامتَي الثقافة المحافظة التي تروجها النخب المتنفعة من الفئات المتوسطة في تحريك العصبية عندما تياس من الوصول إلى تطلعاتها في الدولة المركزية. أجل في ظل هذه الثقافة المحافظة المُصادرة للتراث يتعوق التشكيل المعاصر للنسيج المجتمعي. وهو التشكيل الذي قام في المجتمعات المتطورة على منظومة مبادئ ووظائف تتصارع الطبقات الاجتماعية من خلال الحركات التي تمثلها، على فرضها في إدارة السلطة والثروة. وفي ظل الثقافة المحافظة إياها يتعوق التدرج إلى الوعي الاجتماعي لآليات التخليف والإفقار على نطاق المجتمع اللبناني من خلال تمويهها بتحسسات متوارثة في ثنائيات عصبوية سلطوية، طائفية أو عائلية، تتواجه في نطاق المجتمعات المحلية.

تعددية العصبية الطائفية وسراب رسالتها الإنسانية

يتوسع السجال في المجتمعات المتعددة الطوائف حول الحدود المقبولة لتقاسم السلطة بين التجمعات المركزية للطوائف. ويتركز الاختلاف حول ما إذا كان يجب اعتبار كل مرجعية دينية أو طائفية «كائناً قانونياً تلتزم بقانونها التأسيسي أمام الدولة... وبأنها الأولى برعاية أتباعها»^(١). ويُلاحظ هذا النزوع الطائفي بالرعاية المستقلة عن الدولة خصوصاً في ما يتعلق بشؤون الزواج والطلاق والأسرة والميراث. وذلك بما يعني إعطاءها القدرة على التحكم في هذه الشؤون تحكماً يقود إلى تغليب المكوّن الديني في الهوية على المكونات الثقافية والاجتماعية - الاقتصادية والسياسية في الهويات المركبة للأفراد. فتجعل من السلطة الدينية سلطة مطلقة لأنها مقدسة ولا حول ولا قوة في مساءلتها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن قيم المدنية والمواطنة والتشريعات الحامية لحرية الفرد على امتداد أكثر من قرن ونصف القرن على شيوع ثقافة حقوق الإنسان ترسخت في المجتمعات الليبرالية المتطورة. وحفظت هذه القيم للفرد حقه الشخصي في الخروج على انتمائه الموروث لطائفة معينة عندما يرى أنه لم يعد قادراً على احتمال القيود التي تفرضها طائفته على الحقوق المدنية التي تضمنها له القيم والتشريعات الليبرالية لدولته. هذه التشريعات التي تعتبر أن الانتماء إلى طائفة دينية هو مجرد انتماء شخصي طوعي لا يفرض عليه التزامات لا يرغب فيها.

(١) بريان بري: الثقافة والمساواة - نقد مساواتي للتعددية الثقافية، ترجمة كمال الحصري، سلسلة عالم المعرفة عدد

أما في المجتمعات العربية المشرقية، وفي أعقاب خمسة قرون من الانحطاط الذي لحق بها، فقد ظل سلطان النص والنقل يسود في الدول التي شُكِّلت فيها لاحقاً، على ثقافة الاجتهاد والعقل. وتجاوزت دول هذه المجتمعات ثقافة «السياسة العقلية» التي كان قد تدرّج إلى بلوغها عمران الاجتماع السياسي العربي الإسلامي خلال قرون عديدة سبقت عصر الانحطاط. وهذه ثقافة كان قد شهد لها ابن خلدون عندما كرس لها فصلاً خاصاً للحديث عن «الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب (التي) قلَّ أن تستحكم فيها دولة». وتحدث كما أوردنا في فصل سابق عن قواعد الحكم في ظل العمران قائلاً: «أنه لا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع مُنَزَّل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مُبَلَّغُهُ وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم»^(١).

وتعاضمت سلطة النص والنقل على امتداد عصور الدويلات وحلَّ التمهذب بالنعرة والتعصب محل الاجتهاد و«السياسة العقلية». وهذا ما أتاح، في العقود الأخيرة في ظل تهافت أنظمة الحكم القومية الشمولية، لنخب من الفئات المتوسطة المحبطة، فرص التبشير بما تراه خلاصاً دينياً في الأوساط الشعبية. هذه الأوساط التي يزيدها الفقر والامية يأساً فتغلق معه على أضييق التراثيات الطقوسية لمذاهبها. وتتحوّل الطوائف أو المذاهب في هذه الأوساط من كونها اجتهادات في فقه الدين ضرورية تاريخياً للانفتاح على ثقافة الفعل في الدنيا إلى كيانات منغلقة تُختزل هوياتها بوحدة شعائر وطقوس تُدِينها. كيانات يتحكم في وعيها وميولها متوارثو السلطة الدينية ممن يحرصون على إزاحة هواجس عوام الطوائف عن عسف الأنظمة والحرمان في الدنيا إلى التزهّد مرضاة لله في الآخرة وإلى المزيد من افتعال التوجس من نيات سلبية مفترضة لدى الطوائف الأخرى. ويتواصل ولاء العوام دونما خروج

(١) مقدمة ابن خلدون، الباب الثالث، الفصل الواحد والخمسون «في أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها

على ما يسميه الطاهر لبيب^(١) «برادىغم الطاعة» المتوارث في وجوب طاعة أولي الأمر «... لأن الخروج عنها مسكون، في النصوص، بالخوف من الفتنة...». ولكن هذا الخوف لدى النخب الإسلامية المشرقية من الفتنة داخل وحدة الأمة تحول إلى الركون والتكيف مع ما تغذيه الثقافة المعولمة للنيلولبرالية في إعلامها وأجهزتها وتحالفاتها المحلية من دعوات إلى استنهاض الفروقات المذهبية داخل المجتمعات المشرقية.

لقد قامت الطائفة تاريخياً على اجتهاد في الدين لا يربط بين تفرعاتها الإقليمية أكثر من التماثل في أداء الشعائر والفروض والتشريع في الأحوال الشخصية وتماثل الإعداد الفقهي لعلمائها في المدارس الموجودة في الأزهر أو الزيتونة أو في النجف أو قم. إلا أن الطائفة تحولت، أكثر فأكثر في ظل المواجهات الجيوسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، إلى كتل سياسية عابرة لحدود انتشاراتها داخل الأقطار، وباتت مرجعياتها وزعاماتها تلتحق بمراكز القرار الإقليمية في الدول الأغنى أو الأقوى. وباتت مكونات الموروث التراثي الشعائري تحتل مواقع الأولوية في تحديد هويات جماعات الطوائف محل المكونات القرابية والمهنية والجهوية التي درجت عليها قبل النصف الثاني من القرن الماضي. وباتت الهويات المستجدة لأفراد الطائفة تفرض على زعاماتها الأحادية أو شبه الأحادية تحصين وحدتها من خلال تعطيل أي تعددية سياسية ثقافية معارضة داخلها: فتعتمد في ظروف تعبئتها الانتخابية والصدامية على التمويل الخارجي من الأقطاب الإقليمية التي ترجع إليها. وهو تمويل ترعى إنفاقه وفق نهج زبائني يضمن تجديد شرعية انتخابها بما يضمن تفرداها في تمثيل الطائفة والتصرف بحصتها من الإنفاق العام للدولة وخدمات إداراتها.

إنه التمويل المطلوب لبناء قدرات الزعامة الضاربة ومؤسساتها الخاصة المكلفة باستقطاب أتباعها. وهذا ما يؤدي إلى توسط قياداتها بينهم وبين إدارات خدمات الدولة. وبذلك يتم النأي بولائهم عنها كمواطنين، أو لتجهيز المؤسسات المتكفلة بإغاثات المعدومين والمعوقين منهم والمؤسسات التي توهم الأتباع بأنها خلقت من أجلهم. وهي

(١) المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مجموعة باحثين، منشورات مركز دراسات

مؤسسات مدعومة أيضاً من الدولة غالباً كالمؤسسات التعليمية المتكفلة بتنشئة أجيال أبنائهم والمؤسسات الطبية التي يتباهى جمهور البسطاء منهم بالتوجه إليها لأنها « تغنيهم » عن الحاجة إلى مؤسسات الطوائف الأخرى ومنها خصوصاً الطوائف المسيحية التي كانت وما زالت سباقة في هذا المجال.

لقد انقطعت الثقافة الشعبية، منذ أكثر من ستة قرون، عن « السياسة العقلانية » التي فصلها ابن خلدون، وأصبحت ثقافة الكيانية السياسية المغلقة للطوائف الإسلامية في لبنان، هي ثقافة تأسست تاريخياً على ريع الإنتاج الخراجي فظلت ثقافة العصبية باراديغماً أو نموذجاً ملائماً اعتمدته دول الوصاية الأوروبية، ومنها الفرنسية خصوصاً، في تأسيس الدولة اللبنانية بعد الحرب الأولى كما سبق وأشرنا. وشكلت هذه الثقافة الأساس الأيديولوجي للملائم لما سُمي بالديموقراطية التوافقية البرلمانية القائمة على توافق ميثاقى يضمن في الواقع تحصين ليبرالية اقتصاد الوساطة وشرعية تقاسم الرئاسة ومراكز القرار في تحصين آليات تجديد زعامات الطوائف.

هكذا ارتكز استقرار النظام السياسي اللبناني منذ الاستقلال، على ارتهان توافق زعماء الطوائف لتوافق مرجعياتهم الإقليمية والدولية. وهذا ما يُعرضه لاهتزازات كثيراً ما وصلت إلى حدود تهديد الكيان. إن سهولة التحريك العصبوي لعوام الأقليات الطائفية في هذا الكيان بذريعة اختلال صيغة ما يُسمى « العيش المشترك »، سهّلت على زعاماتها اختزال مضمون هذه الصيغة لتُفهم على أنها صيغة للحكم التوافقي. صيغة تُعطي أي كتلة نيابية تحتكر تمثيل غالبية العوام في أي طائفة، الحق بالخروج على الميثاق التوافقي. هذا الميثاق الذي وضع في مقدمة الدستور ليُفسّر عند الضرورة السياسية بما يناقض منطق المواد المدنية في الدستور ويُمكنها من تعطيل شرعية الحكومات في أصعب ظروف البلاد. وهذا ما يُخلّ باستقرار صيغة النظام الذي تحرص الأقطاب الإقليمية والدولية على استمرار الإفادة من الأهمية الجيوسياسية لموقع الدولة اللبنانية ومن مزايا تركيبها الطائفية المسهلة لنقل مواجهاتها إلى ساحاته. ولهذا يُلاحظ أن النظام اللبناني هو الأكثر تعرضاً للأزمات في داخله وهو الأكثر صموداً وتحصيناً من خارجه بالمقارنة بالأنظمة العربية المشرقية الأخرى نتيجة

حرص الأقطاب المؤثرين في المنطقة على استمرار تأثيراتهم في توجهات نظامه السياسي. لذلك يلجأ الأقطاب الخارجيون كلما تفاقمت صراعاتهم الإقليمية إلى تسعير المواجهات بين حلفائهم من الزعامات والأحزاب الطائفية على ساحاته. ويلجأ هؤلاء الحلفاء المعتمدون إلى استنهاض ما يسمونه مشاعر الخوف والغبن بين الطوائف والمناطق. وهي في الواقع مشاعر مضللة لعوام الطوائف تُروّج لإشغالها عن الفساد السياسي والاقتصادي التحاصصي لزعمائها الذين تتعارض مصالحهم، دون ريب، مع أي نهج برلماني يمكن أن يُعزّز نهج بناء الدولة القادرة على التنمية وعلى تنفيذ سياسات التثمين المتكامل لموارد البلاد. سياسات تتفاعل حول أولويات اعتمادها ومتابعة وتقييم تنفيذها الكتل البرلمانية والأحزاب والبلديات والنقابات بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية وتتحول إلى التزامات في برامج الترشيحات للانتخابات داخلها. ولا ريب في أن مثل هذه الهواجس لبلورة سياسات تنموية تتجاوز متطلبات التشريع لها ومتابعة تنفيذها وتقويمها كما يُلاحظ كفاءات غالبية النواب المُنتخبين تكراراً على لوائح زعامات الطوائف الإسلامية، خصوصاً ممن لا عمل لهم أكثر من التقريظ اليومي لرؤساء كتلهم وتعزيز نهجهم الزبائني وخطابهم التعبوي.

وفي مثل هذا التمثيل النيابي يتواصل البذل على شد العصبية في أوساط العوام المعوزة إلى الحد الذي يصبح معه الولاء للمتسلطين باسمها وعليها انغلاقاً وتطرفاً تُستباح معه المحرمات في ظروف النزاعات المفتعلة في ما بينها. وهكذا يصبح أي انتصار كبير تحققه قيادة أو تحالف لقيادات طائفية معينة، بفعل تحالفاتها الخارجية سواء على الاحتلال الإسرائيلي أو على الانتداب السوري، وبالأعلى قيادات الطوائف المعارضة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن خطاب المواجهة بين الزعامات على المنابر الطائفية لا يُعير اهتماماً لسلبية التحسس النفسي السياسي الذي يُحركه بين العصبية منذ عقود. وهو تحسس استثارته التعبئة الجهادية ولاسيما بعد التحرير عندما غلبت عليها المغالاة الشعائرية الشيعية. ولكن أئى لمثل هذا الخطاب الجهادي، ومهما بلغ الحرص فيه على مشروعية الكفاح من أجل التحرير من الاحتلال في النصوص المستوحاة من الأنظمة

الليبرالية البرلمانية المتقدمة، أن يجد الإصغاء والقبول لدى القيادات الطائفية المجاهرة في عوامها برفض وجود المقاومة وتحالفاتها مستندة، هي الأخرى، إلى النصوص الدستورية والميثاقية حول ما يُسمى شرعية قرار المقاومة كقرار حرب؟ وفي مثل هذه المواجهة يصبح حكم الشرعية البرلمانية المدّعاة رهن التجرؤ الظرفي لزعامات أخرى على التنقل بين المحاور الإقليمية وتحويل الأثرية بين ليلة وضحاها إلى أقلية.

تعددية الثقافات العصبوية وحراكها

توالت منذ عقدين ونيف الأزمات الكيانية في الدول القائمة على نماذج المركزية السياسية والثقافية. وبرز انشغال البلدان الغنية أيضاً بمسألة التعددية الثقافية الناجمة عن توسع الهجرات الشرعية وغير الشرعية الأوروبية الشرقية وغير الأوروبية إليها. وفي موازاة ذلك شهد الكثير من البلدان الفقيرة توسعاً في دعوات الحركات الإثنية الأقلوية، المتميزة ثقافياً و/أو لغوياً، إلى تحقيق مطالبات متفاوتة من احترام خصوصيات هوياتها المتمثلة بالتقاليد الثقافية. وهي التقاليد التي تميزها عادة عن سواها من الأثرية المهيمنة في المجتمع الواحد من خلال عوامل «اللغة أو التاريخ أو السلالة (حقيقية أو متخيلة) والدين وأساليب العيش واللباس والزينة...»^(١)، بالإضافة إلى الأحكام المسبقة المتوارثة التي تُكتسب إجمالاً بالتنشئة الاجتماعية على النظر إلى الغير وإلى حدود التعامل معه.

وتجدر الإشارة إلى أن توسع ظواهر النزوح والهجرة في البلدان الفقيرة مقترناً بتوسع فرص التعليم، أديا إلى تزايد في انفتاح النخب في الفئات المتوسطة داخل الأثرية والأقليات وإلى تحفيزها للتكيف مع المتطلبات الجديدة للارتقاء في عوالم السوق والإدارة. وهي متطلبات تفرض على هذه النخب التخفيف من أولوية التقاليد والأساليب المتوارثة في العيش وتحولها عن أولوية اعتماد لغاتها الأصلية لمصلحة اكتساب اللغات الأجنبية الأكثر انتشاراً على الصعيد العالمي في الإعلام وفي أدبيات العلوم والأعمال والفنون.

(١) أنتوني غيدنز: علم الاجتماع، ترجمة وتقديم د. فايز الصبّاح، إصدار المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات

غير أن النخب الحراكية داخل الأقليات الإثنية المهمشة، التي كانت تدعو عوامها إلى الاندماج في الهويات الثقافية للمركزيات السياسية الحاكمة في بلادها قبل ثمانينيات القرن العشرين، أخذت بعد ذلك، تدعو عوامها إلى الانكفاء على خصائص ثقافتها في موازاة تدهور مركزيات الدول الفقيرة التي تعيش فيها. هذه الدول التي أخذت، هي أيضاً، ترضخ تحت ضغوط وتدخلات الدول النيوليبرالية الهادفة من وراء دعم مطالب تلك الأقليات إلى إبراز قيم حضاراتها الليبرالية في احترام حقوق الإنسان والجماعات في تقرير مصيرها من جهة، وتشرعن عن طريق هذا الدعم تجاوزها لمبدأ سيادة الدول الفقيرة بما يلائم مصالحها الاستراتيجية من جهة أخرى. ووجد الكثير من تلك النخب الأقلوية، في ظروف التكييف والتكيف المتزايدين مع مطلع الثمانينيات، فرصاً سانحة للعودة عن حرصها السابق على دفع عوامها باتجاه الانفتاح في التدين، والاندماج الديني داخل أوساط الأكثريات الحاكمة في الدولة الوطنية الجامعة (حالة طائفة الأقباط في مصر نموذجاً). وتحول حرص النخب الوسطى المستجد نحو توجهات إحيائية انغلاقية تدعو إلى أولوية عامل الانتماء السلافي أو إلى أولوية عامل الثقافة الدينية التقليدية في تكوين هوية عوامها. هوية تقتصر على النطاق المحلي وتبرز ما يعزّز من تحيزات لها لإحدى الاستراتيجيات المتواجهة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وفي سياق هذا التاريخ الاقتصادي والثقافي المتعولم فُرضت سياسة تحرير الأسواق اللبنانية فتراجعت الحوافز على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية ما أدى إلى بطالة واسعة في العمالة العادية. وقد وصل تقدير البطالة^(١) بالتعريف الضيق^(٢) بما نسبته ٨٪ وبنسبة ٩,٧٪ بالمعنى الأوسع في مفهوم منظمة العمل الدولية. وتصل

(١) راجع (دراسة الأوضاع المعيشية للأسر - ٢٠٠٤) الصادرة عام ٢٠٠٦ عن وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص ٥٧ و ٥٩.

(٢) هناك تعريفان لدى منظمة العمل الدولية: التعريف الضيق والمختزل جداً الممكن اعتماده في المسوحات الاجتماعية في البلدان المتطورة. وبحسب هذا التعريف فإن البطالة تقتصر على من فقدوا فرص عملهم ويبحثون عن عمل منذ شهر، وهناك تعريف أكثر اتساعاً بقليل في نصوص المنظمة المذكورة يشمل من ليس لديهم عمل وجاهزين للعمل ولا يبحثون عنه.

هذه البطالة في أوساط الشباب، من الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، إلى ١٧,٣٪، ٢٩٪ منهم إناث مقابل ٧١٪ ذكور. ويُلاحظ أن بطالة الشباب ارتفعت إلى ما نسبته ٢١,٢٪ من حملة الشهادات الجامعية. وفي تقديرنا الأولي غير المدقق إحصائياً أن البطالة غير المعلنة ومنها البطالة النسائية خصوصاً، يمكن أن تصل إلى ما نسبته ٣٥٪. يُضاف إلى أزمة البطالة ما أشارت إليه الإحصاءات إلى أن ما نسبته ٥٢٪ من الأسر اللبنانية صُنفت عام ١٩٩٥^(١) في فئة الدخل المنخفض وأن ٣٢,١٪ من إجمالي الأسر صُنفت في فئة الحرمان من إشباع الحاجات الأربع الأساسية (السكن والمياه، والصرف الصحي التعليم والدخل). وقد زادت البطالة ولا سيما في أوساط الشباب ومنهم خصوصاً ذوي التحصيل التكنولوجي الجامعي حيث قُدِّر عدد المهاجرين منهم سنوياً بما يقارب ٣٠ ألفاً. إن معالم التراجع الاقتصادي والعوز المعيشي في الأوساط الشعبية أبرز الحاجة إلى الخدمات التشغيلية التي أخذت توفرها القيادات الوسطى في التنظيمات الحزبية الطائفية سواء من خلال المؤسسات الخاصة بزعماء العصبية الطائفية أو من خلال تنفيذ هؤلاء الزعماء في إدارات الدولة الموزعة التي يتقاسمونها. وهذا ما جعل معوزي الطوائف أكثر تقبلاً للتحريكات التعبوية المساندة لزعماء طوائفهم. وجعل الشباب المتعطّل المتسرب من المدارس الحكومية والجامعات أكثر تردداً إلى مراكز التجمع التعبوي. هذه المراكز التي تُديرها القيادات الوسطى للتنظيمات وقبضيات الأحياء والمناطق ممن يجيدون استخبارات أو تخيل عدائية الطائفة الأخرى، ويجدون الظرف ملائماً لتعهد الاستنفارات في بيئات طوائفهم فيلونونها بالشعائر والرموز. ينظمون في شوارعها عراضات الاستنفار تلبية لطلب قيادة التنظيم أو استباقاً له للإبقاء على جهوزية قد تتجاوز أحياناً كثيرة متطلبات القيادات العليا. وتسود في مثل هذه اللحظات حماسة الاستنفار التعبوي وهو جس حماية الوجود الطبيعي للجماعة في مواطن الطائفة. حماسة يُلهبها أيضاً تخيل الجمهور العفوي لبطولات زمره المقاتلة وترويج المرويات عن انتصارات مفترضة لا تتحمل العامة في الجماعة المحلية

(١) راجع: خارطة أحوال المعيشة الصادرة عام ١٩٩٨ عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص

مرويات إلأها كي تواصل عنفوانها الوجودي. وذلك لأن العصبية لا تعيش إلأ بمشاعر الظفر سيان كان الظفر قائماً ومرصوداً في الحال أو موهوماً أو موهوباً أو موعوداً. وهذا ما يمكنها من أن تواصل عيش هويتها في المواجهة الضرورية المزمنة لهويات العصبيات الأخرى.

وهنا نخلص إلى القول بأن اتساع الأهداف الإقليمية للعصبية يفرض عليها التهيؤ في الاستنفار في أزقة الضواحي الحاشدة. وحيث تُمسك القيادات الوسطية والوسيطه المفتاحة بزمام المواجهة مع العصبيات الأخرى من جهة، وبزمام التحكم بقدرة قياداتها العليا على القرار من جهة ثانية. فتمسك بالتالي بزمام التحكم في تعبئة جمهورها بما يمكنها من تعزيز سلطتها المحلية.

التفاعل بين الثوابت الموضوعية

لهوية الجماعة وبين تكيّفات وعيها

تتغير أولوية العامل المهيمن أو القاطر للعوامل الأخرى الموروثة في تركيبة هوية الجماعة المتميزة ثقافياً في الدول الفقيرة، ولاسيما الصغيرة منها كلبنان مثلاً، مع تغير البنى السياسية الاقتصادية والظروف داخل الدولة وحولها. إنها التغيرات البنيوية الطارئة التي تشجع النخب الإثنية أو الدينية أو الطائفية الأقلوية، مثلاً على إقناع عوامها بإمكانات التحول إلى كيانات عقيدية سياسية قادرة على تقرير المصير داخل حدود الدولة. وقادرة في الظروف الجيو سياسية المستجدة على تجاوز مرجعية سيادة الدولة ومصالحها إلى حد الاستقواء بارتباطات مع دول خارجية ذات مصالح استراتيجية إقليمية. وتعمل هذه النخب السلطوية الأقلوية على شرعنة ارتباطاتها الخارجية عن طريق اختزال هويات عوام طوائفها سواء بذريعة وحدة المذهب أو وحدة التاريخ السلالي المفترض غالباً أو المركب أو وحدة اللغة والتراث. وهنا تبرز أهمية المقاربات السوسيوانثروبولوجية الثقافية والدينية في تحليل وتنظير الروابط بين تغير الظروف الموضوعية المؤثرة في التركيبة السياسية والاجتماعية داخل المجتمع والدولة من جهة، وبين التغيرات التي طرأت على ترتيب أهمية كل مكون من مكونات هوية الجماعة الإثنية. وهي تغيرات ما فتئت ترجح

منذ عقدين على الأقل أولوية العامل الطائفي المتمثل بوحي الجماعة لتمييزها المروج في إعلام زعامتها عن غيرها. إنه شكل من أشكال الوعي الاجتماعي الذي تتحكم في منطقه كلياً النخب السياسية المتوسطة الحاكمة والمعارضة متحالفة مع النخب الدينية المهيمنة وترعاه أجهزة التنشئة الاجتماعية (المدرسة والعائلة والمسجد أو الكنيسة). وهي أجهزة باتت تتكيف إجمالاً مع المناخ الثقافي السياسي المهيمن على البث الثقافي الموجه إلى البلاد الفقيرة. في ظل هذا المناخ النيوليبرالي التفكيكي تتحول الجماعات الإثنية والطائفية وسواها إلى محميات كوسموبوليتية، فيتعزز فيها الوعي الذي يدعو إلى انكفاء الجماعة على نفسها إلى حد التعنصر على حساب تعددية العوامل الموضوعية الموروثة والمشاركة مع غيرها من الجماعات (الدين واللغة والسلالة والتقاليد والتراث) حسب تصنيف سعد الدين إبراهيم^(١). وهي عوامل كانت تشكل هوية الجماعة الإثنية قبل عقود وكانت، بالرغم من تعدديتها، تدفع النخب إلى دعوة جماعاتها إلى الانفتاح والتداخل مع الجماعات الأخرى من خلال التجاور والتزاوج والتعاشر والاندماج في عملية بناء الدولة الجامعة.

نخب الجماعات المقصية

والهويات المنكفئة في المجتمعات العربية

لقد تشكلت المجتمعات العربية الغنية منها والفقيرة، بعد انهيار السلطنة العثمانية في الحدود التي رسمتها مصالح الدول الكولونيالية المنتصرة في الحرب الأولى. وتمكنت نخب الأكثرية التقليدية القبلية منها والطائفية من الوصول إلى السلطة. وأدت ممارساتها المركزية الاستبدادية والاستثنائية بالسلطة وبالثروة إلى تحريك نوازع النخب المتوسطة المقصية عنهما والمتطلعة بسبب هذا الاقصاء إلى انتزاع الاعتراف بتميز هوياتها الثقافية عن الأكثرية الحاكمة. وشجعها على ذلك تحول استراتيجيات الدول الغنية، بعد الحرب الباردة، عن مساندة الأنظمة الموالية لها في البلدان العربية الفقيرة عبر المنظمات الدولية

(١) سعد الدين إبراهيم: الملل والنحل والأعراق في الوطن العربي، منشورات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،

والأجنبية باتجاه تمكين نخبها من تحقيق تطلعاتها^(١). وتجسد هذا الدعم ببرامج مايكرو تنمية محلية في مجالات الإغاثة وإحياء اللغة والتراث الثقافي وبرامج ما سمي بالتخفيف من الفقر والمدافعة عن الحقوق المدنية للأفراد والجماعات كالأكراد في سوريا والعراق ممن تقدر نسبة ما يمثلون من إجمالي سكان البلدين بحوالى ١٠٪ والأمازيغ في البلدان المغاربية حيث تقدر نسبة ما يمثلون من إجمالي سكان هذه البلدان ما يزيد على ٢٠٪ والأقباط في مصر والسودان ممن تقدر نسبة ما يمثلون من إجمالي السكان في البلدين بما يزيد عن ٥٪.

الرسالات التي تؤديها صيغة التعدد الطائفي في لبنان

في حالة لبنان توافقت على تركيب كيانه السياسي والدستوري في نهاية الحرب العالمية الأولى وبرعاية بابوية كل من السلطة الكولونيالية للانتداب الفرنسي من جهة، وبطيركية الكنيسة المارونية من جهة ثانية. فأقامتا دولة رُسمت مواقع القرار الأساسية فيها للزعامات من الطائفة المارونية. وتكثفت مذاك جهود الكنائس والرهبانيات اللبنانية والأوروبية لتسريع عمليات تحويل وعي رعايا الطوائف لذواتها من وضع الملة الدينية المتكيفة مع مركزية الشرع والسلطة العائدين للأكثرية الإسلامية في العهد العثماني إلى وضع الطائفة الساعية إلى بناء كيانياتها السياسية واستقلالها النسبي عن الدولة في تثبيت هوية رعاياها ضمن مؤسسات خاصة بها. وهكذا أصبح الفرق الديني هو الفرق الموضوعي الأول الذي يتقدم على الفروق الموضوعية المشتركة الأخرى كاللغة والتقاليد وأساليب العيش والتعاشر. ويصبح هذا الفرق عاملاً كافياً، بعد منتصف القرن التاسع عشر، وبفعل ظروف سياسية إقليمية طارئة، لينقل وعيها بذاتها كملة دينية إلى وعي الطائفة الأقرب إلى الإثنية المطالبة بحصتها في السلطة داخلياً والمطمئنة إلى دعمها من الخارج.

(١) وفقاً لتقديرات عن أحجام الأقليات في الوطن العربي أوردها سعد الدين إبراهيم في المرجع السابق الصادر عام

١٩٩٣ ص ٦٢ و٧٤، ولتقرير التوقعات السكانية للعام ٢٠٠٦ الواردة في تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ الصادر في

دبي عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

في سياق التغيرات المشار إليها أصبح التعدد الطوائفي، الذي كان يُفهم كتعدد للثقافات الإيمانية وكظاهرة اجتماعية تاريخية قائمة موضوعياً على تعدد الاجتهادات في الأديان وعلى تأويلات وتحليلات في النصوص المقدسة، أقرب إلى التعدد الإثني الذي ترفع لواءه غالباً نخب الفئات الوسطى المقصية عن السلطة وتعبئ عوامها الفقيرة للانغلاق في أرياف وضواح تزداد تهميشاً. عوام تتردى مستويات النمو في قطاعاتها الإنتاجية ومستويات الترابط بين جماعاتها ومستويات التبادل بين موارد مناطقها. وتتميز الحالة اللبنانية بفرادة تشكل المجتمع من أقليات طائفية تعاهدت زعاماتها ومراجعها الخارجية عشية الاستقلال وأكدت تعاهدها، غداة توقف الحرب الداخلية الخارجية، على احترام ما يُسمى مبدأ العيش المشترك. هذا المبدأ الذي يقضي، وفق الفهم الضيق المختزل له، بعدم الربط بين حجم الطائفة وبين مستوى حضورها في عملية اتخاذ القرار وإدارة الدولة. وهذا ما يعطي تكتل نواب طائفة معينة حق النقض لأي صيغة لتشكيل الحكومة حين لا يرى هذا التكتل نفسه ممثلاً فيها بالحدود التي يريدها وتحالفاته الخارجية. وأطلق على صيغة تعدد مثل هذه الكيانات المتوافقة على التهادن مفهوم تعددية التعايش - الرسالة وهي صيغة تقوم إجمالاً في لبنان والعراق على ليبرالية العصبية المتحاصصة للسلطة المتعارضة مع ليبرالية التعددية الثقافية المعتمدة بحدود متفاوتة في الدول المتطورة، حيث تقوم أنظمتها على مبادئ الحقوق المدنية للإنسان كفرد أولاً.

يبدو في الظاهر المألوف أن الحالة اللبنانية تقوم على إصرار الجماعات الطائفية على الاعتراف المتبادل بحصصها في السياسة والإدارة. وهي حقوق يحرص زعمائها القدامى والجدد على فرضها مستندين إلى كونهم انتخبوا في نظام برلماني ليمثلوا مصالح الطائفة ككتلة في مواجهة الطوائف الأخرى، وليحصلوا ما يعود لها من مستحقات في السلطة يتحكمون في توزيعها زبائنياً بشكل خدمات ومنافع لضمان تجديد انتخابهم. وفي مخاض هذا التوزيع لا يُنظر إلى أبناء الطائفة كأفراد مواطنين بل ينظر إليهم كناخبين ليس أكثر في

عصبيات قرابية أو تجمعات ضيقة يتعهد وجهؤها بضمان ولائهم لزعامة الطائفة مقابل توفيرها لخدمات ومنافع يتولى الوجهاء إعادة توزيعها على أتباعهم بالقدر الذي يضمن استمرار الولاء الشخصي المرصود لكل ناخب.

التنمية البشرية وشروط اعتماد نظام التعددية الثقافية

مما لا شك فيه أن نظام تعددية الجماعات الثقافية (الإثنية والدينية أو السلافية الجهوية... إلخ) في بناء المجتمع والدولة قد توافرت شروط اعتماده في الدول القومية الليبرالية المتطورة لجهة ترابط مستويات التنمية بين قطاعاتها ومناطقها. وهي شروط اقترنت بشمول مبادئ الثقافة المدنية ومعاييرها وشرعة حقوق الإنسان في الحياة اليومية للأفراد المواطنين. وهي مبادئ معززة في ما تبثه أجهزة التنشئة (العائلة والمدرسة والجامع والكنيسة) والإعلام ومتجسدة في مأسسة التعاملات اليومية. وهي بالإضافة إلى كل ذلك شروط تضع مزايا الهويات الفرعية الأقلوية ومواردها في خدمة أولوية المواطنة في الهوية المدنية المشتركة. ولا ننسى أن أخلاقيات الفهم المتبادل لخصوصيات مزايا الجماعات والتفهم المتبادل لرمزياتها الثقافية وللتحسسات في ما بينها لا يمكن أن تُحترم إلا في ظل سياسات تنموية تعزز الترابط بين قطاعات الإنتاج وتعمق التعاملات المصلحية بين المناطق، ترابط يوسع من فرص التكافؤ في تثمير موارد الجماعات ومن توزيع عوائدها. وفي هذا الصدد يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى:

أن «معظم الصراعات في البلدان الفقيرة، ولا سيما تلك البلدان التي تُحكم حكماً سيئاً والتي يوجد فيها تفاوت صارخ بين الجماعات العرقية أو الدينية. وأفضل طريقة لمنع هذه الصراعات هي تعزيز تنمية اقتصادية متوازنة وسلمية بالإضافة إلى حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، والتنظيمات السياسية التي تُمثل فيها كل الجماعات على قدم المساواة»^(١).

أجل إن اعتماد مثل هذه السياسات التنموية يشكل شروطاً قاعدية لتوافر مناخ ليبرالي لتعايش مدني يشد الجماعات، عن طابعها التراثي المحافظ الانكفائي المقلق للجماعات

الأخرى، إلى طابع المواطنة الجامعة لمصالح الجماعات القادرة على مواجهة الإعلام النيوليبرالي المؤثر في ثقافة الجماعات الأقلوية غالباً باتجاه دفعها إلى «الأصالة الثقافية أو النقاء الثقافي» عبر أفكار كثيراً ما تكون مختلفة في ظروف معينة وساذجة من الناحية الانتروبولوجية... وخطرة أيضاً من الناحية السياسية... إن الحالة العادية للنشاط الإنساني هي التي يكون فيها تهجين ثقافي وليس نقاء ثقافياً ولا يمكن الإبقاء على أوهام النقاء الثقافي إلا عن طريق غرس الخوف الرهابي من الآخرين^(١).

لقد تحول علماء الأنثروبولوجيا اليوم عن «الحرص على حق الفرد في أن يعيش وفقاً لتقاليدته الخاصة» وهي نظرة «موغلة في النسبية» باتجاه ميل جديد إلى «قبول إمكان القول بأن بعض العادات الثقافية (الداخلية في تكوين هويته) ظالمة^(٢)». وأن حقوق الإنسان العالمية يمكن أن تساعد في رفع هذا الظلم». ويبرز ذلك في دعوة الجمعيات النسوية المدنية للتصدي لعادة موروثية هي ختان البنات في مصر والسودان أو لإحياء تكليف شرعي يتعلق ببلوغ البنت عمر تزويجها. ويلاحظ أن مستوى التطور الاجتماعي النسبي المتحقق في لبنان وتوسع ما يرتبط به من ضرورات تعليم البنات في وسط العامة الشيعية خصوصاً، كما في الأوساط الإسلامية ساهما في توسع وعي العوام الذي يفصل بين سن البلوغ البدني للبنات وبين سن بلوغهن مستوى الإدراك العقلي لمسؤولية الزواج والإنجاب والعائلة^(٣)

(١) أفكار مستعارة من كتاب مشترك Eric Habsbawm and Terence Ranger 1983 بعنوان: اختراع التقليد، ومن Hoffman 2002 وردت في كتاب بعنوان: أوديسا التعددية الثقافية، تأليف Will Kymlicka وترجمة إمام عبد الفتاح إمام، صادر ضمن سلسلة عالم المعرفة عام ٢٠١١، رقم ٣٧٧، الكويت، ص ١٢٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٩.

(٣) راجع: نص مجلس الفقه الإسلامي الدولي المنبثق من المؤتمر الإسلامي المنعقد في ماليزيا عام ٢٠٠٧ (أو ١٤٣٨ هجرية) وفيه «إن الصغير لا يكلف شرعاً إلا إذا بلغ مرحلة تدل على توافر العقل وتتمام الإدراك وأن هناك أمارات بدنية تدل على ذلك. وأن اللجوء إلى تحديد سن معينة في حالة عدم معرفة البلوغ الطبيعي بالأمارات البدنية الدالة عليه متوافق مع قواعد الشريعة ومقاصدها. أما في التصرفات المالية والجنائية فلولي الأمر تحديد سن مناسبة للبلوغ حسبما تقتضيه المصلحة طبقاً للظروف المكانية والبيئية»

وإن لم يحد مثل ذلك التطور من توسع ظاهرة التحجيب بعد سن التاسعة. غير أن التطور والتوسع المشار إليهما أديا ويؤديان إلى رفع نسبة عزوبية من يتجاوزن منهن سن التاسعة عشرة من ٨٦,٨% عام ١٩٧٠ إلى ٩٤,٧% عام ٢٠٠٤^(١). إن مثل هذا الطموح إلى الترقى يرجح إجمالاً من قدراتهم على الارتقاء بمشاعرهم الغرائزية وتجاوز انشغالهم بمشاعر بلوغهم البدني لمصلحة الانشغال بالتحديات اليومية الثقافية والتعليمية التي تواجه تحقيق حظوظهم المستقبلية المحققة للكرامة الشخصية ولكرامة الأسرة على السواء في المحيط الاجتماعي، وإن كان لا يجب أن يغيب عن البال أن التعميم الإيماني الاجتماعي للحجاب وما يترتب من تشجيع الطفلة المحجبة على التبكير في النظر إلى مستجداتها البدنية والتبكير في التوجس المفتعل إجمالاً من عفوية المخالطة واللعب مع الذكور من عمرها، يتحول في الواقع المعلن وغير المعلن إلى تبكير في تطبيع تعاملها الأنثوي الدوني مع من سيصبح لاحقاً «قوَّام عليها». تبكير في التعود منذ صغرها على ما يلقنونها إياه وما يحضرونها له كامرأة صغيرة أخذت تهجس بمخاضات الزواج والإنجاب.

التغير في مناشئ النخب الطائفية وفي مزايا القيادات الوسطى

شهدت الأوساط الشعبية في الأرياف والضواحي خلال عقد ونيف سبقت الحرب اللبنانية، معالم تغير نوعي في مزايا أصحاب الأدوار الوسطى في مراتبية السلطة في البلاد. وتمثل هذا التغير في تراجع نفوذهم القرايبي الموروث عن طريق العصب والرحم وحسب لمصلحة وجهاء جُدد محليين ذوي مزايا تعليمية أو تمويلية مستجدة قادرة على تحريك العصبيات التي أصبحت حدودها تتجاوز الحدود القرايية التقليدية في القرية إلى حدود الطائفة في مناطق البلاد وخارجها.

و تجدر الإشارة إلى أن أدوار هذه الفعاليات الوسطى المستجدة تتوزع بين فعاليات لها

(١) راجع تقرير: الأوضاع المعيشية للأسرة: الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر، إصدار وزارة الشؤون الاجتماعية

مزايا القدرة على خطاب التميز الإيماني والوجودي الذي يعطي الطائفة فريدة أيديولوجية وهوية تصل في الخطاب التعبوي في زمن السلم إلى حدود التعنصر من جهة، وإلى حدود استنهاض الغيرة والسلاح لردع العدائيات المفترضة لدى العصبية الطائفية المناهضة.

وهكذا نرى، أن إدارة الربط بين تنصيب الزعامة في قمة الهرم السياسي الاجتماعي من جهة، وبين تعصيب الجماعة المحلية في قاعدة هذا الهرم من جهة ثانية، ظلت في عهدة فعاليات متوسطة ذات مزايا جديدة. فعاليات لا غنى عن أدوارها التعبوية التي تستعملها زعاماتها في منازعاتها مع زعامات أخرى داخل الحكم وخارجه. ولا حاجة للتذكير بأن أدوار مثل هذه الفعاليات الجديدة تحتاج إلى مستويات من الإنفاق المالي تتجاوز متطلبات قدماء مشايخ العائلات ووجهائها. وهي مطامح تتطلب بناء مؤسسات مستديمة للإغاثة والرعاية الاجتماعية والإعلام والتعبئة المعسكرة وللأبحاث أحياناً.

إن مثل هذا المستوى من الاستيعاب الاجتماعي التعبوي للعصبية في لبنان يرفع، في تقدير أولي لنا، حصة الرواتب الشهرية للمتفرغين وأشباههم في التنظيمات الطائفية، المناهز عديدهم لحوالي ٣٠ ألفاً، إلى حوالى ثلث ما تُنفقه الدولة شهرياً على العاملين في إداراتها وفي البلديات وغيرها. وهو مستوى متكامل في توفيره دول الطفرات النفطية في الخليج إلى جانب خزينة الدولة اللبنانية التي تتحمل رواتب الكثير من العاملين في دوائرها ممن يتفرغون للعمل في الأحزاب والتيارات في الوقت عينه.

النخب غير الطائفية في الجماعات القرابية قبل الحرب الأهلية

لطالما أدت أعراف الترابط والتواصل القرابي وثوابته إلى تسهيل تبني بعض النخب المتواضعة في العائلات الريفية لمعتقدات وصلت إليها، في مصادفات متنوعة عن طريق عناصر نخبوية مدنيّة أرقى منها. وتمكنت هذه العناصر الريفية من إشاعة وعي راديكالي يساري أو قومي على سبيل المثال في أوساط شبابية ريفية. ولطالما ظل هذا الوعي يهيمن لعقود طويلة في قرى معينة ولم يصل منه أدنى تأثير أو قبول في قرى مجاورة لها تعيش

الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والثقافية التقليدية نفسها. وظل هذا الوعي في الواجهة إلى أن تهافت المناصرة السياسية والأيدولوجية والمالية الخارجية لأحزاب ذلك الوعي فجعلت منه وعياً نخبويّاً طارئاً على مجتمع أهلي تغلب فيه ثقافة السلطة المحافظة الدينية منها والسياسية. وغني عن البيان أن تحكم القيادات المتوسطة في الأحزاب غير الطائفية بإمكانات ومواقف المنظمات المحلية في المناطق ظل يقوم على مواصلة عملها بقيم وأخلاقيات العصية المحلية لحماية حضورها المنكفى في القرى والمناطق وحضور قياداتها التي طالما اجتهدت ثورياً في كتابة الأهداف الكبرى وساومت تقليدياً في ممارسات التحالفات المحلية.

زعامة الطائفة: من الزبائية الأهلية المحلية إلى الزبائية الإقليمية والدولية
أشرنا سابقاً إلى أن تشكّل الدولة اللبنانية كان حصيلة لسياقين تاريخيين متقاطعين هما:

١- انهيار الأمبراطورية العثمانية التي اعتمدت في تحصيل مواردها المالية والعسكرية من الولايات على تلزيم اقتطاع الريوع الزراعية للأقدر بين أمراء الملة السنية. وغالباً ما كان يجر هذا التمييز للأقدر بين الملل وزعاماتها قهراً كامناً لدى الملل الأقلوية الأخرى تتقبله مستتره بالمألوف السياسي والفقهى السائد في ظل دولة الخلافة العثمانية إلى أن تبلور الحضور السياسي للدول الأوروبية الضاربة في فرض الشراكة معها في التأسيس التدريجي للكيان منذ ما يزيد على قرن ونصف القرن.

٢- توافق فرنسا وإنكلترا، دولتي الاستعمار الحديث المنتصرتين في الحرب العالمية الأولى، على توزيع الولايات في المشرق العربي على كيانات انتدبتا عليها من المنظمة الدولية آنذاك لتؤسس فيها دولاً وإدارات محدثة وفق تشريعات مقتبسة. دول تواصلت فيها الهيمنة المتوارثة للرساميل الثقافية التقليدية لدى عوام الطوائف، ولا

سيما المحمدية منها المنفعلة على ثقافة الغرب. هذا الغرب الذي ظل يمثل لها تحدياً في حضارتيه المسيحية - الهلينية - الرومانية والليبرالية العلمانية. وكانت القيادات السياسية والدينية في الجماعات الطائفية غير المحظية في زمن الإمبراطورية العثمانية هي الأكثر تحفزاً، على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي، للالتزام بالادارة التوافقية للكيان اللبناني وفق نظام سياسي تعددي يعترف ميثاقه التأسيسي لكل طائفة بموقع زعامتها ونخبها بما يتناسب وحضورها الكمي و/أو النوعي في إدارة السلطة المنتدبة، وبما يتيح للزعامات ونخب التجار استمرار امتيازاتها في أدوار تفرضها التبعية السياسية والوساطة التجارية التي تؤديها على الصعيد الإقليمي.

الحدثة في الوساطة التجارية والتقليد في السياسة

لقد ترسخت أدوار الوساطة التجارية جراء ما أُتيح من فرص تعليم متطور وفرتها لأبناء الفئات العليا والمتوسطة إرساليات أجنبية ذات ثقافات وقيم بورجوازية غربية وجدت فيها هذه الفئات، المعروفة بحرصها على حصر استثماراتها العائلية، ضالتها في تعليم أبنائها تعزيزاً لتركاتها وتحصيناً لرساميلها الثقافية المحافظة. واستطاعت بذلك استثمار رساميلها الطبقية المميزة في تعزيز ما توارثته في محيطاتها الطائفية من شبكات العلاقات الزبائية الملائمة لممارسة مهنها الحرة التي أُعدت لها في الجامعات الإرسالية الأمريكية واليسوعية الفرنسية. وكان من الطبيعي أن تسود في أوساط تلك النخب الغنية قيم وأنماط عيش متغربة على صعد الاستهلاك والميول النفسية الثقافية تمييزاً لموقعها الطبقي داخل طوائفها.

واللافت في سلوكيات هذه النخب المُهجنة ثقافياً كان مراسها في ربطها اليومي بين اعتماد القوانين الليبرالية الموصلة إلى السلطة الضامنة لامتيازاتها في الحكم والعيش من جهة، وبين استمرار تبنيها للمفاهيم والقيم التقليدية المحافظة وحرصها على التعامل مع عوامها من خلال أهل الجاه الممسكين بمفاتيح السلطة المحلية. هؤلاء الوجهاء القِيَمون على تحزبات وولاءات متوارثة في الحواضر والأرياف للزعامات السياسية المتواجئة داخل الطوائف والمناطق من جهة ثانية.

وهكذا تُشكل الزبائية في العلاقات السلطوية داخل الجماعات المحلية الطائفية في المناطق اللبنانية نظاماً يضمن استمرار تبعية الزعامة السياسية في كل طائفة إلى دولة عربية أو أجنبية تُدخل لبنان في إستراتيجيتها الإقليمية. وتعمل كل من الدول الحليفة خارج لبنان على تعزيز تبعية الزعماء المتحالفين معها في الداخل من خلال الدعم السياسي والإعلامي والمالي وحتى العسكري بغية تمكينهم من فرض أنفسهم في محاصّة الحكم وتوزيع الدخل والخدمات بغية تحصين حضورهم في الإدارة الزبائية لقواعد طوائفهم والعكس بالعكس.

التمييز والتمييز في الكيان التعددي

شكل التعدد الطائفي في تكوين الكيان اللبناني وما نجم عنه من تعدد في المناهج المتطورة للتعليم الإرسالي والخاص، الجامعي وغير الجامعي، شرطين ملائمين للنمو الاقتصادي والثقافي الذي تميّزت به الطبقة السياسية والاقتصادية المفردة في ليبراليتها. وقد ساهم هذان الشرطان، منذ مطلع الخمسينيات، في جذب الخبرات والاستثمارات إلى الأسواق اللبنانية الهاربة من الأنظمة العربية المشرقية المتوترة بفعل الانقلابات العسكرية وميول الحكام الجدد فيها إلى الاقتصاد الموجه في ما يُسمى «اشتراكية» الدولة.

وساهمت الموارد والظروف الإقليمية المتوترة في تعزيز الأدوار اللبنانية والإقليمية في مجالات الاقتصاد والسياسة والإعلام وفي تحقيق الازدهار الملحوظ خلال الربع الثالث من القرن العشرين. وكان هذا التفاوت المفرط في توزيع الازدهار الاقتصادي بين منطقة لبنان الأوسط (بيروت + قسم كبير من جبل لبنان + زحلة) وبين المناطق والأرياف اللبنانية البعيدة عن العاصمة قد بلغ في دراسة بعثة (IRFED) عام ١٩٦٠-١٩٦١^(١) مؤشرات كانت بمثابة إنذارات مبكرة.

لقد شكل هذا التفاوت في النمو بين المناطق محركاً لوعي إصلاحي اجتماعي

(١) انظر تقرير بعثة إيرفد ١٩٦٠-١٩٦١، الجزء الثاني، صفحة ٧٧. حيث نقرأ: أن «٥٪ فقط من الوحدات الريفية في لبنان الأوسط تُصنف وحدات غير نامية أو متدنية النمو مقابل ٣٥٪ من الوحدات في محافظة البقاع. وأن ٧٠٪ من الوحدات الريفية في لبنان الأوسط هي وحدات نامية أو تشهد إقلاعاً في النمو مقابل ٢٣٪ من الوحدات الريفية في

اقتصادي للاختلالات التي رسختها الليبرالية المفرطة بين المناطق. وعي يتعارض مع الوعي الطائفي لهذه الاختلالات ظلّ يختزل أسبابها بتفاوت حصص الطوائف في الحكم والقرار وخدمات الإدارة الحكومية. وقد نجحت الزعامات الطائفية الإسلامية في تكريس هيمنة هذا الوعي الطائفي على الوعي الإصلاحي بسبب قصور القيادات اليسارية وارتهااناتها المتفاوتة للزعامات الإسلامية المعارضة ولحلفاء إقليميين.

التأزم الداخلي والتأزيم الخارجي لنظام الوساطة

لقد أتاح بلوغ التأزم داخل النظام بين القوى السياسية المحافظة داخل اقتصاد الوساطة الخدماتية من جهة، وبين القوى السياسية التي مالت إلى تطييف الإصلاح بفعل رجحان وعيها الأيديولوجي الطائفي من جهة أخرى، فرصاً واسعة أمام تدخل أطراف إقليمية متوجهة في الصراع العربي الإسرائيلي: فوجد بعض هذه السلطات القومية (الفلسطينية والسورية وغيرها) استعداداً نفسياً سياسياً وعسكرياً لدى القوى الإصلاحية واليسارية في المناطق الإسلامية للتحالف معها في مواجهة تحالف مضاد بين بعض الحكومات العربية المحافظة التي وجدت لدى بعض القوى الكنسية والسياسية المحافظة في المناطق المسيحية في المقابل، استعداداً نفسياً سياسياً وعسكرياً لحسم التناقض السياسي الداخلي الخارجي الذي استحكم في تأزم النظام وشرع الأبواب أمام تدخلات الأطراف الدولية والإقليمية كافة. لقد تدرجت هذه التدخلات إلى حد شجع إسرائيل عام ١٩٨٢ على اجتياح لبنان والوصول إلى بيروت. وكان اجتياحاً ووجه بمقاومة وطنية أولاً وإسلامية لاحقاً تمكنت من إنجاز التحرير عام ٢٠٠٠.

لقد حصرت الأطراف الخارجية تحالفاتها مع زعماء تقليديين أو قادة سابقين لميليشيات طائفية. وهذا ما عزز حضورهم في الحكم والولاءات الزبائنية لهم بعد الحرب عبر مفاتيحهم على حساب الولاء للدولة. وأدى هذا التوسع في حضور الأطراف الخارجية إلى انتقال العصبيات من واقع التعدد في زعامتها ذات القدرات والنفوذ المحلي المحدودين إلى واقع يغلب فيه شبه التفرد في الزعامة بقدرات وإمدادات خارجية ظرفية لا حدود لها.

وبهذا ظلّت وتظل السلطة في لبنان سلطة تقليدية متوارثة في بيوتاتها الطائفية أو متجددة في قيادات ميليشياتها وفي من تتوافر فيهم خصوصاً مزايا التدوين الشعبوي. إنها السلطة التي حال ويحول منطق الزبائنية في أداؤها الداخلي ومنطق التبعية في أداؤها الخارجي دون قيام الدولة ودون التمكين من الانتقال الذي يُسميه ماكس فيبر «الانتقال التاريخي من السلطة التقليدية إلى السلطة الشرعية» في الدول القومية الرأسمالية الصناعية، أي الانتقال إلى سيادة الدولة التشريعية التي تفوق السلطات الدينية.

و إذا كان النموذج القانوني لهذه الدولة التشريعية يقوم في البلدان المتفوقة في ليبراليتها على التمثيل البرلماني الذي تحد مجالس الشيوخ ومؤسسات المجالس الاقتصادية والمجالس الدستورية والمحاكم العليا فيه من شطط الأكثريات البرلمانية في التشريع والمراقبة. شطط يقع فيه البرلمانيون أحياناً كثيرة في البلدان الغنية تحت تأثير حملاتهم الإعلامية في تعبئة جماهير الناخبين وتوجيهها. فالى أي حدود يصل تحكّم الإعلام في بلد يتوسع فيه الفقر^(١) وتتصل فيه الدولة عن مسؤوليات التشريع للإفقار تاركة الزّراع والصّناع والأجيال الطموحة للبطالة أو الهجرة؟

المغالاة المتبادلة في تطييف البيئة

يلاحظ في تركيبة السلطات الأهلية، القائمة خصوصاً في الطوائف الإسلامية على عصبية الاعتقاد الديني أو التمثيل، أن القيادات التقليدية الوارثة أو المستجدة المعتمدة من الخارج تميل، بوعي أو بدون وعي، إلى تعظيم أداؤها ومهابتها. وتسعى دائماً إلى تجسيد

(١) راجع: الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان واقع وآفاق، الصادر عام ٢٠٠٤ عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيروت. حيث ورد نص حول الفقر المتوسع في تدهور متوسط مداخل الأسر منذ صدور دراسة بعثة إرفرد عام ١٩٦١ في منطقة بيروت الكبرى على سبيل المثال، التي كان يعيش فيها عام ١٩٩٧ حوالي ١/٣ سكان لبنان. وورد في النص المشار إليه أنه «لدى القيام بتحويل أرقام المداخل لعام ١٩٦٦ واستناداً إلى تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٩٧ تبين أن دخل الأسر بالأسعار الثابتة قد انخفض عام ١٩٩٧ في حدود ٦٢٪ عمّا كان عليه عام ١٩٦٦. علماً أن لهذه النتيجة دلالة نوعية وتأشيرية بغض النظر عن دقة الرقم نفسه».

روح الطائفة نائية في خطابها التعبوي المتمذهب عن منطق التسوية والمساومة السائد في ثقافة التعددية المدنية. هذا التمذهب الذي لا يقتصر فقط على المغالاة في معتقداتها وفي الأداء الصاخب لشعائرها بل يصل إلى حد مذهب البيئة وشوارع المدن والضواحي حيث تحرص الفروع الحزبية المحلية وتجار الأحياء ومفاتيح السلطة الأهلية فيها على إعلان المبيعات في لافتات وجداريات تُذيل بتواقيع صحيحة أو وهمية يرفعها المنتفعون من الأتباع المنتفعين بزبائنية الزعماء النافذين وخدماتهم. إنه الإعلان الذي لا يُخفي استفزاز جماهير العصبية الطائفية الأخرى من خلال اغتصاب المجال العام والساحات العامة في داخل المدن والبلاد بتشجيع من فروع الأحزاب المتحكمة في الطوائف أو بتشجيع من المجالس البلدية المتواطئة وذلك للمجاهرة بولاءات يُعجب كل لبناني غير منتفع بولائه وكل قادم إلى لبنان كيف يقبل هؤلاء الزعماء مثل هذه التعبيرات عن الولاء لهم؟

إن بروز المقاصد الاستفزازية في إعلان الولاءات من قبل الفروع الحزبية لزعمائها في مختلف المناطق اللبنانية لا يعني غير الميل إلى القطع مع أخلاق الجيرة والجوار ومع ما يُسمى بـ «العيش المشترك». وإن الخطاب التعبوي الذي يغتصب المناسبات الدينية والاجتماعية للجماعات المحلية ويُذاع أحياناً على مدى ساعات في الليل والنهار في الفضائيات الطائفية لا يقل استفزازاً ومقتاً عن اللافتات والجداريات المبجلة. وهو خطاب وجداني لا يكلف الدعاة من أصحابه عناء تجاوز بداياتهم العصبوية فلا يضيفون، وال حال هذه، إلى إيمان المؤمنين بهم إلا المزيد من التذاكي في استخبات نيات اللبنانيين في الجماعات الأخرى، والمزيد من الإحباط حيال مقولة ما يُسمى «العيش المشترك» الذي كثيراً ما يتجسد بتوافق الزعامات على تحاصص السلطة والثروة وخدمات الإدارة.

الزعامة في الخطاب الطائفي

لا بد من التذكير بأن شكل توزع الجماعات في نطاق بلد ما أو ما يُسمى بالمشهد المورفولوجي للتوزع الجغرافي للطوائف مضافاً إلى تفاوت الأحجام بينها هما عاملان يساهمان لدى عوامها، في ترجيح هيمنة ميول نفسانية ثقافية مختلفة، كما في ترجيح الميل إلى تعميم التصنيفات المزاجية المقصود⁵⁸ للجماعات المُشار إليها في مفهوم الشخصية

الأساسية لدى بعض علماء الاجتماع. كما يرجح تدني أحجام الجماعات في البلدان المفتقرة إلى القدرات الاقتصادية والمؤسسية المعاصرة، لدى كل جماعة، هيمنة الميل إلى الارتباط برموز السلطة داخلها. ونذكر في هذا السياق بأن عمق تأثير هذا الارتباط لجماعة الطائفية يتناسب عكساً مع حجمها:

فكلما قلَّ حجمها نسبياً مالت الغالبية فيها إلى موالاتها للزعامة التي تحظى بالتحالفات الأوثق مع السلطات الحكومية داخل البلاد كما في خارجها. تحالفات تمكّنها من مضاعفة نفوذها في مواجهة منافسيها داخل العصبية أو في مواجهة زعامات متعارضة معها في عصبيات أخرى. وكلما كبر حجمها نسبياً تزداد الحاجة إلى تحالفين على الأقل داخلي وخارجي لحصر نزوات التزعم المنافس داخلها.

وغني عن البيان أن فرص الدعم الخارجي للجماعات الإثنية والطائفية من الخارج أخذت تتضاعف مع توسع العولمة وتفاقم العجوزات الاقتصادية والإفقار والبطالة وتردي ضوابط سيادة الدولة وتماسكها. إن هذه التحولات تُغلب بأشكال مباشرة أو غير مباشرة ثقافة التطرف الديني المذهبي أحياناً، وثقافة التعنصر أحياناً أخرى، على ثقافة الصراع الاقتصادي الاجتماعي التي تُخرج سلطة الزعامة المعتمدة في العصبية ودورها في تحصين النظام الاقتصادي والسياسي المسؤول عن سوء توزيع الثروة والسلطة بين المناطق والجماعات.

الخطاب العصبوي في الإعلام الطائفي

تتوافر لعصبيات الطوائف أكثر فأكثر فرص تأهيل الموارد البشرية واعتماد التكنولوجيا الإعلامية المعاصرة لترويج الثقافات المحافظة الغالبة داخلها. وبهذا يصبح الإعلام الطائفي جاهزاً وقادراً، في الظروف والمواجهات السلطوية المحيطة بالجماعة، على إبراز هويتها في مواجهة الهويات الأخرى، فيتحول الإعلام إلى وسيلة تعبوية تصدح في أزقة دون أخرى، وهو الذي يتوجه إلى الميول النفسانية الثقافية أو الأيديولوجية الخاصة بجمهور الجماعة الذي يستهدفه دون سواه، ويعيد استنفاره كلما لاحظ تراجعاً ما في سلبية تحسّسه حيال الميول والخطابات الأخرى المُستخْبِثة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن خطابات القادة الطائفيين غالباً ما تُلقى في محافل يسودها مناخ مهيب أو عبر قنوات الإعلام المرئي المصور الأعمق وقعاً في القلب والعين. وحرصاً منها على توصيل مضامينها المنزلة على الجمهور تتظاهر مصادر إعلامها أحياناً بالانفتاح على أصحاب خطابات مغايرة داخلها ولكن بالقدر الذي لا يقلل من تأثيرها من جهة، ويوهم بقبولها قيم العصر وفي طليعتها الديموقراطية وقبول الآخر.

وفي تقديرنا أن ميول جماهير الطوائف إلى الثقافة الغالبة المحافظة في أوساطها تجعلها أقرب إلى التحسس منه إلى التحليل والمساجلة، لذلك يُنظر إليها على أنها كتلة قابلة للاستنفار والتعبئة وصولاً إلى العسكرة عندما يقتضي الأمر ذلك في نظر القيادة. وتكرر في مخاطبة تلك الجماهير التعبيرات الموحية بأنها تعبئة للدفاع عن الإيمان وعن شرعية الحضور المضمون في الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن عملية التعبئة والعسكرة في أوقات المواجهات الحادة غالباً ما تخرج عن تصورات القادة وأخلاقياتهم لتتولاهم القيادات المتوسطة الأقل حصافة والأكثر تعصباً أو انتفاعاً في موالاتها. وذلك لأن هذا المستوى من القيادات هو الأكثر تحكماً في حركة المواجهة على الأرض وهو الأقرب إلى ما يغوي الجماعات المتطرفة في قواعد الزعامات.

أجل في ظل هذه المواجهات التعبوية التي تتواصل فعلاً وانفعلاً، تبتعد خطابات التعبئة عن مستوى التحليل السياسي التفاوضي باتجاه مستوى التحسيس العصبوي التحريضي. وتربط بين مشروعية التمييز الثقافي للجماعة وبين شرعية الزعامة التي تمثلها ولا سيما منها، كما هو الحال في لبنان، تلك التي تتوافر فيها مزايا الكاريزما وبلاغة الخطابة ويرى فيها العامة من الناس القدرات على الإغاثة في عوزهم أو سندا لهم في مصالحهم وفي شرعنة مخالقاتهم داخل الدوائر الحكومية.

غير أن الاختزال الظاهر لقدسية القضايا الكبرى لمصلحة تقديس القادة والأئمة لا يُخفي أن آلية هذا التقديس تفرض على هؤلاء أن يهبطوا بالمستوى المعرفي لخطاباتهم

أحياناً كثيرة من مستوى الفعل العقلاني التحليلي والتاريخي الضروري لفهم القضايا الكبرى لجماعتهم ومعالجتها إلى مستوى الإيمان والانفعال التحسسي التحريضي الذي تستسيغه الجماهير وترسخه الكوادر المتوسطة الممسكة بوعي هذه الجماهير وشعائرها وضمائرها، كما سبق وأشارنا. ولهذا يُلاحظ أن القضايا السلطوية التي تلتزم بها القيادات الطائفية غالباً ما تتحول إلى قضايا جهادية وجودية لا تقبل المساومة.

مميزات الخطاب الطائفي في لبنان

١ الرمزية

إن غلبة التحسس الانفعالي على التفكير لدى العامة الطائفية ترتبط بميلها إلى الرمزية في التعبير عن رأسمالها الثقافي المتوارث الذي تميّز به ذاتها في مواجهة ذوات العوام الأخرى. هذا الرأسمال الذي تبرز فيه الرموز المقدسة في الميراث المذهبي المتوارث لدى أجيالها. وهي رموز تفاخر بها في وعيها ومعيوشها اليومي وتُفديها بالدم في لحظات التعبئة عندما يُسيء الآخرون النظر إليها. وتظهر هذه الرموز في مجسمات المقدسين كما بصور للقادة التاريخيين أو بعبارات تنذر وتذكر على جدران الأزقة أو في الأخبار بوقائع وأيام لا تنسى (واقعة كربلاء مثلاً لدى العامة الشيعية) وبالنكات المروّجة التي تُحابي الذات وتستثير الآخرين. ويصل الأمر في مناخات التعبئة إلى حد افتعال التمايز في أشكال رفع العلم الذي هو الرمز الوطني المشترك، تمايزاً يُقصد منه الفرز السياسي العصبوي عندما لجأ قادة تحالف سياسي معين إلى مطالبة أنصارهم برفع العلم الوطني على شرفات منازلهم. وهذا ما أدى إلى فرز حاد في جيرة المبنى الواحد والحي الواحد. وهو الفرز الذي استتبع الكثير من الشكوك المتبادلة والتوترات اليومية في النسيج الأهلي.

وتصل محاباة الذات واستثارة الآخر في ظروف التحدي السلطوي البالغ إلى حد التسويغ الواعي أو غير الواعي للصدامات الأهلية، وإلى حد تصبح فيه المفاهيم التي يعتمد عليها القادة في أي من الخطابات¹⁶¹ لعبوية أقرب إلى المضامين الإيمانية التي لا تقبل

المساومة منها إلى المضامين السياسية التي سبق وألفت الجماعات الطائفية العيش في ظلها قروناً طويلة في القرية الواحدة وفي المنطقة الواحدة قبل توسع المد الثقافي المذهبي.

٢ المغلاة

وهي من ميزات الخطاب الطائفي الذي يَغْلُ في الصدور في لحظات التعبئة وفيه تعجز الأرقام عن تقدير ما تستحضره كاميرات التصوير ومشاعر الإعلاميين من حشود مناصرة أو ما تغفله من حشود معادية. ويبقى على المؤمنين المغالين في سذاجة موالاتهم أو معارضتهم أن يستنفروا بمقتضى ما توحى به التقديرات الإحصائية المسيّسة. إنها التقديرات التي اختزل فيها المليون إلى عشرات الآلاف ورُفعت عشرات الآلاف إلى مصاف المليون وعلى من لا يُصدق تقديرات الفضائيات والصحف أو الإذاعات الشهيرة أن يتولى التعداد بنفسه.

٣ التأويل

وجدير بالذكر أن ميزة المغلاة في تقدير الحشود المُعبّأة لا تفترق في منطق الزعامة الطائفية عن ميلها إلى التأويل معتمدة أحياناً صيغ التساؤل حول نيات الخصم وارتباطاته في معرض تأكيدها. وتسارع أحياناً إلى الربط بين تعبيراته وبين مقاصده التي تميل إلى تأكيد كمونها في هذه التعبيرات معتمدة على الحذف في تكبير الوقائع الصغيرة أو في تصغير الوقائع الكبيرة، وتعتمد على مقدرة في النفاذ من تعبيرات الآخر الخاصة المرمّزة باللغة المحلية إلى النيات التي يُفترض أنها كامنة في نظام الوعي لدى الزعامة في الجماعة الأخرى المواجهة ومراهنه في ذلك على سهولة إقناع جماعتها المُعبّأة من خلال شبكة العلاقات بين أفرادها. هذه الشبكة التي يتحكم فيها مفاتيح الوعي والتحريك داخل القيادات المتوسطة، كما يقول أصحاب نظرية التفاعلية (Interactionnisme) من علماء الاجتماع.

٤ التورية

إن منطق الخطاب الطائفي الذي يقوم على الرمزية ويحرص على التملق التناقصي في رعاية التوافق السلطوي بين زعامات الطوائف يتحول في لحظات التصادم إلى المغلاة والتأويل وكذلك إلى التورية في مخاطبة قيادات الفعل والرأي في جهات الخصوم، ويسود

في مثل هذه المخاطبة غير المباشرة اعتماد تعابير مزدوجة القصد. تغيب عنها أحياناً كثيرة تسمية الخصم المقصود وذلك لترك الباب مفتوحاً أمام التأويل الذي سيأتي يوم قريب يفرض فيه التصالح معه، وسيُدعى الجمهور إلى الترحيب من جديد لقبول التوافق معه داخل النظام السياسي، هذا النظام الذي يحرص جميع زعماء الطوائف على معالجة الاختلالات في اتساقه العضوي حتى لا تتحول هذه الاختلالات إلى تناقضات تكشف عن أشكال من الصراع الاجتماعي والوعي الذي يحرّج أهل النظام.

زعامة الطائفة ومنطق ولاء العوام لها

التفارق بين حقل القرار الاقتصادي وحقل الإدارة السياسية

إن الانتماءات الأولية سواء منها الطائفية المتعايشة أو القروية المهيمنة في إدارة البنية المجتمعية اللبنانية هي انتماءات تفرض على مقاربة السلوكيات الاقتصادية في لبنان أن تكون أقرب إلى ما يسمى بالمقاربة الإنسانية - الاقتصادية (الأنثروبولوجية الاقتصادية). والحالة اللبنانية ليست حالة فريدة في العالم فهي شبيهة بوضع بلدان الجنوب الفقيرة التابعة التي انفصل فيها حقل الإدارة السياسية عن الحقل الذي يتحدد فيه أداء اقتصادها، وهو حقل مراكز عولمة القرار الاقتصادي والسياسي.

وتبرز تلك المقاربة على خلاف ما كان سائداً في المقاربات الماركسية التقليدية التي ترى أن المستويات الاجتماعية والسياسية هي انعكاس مباشر للتحويلات الحاصلة على مستوى نظام الإنتاج داخل كل مجتمع. وقد استندت تلك الطروحات إلى تحاليلها لأنساق الرأسماليات الصناعية الشمالية أو الاقتصادية المركزية المتطورة حيث تقوم آليات الاقتصاد داخل المجتمع الرأسمالي بالذات، بتحديد المكوّن المهيمن في الاجتماع والسياسة داخله.

التعددية اللبنانية وأشكال الفعل والانفعال

وتجدر الإشارة إلى أن تضاعف حجم المبادلات غير المتكافئة مع أسواق البلدان الصناعية الغنية ولا سيما بعد تحرير الأسواق وتهميش المزايا التنافسية في لبنان (ارتفاع

مستوى الكفاءات المصرفية والكوادر الفنية واليد العاملة اللبنانية...) زاد في العجوزات المالية والتجارية وفي المديونية وفي تحول الاستثمارات باتجاه العمليات التجارية والمالية الأقرب إلى المضاربات، وزاد من نسب استيراد السلع الاستراتيجية عموماً والغذائية منها خاصة. ولهذا تعزز التأثير المباشر لمراكز العولمة المالية والتجارية في الإدارة الاقتصادية في لبنان من جهة، وتعزز في المقابل:

- فعل التكيف مع تلك المراكز بقيادة الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينيات مدعومة من زعامات الطوائف الخارجة من الحرب الأهلية ولكل منها أطرها الأهلية المنتفعة.

- الانفعال على ذلك التكيف من خلال أطر أهلية وسياسية ونقابية إصلاحية تقودها نخب من الفئات المتوسطة الدينية أو اليسارية. هذه النخب المنفعلة لا تطرح برنامجاً لبناء اقتصاد متعارض في أسسه مع السياسات النيوليبرالية المتسببة بالإفقار والتهميش الاجتماعي. وغالباً ما يتجسد ذلك الانفعال بتحركات رفضية موسمية تفتقر إلى البرامج البديلة وإلى التماسس النقابي والحركات السياسية الديمقراطية. فتغلب فيها المواجهة مع الهوية الثقافية للرأسمال الأجنبي وليس المواجهة مع أصحاب الرأسمال المحلي المتكيف مع هذا الرأسمال. وفي مثل هذه المواجهة يلاحظ أن طروحات النهوض القومي أو الديني وأولوية المواجهة مع الهوية الثقافية للدول المستفيدة من عولمة الأسواق تتقدم على طروحات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الوطنية المستقلة المتناقضة مع مصالح الرأسمال المحلي المتكيف.

واليوم يتولى نموذجان من القيادات أمر تدجين الجماهير والتزامها بهذه الطروحات:

١- نموذج الوجيه أو الوكيل السياسي المحلي الموالي الذي يقول مع زعماء الهرميات الطائفية سواء في تلبية الحاجات التشغيلية أو الإغاثية لبعض المعوزين في محيطه القرابي أو العائلي حيث يضمن ولاء النافذين فيها وتجييره في مواسم الانتخابات.

أو يقول في تلبية حاجات المجتمعات المحلية فيحظى بعقود التجهيز أو الصيانة لشبكات البنى التحتية أو بعقود البناء لمرافق الخدمات الاجتماعية (صحية - مدرسية...

الخ) فيضمن من خلال إجراءات المكافحة المسيسة هذه تحقيق الأرباح المجزية المتناسبة مع دور الواجهة في إدارة الولاءات المحلية ورصد ميولها وتطلعاتها وضوابطها.

٢- نموذج الوجيه المعارض الأصولي الذي ينأى في خطابه التعبوي عن تفكيك الآليات المعقدة للاستغلال الاقتصادي والتهميش الاجتماعي للجماهير المتصبرة دائماً في قواعد الهرميات الاجتماعية والقرباية، فيركز على استثارة العداء للخارج عداءً أيديولوجياً يصل إلى حدود التعنصر مستفيداً من إصرار الحكومات والدول الغربية على نهب الثروات والأسواق ودعم إسرائيل ليشرع توسيع قدراته على اقتطاع ما يمكن أن نسميه الريوع الإيمانية وهي ريوع قد تكون مالياً من مانحين محليين أو خليجيين أو دوليين يستثمر في بناء مؤسسات الخدمات الإغاثية والرعاية (الصحية والتعليمية والإيوائية) وتجهيزها.

إدارة التجمهر في الهرميات الطائفية اللبنانية

في ظل التركيبة المجتمعية اللبنانية المطيَّفة سياسياً والمعوقة اقتصادياً عن أي تخطيط يستشرف المديات المتوسطة إن لم نقل البعيدة يعجز هذا النهج الأصولي عن بلورة الخيارات المتفاعلة مع الأسواق الإقليمية والملائمة لتثمين المزايا الخاصة بالموارد والمناطق والقطاعات الإنتاجية اللبنانية. ويجري اختزال اللبنانيين إلى مجموعات متعايشة في هرميات متنافرة ومتجاورة يُمارس زعماءها ما يشبه احتكار التسلط داخلها، بفضل دعم خارجي لهم وبفضل اعتراف شركائهم في زعامات الأهرامات الطائفية الأخرى بتسلطهم شبه الاحتكاري داخل أهراماتهم الخاصة بهم تحت شعار الديموقراطية التوافقية. هذا الشعار الذي يمكن أن يُستخدم لشرعنة تزايد التفاوت في النمو بين المناطق والجماعات وتحميل كل منها مسؤولية قصورها عن اللحاق بالمناطق والجماعات الأخرى مغفلاً مسؤولية تهميشها المزمنة الناجمة عن التوجهات الليبرالية المنفلتة للقوى المقررة في السلطة وفي الاقتصاد. وتحصر الزعامات الحاكمة على إبراز التجاور بين الأهرامات الطائفية على أنه تعددية خاصة بالحالة اللبنانية، تعددية تحمل للبشرية «رسالة خلاص» في العيش المشترك بين الديانات، في الوقت الذي ترسخ الزعامات الطائفية في هذا العيش المشترك أولوية

الانتماءات الأولية العصبوية على حساب أولوية الانتماءات المدنية الإنسانية والولاءات لدولة الوطن.

نخلص من هذا العرض لتحولات البنية المجتمعية في لبنان وللتغيرات الطارئة على توجهات السلطة والمعارضة وعلى مكوناتهما الأهلية القاعدية، إلى أن المكونات أو الجماهير قد ازدادت تهميشاً بعد انحسار مسؤوليات الدولة في ضبط اختلالات أسواق الإنتاج والعمل، وفي معالجة البطالة المتزايدة مع تزايد موجات التسريح وإغراق القطاعات بعروض العمل الرخيص الوافدة عبر الحدود وخاصة بعد دفع اللجوء السوري إلى لبنان بسبب الحرب. وقد ترافقت هذه التحولات مع سياسات تجميد الأجور وزيادة الضرائب وارتفاع مؤشرات الفقر، مقترنة بسياسات تفريع النقابات وتطيفها. وهذا ما ساهم في تحول العمال والمستخدمين عن اعتبار هيئات النقابات أطراً فاعلة في مفاوضة الدولة وأرباب العمل. وإلى اعتبارها قاصرة عن حماية اليد العاملة اللبنانية. وأن هذه الهيئات باتت أكثر ميلاً إلى التواطؤ منها إلى المفاوضة مع الطرفين الآخرين المندفعين باتجاه التحلل من التزاماتهما الاجتماعية في ظل التوجهات النيوليبرالية الشرسة. هذه التوجهات التي حكمت سياسات الحكومات اللبنانية بعد توقف الحرب مع مطلع التسعينيات.

أشكال التألق في ثقافة التملق

لا نظن أن الزعامات المتولية في هرميات طوائفها غافلة عن طبيعة المنطق الاضطراري للولاء الذي تنقاد إليه العوام المعوزة كملاذ أخير للتأمل بالحصول على خدمة في إدارة حكومية أو للتأمل بوعد بالتشغيل، أو ينقاد إليه الكثير من الراغبين في الحصول على تعويض ضرر مزعوم في التهجير أو الاحتلال. إن مثل هذا المنطق الذي يضطر إليه كل محتاج محبط في سوق العمل أو أي طامع في خدمة يستحقها أو لا يستحقها من الإدارة الحكومية، هو منطق يوهم الزعيم بصدقية الولاء له. يساهم في هذا التوهيم الوجهاء المقاولون المقربون أو المستقربون الذين لا يتورعون عن مصادرة الشوارع والمنعطفات والجدران والجسور لتعليق اللافتات والصور الكبيرة. فيسود منطق التوهيم في هرمية الطائفة كلها: فالمعوزون يتملقون لوجهائهم والوجهاء المقاولون يتملقون الزعماء وهم بدورهم يتملقون ويوهمون

من يهمل الأمر داخل البلاد وخارجها بأنهم لا بديل عن مواهبهم المخلصة في إدارة التصدي لأي قوة إقليمية. وهكذا تسود في الموالة صعوداً ونزولاً ثقافة التملق التي تهدد بين فترة وأخرى أمن الكيان والوطن.

من عصبية الدم إلى عصبية الطائفة في لبنان

تقوم عصبية الدم على نظام يضمن تجددتها ويضبط هرمية التكافل الجماعي داخلها ويفرض على أهل الحل والربط فيها رعاية ومراعاة تحسسات عوامها. هذه العوام التي لا يمكن أن تُستنفَر في الشدائد لأجلهم من دونها. وقد تصل محاباة أهل السياسة لتخلف عوامهم الموالية إلى حد التغافل أحياناً عن كبائر سفهائها أحياناً إذا ما اقتضى الأمر تذرّعاً بقول مأثور ووضعه في غير المقام الذي أورده فيه الإمام علي بن أبي طالب عندما قال: «بئس قوم ليس فيهم سفهاء».

التغير في طبائع العصبيات وهواجسها في لبنان

إذا كانت عصبية الدم تتميز بنظامية هرمية تجدد نفسها بروابط التصاهر وأخلاق التكافل والتجاور وبنواميس الحياة الريفية وشبه الاكتفائية، وتجدد الالتزام الأخلاقي بسلطة مشيختها من خلال سهولات التواصل اليومي في نطاق مكاني محدود، إلا أن مقومات هذه العصبية تشهد مع التوسع الديموغرافي للنسب والنزوح والهجرات وتوسع الاندماج في علاقات السوق والعمل المأجور في المدن تحولاً باتجاه التجبب وانحسار التعارف والتعاطف والتكافل إلى حدود عصبية أضيق تُسمى الحمولة. وهي عصبية أسرع تحركاً لتلبية حاجات أفرادها في الإدارة الحكومية من خلال تحويلها إلى تكتل ضاغط يتكفل وجهأؤه أو «مفاتيحه» بالتحكم في المواقف السياسية والانتخابية لأفراده مقابل تعهدهم بتوزيع الخدمات عليهم وفق مفهوم الزبائنية العائلية - السياسية.

وهنا لابد من التذكير بأن عصبية الدم العشائرية منها أو الجبية هي عصبية ذات حضور محلي تعريفاً. وتبقى في تحسسات أفرادها وسلوكياتهم مهما تغيرت حدودها المحسوسة بتغير الظروف الاجتماعية - السياسية في البلاد. إن ظروف علاقات السوق والمصالح

تنعكس تعديلاً في حدود ودرجات الإحساس بالقرابة البيولوجية بين الأفراد. وفي مثل هذه الظروف تتعدّل شحنة التعصب القراي وتراجع إدانة الخارجين عليه.

إن التحول في عصبية الدم من نطاق العشيرة والعائلة إلى نطاق الحمولة الجبية لا يعني التدرج إلى تجاوز منطق العصبية بل هو تحول يفرضه في لبنان على سبيل المثال تغير الأوضاع العامة الداخلية المتأثرة أكثر فأكثر بالظروف الإقليمية والدولية. إنه تحول انتقالي إلى عصبية دموية أصغر وأكثر ملاءمة لتشكيل عصبية لاحقة ذات نطاق وأداء أكبر وهي: عصبية الطائفة أو المذهب ذات الوظيفة السياسية والحضور في السلطة المركزية. إنها العصبية التي يفعل المكون الإيماني في نشوئها وتشعر العوام المهمشة فيها، إلى هذا الحد أو ذاك، أن قادتها هم حماة شعائرها وخصائصها الإيمانية. وأنهم مراجع لا يستغني أفرادها عنهم في الوصول إلى حقوقهم على الدولة كما في الوصول إلى إعفاء أنفسهم من حقوق الدولة عليهم. وبهذا تصبح الهوية الطائفية هي الهوية الأولى للفرد. هويته التي ينزاح بفعلها وعيه لتهميشه الاجتماعي الاقتصادي عن المسؤولية المشتركة للسلطات الحكومية وللسلطات الأهلية التي يواليها إلى مسؤولية موهومة تتحملها الطوائف الأخرى دون تمييز داخلها. إن مثل هذا التحول من عصبية حمولة الدم إلى عصبية الطائفة هو تحول باتجاه إطار أكبر للترابط العصبي، كما سبق وأشرنا، وهو أكثر ملاءمة لتشكيل كتل رادعة تستقوي بها قياداتها على الحركات العلمانية داخلها أحياناً وعلى القيادات الطائفية الأخرى وتحالفاتها الخارجية عندما يقتضي الأمر.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن توسع التهميش الاجتماعي المتراكم في مطلع السبعينيات أدى إلى توسع فرص نمو المعارضات الديموقراطية والشعبوية المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي الذي يُعيد التوازن داخل الكيان اللبناني. وهذا ما أدى إلى استنفار زعامات الطوائف الإسلامية التي حرصت على حصر المطالبة بتوازن حصص الطوائف في الإدارة السياسية وفي المقابل ذهبت الزعامات المسيحية المحافظة باتجاه رفض الإصلاحات السياسية والاقتصادية على السواء، بذريعة حماية الكيان والسيادة وعازية ذلك إلى التأثير السياسي الداخلي للسلاح الفلسطيني الذي طالما استفاد في حينه من الأزمات الداخلية

وبذريعة حماية النظام من خطر ما سمي آنذاك بتأثير اليسار الدولي. وهكذا وجدت الزعامات الطائفية نفسها أمام المستلزمات العسكرية والمالية والسياسية الخارجية للمواجهة. ولتجديد عصبياتها في إدارة النظام ولو عن طريق تحالفاتها الإقليمية والدولية التي وصلت إلى حدود لم تبلغها من قبل، وجدت نفسها أمام ضرورات التكيف مع مقتضيات الدخول في المسرح السياسي الإقليمي والدولي. وبهذا تكون العصبية في تاريخ كيان لبنان السياسي الحديث قد تحولت من عصبية الدم الكبيرة في إطار العشيرة والعائلة إلى عصبية الدم الصغيرة الانتقالية في إطار الحمولة القرابية المسهلة لأداء نظام عصبية الطائفة على نطاق البلاد، وهي عصبية كانت أكثر تداخلاً في الكيان حتى مطلع السبعينيات وتحولت من ثم إلى عصبية الطائفة المتخارجة المتجاوزة لحدود الكيان. وكانت تحالفات هذه العصبية المتخارجة مع دول لا تملك في التحالف معها غير الارتهان لسياساتها ومصالحها الكبيرة المتغيرة على حساب لبنان. وبرزت مخاطر هذه التحالفات على وحدة الكيان عندما توافقت سياسات الكبار الدوليين والإقليميين على اعتبار أن مصالح النظام السوري في لبنان والمنطقة لا تتعارض مع مصالحها، وأن هذا النظام هو الأقدر على وقف القتال وإن أدى ذلك إلى إطلاق حرية أجهزته في ترويض من يعارض وجوده ثقافياً وأيديولوجياً من عدد من الزعامات المسيحية. وهو الأقدر أيضاً على تحشيد المتعاطفين معه سياسياً من الزعامات الإسلامية واليسارية المطالبة بالإصلاح. وهكذا استتب الأمر للوصاية السورية المتعززة في لبنان بتشبيك مصالح النافذين من السياسيين والعسكريين في كل من البلدين.

الغنم والغرم في تجاوز عصبية الطائفة لحدود الكيان

إثر توقف المعارك الأهلية في لبنان مثل اتفاق الممثلين البرلمانيين للطوائف في الطائف تتويجاً لتوافقات الأطراف الإقليمية والدولية على تعديل الشراكة الطائفية في الإدارة السياسية للكيان اللبناني. واستطاعت الوصاية السورية أن تحصر تعارضات وطموحات القيادات الطائفية السلطوية منها والzbائنية في حدود المظلة الاستراتيجية لنظامها، وأن ترصد التطلعات إلى خارجها. إلا أن قادة هذه الوصاية كانوا على امتداد أكثر من عقد ونيّف يميزون بين نماذج الزعامات الطائفية¹⁶⁹ المرصودة في لبنان: فقد لجأت أجهزتها إلى إحراج

أكثرية هذه الزعامات في نسب تمثيلها لعصبياتها، ولكنها ميّزت في تعاملها مع نموذجين مستجدين من القادة السياسيين على الساحة اللبنانية هما:

١- نموذج القيادة الحريية،

٢- ونموذج قيادة حزب الله.

وهما نموذجان طمحا إلى تجاوز حدود منشئهما الطائفية السنية والشيعية ليعملا من داخل الكيان على تحقيق أهدافهما التي تتجاوز حدود الكيان إلى حدود إقليمية ودولية. وهي:

- أهداف سياسية اقتصادية في النموذج الحريي تستند إلى قدرات مالية ذاتية وإعلامية مؤثرة في النخب المتعلمة والمسيّسة وفي الجمهور المهمش داخل الطائفة السنية وحولها. كما تستند إلى شبكة فاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي خدمت الإستراتيجية السورية وأجهزتها داخل لبنان وخارجه بالإضافة إلى خدمة مصالح الكثير من كبار قادتها داخل لبنان وسوريا.

- وأهداف سياسية جهادية في نموذج قيادة حزب الله، تستند إلى دعم شيعي خصوصاً وإلى قدرات تعبوية إيرانية ورعاية سورية سياسية وميدانية خصوصاً. وتأكّدت صدقية تلك الأهداف في عيون العرب والمسلمين خلال عقد ونيف سبقت قتل الرئيس الحريي من خلال الممارسة الجهادية التي كسرت، ولأول مرة، عنفوان جيش الدولة الإسرائيلية في مواجهة الجيوش العربية. وهذا ما أفاد الاستراتيجية السورية وأجهزتها في مواصلة الممانعة عن طريق مجابهة إسرائيل في لبنان وبموارد غير سورية.

لم تكن كافية، لا طبيعة الأهداف العابرة لحدود الكيان ولا الخطاب العابر لحدود الطائفة، لتمكين أي من النموذجين من الخروج على الاجتماع الطائفي وعلى التحسسات الطائفية التقليدية التي نبت وترعرع في وسطها كل منهما، سواء بفعل المكرمات الحريية السخية أو بفعل البطولات الخارقة لمقاومة حزب الله. غير أن الظروف الداخلية والخارجية المرسخة للوصاية السورية سرعان ما تدهورت بفعل التغيرات الجيوسياسية في مراكز

القوى الدولية عموماً والأميركية منها خصوصاً في عهد المسيحية المتصهينة. هذه القوى التي قدرت ما يعكسه التحرير الخارق للجنوب اللبناني على أيدي حزب الله الشيعي برعاية إيرانية وسورية من سلبات على النظام السياسي الإقليمي من جهة، وعلى الأمن الإسرائيلي من جهة ثانية. ولذلك تغيرت استراتيجية تفويض سوريا في لبنان وبت من الملح محاصرتها كمجال حيوي لإمداد قيادة حزب الله. هذه القيادة التي لم تقدّر أبعاد التغيرات الجيوسياسية الكبيرة التي ترتبت على انتصارها في فهم الدول الكبرى وإسرائيل. ولم تقدّر أن محاصرة سوريا وإيران حماية لإسرائيل تبدأ من محاصرة حزب الله بالذات من خلال تخويف عصابات طائفية غير شيعية من العصبية الشيعية المقاومة. هذه العصبية التي برزت عسكريتها في استعراضات آلاف المتدربين ممن ثبتت قدراتهم في التحرير عام ٢٠٠٠. وقد حركت مثل هذه الاستعراضات مواجهة عنيفة لحزب الله من طرف زعامات طائفية متعددة في لبنان. وفي تقديرنا أنه ما كان يمكن لها أن تتحرك لو أن حزب الله ثمر انتصاره في التحرير بجهد داخلي في سبيل شرعية الدولة وحقوق المهمشين فيها من كل الطوائف. وللتوصل في مساومات مع قيادات بارزة في تلك العصابات من أجل الدفع باتجاه إصلاح سياسي وإداري واقتصادي وباتجاه مخططات تنمية تربط بين مزايا المناطق والقطاعات وتمكّن الاقتصاد اللبناني من المنافسة في مجالات الاستثمار والتصدير. أجل لم تقدّر قيادة حزب الله أن محاصرتها المستهدفة ما كان يمكن أن تحصل إلا بقتل الرئيس رفيق الحريري صاحب الباع الطويل في علاقاته السياسية والاقتصادية الخارجية وصاحب المكرمات الإنسانية والإغائية الواسعة خصوصاً داخل الطائفة السنية وهي الأكثر عزواً في الأرياف والأكثر تعلقاً بزعامته للطائفة. وأن قتله المروّع لا يمكن أن يُنسب، في حدس عصبيتها المستثارة، إلا بقرار اتخذه الطرف السوري الأقوى في الحكم وستكون نتائج القتل في غير مصلحة العصبية الأقوى الحليفة لهذا الطرف، خصوصاً وأن التفجع المسيّس لم يظهر في مناطق الغالبية الشيعية كما ظهر في مناطق الغالبات المعادية لسوريا. وتجدر الإشارة إلى أنه من غير طبيعة العصبية الثكلى عادة أن تنتظر التحقيقات القضائية ولا

سيما منها تحقيقات المراجع الدولية العالية التخصص والتحسس السياسي. وفي موازاة ذلك أدى هذا القتل المروّع في نتائجه و/أو في أسبابه إلى توجيه الضغوط المحلية والدولية الإعلامية والسياسية باتجاه دعم تكتيل للعصبيات يتجاوز الحدود في تحالفاته الإقليمية والدولية يواجه تجاوزية حدود الكيان في تحالفات حزب الله التي تذهب إلى حدود مصالح الأمة. تكتيل يطالب هنا الحزب بالتخلي عن قوته العسكرية والانكفاء إلى العمل السياسي حصراً في حدود الكيان وحدود شرعية الدولة.

لقد غاب عن المنطق الديني للتفكير لدى حزب الله أن توافق قادة العصبيات قام ويقوم دائماً، لدى حماة الرأسمالية اللبنانية المركنتيلية المفرطة في ليبراليتها، أولاً وقبل أي شيء آخر، على فلتان الأسواق وعلى حركية الولاءات السياسية التي يقل فيها هاجس تحرير الوطن والأمة. وأن مستلزمات انتعاش اقتصاد السوق أهم بكثير من مستلزمات مجتمع الإيمان. وأن أخلاقيات حزب الله الإيمانية في خطابات قياداته وجهاديات عناصره لا تكفي لإحراج الزعامات السياسية للطوائف من بينها زعامات شيعية. ولا تكفي لمنع تلك الزعامات، وقد تحررت من حصريّة الوصاية السورية، من الطموح، مثلها مثل حزب الله، إلى الخروج على حدود الكيان وإلى عقد تحالفات إقليمية ودولية لتجديد حصريّة زعاماتها في طوائفها.

كما غاب عن المنطق الديني في صفوف قيادة حزب الله أن المواجهة العصبوية تتحول من المستوى السياسي السلطوي إلى المستوى الثقافي والسلوكي اليومي لدى العوام المستثارة. وأن ممارسة الشعائر التقليدية الخاصة بالطائفة التي كانت في الماضي موضع قبول ومشاركة من طرف الطوائف الأخرى (مواسم عاشوراء قبل تحرير الجنوب مثلاً) تصبح اليوم، ولو عن غير قصد، ممارسة مشحونة بمقاصد إظهار قوة مُرهبة في نظر عصبيات الطوائف الأخرى.

أجل، إن التواجه العصبوي يتغذى ذاتياً ويحصر فعل خطابات قادة حزب الله كل يوم حول البطولات الخارقة وحول كرامة الأمة مقتصرّاً على شد العصبية الشيعية فيتحول في الإعلام المقابل المتطور إلى فعل تخويفي لغالبية العصبيات الأخرى. تخويف لا تخفف

منه خطابات بعض زعاماتها عندما تضطر دينياً أو قومياً إلى الاعتراف بتلك البطولات أو بضرورات الحوار.

لقد فات بعض خطباء حزب الله أن مدارك العصبية الشيعية التي تقدر خطاب قائدها وعباءته لا تختلف عن مدارك العصبية الأخرى المعبأة في المقابل بالتخويف غالباً وبالتعالى التعنصري أحياناً إلى حد أن البطولات الخارقة التي هي موضع تقديس هناك تصبح موضع تدنيس هنا. إن مثل هذه المفارقة تلاحظ خصوصاً في الضواحي المتباعدة في المدن وفي قرى البقاع الشمالي خصوصاً وفي مدينة بعلبك على وجه الخصوص حيث تتجاوز العصبية في أزقتها وحيث يجهد مرتزقة التعصب ليجعلوا منها مواقع للمكايدة ولخطب التحريض ونكات التباغض المباشر والمداور ولا سيما بين زمر الشباب وفي رنات هواتفهم المحمولة خصوصاً. وفي هذا السياق من المكايدة الطائفية وتحاصص الجغرافيا السياسية للكيان إلى حد ذهب معه قادة التنظيمات الحزبية الشيعية المحلية إلى رفع أعلامها على مداخل مناطق نفوذها. ولم يتورعوا عن اغتصاب فضاءات الطرق الدولية العابرة لهذه المناطق. وقد رفعوا على أعمدة إنارتها صوراً جدارية مذيّلة بمدحيات ركيكة يصوغها المتملقون من أعضاء مجالسها البلدية. أو يصوغها صغار تجارها والمتنفعون ممن يردون فضل زعيمهم الزبائني في إعفائهم من مخالفات قانونية فضلاً انتخابياً. وقد صدقت هواجس البعض منهم حين وصل الأمر ببعضهم إلى حد تعليق لافتة على طريق دولية كتب عليها «يا ويلنا من بعدك يا...».

وتكاد معلقات المتنفذين والمتنفعين من خارج التنظيمات الحزبية لا تشكل إلا غيضاً من فيض ملصقات ومعلقات المدح المعلن، التي يتبارى في صياغاتها فصحاء الشعب والفروع الحزبية في مختلف المناطق يوقعونها باسم البلديات والجمعيات الوهمية أحياناً وباسم الأهالي قاطبة. ومن ثم يوكلون أمر تصنيعها لورشهم الإعلامية ليتولى نشطاء الشعب من بعد تعليقها في الأجواء والمجالات العامة المُغتصبة فوق رؤوس العابرين أياً كانت ولاءاتهم. مباهين في هذه المعلقات بقدراتهم على التحكم في المشهد وفي المجال العامين

بما يكفي لاستثارة كيديات العصبية اللبنانية الأخرى، ومعبرين عن عمق التلازم بين ظواهر الولاء العصبي وظواهر التلوث البيئي في مناطقهم. إنها مباهاة، قد لا تكون متملقة بالضرورة ولكنها تستثير بقصد أو بدون قصد، تحسسات كامنة لدى أقلية محلية أو لدى جماعات عابرة أو مجاورة. وتستثير التعجب لا بل التوجس لدى الأجانب والسياح العرب منهم خصوصاً فتصدمهم معانيها.

وفي هذا المناخ السياسي تصبح مجالس البلديات المشكّلة بتدخلات مباشرة من زعماء الطوائف والوجهاء والمفاتيح في حوالى ٥٠٠ قرية في الأرياف لا يزيد عدد الناخبين فيها عن ١٥٠٠ ناخب، منشغلة بتأكيد ولائها وبرد الجميل الانتخابي إلى هؤلاء الزعماء المسلمين. وتصبح عاجزة عن التصدي لموجبات التنظيم المدني بحكم القانون البلدي اللبناني الذي يربطها بمرجعية إدارية ومالية مركزياً ميسّسة غالباً. فتلجأ هذه المجالس بالضرورة إلى ربط أدائها بزعامة الأكثرية الطائفية في مناطقها. زعامات لا ترى ما يجرّجها انتخابياً في إعفاء نفسها من هذه الموجبات طالما أن نهجها الزبائني يوفر لها ولاء عوام النازحين عن الأرياف وتأييدهم عبر التوزيعات الإغاثية أو عبر التوسط للحصول على خدمات الإدارات الحكومية، وهي خدمات يخصّون بها الوجهاء في القرى أو المتفاعلين في حارات الضواحي أو عبر شراء أصوات الغلبة ممن يرون أن شعرة من المرشح يوم الاقتراع خير من وعوده. وغني عن البيان أن تواصل اليأس من دور الدولة ومؤسساتها يدفع الفئات الأكثر تهميشاً في مناطق الفقر خصوصاً، إلى تسليف ولائهم العصبي لزعامات طوائفهم وممثلهم كمرجع أخير يلوذون به، يوماً ما، في أصعب تعاملاتهم مع الإدارات الحكومية الطبية أو المدرسية.

وفي الختام، لا يمكننا إلا أن نربط بين طموحات مختلف زعماء الطوائف في تحويل طوائفهم إلى عصبية متجاوزة لحدود الكيان من جهة، وبين وصول الكيان اللبناني في الشرق الأوسط إلى المنعطف التاريخي لوجوده من جهة أخرى. هذا المنعطف الذي ستظل تتحكم فيه الظروف والمطامع القريبة والبعيدة طالما غلب الوعي الطائفي في فهم نخبه على شروط وجودها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

قد تصل مجموعات داخل عوام الطوائف إلى ظروف يستعصي معها أن تواصل الإزعان وتحمل الإقصاء والاستبداد فتنتفض متلمسةً أَلغاز بؤسها وتترأى لها معالم كرامة العيش ورفاه المعاصرة. ولكن سرعان ما تعود من مخاطر التخيل والتجمهر إلى وعي أمان التكيّف المُتاح لها في أطر اندماجاتها الدينية والإثنية والقروية المتوارثة. وتعود الموروثات إلى الإطباق على أذهان المعوزين داخلها كما تُروجها النخب المستأثرة بنعم الموالات. ويزيد في هذا الإطباق توسع اللغو الذي يسود الثقافة السياسية والإعلام في لبنان. لغو يُطيح بمضامين مفاهيم علوم السياسة والاجتماع جاعلاً من الكتابة النقدية، حول مسارات الأوضاع اللبنانية وارتعائاتها الإقليمية، مجرد كلام يستعصي فهمه على غالبية قراء الصحف ومشاهدي قنوات البث اليومي التي غالباً ما لا يثقون بصدقية أخبار وشروحات غيرها. وهي شروحات غالباً ما يكون الفرد قد حدس بها قبل بثها أياً كان قصوره. والحدس يُغني عن التفكير خصوصاً عندما يستدرك الفرد أن الكلام الآخر الآتي من خارج جماعته يُضلل وعيه الوظائف في المركز على أولوية اندماجه الوجودي في كنفها. وهو وعي منمّط في الأوساط الشعبية يتجسد أولاً بالمكوّن الطائفي الذي بات أولاً في تحديد هوية الفرد فيُسارع إلى الإجابة المُعلبة عن سؤال اللحظة الذي يفترض أنه في عيون من يحادثه ويظل يُسهب في التعليل مناكداً حتى يستولد عصبية فيحول بذلك دون الارتقاء بالنقاش من سُعار المناكدة في الوعي الأولي إلى عقلانية المناقشة في الوعي التحليلي التشاركي. ولا ينفصل الوعي العصبوي لدى الفرد غالباً عن نمط القيم والذهنية التي تحكم نشأته فيذعن لأقداره راضياً بما «قُسم له» ومرضياً لمقربيه من الخواص في مراتب السلطات الأهلية والحكومية ممن يتقنون مخاطبته وفق معقوليته فيضمنون دوام موالاته.

ويزداد الإزعان القيمي والذهني لعوام العصبية بفضل توسع قدراتها على حيازة وسائل الإعلام اليومي والتواصل. وهي وسائل تستغوي ميولها من خلال الترويج لموروثاتها ولمكنونات تطلعاتها فتعزز في أجيالها ثوابت الثقافة السلطوية والإيمانية المهيمنة. ثقافة

تتحصّن في مواجهة قيم وذهنية الثقافة التحليلية الباحثة في العوامل المُحدّدة المُجدّدة لبؤسها وتخلّفها.

وغني عن البيان أن خروج عوام الناس في المجتمعات العربية كما في كل المجتمعات على موروثات الثقافة المهيمنة يتطلب، وقبل كل شيء، تجرؤ نخبها وأخبارها على تجاوز تبسطهم في فهم نصوصها المقدسة. وهي نصوص «لا يعلم تأويلها إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا...». وإن خروج النخب على الشائع والمنقول من المعتقدات الدينية لا يعني أنها انتقلت من منطق ثقافة الماورائيات القائمة على ثوابت الإيمان إلى منطق ثقافة العقل القائمة على معايير العلم وتاريخيته. إن مثل هذا الانتقال لا يقتصر تحقيقه على مجرد تحصيل المعارف فتبقى ثقافة قاصرة عن الانتقال إلى العقلانية وما تعنيه من قدرات الإنسان والمجتمع على تمييز المعارف العلمية والقيم في مصلحة تقدم ورفاه المجتمعات والبناء المتجدد لمؤسسات الدولة. وهو انتقال تم بفضل التنوير في أوروبا خلال القرنين ١٨ و١٩، من السلطة الامبراطورية إلى سلطة الدولة الأمة. وهنا نذكر بأن مثل هذا الانتقال الحضاري إلى العقلانية استوجب المرور في أوروبا الغربية بالقرنين السادس عشر والسابع عشر اللذين شهدا توسع الرأسمالية الزراعية والملاحة البحرية وحصول ثورة كرومويل في إنكلترا (1683-CROMWEL) وازدهار التجارة الكومبرادورية بفضل الخروج إلى أسواق القارات الأخرى. وهما القرنان اللذان مهدا لانطلاقة الثورة الصناعية والثورة البرجوازية في فرنسا وظهور سرعة حقوق الإنسان. وفي موازاة كل هذه التطورات كانت علوم الطبيعة الدقيقة ترسخ تطور التكنولوجيا. وتسهم في تبلور علوم الإنسان والمجتمع وفي تعدد الفلسفات الاجتماعية والاقتصادية وما يُستند إليها من نظم سياسية واقتصادية وتشريعات تنظم أشكال توزيع السلطة والثروة بين الجماعات.

وإذا كانت فرص عقلنة الذهنيات وقوينة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات قد أصبحت أسرع قابلية للتحقق مما تطلّبه تحقيقها في الرأسماليات الغربية تحت ضغط تشكل أو استقلال الدول وبفضل توسع علاقات السوق المعولمة وبفعل توسع إمكانيات حيازة وسائل الإعلام والتواصل، إلا أن هذه الإمكانيات المعرفية الثقافية لم تُشكل شرطاً

كافياً في البلدان العربية المستقلة لتمكين الأفراد من تجاوز إدارة اقتصاد الريع والانتقال إلى الاجتماع التعاقدي المدني. فظلت الجماعات، ولاسيما الريفية منها، قاصرة عن القطع مع أطر اندماجاتها ما قبل الرأسمالية التي يتوافر داخلها بعض من الأمان الإغاثي مقابل تجديد ولاءاتها مخدوعة بالإعلام وأوهام الانتخابات وتعددية التيارات المتنافسة التي يُروّج لها بأنها الديمقراطية الليبرالية. فيقترن تجديد هذه الولاءات بتعزيز الثقافة السلفية الدينية والاجتماعية، وبالحيلولة دون نمو التيارات المتحيّزة بتغيير من أجل نمو مستقل وعلاقات ندية تقوم على استقلالية التحكم في أسواقها وفي عملتها وفي توزيع فائضها الاقتصادي وفي تمييز التكنولوجيا المستوردة في تطوير إنتاجية عمالتها. كما فرضت على الكثير من حكومات البلدان الفقيرة، منذ أواسط الثمانينيات، التخلي عن الحد الأدنى مما تسمح به توجهاتها الليبرالية وفتح أسواقها على الاستيراد الإغراقي قبل تمكنها من القدرة على المنافسة ومن الارتهان للعولمة المالية وما يستتبعها من تقلبات تزيد في مديونيتها وتقلل من جاذبيتها للاستثمارات الداخلية والخارجية. ويقترن مثل هذا الاندماج الطرفي للبلدان الفقيرة في عولمة الأسواق المالية والاقتصادية باندماج سلبي آخر في عولمة أسواق الإعلام والثقافة التي باتت تفرض أولوية الثقافة والإعلام في تشكل الوعي الاجتماعي والهوية في المجتمعات الغنية كما في المجتمعات الفقيرة بدل أولوية التحديد الاقتصادي السياسي لكل من الوعي والهوية كما كان عليه الأمر في ظل الرأسمالية التنافسية حتى الثلث الأخير من القرن العشرين. وتبدل الأمر فأصبح الإعلام الاتصالي الرقمي الموجه والمعولم، في رأي عالم الاجتماع الإنكليزي يورغن هابرماس في كتابه (L'agir communicationnel، صفحة ١١٥)، هو الذي «يحكم الوجود الاجتماعي... ويهدد وحدة البلدان الفقيرة بعد أن وفر المساحات الفضائية للخطابات العصبوية الإلغائية...». وهو تهديد اقترن بجاذبية ثقافة الأسلاف ومعاشرهم وهي ثقافة تنكفئ عن المعاصرة وتعجز عن استيعابها وعن المنطق العقلاني التعاقدي في فهم المواطنة القائمة على عقلانية القوانين الوضعية وليس على الشرائع الدينية. عقلانية سبق لعالم الاجتماع العربي ابن خلدون أن اعتبر بلوغها شرطاً لقيام مجتمع العمران. وقد ميّز في

رؤيته لتطور تاريخ قيام الدول بين ما سماه السياسة العقلية (في الفصل الحادي والخمسين من الكتاب الأول من الباب الثالث) من جهة وما سماه بعلم «السياسة المدنية» الذي رأى بلوغها نادراً وبعيد الوقوع وبهذا يشير إلى ما سبق وأورده حول مجتمع المدينة الفاضلة.

ولكن ابن خلدون فصل، منذ ستة قرون ونيف، ما كان قد بلغه تطور العمران البشري ومنهاج فهم التاريخ الاجتماعي في المجتمعات العربية الإسلامية عشية حقبة انحطاطها، إبان القرن الخامس عشر، ليصل إلى مفهوم «السياسة العقلية» بقوله: «إن العمران لا بد له من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله وتارة يستند إلى سياسة عقلية للحاكم يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثوابه بعد معرفته بمصالحهم...». وفصل في هذه السياسة التي رأى فيها «قوانين مجتمعة من أحكام شرعية وآداب خُلُقِيَّة وقوانين في الاجتماع طبيعية وأشياء من مراعاة الشوكة والعصبية ضرورية والاقتداء بالشرع أولاً ثم الحكماء في آدابهم والملوك في سيرهم...».

وفي هذا السياق لمتابعة تاريخ تطور الوعي الاجتماعي من أصوله الدينية إلى أسس عقلانيته التاريخية نلاحظ أن ظهور مفاهيم العقلانية والمدنية عند ابن خلدون والفلسفة العقلانية عند ابن رشد من قبله قد مهدت، بفعل التلاقح الفكري عبر المتوسط، لظهور حركة الإصلاح الكنسي في أوروبا مطلع القرن السادس عشر ولل فلسفة العقلانية التي ظهرت خلال القرن السابع عشر مع رينيه ديكارت وباروش سبينوزا. ولم يقتصر هذا التلاقح الفكري والفلسفي حول المتوسط على تبادل النظريات بل أخذ يترسخ مع ما جاءت به حملة نابليون على مصر عام ١٧٩٨ من خبرات فنية عالية وتوسع تيارات الإصلاح العثمانية في اقتباس الأسس الأوروبية لتحديث التنظيمات والتشريعات القائمة على مقتضيات العقل والقضاء المدني في توفير المصالح وعلى قانون السوق وليس على الشرع والقضاء الدينيين. وساهم في هذا التحول إلى الوعي الاجتماعي العلماني الفكري الانفتاح الثقافي لما سُمي بالإسلاميين النهضويين في أواخر القرن التاسع عشر. غير أن طروحات هؤلاء النهضويين لم تتمكن من التغلب على طروحات التيارات القومية ذات التوجهات العلمانية في قيادة الحركات المطالبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية وعن الانتدابين الفرنسي والإنكليزي

على الدول العربية. ولكن الخيارات السياسية لهذه التيارات تجاوزت الشروط الاقتصادية للاستقلال السياسي ما فسخ في المجال لتواصل علاقات التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول والأسواق الغربية. وفي ظل عجز المعارضة القومية واليسارية عن وضع حد لهذه الخيارات لم تتوان سلطات الاحتلال عن اعتماد التشريعات وبناء مؤسسات الدولة على أسس دستورية وقانونية موروثة عن سلطات الانتداب. فوفرت هذه التشريعات والمؤسسات المقتبسة شروطاً ضرورية تُعطي الحكومات شرعية إدارة السلطة والثروة في المجتمع ولكنها لم تنقل معها ما لا يمكن نقله مع النصوص من قيم ثقافة المواطنة التي ترسخت خلال ثلاث حقب متعاقبة في إنكلترا وهي:

- حقبة بناء المواطنة المدنية التي ترسخت أسسها خلال القرن ١٨،

- وحقبة بناء المواطنة السياسية التي ترسخت خلال القرن ١٩،

- وحقبة بناء المواطنة الاجتماعية التي ترسخت خلال القرن العشرين.

وهكذا ظلت القوانين والقيم «المُستعارة» من خارج الوجود الاجتماعي الفعلي للناس في مجتمعاتنا قوانين لم يضعها الناس أهدافاً لمواجهة اليوم من أجل فرضها. فبقيت خارج منطق نزاعاتهم واستقطاباتهم العصبوية التقليدية القبلية أو الطائفية. يجهدون للتعرف إلى المداورات حول القانون ولا يهتمون بقراءاته ولا بتبعات مخالفته طالما أنهم تمرسوا بالموالاة بالسنة متعددة لمن هم قادرون في السلطة الحكومية أو الدينية على مخالفة القوانين. وبات القانون لا يمثل في بالهم عقداً اجتماعياً يسألون مرشحيهم حول صيانتهم أو تعديله. فهو لا يشكل فيصلاً بين أشكال مختلفة أو متعارضة من وعي المصالح وبين زعامات تصنع القوانين كمساومات بينها.

الزعامة وأخلاقيات التملق في الدعوات التعبوية

تكثُر في الثقافة الشعبية لمجتمعاتنا العربية ومنها المجتمع اللبناني الأمثال المعبرة عن أهمية شرط الكرم السخي في بلوغ مراتب الجاه إلى حد الربط بين مستوى الوهب ومستوى تقدير صاحبه أياً كان سبيله إلى الكسب. ولهذا تُطريه عوام الناس بالقول: إنه «كسّاب

وَهَاب». وهنا نذكر بأن من مال من الزعماء اللبنانيين إلى التعفف عن شهوات السلطة قلل من تعاطف الكثير من أهل الجاه معه لأنه أعاق سبل حصولهم على الكسب غير الشرعي. وهناك الكثير من العوام التي لا تعرض ولاءاتها العصبوية إلا إذا توافر لأصحاب الزعامة فيها ما يحلو لها تخيله من ثروات تملأ القلب والعين. كيف لا وهي ترى في الزعيم سنداً يُغيث وولي أمر يحفظ كرامة مناصريه من ذل السؤال على أبواب منافسيه على الزعامة داخل الطائفة وخارجها. إنها العوام التي تُجزل في تكريمه بأعلى ما تملك إرضاءً لوجهائها ممن تعهدوا للزعيم بـ«الوفاء» ، وهم من يضربون بسيف السلطان ليأكلوا من خبزه ويرى الوجهاء المسلمون في الإفطارات الرمضانية مناسبات مباركة لتجديد البيعة له في ليال «تفتح فيها أبواب السماء»، حيث تتوسع المبايعة بتوسيع الدعوات لتشمل مئات ممن يسمون بالفعاليات العائلية والمناطقية. فيزهو كل مدعو إلى الإفطار، ومعه زوجته أحياناً كثيرة، بأنه من أصحاب القدر والقيمة ممن لا يمكن للزعيم ومساعديه نسيانه في الليالي المباركة وكاميرات الفضائيات. وبهذا يكون صغار الوجهاء من الفعاليات قد حظوا بمعنويات كافية يخرجون بعدها صبيحة الغد محدّثين بما رأوا وسمعوا وأحسوا به من احتضان وحماية في مواجهة المخاطر الداخلية والإقليمية والدولية التي «تواجهها» الزعامة الداعية دفاعاً عن الطائفة ويواجهها هو وحلفاؤه من غير الصائمين على طاولات الإفطار دفاعاً عن الوطن. يصف الوجهاء المدعويين ما أحسوا به من صفاء الإيمان والتقرب إلى الله وهم يرون مجموعة من أطفال المياتم جيء بهم إلى طاولة أمامية «ليشّروا بانفتاح أبواب الجنة في وجه كل من أفطر يتيماً في أيام شهر التوبة والغفران»، فيسبّح الجميع بحمد الله الذي أنعم على طائفتهم بقيادة لا مثيل لقدراتها في الرخاء والسخاء. قيادة يتعاضم دورها في المنطقة لا بل في العالمين العربي والإسلامي بعد أن تجاوزت حدود حضور الطائفة ومرجعياتها حدود الوطن وتقدمت سيادتها على سيادة الكيان الدستوري الذي تحرص على إدارته بالتراضي مع القيادات الحصرية أو شبه الحصرية للطوائف الأخرى من أجل صيانة «الوطن الرسالة».

وإذا كانت الزعامات الطائفية تكتفي لتحسين نفوذها بالولاءات العصبوية للعائلات في مناطق نفوذها التقليدي إلا أن التوسع في جغرافية الانتماءات الطائفية، بفعل تراجع

القدرات المركزية السياسية والاقتصادية لسيادة الدولة اللبنانية الفقيرة، أدى إلى توسيع الولاءات والمرجعيات السياسية لزعامات الطوائف إلى حدود إقليمية ودولية لم يرتهن لها مصير الكيان من قبل. وجدير بالذكر أن هذا التوسع ترافق مع تغيير نوعي في مفهوم الزعامة الملائمة في قيادة جماهيرها. فجهاز الزعامة لم يعد يتشكل من وجهاء العائلات في مناطق الطائفة ممن كانت توفر لهم ملكياتهم ومداخلهم الزراعية أو التجارية ما كان يمكنهم أحياناً كثيرة من السخاء بأموالهم الخاصة لتعزيز منعة الزعامات التي يوالونها. وهي الزعامات التي كانت تضمن للوجهاء الموالين لها غلبة على منافسيهم في الأرياف من خلال توفير الخدمات والتوظيفات وتطلب في أيام ضيقها من الوجهاء الميسورين من بينهم دعماً نقدياً أو عينياً لإقامة موائد الولائم المُعدّة لإطعام آلاف المناصرين القادمين في مواكب صاخبة بالحداء أو «الحوربة» إلى المهرجانات الانتخابية وسواها.

لقد حصل التغيير النوعي في مفاهيم الزعامة والوجهة بفعل النزوح والهجرة والحروب وتطور مستويات التعليم والإعلام واستتبع ذلك تغييراً في التركيبة الملائمة لجهاز الزعامة المعني بإدارة حصة الطائفة من الإنفاق العام والتوظيف والخدمات الإدارية. والمعني أيضاً بالتعبئة الضرورية لحماية وكالتها الحصرية في دورها الداخلي والإقليمي. وترافق هذا التغيير مع متطلبات الدور الميليشيوي المُستجد خلال الحرب اللبنانية القاضي بالتعبئة العسكرية للقدرات البشرية. وهو دور يعزز موقع زعامة الطائفة على المسرح السياسي. ويفرض بالتالي تغييراً في مواصفات شخوص جهاز القيادة السياسية: ففي ظل الطابع الحصري أو شبه الحصري الراهن للزعامة «المظفرة» للطائفة تبرز ميلوها لرفض مشاركة أي قيادات نخبوية ذات أرصدة تقليدية أو علمية راقية أو ذات طموحات سياسية منافسة تتعارض مع تفرداها في حكم الطائفة. إنها ميول لا تتحملها إلا قيادات هنيئة مطواعة جواله في الأرياف والضواحي يقتصر دورها على فرض اعتلائها منابر العزاء والمناسبات الأهلية في النهار وقنوات التلفزة في المساء لتفصيل آراء الزعامة وتسهر على ضبط وتوزيع الخدمات في الإدارة الحكومية والإغاثات الموسمية ساعية في ذلك إلى إثبات استحقاقها للنياحة أو لأدنى منها بقليل.

في سياق هذا التغيير البنيوي لمؤسسة الزعامة ولتركيبة جهازها ولشروط تجددتها المتجاوزة للحدود المناطقية التقليدية للطائفة وللحدود السياسية للكيان اللبناني لم يعد هذا التجدد مرتبطاً بحنكة الزعيم في استقطاب الوجهاء التقليديين للعائلات وللقرى. هؤلاء الوجهاء الذين أصبحوا مضطرين للاجتهاد في التحنك والتملق في تقربهم من نواب الزعيم ومعاونيه ليدبروا لهم موعداً لمقابلته وتهنئته بعيد أو لطلب تيسير الحصول على خدمة ما يبادلونها برفع الصور العملاقة له مذيلة بأكثر تعبيرات التملق والمبايعة. أجل في هذا السياق الجديد الذي أصبح فيه زعامة الطائفة ولاية على الخصائص الثقافية الدينية للجماعة تنعقد حملات الإفطار التعبوية لإعلاء التوحد وإنكار التعدد أملاً بأن تذهب متعة الأفواه بحياء العيون.

الشراكة الموثوقة في محاصصة السلطة الزعامة الشيعية نموذجاً

غداة الاستقلال بدأت تنعكس في الجنوب، أكثر من البقاع والشمال، سلبيات التشكل السياسي الاقتصادي للكيان اللبناني مضافة إلى السلبيات الإقليمية الناجمة عن محاذاته للأراضي الفلسطينية المحتلة. فانقطعت مناطق عن مجالاتها الحيوية في فلسطين وفرض التوتر عليها هجرة الرساميل البشرية والاستثمارية. هذه الرساميل التي تحولت إلى تعزيز التشكل الاقتصادي المتمركز في لبنان الأوسط. وتحصن هذا التشكل الاقتصادي بتشكل سياسي يتمثل بالنظام التزعمي - الزبائني المتوارث داخل الهرم الطائفي الشيعي، هذا النظام الذي راح يُثقل على الإدارة العامة فيعطل صدقيتها ويهدر مواردها. كما تحصن هذا التشكل الاقتصادي السياسي أيضاً بفعل قانوني التمثيل النيابي والتمثيل البلدي اللذين يفرضان على أكثر من ثلث الجنوبيين النازحين عن الجنوب أن يتمثلوا حيث لا يعيشون ويعيشون حيث لا يتمثلون، فأصبح هؤلاء الجنوبيون أقل اهتماماً بمعايير تنمية مناطق قيود تسجيلهم ويرجعون عليها معايير تحصيل الخدمات الفردية. هذه الخدمات التي تفرض في المقابل ولاءاتهم لزعامات الأغلبية الشيعية الضاربة في الجنوب. ولم تقتصر حدود نفوذ وخدمات الزعامات الشيعية التقليدية قبل الحرب الأهلية على وجهاء الأغلبية الطائفية التي

تتنمي إليها، بل كانت أكثر اهتماماً بوجهاء الأقليات الطائفية المسجلة في مناطق انتخابها. ولهذا كان هؤلاء الوجهاء أكثر إغواءً وأعزّ ولاءً للزعامات الشيعية المتنافسة على المسرح السياسي في الجنوب وكانوا أقل ارتباطاً بمراجع وزعامات طوائفهم خارجه.

في مواجهة مثل هذا التعويق السياسي المُعَزَّز للتعويق الاقتصادي والاجتماعي في الجنوب، الشيعي خصوصاً، خسرت المعارضة اليسارية والقومية الإصلاحية المعركة ضد ما كانت تسميه الإقطاع السياسي. ونجمت خسارتها عن خروجها من المسرح اللبناني للمواجهة الاقتصادية - السياسية والتزامها بتبادل الدعم السلطوي مع الأنظمة والتيارات القومية العربية منها والفلسطينية. فشكل مثل هذا الخروج إلى المسرح القومي الإقليمي مناخاً ملائماً لإضعاف منهج الإصلاح الديموقراطي المدني وملائماً بالمقابل لنمو منهج بديل لطرح طائفي رفع راية الحرمان الشيعي.

وبمثل هذا الطرح الطوائفي يتحكم هذا المنهج الأخير في مسألة التهميش المناطقي والاجتماعي لفئات واسعة من الشيعة، وهم من الطائفة التي روهن على أن تعبئتها تحت شعار رفع الحرمان كفيلة آنذاك بضرب الطاقة الاعتراضية اليسارية والعروبية المستقوية بالمقاومة الفلسطينية في لبنان، وهي تعبئة كفيلة، في الوقت عينه، بضرب تحالفاتها القومية والسوفيائية في المنطقة. وحظي الطرح الطوائفي لمعالجة الحرمان الشيعي قبل الحرب الداخلية-الخارجية بدعم استثنائي من القوى السياسية والمنابر الإعلامية والثقافية المعادية في لبنان للنهج العروبي واليساري.

وأدى قتل كمال جنبلاط زعيم هذا النهج إلى تصدعه وإلى إتاحة الفرص الدولية والمحلية اللبنانية أمام النظام السوري لنسج شبكة نفوذه السياسي والأمني في غالبية المناطق اللبنانية. وأدت مواجهاته في بعض مناطق بيروت وجبل لبنان وزحلة إلى استمالة القيادة الطائفية لما يُسمى بالحرمان المناطقي الشيعي وإلى استمالة القيادة الطائفية الجديدة للقلق الوجودي الدرزي لينتقل معهما وبهما إلى تحالف عروبي - إسلامي لا مكان فيه للتيارات اليسارية، تحالف تعزز خصوصاً، بعد ظهور وترسخ الحضور السياسي والعسكري المقاوم لحزب الله.

لقد استفاد هذا التحالف من تلاؤم السياسات الدولية والإقليمية مع النظام السوري خلال التسعينيات، فكان تلاؤماً أدى إلى اتفاق الطائف وإلى تجديد المجلس النيابي، تعييناً ثم انتخاباً، بالقوانين التي تتيح أغلبية ساحقة لأركانه.

ولا بد من الانتباه إلى أن النواة الصلبة لهذا التحالف كانت رئاسة مجلس النواب التي عدلت في الطائف ولايتها لأربع سنوات لتصبح شريكاً محرراً ومرجعاً في خيارات الرئاسة الأولى والثالثة: فتتحكم الرئاسة الثانية من خلال اللائحة الكبرى، التي تقودها إلى النجاح في الجنوب، بمواقف اللوائح الصغرى وتتحكم بالتالي بأكثرية نيابية دائمة تستطيع أن ترهن رزنامة التشريع في الجلسات النيابية لمصلحة علاقاتها مع وزارات الخدمات ومنها خصوصاً رئاسة الحكومة المعنية بتوفير التمويل الضروري لتدخلات مجلس الجنوب المرعي من رئاسة المجلس. هذه التدخلات التي صُعب ضبط إجراءاتها وتقويم الجدوى الاقتصادية والخدمية لغالبيتها خلال فترة الاحتلال. فكانت تدخلات ومشروعات محلية تُنفذ على وقع الولاءات الانتخابية في الجنوب. وإذا كان من الضروري التذكّر بأن التحالف العروبي - الإسلامي كان يضم زعامات في طوائف ومناطق أخرى، إلا أن مسؤولية الزعامة الشيعية كانت أكبر في تحصين الحكم الممسوك بالوصاية السورية. ولذلك كانت مضطرة لبناء شبكة منظمة وقادرة على تلبية خدمات الوجهاء المفاتيح في معظم الوزارات. ولم تميز هذه الشبكة في خدماتها بين طوائفهم في الجنوب. وهذا ما ساعد الزعامة الشيعية على كسب دعم زبائني في قواعد الأقليات الطائفية الأخرى (الدرزية في حاصبيا أو المسيحية في مرجعيون وجزين).

وبخلاف ما كانت عليه الزعامات الشيعية الجنوبية التقليدية المتنافسة على المسرح اللبناني قبل الحرب، وما كانت تحظى به من ولاء وإغواء من غالبية زعامات ووجهاء الطوائف الأخرى، وجدت الزعامة الشيعية الحاكمة، المعتمدة إقليمياً، مضطرة لإغفال التنوع السياسي الطائفي اللبناني ولحصر تمثيل الأقليات الطائفية المسيحية في الجنوب خصوصاً، بنواب ترى القوى السياسية الفاعلة في طوائفهم خارج الجنوب أنهم يمثلون الزعامة الشيعية والتحالف العروبي-الإسلامي ولا يمثلون ميول قواعدهم الطائفية في

مناطقها ولا ميول مراجعها في البلاد المعارضة للوصاية السورية، بالرغم من حُسن توفير الخدمات لبعض المنتفعين من فعاليتها ووجهاتها المحليين.

لقد حاولت الزعامة الشيعية المشاركة في الحكم أن تستوعب الحرج الذي تسبب به زلزال قتل الرئيس الحريري وزعزعة التحالف الإقليمي الطوائفي العروبي الإسلامي، فأقدمت على التنازلات:

- من خلال التوافق مع المعارضة على جلسة علنية لإسقاط استعراضي لحكومة سبق وباركت الاستفزازات في تشكيلها.
- وعلى العودة عن قانون اعتماد نطاق القضاء كدائرة انتخابية ترضية للمعارضة الطائفية المسيحية خاصة وإعلان تخليها عن تبني مشروع قانون يعتمد نطاق المحافظة مع النسبية. وقد فهم المراقبون الشُّطَّار أن الزعامة الشيعية الحاكمة عندما تعلن خيارها لمبدأ النسبية على نطاق المحافظة كأساس للديموقراطية التعددية إنما توحى بذلك، لأصحاب خيار الأكثرية في القضاء بأنها قابلة هي أيضاً للمساومة على النسبية مقابل توسيع نطاق الدائرة من القضاء إلى المحافظة. وهذه مساومة تسمح لها كالعادة بالعودة إلى كل الجنوب كدائرة واحدة تفرض فيها التحالف على حزب الله وتوازن نقص مؤيدي مرشحها في بعض الأقضية الجنوبية بفائض مؤيديها في أقضية أخرى. كانت هذه حصيلة ما خرج به الإعلام المرئي آنذاك عن اللقاءات «المفاجئة» التساومية بين زعامات الأهرامات الطائفية المتراحمين في ما بينهم (الرئيس المكلف في حينه عمر كرامي والنائب وليد جنبلاط والرئيس نبيه بري)، فكان تساومهم لقطع الطريق على أطراف يذهبون بعيداً في سراب أهدافهم الانتخابية الصغيرة التي قد تعرقل ترميم الهيكل الطوائفي بالانتخابات المقبلة. وكانت حصيلة هذه اللقاءات سلبية لكل أنصار التمثيل النسبي في لبنان.

الفصل الثالث

في شبهة الديمقراطية وشرعية التمثيل

معوقات الديمقراطية والتنمية في مجتمعات الانتفاضات

مقدمة: المضائق السياسية للأنظمة الشمولية

كثيراً ما بررت مراكز الدراسات والقرار في الولايات المتحدة دعم الأنظمة المتفاقمة التبعية والاستبداد في بلدان الجنوب باعتبار أنها أنظمة مفتوحة الأسواق وقابلة للصمود كخيار لا بديل عنه في مواجهة الدول الشيوعية وتحالفاتها. ولم تهتم هذه المراكز بالآثار المدمرة لهذه الأنظمة التي يقوم حكمها على آليات بيروقراطية لتوزيع الناتج الوطني. آليات تعزز الفساد في حكمها وإدارتها، عبر آليات مشرعة للاستئثار بموارد الدولة وخفض حصة مداخل القواعد الشعبية من إجمالي الناتج الوطني. وأدى نهج هذه الأنظمة التابعة إلى تشجيع المقربين من الحكم والمتمولين الوافدين من الخارج على الاستثمار في قطاعات السياحة والبناء والخدمات والصناعة والزراعة، مستفيدين من إقبال أصحاب القرار في الحكم على مشاركتهم، مقابل تمكينهم من تجاوز القوانين والالتزامات المالية. فكانت عاقبة هذا النهج تبرير الفساد، وترسيخ سلوكيات التواكل والزبائنية لدى مقاولي العصابات الصغيرة والكبيرة ممن يتقاسمون المقاولات، أو يستفيدون منها مقابل دعم الحكومات وموالاتها. هذه الحكومات التي تقبلت توجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الداعية إلى انسحابها من مسؤوليات بناء الاقتصاد الوطني المتكامل قطاعياً ومناطقياً ومن مسؤوليات رعاية الأمن والاندماج الاجتماعيين.

لقد تفاقمت التفاوتات الطبقيّة داخل أنظمة الاستبداد ووصلت إلى زمن، لم يعد الإعلام فيه مقتصراً على السلطة والمعارضات المساومة معها، وقد بات عاجزاً عن مواجهة

شفافية الإعلام الرقمي بفعل ما توافر له من التكنولوجيا. وهي تكنولوجيا تولاهها إلى جانبه رواد الإنترنت على مواقع التواصل الاجتماعي المحركة لأكثر الفئات الشبابية إحباطاً في أسواق الأسهم الرأسمالية الريع المتفلتة من مسؤوليات الحماية الاجتماعية. وبات هذا الإعلام الرقمي الاجتماعي الأسهل منالاً والأوضح تعبيراً عن معاناة العوز في العائلات الشعبية من إعلام الصحف الموالية. هذه الصحف التي تمول من الحكومات فتسمى صحفاً قومية في مصر أو الممولة من احتكارات الإعلان وأمرء المال من الخليج مباشرة أو عبر زعماء الطوائف فتسمى تجاوزاً صحفاً ليبرالية في لبنان.

لقد تحصنت الأنظمة الشمولية الأكثر تعددية من حيث الاختلاف الثقافي الديني (مصر وسوريا واليمن) بمبررات استمرارها في الحكم بحجة قطع الطريق على وصول الأصولية الإسلامية إلى السلطة وإلى مخاطر التقاتل الأهلي بين المكونات الطائفية للمجتمع الواحد. وإذا كان إعلام التخويف ينجح في تعويق فعالية المعارضة الداخلية للنظام، إلا أن أزمات الفساد والبطالة وكبت الحريات المتفاقمة في ظله تُبقي المنافذ مفتوحة دائماً أمام هذه المعارضات على تحريك القوى المعارضة المدعومة خارجياً بالإضافة إلى فئات واسعة من الشباب المحبطين لتعرية مفاسده وشرعية قيادته المتجددة بالمبايعات والبرلمانات المعلبة. إن مثل هذه الأزمات استعصت معالجاتها عن طريق إجراءات رمزية تتمثل بإزاحة مسؤولين فاسدين أو بإصدار تشريعات ليبرالية تواصل الأجهزة المخبرية التحكم في تطبيقها. وإن مثل هذه المعالجات المجتزأة المخففة من شمولية النظام تبقى عاجزة عن حل أزمة المواءمة المستعصية بين اضطرار النظام الشمولي لتوسيع لبرلة الأسواق من جهة، وبين اضطراره في المقابل لمنع أي لبرلة على صعد السياسة والاجتماع بحجة التخوف من نفاذ أعدائه المتشددین إليها من جهة أخرى.

وهنا نشير إلى أن إسقاط جهاز الحكم المتفاهم التبعية والاستبداد لا يعني بالضرورة تمكين القوى المعارضة، تحت شعارات الليبرالية والديموقراطية، من إقامة نظام قادر على مواجهة آليات العولمة النيوليبرالية المحاصرة لتطلعاتها في السيادة والتنمية المستقلة.

ونحن نعلم أن فئات عديدة من المتضررين مباشرة من الأنظمة المستبدة، تميل عندما تصل إلى الحكم إلى استهوان التفرد في إدارة السلطة والثروة، وتميل إلى اعتماد سياسات اقتصادية ومالية وتعليمية تلائم مصالحها على حساب مصالح الفئات الأخرى. وأن إمكانات حصول انتفاضات مضادة متسلحة بتكنولوجيا أكثر تطوراً، ستظل تجد دعماً خارجياً لها في زمن انفتاح حدود أسواق المال والإعلام والتجارة والسياسة. ولا يحمي عملية الديمقراطية إلا تحصين التعددية عبر تنمية الموارد البشرية والاقتصادية والمؤسسية وعبر تمكينها من القدرة على المنافسة والمفاوضة المتكافئة في أسواق المنطقة والعالم.

كما نشير إلى أننا لم نشهد في مسارات التاريخ الاجتماعي المعاصر في العالم ثورة اجتماعية سياسية في بلد ما لمجرد أنه قد توافرت لها في ظروف معينة، شروط موضوعية مشابهة لقيام ثورة سبق وحصلت في بلد آخر وزمن آخر. ولما كانت دروس هذا التاريخ تُشير إلى مجرد إمكانية غير حتمية لحصول مثل هذه الثورة وليس أكثر، لذلك يُفهم أن الحصول المتأخر للانتفاضة الثورية في تونس لا يعني أن شروطها الموضوعية لم تكن متوافرة قبل سنوات، وقد يعود السبب في تأخرها إلى أن توفر الشروط الموضوعية لحصولها لم يكن كافياً أو ملائماً لتحريك ما يكفي من الشروط الذاتية لدى قيادات المعارضة لانطلاق الانتفاضة في زمن معين. هذه الشروط الذاتية، التي تعززها اليوم تكنولوجيا الاتصالات والتدوين على المواقع الاجتماعية والسياسية عبر الأنترنت، التي باتت تشكل أبرز أساليب التعبئة. فالانتفاضة لا تعدو كونها انفعالاً جماهيرياً على النظام السياسي والاقتصادي الاجتماعي. انفعال كثيراً ما يغلب الميل إلى تسميته ثورة تجاوزاً، ولا سيما أن الوعي السياسي لدى الرواد الخارقين لا يصل في تحدي أصحاب السلطة والثروة غالباً إلى مستوى بلورة التنظيمات الاجتماعية والسياسية البديلة. لذلك فإن الانتفاضة تعرضت للوقوع في بؤرة التجاذبات الأيديولوجية للنخب المعارضة التي تُفضي بالضرورة إلى صدامات ومحاولات إلغاء متبادل بين تياراتها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما حققته النخب الثقافية المدنية التونسية على مدى

حوالى ٤٠ عاماً من النضال من أجل حماية العمل النقابي والإقرار بحقوق المرأة، مكنها من احتواء التوجهات الإسلامية المعتدلة في حركة النهضة ومن مواجهة السلفية الشرسية. ولذلك تمكنت من فرض التنازلات على التيارات الإسلامية التي ربحت الانتخابات وشكل تحالفها حكومة لم يستقر لها الحكم بعد سنتين إلا بعد حصول تلك النخب المدنية على تنازلات انتهت إلى حكومة تعددية أقرب إلى تمثيل الواقع السياسي في البلاد.

التدهور الاجتماعي والاقتصادي الممهد للانتفاضات العربية

لم يُشعل محمد البوعزيزي التونسي ومقلدوه في مصر والجزائر وموريتانيا النار بأنفسهم انتصاراً لا للعروبة ولا للإسلام في جهاد مُعلن من أجل غزة والقدس. لقد أقدموا على قتل الذات، وهو فعل يمقته كبار رجال الدين فلا يجيزون الصلاة على أرواحهم ولا يرون فيهم شهداء وأمراء لأهل الجنة. يميل البوعزيزيون إلى قتل ذواتهم عندما ينفد في نفوسهم النزر الأخير من صبر المؤمنين القانطين على أنظمة الإذلال والإفساد والإفقار. فيبعثون، عبر لهيب أجسادهم، رسائل صاعقة إلى الملايين في مجتمعاتهم مفادها أن لا نعمة في حياة يعجزون فيها عن تحصيل كرامة العيش مهما أقاموا من الشعائر والتعبيدات ومهما تجميلوا بالصبر على أقدارهم. وكانت تلك رسائل ألهمت شاشات خارجية معارضة للأنظمة راحت تستعجل انهيارها وشاشات أخرى كانت مساندة لها راحت تستلحق التنصل والتبرؤ من احتضان استبدادها طوال عقود. كما استثارت الرسائل أصحاب المدونات والمواقع على شبكات التواصل الاجتماعي وهم من نخب شباب الفئات المتوسطة ومنهم الخريجون خصوصاً، ممن تصل معدلات البطالة المُعلنة في صفوفهم خلال العقد ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ إلى ما بين ٢٥ و ٣٥٪ مقارنة بمعدل ١٣,٦٪ في تركيا^(١). ويمثلون ما بين ١٠ و ١٥٪ ضمن إجمال القوى العاملة. إنها النخب الأكثر تحسناً وتضرراً من انسداد آفاق الأمل بالحصول على فرص العمل والاستقرار السكني والعائلي في مواطن عيشها. وهي النخب الأكثر تحسناً بالحرمان اليومي من فرص الوصول إلى عروض الاستهلاك التي

(١) راجع: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤، جدول رقم ١٩٢، صفحة ٢٠٦.

يرؤجها إعلام السوق. وإذا كانت مواقيت إشعال البوعزيزي وأمثاله للنار بأجسامهم قد شكلت المفاجآت الصاعقة في سياق الرتابة المزمنة لحياة الأنظمة والناس والإعلاميين والباحثين على السواء، إلا أن التفاجؤ في الزمن لا يُعفي أهل المعرفة والحدس من الباحثين من توقع احتمالات حصوله أو حصول ما يشبهه في فترة ضاق خلالها حصار الأزمات الداخلية والخارجية من حول النظام وفي طليعتها:

- أزمة انفلات شهوات التسلط الاستفزازي المتمثلة في تمديد الحكم وصولاً إلى توريثه، وهذا ما جرى في تونس ومصر، بفعل احتكار التمثيل السياسي لمصلحة قيادة الحزب الحاكم.

- وأزمة تفاقم إحباط النخب الشبابية المهمشة والناقمة على نهج تكيف قيادات أحزاب المعارضة التقليدية مع النهج الاستبدادي للنظام.

- وأزمة تزايد إحباط القوى الخارجية الداعمة لهذه الأنظمة من تدهور قدراتها الذاتية على الصمود في استبدادها والتزاماتها. أجل، إن حصول الانتفاضات يمثل ضرورة تاريخية لدرء مخاطر الاختلالات البنيوية المهددة بانفجار الحروب المدمرة للمجتمعات. يهجس بتوقعها المتبصرون في تاريخ أنظمة الاستبداد وتدرجها إلى أعلى مآزق قوتها المتمثلة بفجور نزوات حكام التسلط.

جديد الإعلام في تحديد مصادر الوعي والفعل السياسي

أدت قرارات مراكز القرار المالي الدولية إلى فرض التحولات الهيكلية وفتح الأسواق العربية أمام المنافسات الإغراقية، وإلى رجحان الاقتصاد الريعي بعد تدهور قطاعي الإنتاج السلعي في الزراعة والصناعة، ومع توسع البطالة والإفقار والنزوح الريفي والاحتشاد في الضواحي الفقيرة حول المدن وفي عشوائيات دخلت في العاصمة المصرية إلى فصح ضيقة في المقابر. لقد شهدت مجتمعاتنا عولمة الإعلام الرقمي العابر للقارات، وتوسع أنواع مصادره التي لم تعد مقتصرة على الوكالات الإعلامية ووسائل النشر والبث العامة على أنواعها بل تعدتها إلى مشاركات الأفراد الناشطين من حملة الهواتف الخليوية المجهزة

بكاميرات متطورة قادرة على نقل المعلومات المصورة إلى أي مكان في العالم دون الخضوع لأي رقابة. وهذا ما عزز من شفافية العلاقات والتحركات والسلوكيات وحتى النيات بين الدول وبين المنظمات وداخلها. غير أن توسع إمكانات الاتصال والتواصل التي توافرت للفئات الشعبية على الصعيد الشعبي، تظل قاصرة عن مواجهة الهيمنة الثقافية - السياسية للاحتكارات الإعلامية النيوليبرالية العابرة للقارات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تعددية وسائل الإعلام النيوليبرالي المتعولم وقدراته على التأثير في ترسيخ الأشكال الموروثة في الوعي والهويات العصبوية لدى الفئات الشعبية في البلدان الفقيرة خصوصاً، باتت أكبر، بما لا يُقاس، من تأثير وقدرة الوسائل التقليدية التي ما زالت تعتمد أجيال الستينيات والسبعينيات من قيادات التنظيمات الحزبية والنقابية للمعارضات التقليدية في أنظمة الإفقار والإفساد.

في سياق هذه المواجهة السياسية والأيدولوجية غير المتكافئة في البلدان الفقيرة تجهد مراكز الإعلام الرأسمالي المحلي والدولي في تثير سرعة الإرسال الرقمي للمعلومات وشفافيته، بهدف إزاحة الوعي السياسي للفئات المهمشة من مستوى تعارض المصالح مع قوى رأس المال الدولي والمحلي إلى مستوى الخلاف بين الانتماءات الإثنية والطائفية والدينية والثقافية. وانعكست جهود تلك المراكز الإعلامية في تعطيل الفاعلية السياسية لأحزاب المعارضة التقليدية وفي انحسار جاذبية خطابات هذه القيادات التي يتجدد لها الولاء فتواصل أشكالاً من التعبئة تركز على أولوية مفترضة للوعي المهني الاجتماعي المباشر في الاستقطاب والمواجهة مع الحكومات ومع تنظيمات أرباب العمل فتزداد ضموراً في صفوف قواعدها. إنها تعبئة لا يُصغي لها اليوم فقراء الطوائف والإثنيات وقد فقدت صدقيتها بسبب تحول الكثير من قيادات المعارضة التقليدية إلى أهل جاه وزعامة مالوا للمساومات في التكيّف مع سلطات الاستبداد والتزاماتها الخارجية.

التحديات المشتركة في انتفاضات الشباب والشعوب

وغني عن البيان أن تراكم تعوق أحزاب المعارضة التقليدية المقترن بآطروحات

التكيف مع الأنظمة على امتداد عقود من الزمن في مجتمعات المشرق والمغرب كان كافياً لاستثارة نخب جديدة من المعارضة في أوساط الفئات المتوسطة. إنها النخب المتضررة من استئثار البرجوازيات الطفيلية بالثروة ومن تكيف حكوماتها ومخابراتها بشكل أو بآخر مع الحلف الأميركي الإسرائيلي. هذا الحلف الذي استعان ببعض الحكومات العربية لتحقيق الاستتباع السياسي والاقتصادي لبعضها الآخر. فربط، ولو بغير قصد، بين مشاعر الشعوب وتحدياتها ومصائرها وضرورات التناصر التي تجلت في الترابط الوجداني لانتفاضاتها التي هزت المنطقة والعالم خلال شهر واحد.

و هذا ما برر ويبرر القول بالترابط القومي لروافد الاستنهاض بين الانتفاضات الشعبية القطرية وداخل كل منها. وهي انتفاضات تراوح مشاربها وهواجسها وطروحاتها الشبابية بين نزعات التجديد القومية واليسارية المنفعلة على تبعية الأنظمة واستبدادها من جهة، وبين نهوض الليبرالية التعددية المنفعلة على احتكار الحكم لمصلحة زبائنية الحزب الحاكم من جهة ثانية، وبين أصولية منفعلة على حكم استبدادي لطالما برر دعمه الدولي والإقليمي بمحاصرة تنظيماتها ومطاردتها بحجة مكافحة الإرهاب من جهة ثالثة.

لقد عاشت الأنظمة عقوداً مديدة من الإفقار والإفساد وهي تحاول التعويض عنهما من خلال رفع لواء قضية الشعب الفلسطيني داعمة التنازلات في المفاوضات الجارية باسمه. تنازلات فضحت عجزها فساهمت في ترجيح هيمنة اليمين الإسرائيلي المتطرف. إنها عقود ما كان يمكن لأهل النظر والحدس التاريخي إلا أن يتوقعوا في خواتيمها ظهور نخب جديدة من الشباب الناقم على الأنظمة داخل الفئات المتوسطة وهم الأكثر صدقية والأقدر معلوماتياً وميدانياً على تحريك غالبية الشعب وخاصة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. نخب متعددة الميول ترجح، لإنجاح انتفاضاتها، أولوية التوحيد السياسي لانتفاضاتها مُغفلة عمق الاختلافات التقليدية بين أيديولوجياتها.

المصادر المرجعية وثقافة التواصل التعبوي اليومي مع الجماهير

تواجه القيادات الشابة في المعارضات الجديدة اليوم المرحلة الأصعب في مواجهاتها

مع الأنظمة وهي قيادات لم تكن بعيدة ثقافياً عن فهم الآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاستبداد الأنظمة وتجدها، ولا بعيدة ثقافياً عن فهم التعوق السياسي والتنظيمي لأحزاب المعارضة التقليدية كما يصورها أحد المحللين في الاجتماع السياسي باعتبارها قيادات عفوية وغير منشغلة بقراءة الصحف^(١)، وبعيدة عن مفاهيم أساسية في النصوص اليسارية منها والقومية والإسلامية، مع العلم بأن هذه القيادات توزعت بفعل ميولها الأيديولوجية المتفاوتة التبلور في مصر مثلاً، إلى تسع تشكيلات سياسية تعبر عن مروحة الاختلافات الثقافية ضمن تعدديتها. وقد بلغ التفاؤل الشعبي بأحد المحللين المتفائلين إلى حد التذكير بأن «عقل الناس... مثل عقل أرقى خلق الله في المدنية والحضارة...» وأن «الناس على ما هم عليه في واقعهم المخزون والمُعاش مارد يصنع الأعاجيب المذهلة إذا تحملت النخب السياسية والثقافية مسؤوليتها وأثبتت صدقيتها... وأن على النخب أن ترتقي في تجاربها ومعارفها كي تكتشف ميكانيزمات هذه المدنية الحضارية في مسار مجتمعي...» كما رأى في طموحات القيادات الشابة من خلال ما ورد عنها في لحظات التعبئة الميدانية «ميولها إلى أسلوب عمل الديمقراطية التشاركية في الاحتكام إلى القاعدة العريضة في كل قرار، لا الديمقراطية التمثيلية في تفويض قيادة منتخبة تقرر وتقود»، وفاته أن ما ينتظره من مثل هذه القيادات هو أن تقوم يومياً بقراءات وافية للصحف وأن يكون قد تكوّن لديها فهم تحليلي لآليات استبداد الأنظمة ولمعوقات نهوج المعارضات التقليدية. كما فاته أن لغة التنسيق الانتفاضي بين القيادات المختلفة لابد أن تأخذ في الاعتبار، في عملية إعادة تركيب السلطة، مستوى نمو الثقافة السياسية في المجتمعات التي تغلب فيها العلاقات والموروثات الأهلية ولم تتدرج كثيراً في اتجاه ثقافة المواطنة والمجتمع المدني والديموقراطية التشاركية.

وقد ذهب أحد المحللين السوسيولوجيين^(٢) من قدامى الماركسيين إلى حد

(١) راجع مقالة قاسم عز الدين في جريدة السفير عدد الأربعاء ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١ في صفحة «قضايا وآراء».

(٢) أفكار وردت على لسان الطاهر ليب في مقابلة أجرتها السيدة ديزيمين في عدد السفير يوم ٢٤/شباط/فبراير ٢٠١١

الاندهاش بـ«لغة البساطة والجرأة التي جذبت الشعب كله وأحزاب المعارضة التونسية للانضمام إليها» بالرغم من أنها «لم تخرج من نصوص ولم ترجع إلى الماركسية واللينينية لتنتقي كلماتها...». وقد نسي هذا المحلل السوسيولوجي أن البساطة والجرأة في اللغة جذبتا وتجذبان الشعب إلى أنظمة الاستبداد أحياناً كثيرة وأن الخيارات السياسية في العدالة الاجتماعية والديموقراطية السياسية المتبلورة لدى القيادات الشبابية في ساحات الانتفاضات الثورية للشعوب والمعبر عنها بصياغات الثقافة الشعبية لا يمكن إلا أن ترجع أو تستوحي من نصوص مرجعية معينة يسارية كانت أو قومية أو إسلامية، يستلهم منها القادة صياغاتهم التعبوية اليومية فيتلمس فيها الناس معاناتهم وآمالهم وينجذبون إليها بحسهم أملاً في خلاصهم.

شبهة الشرعية في جمهرة الساحات والصناديق في التجمهر

عندما يكون مكونا العقلانية والحرية في الماهيات الشخصية للأفراد في العوام العربية متدينين بمقياس المؤشرات العالمية لنمو المعارف وتطور المجتمعات التي شاعت في التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تُصبح الغاية الأولى لوجود الأفراد مختزلة بتأمين وسائل بقائهم وأمنهم: ينشأون داخل جماعاتهم المحلية الضيقة، ويتفاعلون يومياً داخلها وجاهة من مواقع وقدرات متفاوتة، ويتبادلون مشاعر التكيف أو الإحباط. يتواصلون عبر تعبيرات منطوقة أو إيوائية موحية، وينفعلون على ما يدور حولهم ويطاول هواجسهم وفق سلوكيات عفوية تعكس مكنونات ميولهم إلى الظهور بما يلفت إلى حضورهم المختلف باختلاف مراتبهم داخل جماعاتهم. ويميلون إلى إثبات أهلياتهم الشخصية كلما دعتهم قياداتهم للتجمهر في مناسباتها التعبوية أو في مواجهاتها السياسية.

وكما وأنه ليس من الواقعي قصر تفسير سلوكيات العوام في التحدي والتجروء على التجمهر في مواجهة السلطة على أنها سلوكيات تعبّر عن وعي طبقي لرفض النظام، فإنه ليس من الواقعي أيضاً قصر تفسيرها على أنها مجرد سلوكيات وانفعالات جماهيرية يُحركها أطراف خارجيون أو داخليون في منازعات باتت تُخَلُّ بتوازن النظام واستمراره.

إن عفوية الميول إلى التجمهر تتضافر في دفع الناس إليها والإقدام عليها، بوعيهم وبلا وعيهم، دوافع نفس اجتماعية كامنة ترتبط بحاجة الأفراد في العوام إلى تعزيز حضورهم في شبكات علاقاتهم الرمزية العائلية والمحلية. وهي عفوية يحتضنها أولياء أمورهم التقليديون ممن يشجعون الأتباع على التعبير عن صدقية موالاتهم لزعاماتهم ولنخبها المروجة للدعوة إلى التجمهر في مواجهة جماعات وطوائف أخرى بزعم أنها طائفة متسلطة في النظام السياسي. وبهذا تستطيع هذه النخب تجديد الولاء للزعامات. وفي ظل مناخات الصخب التعبوي للجمهور المعتمصم بحبال أوليائه، تبرز ميول كامنة لدى الشبيبة المهمشة داخل العوام إلى تجاوز حدود الأهداف التعبوية المباشرة للتيار الداعي إلى التحشيد، فنراها تنجح إلى مزاج ثوروي وإلى سلوكيات تميل من خلالها إلى التقرب، ولو ظرفياً، فتعيش ساعات من ترف الاندماج مع فئات أعلى يغويهم في مشاركتها الجمهرة ما يفتقرون إليه في بيئاتهم الشعبية من مبادلات التلطف وإكرام الفرد لشخصه.

ضيق الجماعات في لبنان والنزوع إلى التجمهر

يجدر التذكير بأن نسبة السكان المقيمين في محافظتي بيروت وجبل لبنان، وهما المحافظتان الأقرب إلى ميادين التجمهر المركزية في العاصمة، تساوي ٥٣,٥%^(١). وأن نسبة السكان ممن صُنّفوا في درجتي الإشباع المنخفضة والمتوسطة بحسب التصنيف الثلاثي لدليل أحوال المعيشة، وهم غالباً الأقرب سياسياً إلى تقبل المشاركة في التحشيد التعبوي، تقدر بحوالى ٥٣% من المقيمين في هاتين المحافظتين. وبهذا تكون النسبة القصوى للفئات العمرية الشعبية التي تُقبل على التجمهر، ويدخل في استقطابها الطابع الأيديولوجي العصبي للتيار أو التحالف الداعي له، في حدود ٢٨% أي ما يقرب من ٩٨٠ ألف نسمة. وتهبط هذه النسبة إلى ما لا يزيد عن ١٦% أي إلى حوالى ٥٦٠ ألف متجمهر بعد استثناء الأعمار التي تزيد عن ٥٠ سنة وتلك التي تقل عن ١٥ سنة، والإبقاء على الشباب

(١) خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشة في لبنان ٢٠٠٤، الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع بناء القدرات

من الفئات العمرية (بين ١٥ و ٢٥ عاماً) ممن تصل نسبتهم إلى ٢٠٪ ولا تزيد نسبة المعنيين منهم بالتعبئة عن ١٠٪ أي بما يقارب ١٠٠ ألف شاب. تتوزع ولاءات هذه الكتلة (٥٦٠ ألفاً) المعبأة للتظاهر على ١٠ تيارات وتحزبات. وأن أي تحالف من التحالفين المتقاسمين لولاءات العوام المعبأة في العاصمة وأقضية جبل لبنان المحيطة بها لا يمكن أن يُجمهر أكثر من ٢٨٠ ألف نسمة. ويمكن أن يرتفع هذا التقدير في أحسن التبعثات إلى ٣٥٠ ألف متجمهر من اللبنانيين فيما لو أصر أحد المتحالفين على جلب المناصرين من المحافظات الأخرى وليس إلى مليون كما أشيع سياسياً، أي إلى ما نسبته ١٣٪ من المقيمين في لبنان أو ما يعادل نسبياً تجمهر ١١,٧ مليون فرد في مصر.

وغني عن البيان أن لغة التجمهر تألفها في العوام إجمالاً الفئات الأكثر تعرضاً للتهميش الاجتماعي السياسي أو الاجتماعي-الثقافي والأكثر تقبلاً للتعبئة وتبنياً لبدايات الاستقطاب العصبوي الإلغائي في المواجهات مع الآخر. وهو منطق يضطر زعماء العصبيات إلى مراعاته في التواصل التعبوي مع عوامهم، فيتظاهر الزعيم بالتقرب من سجيته وقلوبهم «بالتقليل من سمي الذكاء والكيس»، على الرغم من «أن غياب هاتين السمتين كانتا تمثلاً عيباً في صاحب السياسة»، حسب قول ابن خلدون منذ أكثر من ستة قرون ونيف، لأنه يقود إلى الإفراط في الحكم. وفي مثل هذا التظاهر التعبوي الترفيهي يجد الزعيم نفسه مضطراً لترك الساحة لقادة جماعته يحلون من المحرمات ما يشاؤون. وينأى بنفسه عن «واجب إنصاف المستضعفين من أنفسهم ومن التبذل في أحوالهم»^(١).

والجدير بالذكر أن توسيع التجمهر لا يقتصر على رفع وتيرة الإعلام التعبوي والتثوير الخطابي وحسب، فلأفراد اهتماماتهم المتفاوتة بالأهداف الكبيرة المعلنة لحشودهم. وللمعايشة في زمرهم ذاكرات ولغة وأشكال في التواصلات المزاجية العفوية لا يفهمها من هم غرباء عنها. لغة تستثير حماسهم وتسود في تحريك تجمهرهم. وهي لغة تقوم على التواصل باللهجة المحلية والإيماء الموحى يُطلق عليها إيرفنج غوفمان تسمية «التفاعلية الرمزية»

(١) ابن خلدون، المقدمة، الفصلان العشرون والرابع والعشرون، الباب الثالث، الكتاب الأول، طبعة المكتبة التجارية مصر،

(Interactionnisme Symbolique) التي يَروّجها أصحاب نظرية (الإنثوميتودولوجيا) من سوسيولوجي مدرسة شيكاغو في عشرينيات القرن العشرين. وفي هذه اللغة يركزون في تصنيف اندماجات الأفراد على المكون الثقافي الخاص بجماعتهم (community) من بين المكونات المتعددة في الواقع لهوياتهم. وقد شكلوا تياراً ميكروسوسيولوجياً متوسّعاً في مدرسة الفعل التواصلي في مواجهة مدارس الماكروسوسيولوجيا المركزة على حتميات الاندماج البنيوي الوظائففي أو البنيوي الثقافي (Culturaliste) في تصنيف الجماعات ونمطية حوافز الأفراد وسلوكياتها داخلها.

ويُشير منظرو التفاعل الرمزي للأفراد إلى أنه في مثل هذا النوع من التواصل داخل الزمر التقليدية المتحاشدة تبرز اهتمامات لا تتعلق أحياناً كثيرة بالقضايا السياسية والاقتصادية الكبرى التي تهمّ أهداف محركي وقياديي التحشيد الجماهيري وقياديه مباشرة: فيلاحظ أن الكلمات والنظرات والإيماءات والتنافسات الضيقة تحمل رغبات الأفراد في إبراز حضورهم الشخصي في عيون ومسامع بعضهم بعضاً، حضور باتت تتعهد نقله كاميرات تلفزيونية ساحرة تسجل لهم ولأعوانهم ذكريات تجمهر لا ينسونها. أو تُشير إلى الأشكال المختلفة لتعبيرات زمرهم حول أهداف التجمهر من خلال تعابير «الغمز والمزاح والتنكيث وتحريك العيون والشفاه والأصابع أي عبر ملامح الوجه وحركات الجسد»^(١). وأن عدم تركيز الأفراد المتجمهرين غالباً في الساحات على التحليلات النخبوية لأهداف الحشد يعود إلى بُعد صياغاتها عن متناول وعيهم الشعبي المحدود لتعقيدات كلام الخطباء المحركين لهم. وهذا ما يجعل نزول الكثير من الأفراد إلى ساحات الحشد المتهيج أكثر ارتباطاً بدوافع حرص الفئات المتدنية الأعمار والمراتب الاجتماعية على انتهاز فرصة التجمهر، أي تجمهر كان، يتعاطفون معه لتبيان الأهمية النفسية-الاجتماعية لحضورهم على مسارحه عندما تلح حاجة قياداتهم الأهلية إليه. فتوفر لهذا الحضور، وبكرم ملحوظ ما لا غنى عنه من

(١) أنتوني غيدنز: علم الاجتماع، منشورات المنظمة العربية للترجمة مركز دراسات الوحدة العربية _ بيروت، ص ١٦٨.

وسائط النقل وتسجيلات الأغاني الصاخبة والشعارات المسجّعة أو النديبات الدينية. هذا بالإضافة إلى ما لا حصر له من الرايات والشعائر والبوسترات والطواقي الملونة الخاصة بالمناسبة وكل ما يتوافر لجاذبيات التجمهر والاعتصام الترفيهيين، كما حصل في تحشيد «المليونيات» المصرية لآلاف العائلات المصرية الفقيرة والمعوزة. إلى جانب اعتصام الإخوان المسلمين بعد إسقاط الرئيس محمد مرسي عندما تم توفير الوجبات السريعة وتأمين مستلزمات النوم والوضوء والصلاة والإسعافات الأولية. وقد ضمن لها كل ذلك صمود اعتصامها لأسابيع حيث انشغلت كاميرات الإعلام بما يستجد على مسارح الاستعراض السياسي الديني للقوى وبتقدير أحجام حضور المجموعات المكونة للحشودات وتوقعات ارتداداتها على مواقف السلطة أو التحالفات السياسية الأخرى.

إن الاعتصام التحشيدي للعوام في مصر يختلف بالطبع، لجهة مستلزماته التعبوية، عن الاعتصام الذي أقامته نخب من المعارضات اللبنانية التي يغلب عليها طابع التحالف الطائفي لأسابيع قليلة منذ بضع سنوات في مركز العاصمة. واقتصر الحضور فيه بالمناوبة بين شباب الأحزاب المتحالفة ممن جمعت بينهم التعبئة العصبوية المرفهة.

وهنا نذكر بأن التصبر الإذعاني للعوام المحافظة، الذي يظهر عادة في التقبل المديد لاستضعافها في مجتمعاتنا العربية، لا يصمد في الظرف المناسب أمام الفعل التهييجي لخطاب أولياء أمورهم من السياسيين ولا سيما المتدينين منهم الذين يوجهون وعيهم وجهة جهادية لا تقبل السؤال. ويحرصون على تغليب المكوّن المذهبي على باقي المكونات الاجتماعية الاقتصادية والمهنية والجهوية والحزبية المكونة لهويات العوام وحصر وعيها بالثقافة المتوارثة بعيداً عن الثقافة المدنية والتاريخية وحتى عن ثقافة الاجتهاد الديني. يؤشر على ذلك أن التغييرات، التي تحققت على صعد تعليم النساء ودخولهن الواسع إلى سوق العمل على سبيل المثال لا الحصر، لم تغير، على الرغم من توسع تطلعاتهن الحداثوية، من الحرص على تغليب الميول المحافظة في أوساطهن على الإيمان بذكورية القيادة والمشاركة في الانتخابات. هذه الحداثة التي لم تنعكس إلا قليلاً في حظوظهن

على صعيد التمثيل السياسي وعلى وصولهن إلى المراكز العالية في الإدارات الحكومية. وزاد في خطورة هذا الاختزال لمكونات هوية الفرد في صفوف الشباب تراجع ميولهم إلى الانتظام في صفوف الأحزاب وتحولهم عن مفهوم هرمية الحزب ومؤسسيته إلى مفهوم التيار والقائد المتفرد بولاية أمر الجماعات التي يقودها من خلال أفراد أكفاء في تحريكها لمناصرته في مناسبات تجديد شرعية زعامته.

وإذا كان توسع آليات الإقصاء الاجتماعي في المجتمع الصناعي قد انعكس في توسع ظاهرة لجوء الشباب إلى المساعدة العائلية من الأهل والأجداد بفعل أزمت البطالة وعدم الاستقرار الوظيفي، إلا أن توسع آليات الإفكار في الأوساط الشعبية أدى، رغم تألفهم مع جديد تكنولوجيا الإعلام والتواصل الاجتماعي، إلى ترسيخ ثقافة الولاءات الموروثة الإثنية أو الدينية التي تستثمرها زعامات هذه الولاءات مقابل الحصول على خدمات إغاثية.

وغني عن البيان أن هذه الولاءات في مجتمعاتنا لا تُبرز حقيقة الفرد كشخص لأنه يعيش في ظل اقتصاد تغلب فيه علاقات الريع ولا تتسم فيه علاقاته الاجتماعية بالعقلانية التعاقدية المدنية المعروفة داخل البنى الحديثة للإنتاج المادي. ولذلك تعمل الثقافة المهيمنة على أدلجة فهم الأسباب والآليات الحقيقية لإقصاء الفرد عن الوعي الموضوعي لاستغلاله وإلى تغييب التناقضات والمسؤوليات عن استمرار تدهور الإنتاج والإفكار باتجاه وعي ديني وأخلاقي. وعي كثيراً ما يقود الفرد إلى إدانة ذاته وندب حظه أمام أي حرمان يتعثر به ويجد نفسه في كسوف معرفي لا يرتاح بعده إلا مُذعنًا في جماعته. هذه الجماعة التي يكثر في أوساطها المغالون بالشعائر إلى جانب كبار المتحكمين في الأسواق والسلطات بآليات التشغيل والعيش. يبلغون المؤمنين «تكليفهم الشرعي» بالإسراع إلى التجمهر في الساحات وإلى الزحف باتجاه صناديق الاقتراع. وهو تبليغ لا يقبل داخل التجمهر أي تساؤلات تبعد عن الأهداف السياسية المرسومة له.

الشرعية التوافقية في لبنان واستعصاء قيام الدولة

فراة النظام السياسي المعوّقة لاستقلال وتنمية مجتمعه

لا بد أن يرتكز الكلام عن الاستقلال على كلام في الظروف التاريخية لتكون نموذجي الدولة وهما:

- نموذج الدولة الإمبراطورية المتجاوزة للحدود الإثنو-لغوية وهو نموذج سابق على الرأسمالية تمثل في ما سُمى بالإمبراطوريات الفارسية واليونانية والرومانية والبيزنطية والامبراطوريات العربية الإسلامية والإمبراطورية العثمانية وتمثل حديثاً بالنموذج الكولونيالي في الإمبراطورية الكونفدرالية البريطانية.
- ونموذج الدولة القومية المركزية التي فرض قيامها في أوروبا تشكل السوق القومية في ظل الرأسمالية الصناعية، هذه الرأسمالية التي شرعت كينونتها من خلال بناء تاريخ للأمة يقوم على تعميم هوية ثقافية لغوية للجماعة الأقوى على مختلف الجماعات المتجاورة في إقليم جغرافي معين.
- ولا بد من أن يرتكز الكلام عن قيام الدولة اللبنانية، رغم تفردّها على صعد الموقع الجيوسياسي والتنوع الثقافي الحاضن لليبرالية مفرطة في الاقتصاد والسياسة والإعلام والثقافة، على كلام في نموذج ثالث للدولة الطرفية.

لقد جنحت رأسماليات السوق، كما رأسماليات الدولة، إلى تغليب أولوية النمو الاقتصادي على الديمقراطية، وهو نمو لا يقوم في العرف الرأسمالي إلا على اللامساواة،

إلا أن هذه الرأسمالية اضطرت تحت تأثير أزماتها المستعصية إلى العودة عن وظيفتها الرعائية إلى الربط الأيديولوجي بين السوق والديموقراطية أو إلى ما يجب أن يُسمى ديموقراطية السوق. وفي لبنان تحصنت فرادة نموذج الليبرالية الطرفية المفرطة عن طريق إرساء نظام التوافقية الطائفية فتجسدت هذه الفرادة في هيمنة قوى الرساميل الوسيطة في التجارة والمصارف فرادة تجاوزت الضروات التاريخية لتشكيل سوق وطنية وبنية اقتصادية متكاملة قطاعياً ومناطقياً كشرط تاريخي لاستقلال الدولة وترسيخ سيادتها. هذا النموذج الذي سبق وأباح انتهاك المبادئ الديموقراطية لمصلحة النمو الاقتصادي والربحية التي توسع فرص مراكمة رأس المال. غير أن الفرادة في قيام الدولة اللبنانية من خارج سياق الضرورة التاريخية لتشكيل السوق الوطنية كانت فرادة تُلزمها بمنطق التبعية الذي شهدت وتشهد تداعياته جميع البلدان الفقيرة. وكان من تبعات هذا المنطق ارتباط المجتمع اللبناني بأزمات فسحت فيه مجالات التدخل لقوى إقليمية ودولية لا ترى في الكيان أكثر من ساحة لتعزيز مصالحها ومواقع نفوذها. وإذا كانت قوى رأس المال المركزية صاحبة القرارات في إدارة الاحتكارات العالمية قد فشلت داخل مجتمعاتها في استثمار عقلانية الحداثة للتوفيق بين مظالم آليات السوق من جهة، ووعود ممارسة الديموقراطية من جهة أخرى، فإن إمكانيات مثل هذا التوفيق في المجتمعات الطرفية الفقيرة تصبح أكثر استعصاء لاسيما وأن الطبقات الحاكمة ونخبها تبدو أقرب إلى إحياء الموروثات العصبوية المتعارضة مع العقلانية والحداثة على السواء.

لقد كان من نتائج الليبرالية الطرفية اللبنانية أن تحولت الديموقراطية البرلمانية في ظلها إلى ترسيخ حقوق الطوائف في بناء وشرعة كيانات عصبوية تميل دائماً إلى الاستقلال عن الدولة في إدارة شؤون عوامها، وحتى عن الالتزام بالمؤسسات والنصوص الدستورية التأسيسية للجمهورية اللبنانية. وتميل إلى بناء علاقات وولاءات خارجية توفر لزعمائها أنواعاً من الدعم والإمداد ما يجعل من تجديد انتخابهم ضرورة لتعزيز كيانية الطائفة وليس تجديداً لفرص محاسبتهم. كما يُشاع عموماً في أدبيات الديموقراطيات البرلمانية.

وغني عن البيان أن الفرادة في تشكيلة الكيان اللبناني والدولة جرى تكوينها في ظروف التمدد الكولونيالي للرأسماليات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر وتأدّجت في خطاب المرجعية الكنسية المحافظة على وديعة الكيان ودوره السياسي الإقليمي «فأعطيت (لذلك) مجد لبنان». إلا أن مثل هذا المجد الذي أعطي لها لم يكن كافياً في ذاته لتحقيق الاستقلال المرتجى فظل رهين توافق مصالح القوى الإقليمية والدولية. هذه القوى التي تحرص على تدعيم الليبرالية الطوائفية التي تيسر لها سهولة استتباع وتحريك عصبية لبنانية معينة وتحرص دائماً على توهيم نخب الطوائف وعوامها بالالتزام السياسي والأخلاقي بمناصرتها على العصبية الطائفية الأخرى التي تتعايش معها.

وجدير بالذكر أن المناصرة والدعم الموجهين إلى العصبية المستتبعة في لبنان يتوجهان غالباً إلى قنوات منظمات القطاع الأهلي كبديل عن قنوات قطاع الإدارات المركزية للدولة. علماً أن حصة هذين القطاعين في لبنان من هذا الدعم الخارجي تراجعت من نسبة ٨,٩٪ من الناتج الإجمالي المحلي لعام ١٩٩٠ إلى ما نسبته ٢,٦٪ عام ٢٠٠٤^(١). في الوقت الذي تواصلت نسبة ارتفاع خدمة ديونه العامة حتى بلغت عام ٢٠١٤ ما نسبته ٤٥٪ من إجمالي الميزانية السنوية. وقد لوحظ ميل هذا الدعم إلى مشاريع محلية في مجالات الإغاثة وفي مجالات التنمية الاجتماعية التي تحلو تسميتها بـ«التشاركية». وبهذا تحول الدعم الخارجي عن أوليات الهدر في بيروقراطية الإدارة الحكومية إلى أوليات الإفساد أحياناً كثيرة للفاعليات المحلية المحصنة للعصبية. وإلى تبرير لحضور الخبراء الأجانب وتشغيلهم في مراقبة تنفيذ المشاريع الممولة من المنح الخارجية. إن تناسلات الفرادة اللبنانية المؤدلجة والمحصنة من خارجها لم تُعفها من معاناة الأزمات الاقتصادية الاجتماعية التي تشهدها عادة الرأسماليات الطرفية حيث تعاني كل منها فرادة خاصة بها، ثقافية اجتماعية كانت أو فرادة جيوسياسية، ورثتها عن التوافقات الكولونيالية بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية. وتعاني إلى جانب ذلك تناقضات اقتصادية اجتماعية وسياسية لا يبقى أمام الطبقات الحاكمة فيها إلا أن تُزيحها من حيز آليات السوق المتعولمة التي تسببها في الواقع إلى حيز المواجهات الطائفية أو الإثنية

التي تُموهها في وعي الناس. واليوم نرى كيف تعيش هذه الدول الفقيرة ومنها لبنان في ظل عولمة الاتصالات وأسواق الأسهم والعملات والاستخبارات. وفي ظل الاحتكارات الخمسة ك شروط تستثمر في إدارة الرأسمالية المعولمة كما يصنفها سمير أمين^(١) وهي: التكنولوجيا ومرافق الدفع المالي ومصادر الموارد الأولية والاتصالات والإعلام واحتكارات أسلحة الدمار الشامل.

فتشهد الدول الفقيرة، والحال هذه، تدهور مقومات الاستقلال، الذي نصت عليه في دساتير ورمزت إليه بأعلام وأناشيد وباستعراضات لجيوشها المُكلفة في ميزانياتها، وتظل مفتقرة إلى القرار السياسي وإلى القدرات والتجهيزات للدفاع عن السيادة. فتبرز أكثر فأكثر ظاهرة الانكفاء عن الافتخار بتواريخ الأوطان وظواهر إحباط الآمال بالاستقلال السياسي الملائم لتنمية الموارد البشرية. إنه الإحباط الذي يدفع الشباب إلى هجرة الكيان وفرادته باتجاه مجتمعات لا تترك لأساطير ماضيها أن تعوّق بناء حاضرها ومستقبلها.

لقد أدت فرادة الليبرالية الطوائفية المتحكمة في إدارة الكيان إلى ترهين استقلال الدولة. فشجعت على تنامي ميول استقلال الأفراد عن مؤسساتها وإلى رجحان الانتماءات العصبوية والولاءات التخارجية. وهذا ما ساهم في ترجيح ميول الفئات العليا المحافظة على تلك الفرادة وميول فئات واسعة من العوام المحبطة من تدهور الأخلاقيات المهنية في الإدارات الحكومية للتحول بولائها إلى اليأس من فعالية مؤسسات الدولة وإلى بناء المؤسسات الطائفية. هذه المؤسسات التي لا تُقَصّر في تحاصص موارد الوزارات من خلال عقود الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية وفي أي من المجالات الأخرى للإنفاق الحكومي.

كما يبرز اليأس من مؤسسات الدولة من خلال تحكم زعامات العصبيات في مصادر الإعلام المرئي خصوصاً تلك التي تجتهد في ترسيخ هشاشة هذه المؤسسات ووظيفتها وهي هشاشة مفيدة لأصحاب القرار السياسي الإقليمي والدولي الفاعلين في تقرير حدود الاستقلال بين كل من الدولة والمجتمع في البلدان الفقيرة.

(١) راجع: سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية، منشورات دار الفارابي، بيروت - ٢٠٠٢، صفحة ٩٣.

الانتخابات النيابية في لبنان: العصبية والتعبئة

في ظل تحولات جيوسياسية دولية أعقبت الحرب العالمية الأولى تلاءمت إستراتيجيات الدول الأوروبية في تقاسم موارد بلاد المشرق العربي وأسواقه مع نزوع الكنيسة المارونية وبعض زعامات في الأقليات الطائفية الأخرى إلى قيام كيان لبناني مستقل عن بلاد الشام. وتحققت نظرة تلك الدول إلى دور الكيان الجسر في المشرق مرسخة في اقتصاده دور الوساطة ومُحصنة له بنظام دستوري وسياسي يقوم على تقاسم زعماء الطوائف النافذين في ظل الانتداب الفرنسي لمراكز القرار في السلطة والإدارة على الرغم من عدم الإشارة إلى استثناء أي لبناني من هذه الحقوق في نصوص الدستور اللبناني التي اقتبست من خلفيات الدساتير الليبرالية الفرنسية والبلجيكية. واقترن هذا التقاسم بتشريعات في مجالي التعليم والأحوال الشخصية تضمن للطوائف حرية وصلاحيات توفير هذه الخدمات في هذين المجالين.

تعبئة العوام والارتدادات على ميولها

إذا كانت المبادئ الليبرالية المعتمدة في الدستور اللبناني لتنظيم الحكم تقوم على الانتخابات كعملية إجرائية تربط بين فهم الفرد المواطن للوضع والظرف من جهة، وبين موقفه كفاعل (Acteur) من جهة أخرى، إلا أن هذا الترابط بين فهم الفرد وموقفه كفاعل لا يقوم إلا في الدولة المتحصنة باقتصادها المترابط الموارد والمناطق وبسيادة القانون والأخلاق المدنية. غير أن الفهم الليبرالي المقتبس للتمثيل النيابي في لبنان ظل يقوم على تجديد الولاءات للانتماءات الأولية العصبوية وعلى ثقافة المبايعة لزعامات الطوائف. هذه الزعامات التي وفرت لها اليوم تكنولوجيا الإعلام ما يمكنها من تعطيل آليات البناء القانوني للسلطة المركزية وتفتيتها لمصلحة تمكينها من احتكار حصة طوائفها من الحكم وفرض الإذعان والتسليم على عوامها بالولاء لها ولارتباطاتها الخارجية.

ظلت التوافقية الطوائفية تحول دون تحقيق الأهداف في الروحية الليبرالية لنصوص الدستور اللبناني. وهذا ما أدى إلى ترجيح الهوية المذهبية للأفراد داخل الطوائف على الهوية الوطنية وإلى ترسيخ التمييز بين الطوائف، بل حتى داخل الطائفة الواحدة بين الرجال والنساء ولا سيما بالنسبة إلى الأدوار والحقوق داخل الأسرة. كل هذا أضعف الصلاحيات والواجبات والقدرات السيادية للدولة المركزية في الرعاية المتوازنة للحقوق الأساسية التي يُفترض أن تقوم عليها دولة المواطنة. وأدى اختزال دور الدولة، في ما أدى، إلى تحصين نظام اقتصادي تحول فيه التوافقية الطوائفية المتوترة دون إقدام الدولة على اعتماد سياسات للاستثمار المؤدي إلى التنمية المستقلة المتوازنة قطاعياً ومناطقياً. وأدى بالضرورة إلى تفاقم الاختلال في نمو الموارد وتلبية الحاجات الأساسية في المناطق خارج بيروت الكبرى كما يتبين في الجدول التالي:

الإنفاق العام والفقر والحاجات الأساسية^(١)

المحافظة	إجمالي الإنفاق الاستثماري العام (مليون د.أ.)	انتشار الفقر *	مخصصات الإنفاق الاستثماري العام	توزع الإشباع المتدني للحاجات الأساسية **	توزع الفقر
	٢٠٠٥-١٩٩٥	٢٠٠٤		١٩٩٥	٢٠٠٤
بيروت	٧٣٤	٥,٨٥	١٦	٨	٢
جبل لبنان	١,١١١	١٩,٥٦	٢٥	٣٠	٢٧
الشمال	١,٤١٥	٥٢,٥٧	٣٢	٢٦	٣٨
البقاع	٢٤٧	٢٩,٣٦	٦	١٥	١٣
الجنوب	٩١٨	٤٢,٢١	٢١	١٠	١٦
النبطية	٤٢	٥٢,٥٧	١	١١	٤
الإجمالي	٤,٤٦٧	٪٢٩	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

(*) مجمعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة الشؤون الاجتماعية، وإدارة الإحصاء المركزي، ٢٠٠٨، الفقر والنمو واللامساواة في لبنان.

(**) مجمعة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٥.

تحولات العصبية والإدارة السياسية في الجماعات والمناطق اللبنانية

انعكست الظروف الدولية والإقليمية على مسارات الليبرالية الطوائفية المصونة دولياً وإقليمياً. وذهب المنطق المهجن لهذه الليبرالية المتوترة بالطبقة السياسية على امتداد ما يزيد عن ٧٠ عاماً مضت على الاستقلال، باتجاه تكريس عصبية الإيمان المذهبي ومأسسة رعاية التنشئة النفسية الثقافية للأتباع، وباتجاه توسيع أطر الإغاثة الخيرية للفئات التي يتزايد إقصاؤها في الأرياف وفي ضواحي العاصمة حتى وصلت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر الأعلى إلى حوالي ٤٠٪ من إجمالي السكان. وقد أعطى دور الوساطة الاقتصادية للبنان، دون ريب، خلال ربع قرن سبق الحرب الداخلية الخارجية، ازدهاراً غير متوازن اجتماعياً ومناطقياً. وهو اختلال تسبب، إلى حد كبير في تقديرنا، بالتأسيس للتناقضات السياسية الممهدة للحرب الداخلية الخارجية (١٩٧٥-١٩٩٠). وعجزت الزعامات المزمنة للطوائف والمتجددة بالتوارث العائلي والعصوي، في أعقاب هذه الحرب، عن وقف تدهور دور الليبرالية الاقتصادية الوسيطة الذي تزايد بفعل التطورات الاقتصادية والسياسية المشهودة في أسواق دول المشرق والخليج خصوصاً المنافسة لمزايا اقتصاد الوساطة اللبنانية. ولم تقدّر هذه الزعامات خطورة عجزها السياسي عن الإقدام على إصلاح ليبراليتها خدمة لبناء اقتصاد وطني يحصّن الكيان ويغنيه عن التبعيات القريبة والبعيدة الاقتصادية منها والمالية والسياسية. بل ذهبت تلك الزعامات بعيداً في التنازع المذهبي للإنفاق الحكومي ولو أدى ذلك إلى المزيد من الغرق بالمديونية والهدر والعجز عن الاستثمار في القطاعات الإنتاجية السلعية المستوعبة لتشغيل الموارد البشرية. هذه القطاعات التي لا يغني عن أولوية تنميتها النمو المحقق في مجال السياحة.

الانتخابات النيابية وأثر الإعلام في ميول العوام

نجحت الأيديولوجيات النيولبرالية المهيمنة في الإعلام والتعليم وأدبيات المنظمات الدولية في ترويج أنها خاتمة الأيديولوجيات. وأصبحت قادرة بعد تهافت البيروقراطيات الاشتراكية، على تهميش الهويات الوطنية وعلى إحلال أنواع الهويات الطائفية والإثنية

القائمة على افتراض الفرادة الأزلية لطبائع الجماعات. وقد تلقفت الحركات الطائفية في مجتمعاتنا هذا الفهم للهوية ووجدت فيه ما يساعدها على تحصين الوعي المتمذهب للعوام المحيطة بها، وعلى محاصرة التعددية السياسية المعتمدة في الدول المصدرة للنيلولبرالية المستوحاة. وذهبت قيادات الحركات المذهبية إلى التفرد في تجديد تسلطها وصولاً إلى طبع المجال العام برموزها وشعاراتها وصور أوليائها. وذهبت أيضاً إلى العمل على الإكثار من المناسبات والتجمعات المسوّغة لتفرداتها في اعتلاء المنابر والتعبئة السياسية اليومية ضماناً لتجدد وحصرية الولاءات لها، وللمباركة تحالفاتها الداخلية والخارجية في مواجهة مكاييد العصبية الأخرى، الواقعية منها والمفترضة، التي تهدد استمرار تمثيلها للطائفة في الحكم.

لقد ظلت الليبرالية الطوائفية المتوترة داخل سياق منطقها المهجن تصر، من خلال خطابها المكرور يومياً حول الديمقراطية التوافقية، على اعتبار أنها تمثل الموديل اللبناني المعجزة المتفرد بليبراليته التي لا بديل له عنها. وتخلط في هذا الخطاب بين النظرية الليبرالية التي شرعت لحقوق الإنسان الفرد ولبناء المجتمع المدني والمواطنة باعتبارها حقوقاً طبيعية في الحياة والرفاهية والحرية في نظريات فلاسفة الأنوار الفرنسيين (مونتيسكيو) والإنكليز (جان لوك) على امتداد القرنين السابع عشر والثامن عشر. وبين ديمقراطية التوافق الطائفي حيث يصرون على أولوية الهوية المذهبية للأفراد وفي ظلها يمارسون يومياً ديمقراطيتهم التعبوية. وهي ديمقراطية تصب في حسابات التبعية للقوى الخارجية بأشكال صريحة أو مداورة كلما اضطروا إلى الاستقواء بعضهم على بعض في مجال تحاصص الثروة والسلطة، فينفخون في أبواق معارك تسلطهم باعتبارها معارك وجود لعوام مذاهبهم. وبهذا النهج التعبوي العصبوي نجحوا قبل الحرب وفي ظل سيادة الدولة المختزلة في ترجيح أولوية عصبية الطائفة المناطقية على عصبية العشيرة والعائلة المحلية واستيعابها. وترسخ نجاحهم بفعل الحرب اللبنانية وفي ظل العولمة التي تحرك وتستنهض الهويات الإثنية والدينية للأقليات وتشد ولاءاتها إلى خارج حدود الدول التي تعيش فيها. فترسخ بفعل الإفقار الداخلي والهيمنة الخارجية ما بات من الممكن تسميته بالطائفة العابرة للحدود

ولسيادة الدولة. وفي ظل هذا التحول من النطاق المحلي أو المناطقى للعصبية إلى النطاق الإقليمى والعالمى لإمدادها، تستعصى إمكانات الرجوع إلى مبادئ الليبرالية وإلى مضامين الديمقراطية الواقعة بين الحرية والعدالة، وتصبح العائلات الفتية/ لأي طائفة تنتسب، أكثر إحساساً بالتهديدات الطارئة على أمنها ومستقبل أفرادها وأكثر ميلاً للبحث عن جنسية أخرى لا تقوم على ديمقراطية الطوائف التعبوية.

وفي لبنان، يصعب في ظل هذه الصيغة التوافقية قيام الدولة واستقرار الجماعات وقد سبق لابن خلدون أن ذكر في مقدمته منذ ٦ قرون كما سبق ورجعنا إليه مراراً: «أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها الدولة»^(١)، خصوصاً عندما تكون العوام مرتبهة في أمنها وعيشها وإيمانها لأهل المنكر أو للشطار ممن يضاعفون قوة العصبية في بناء الاجتماع الدينى، فيذهبون بالدولة التي ظنوا أنهم يبنونها. وهي عصبية يقودها أصحاب الجاه المتملقون غالباً لأهل الحل والربط. ونحن نعلم بأن الخضوع والتملق اللذين يبيدهما أهل التملق لأهل الجاه غالباً ما يصل بهم في لبنان إلى تسلط يرمقهم فيه من يحيط بهم. وهذا ما يشجع زعامات الطوائف على حصر الخيارات الانتخابية للناس بين التصويت لمن ترشحهم لهم وعنهم ولا تترك لهم الفرصة، ولو أقله، للتمييز بين أهل السواء وأهل التملق في لوائحهم المباركة، أحياناً باسم الطائفة وأحياناً بالتكليف الشرعى. ولهذا يضطر خُمس الناخبين إلى الإعراض عن التصويت والتصبر إلى يوم يفرض فيه على زعامات الطوائف ومتملقهم الإقرار بالحقوق الأساسية للإنسان. وإلى يوم يكتشف فيه الكثير من الناس أن التزكية هي أكثر أنواع التسلط في مصادرة عفويات الناس في خياراتهم. وأن خطاب التزكية الموحى بها من قبل مفاتيح أحزاب الزعامات في العائلات الريفية يُقصد منه شد العصبيات وهو خطاب لا يُحسد عليه ديمقراطيون النظام الطائفي في نظر النخب الليبرالية في العالم مهما كانت خصائصها الثقافية الدينية أو الإثنية.

(١) مقدمة ابن خلدون، صفحة ١٦٤ من الفصل التاسع من الباب الثالث، منشورات المكتبة التجارية الكبرى القاهرة.

توزع الناخبون في الأوساط الشيعية في دورة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩ على الشكل التالي: خمس بالتمذهب وخمس بالتنفع وخمس ينتخب استتاراً بالمألوف وخمسان ينتظران صدور قانون يعتمد النسبية وتغير الظروف الإقليمية.

في ظروف المناخ النفسي السياسي المتوتر وتوسع الإفكار والبطالة وكيديات العصبيات الطائفية المقابلة التي عاشتها وتعيشها الطائفة الشيعية، توسع استقطاب تحالف حزب الله وحركة أمل للأكثرية الساحقة من أصوات المقترعين داخل الطائفة وداخل نخبها. أكثرية تشتمل على ولاءات انتخابية مختلفة توحدت في دعم التحالف الشيعي كتركيبة حاكمية. ويمكن تقدير نسبة المقترعين المشمولين بالولاءين الأولين (التمذهب والتنفع) بما يقارب خمس حجم الناخبين. يُضاف إليها ولاءات متحفظة بنسبة خمس ثالث تقترع لمصلحة زعامة التحالف الشيعي انفعالاً على كيديات العصبيات الطائفية الأخرى. ويمكن أن يشتمل هذا النوع من الموالات على نسبة كبيرة من المعارضين للاصطفاف الطائفي وقد مالوا في غياب صيغة النسبية إلى الاستتار بالمألوف أو بالثقية وإلى تأييد مرشحي عائلاتهم. وأما بصدد الخمسين الآخرين من الناخبين فترجح أنهم تغيبوا بدواعي الإحباط حيال استعصاء مواجهة القدرات التعبوية للتحالف الشيعي في مجالات التعبئة الدينية والإغاثة والتحكم بخدمات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

وبناء على هذه التقديرات نخلص إلى أن اختلاف الميول المشار إليه في موالات المرشحين المسلمين عموماً والشيعية خصوصاً تصبح موضع ريبة وشكوك تدفع تجمع قيادات الطائفة، كما بقية قيادات الطوائف إلى معاداة صيغة النسبية إجمالاً وتفصيلاً وإن زaidوا في طرحها كشعارات إصلاحية فلن يتأخروا في مقايضة التخلي عنها في أقرب مساومة تنفع احتكار تمثيلهم. وتجدر الإشارة إلى أن المستويات التي بلغت ريبة وشكوك قيادتي الطائفة الشيعية المتحالفتين وشكوكهما في الميول السياسية المختلفة المستترة، إلى هذا الحد أو ذاك، جعلهم أكثر تخوفاً من تكاثر المستترين بالثقية والمألوف في ترجيح حظوظ البعض من مرشحيهما على حظوظ البعض الآخر. وهذا ما يمكن أن يجعل القيادات الأقوى

أكثر خوفاً من انفعال القيادة الحليفة الأضعف فتقدم على المزيد من انفتاحها السياسية باتجاه عقد تحالفات سياسية (تحت الطاولة) أنفع لحضورها في السلطة وأقرب إلى مفهوم «المتعة» مع الزعامة السياسية منه إلى مفهوم «الزواج» منها.

فرض التوافق الانتخابي ومنع الميول إلى التنوع السياسي

غني عن البيان أنه كلما اقتربت الانتخابات أكثر من المعايير المدنية في ممارسة ديموقراطية التمثيل النيابي يصبح الناس مبدئياً أكثر حرية في الانتخاب وأقل طوعية وتقبلاً للتوافقات العصبوية وأفضل تعاملًا مع عوام الطوائف الأخرى. فيبتعدون شيئاً فشيئاً عن الاستقواء بالعائلة وبالطائفة في إدارة شؤونهم ومصالحهم. في المقابل تظل قيادات العصبيات الطائفية في الأرياف خصوصاً، أكثر ميلاً إلى التفرد في تمثيلها عادة ولا تقبل التعددية، التي هي مبدئياً من ركائز الديموقراطية البرلمانية التي تشرعن بها وصولها إلى الحكم، ولا تتقبلها إلا مكرهة بفعل إدارة خارجية أو خوفاً من بأس بعضها على بعض بأساً يودي بسلطان كل منها.

وفي تقديرنا أنه حتى في غياب النسبية، ولو بالاقتراع من خلال تقنية الصوت المرجح، فإن أي فسحة من المنافسة بين ماكينات القيادات الأقوى في الطائفة تُتيح بالفعل لا بالقول، حضوراً سياسياً مختلفاً يمكن أن يشكل تهديداً فعلياً للمرشحين الأقل موثوقية أخلاقية في الكثير من القرى.

ولذلك تلاحظ أجواء التعبئة الإعلامية الضاغطة حيث تشدد الماكينات الطائفية على ضرورة المصيرية لتجديد البيعة لزعامات الطائفة. هذه الزعامات المتحكمة برعاية مفاتيح العائلات في القرى وبإغاثة بعض المعوزين فيها، سواء من خلال توزيع الإنفاق الحكومي وخدمات الإدارة العامة أو من خلال التمويل المتوافر لها من تحالفاتها الإقليمية. وتسود هذه الأجواء في الانتخابات البلدية أيضاً حيث يبرز في خطابات الزعامات وأجهزتها تركيز على استغلال قواعد اختيار العائلات والقرى لمرشحيها من خلال القول بأن التوافق الانتخابي إنما حصل بدوافع حرص أطرافه على تضامن العائلات وتضامن القرى. علماً أن هؤلاء الخطباء يدركون أن حرصهم هذا على وحدة العائلة هو في الواقع حرص على

طمس الاختلاف والمساءلة بين النخب داخل أجابها أو داخل عائلاتها. وهو طمس بدا ضرورياً بفعل الخوف من المواجهات بين الأعضاء المتحيزين للزعامات والأعضاء العنيدون في أخلاقهم المستقلة داخل اللوائح غير المتحالفة في دورة الانتخابات البلدية السابقة. مواجهات أقلقّت الأحزاب المتحالفة في القرى الجنوبية مباشرة بعد إعلان النتائج في الانتخابات البلدية السابقة. وكان أن انتهت بتعطيل بعض المجالس البلدية أو باستقالات أقدم عليها بعض من الأعضاء المتحيزين الموثوقين أخلاقياً في بعضها الآخر. إنها مواجهات هددت بنخر وحدة الهيكلية السياسية المفروضة على الطائفة وهي وحدة تفرض بالضرورة فهماً بدوياً لوحدة العائلة وتقطع الطريق على مرشحين في أوساط نخب اليساريين والليبراليين والمستقلين الذين لا يرفضون التعاون مع مرشحين موثوقين أخلاقياً من الأحزاب المهيمنة سياسياً في القرى.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن القيادات الطائفية عندما تميل إلى فرض مرشحين تختارهم هي عن العائلات ليمثلوها، ويتقيدوا بنهجها السياسي إنما تميل إلى تلافي مخاطر التعددية الواقعية التي ترتبها. وقد كشفت الانتخابات البلدية عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩ عن ميول قياداتها البلدية المحلية المعتمدة على رصيدها في الحزب وليس في المجتمع المحلي إلى التفرد وإلغاء حضور الآخر. مع العلم أن مثل هذا التفرد في فرض اللوائح الانتخابية لا يحول دون الفساد ودون الاضرار بالالتفاف حول المقاومة.

المركزية والتمثيل البرلماني والبلدي في ليبرالية التوافق

مقدمة

اقترن موقع لبنان بتعدد طوائفه وهذا ما زاد في تدخلات قوى دولية، وإقليمية لاحقاً، في تحديد تركيبة نظامه السياسي والاقتصادي، وفي تكيف زعامات الطوائف وتجدها مع تغير المواجهات في جواره منذ إعلان استقلاله (١٩٤٣). وصمدت فيه التحالفات الحاكمة رغم استعار انفعالات التيارات الشمولية القومية - الإسلامية فيه ومن حوله على عدوانية الحكومات الإسرائيلية، وغير المنفعلة على الهيمنة الاقتصادية والمالية لتلك الدول على أسواق البلدان العربية ومواردها. وانعكس فشل التيارات العربية الحاكمة مزيداً من التدخل في تسعير الاستقطاب الطائفي في لبنان ومزيداً من تجاوز القيم ومبادئ الليبرالية البارزة في نصوص الدستور حول بناء مؤسسات الدولة وحقوق الأفراد. فكان أن تحول دور هذه المؤسسات باتجاه الممارسات التي تساهم في انغلاق الكيانات الطائفية وتحول الدولة إلى منظومة محميات تقودها زعامات تهدر مواردها بفعل نهجها الزبائني في الحكم الذي يزيد في التفاوتات المقلقة بين قطاعاتها ومناطقها.

وتمثلت أشكال اختزال الزعامات الطائفية للمفاهيم الليبرالية في نصوص الدستور:

أولاً - عن طريق تعطيل الوصول إلى عيش المواطن في مفهوم الجمهورية من خلال التركيز على إدلوجة «العيش المشترك» القائم في فهمها على توافقاتها في تحاصص الحكم. وهو مضمون يستطيع أيديولوجيو النظام الطائفي أن يضمنوا بمقتضاه هيمنة أولوية مكون المذهب الموروث في هوية الفرد على بقية مكونات وجوده الاجتماعي المعيشي التي لا

تكفي، باعتقادهم، ليتعرف بها الفرد اللبناني في جمهوريتهم. وكان أن فُرض تسجيل الفرد منذ ولادته في سجل قيد للنفوس والإقامة لا يخرج منه إلا بإجراءات تزايدت صعوباتها مع استعار التحسسات المستثمرة سياسياً بين الطوائف ومناطقها. وبهذا يضمن مراجع النظام الطائفي التحكم في تمثيل الكيانات المذهبية وإدارتها عن طريق تحصين مؤسساتها المعبّنة لجمهورها. وهو الجمهور الذي تُباهي الزعامات باستنفاره، كلما لزم الأمر، مظلاً بالشعائر المذهبية المستثيرة غالباً للمذاهب الأخرى.

هكذا تحولت أولوية حماية حقوق الإنسان، التي طالما باهى «الليبراليون» اللبنانيون بمشاركة ممثل دولتهم، غداة الإستقلال، في لجنة الأمم المتحدة التي كُلفت صياغة شرعتها، إلى أولوية حماية كيانات الطوائف وحقوقها خصوصاً على صعيد التعليم والأحوال الشخصية. وثانياً _ عن طريق التحكم في قوانين الانتخابات النيابية والبلدية واعتماد النظام الأكثرى في حصر وتوجيه نتائجها وهو النظام الأفعّل الذي يضمن تجديد انتخاب حُماته على مستوى السلطة المركزية ويضمن بالتالي تجديد انتخاب أتباعهم في الانتخابات البلدية على مستوى السلطة الأهلية المحلية.

- ففي الانتخابات النيابية تحرص زعامات الطوائف مجتمعة على استمرار آليات احتكاراتها لتمثيل دوائر ترشيحها من خلال قوانين للانتخابات أمعنت، على امتداد عقود ودورات متعاقبة، في التحكم بتقطيع هذه الدوائر تقطيعاً لا يقوم على معيار جغرافي وديموغرافي واحد، بل قام غالباً على ما يُطابق خريطة توزع الولاءات السياسية _ الطائفية. فأدى إلى تفاوتات كبيرة في أحجام الناخبين بين الدوائر الانتخابية وبين متوسطات أحجام التمثيل الانتخابي للمرشحين الفائزين. تفاوتات راوحت بين أحجام المسجلين في دائرة قضاء البترون و٦ أضعاف هذا الحجم في دائرة قضاء عكار. إنه التقطيع الذي يضمن فرص تجديد التزعم الزبائني في عائلات تتوارث نفوذ التوظيف في الدوائر الحكومية والتوسط في الوصول إلى خدماتها.

وقد سوغ منطق المحميات الطائفية لتحالف الكتلتين النيابيتين الشيعيتين الضاربتين في

تمثيل طائفتهم، عندما عجز ممثلوه وحدهم عن فرض أهدافه السياسية في الحكم، إلى حد إنسحابهما من المشاركة في حكم وزارة الرئيس السنيورة بحجة إخلال الأكثرية النيابية المقرر في البرلمان بما يُسمى مبدأ العيش المشترك الذي اختُزل إلى مجرد توافق ميثاقِي ينظم التشارك في حكم البلاد بين زعامات الأغليات الضاربة في الطوائف.

ويزيد في الإخلال بالمفاهيم الليبرالية في نصوص الدستور ما يُعتمد قصداً من شرطي سن الواحدة والعشرين للشباب وممارسة حق الانتخاب في مكان قيد النفوس. وقد أدى الشرط الأول إلى إبعاد شريحة واسعة من الشباب الأكثر تحسناً ووعياً بضرورة التغيير. وفرض الشرط الثاني على الناخبين أن يتمثلوا شكلاً حيث لا يعيشون ويعيشون فعلاً حيث لا يتمثلون ولا يُسألون. يضاف إلى مساوئ هذا الاستبعاد المترتب على سلبات هذين الشرطين وانعكاسه على تعطيل التمثيل بالمفهوم الليبرالي في نصوص الدستور، ابتعاد شريحة ثالثة من المعارضين والمترددين، ولا سيما منهم النازحين إلى المدن، عن الذهاب إلى أقلام ما يسمى بالانتخاب حتى لا يواجهوا صخب التهيب الرمزي والمباشر لأزلام لوائح الزعماء في ساحات مكاتب الاقتراع. هذا التهيب الذي يمارسه عليهم مفاتيح «اللوائح - المحادل» ورعاها في باحات الأقلام في قراهم أو يمارسها عليهم وجهاء عائلاتهم من مفاتيح المرشحين.

إن مثل هذا الفصل المقصود في تنظيم الانتخابات النيابية بين منطقة التملُّك والعيش الفعلي للنازحين المقيمين في المدن والضواحي من جهة، وهم يشكلون ثلث الناخبين اللبنانيين في محافظتي الجنوب والبقاع خصوصاً، وبين منطقة تمثيلهم الشكلي في الأرياف من جهة أخرى، أدى ويؤدي إلى تعثر اندماجهم كمواطنين فاعلين في كل من المحافظتين على السواء. وأدى في العاصمة وغيرها إلى تسهيل التحسس العصبوي الجهوي الطائفي بين من يسمون أنفسهم بالسكان البيارتة من الطائفة السُنيّة ومن يسمونهم بالشيعّة الطائرين ممن ظلت ولاءاتهم ومصالحهم مع زعمائهم في الأرياف. يرفعون صورهم على جدران المدينة ونواصيها وليس لديهم فيها أي تمثيل يُسألونه حول تطوير مرافقها العامة وبيئتها.

- وفي الانتخابات البلدية أيضاً يتكرر اختزال مفهوم التمثيل المحلي بفعل اعتماد النظام الأكثرى ولا سيما في القرى والبلدات التي يقل فيها عدد المسجلين عن ألف نسمة ويتراجع عدد المقيمين فيها شتاءً بفعل النزوح والهجرة بنسبة الثلث إجمالاً. فيُختزل في انتخاباتها مفهوم الديمقراطية والمشاركة القاعدية ليقتصر على تجذير الواجهة الزبائية القادرة، بحكم تنفيذها العائلي والمالي على صعيد السلطة الأهلية المحلية، على إشغال موقع الوسيط بين قواعد ناخبها من جهة، وبين الزعامة النيابية النافذة في الدوائر الحكومية من جهة ثانية.

وساهم في تعطيل ديموقراطية التمثيل في الانتخابات البلدية ما ينص عليه قانونها لأنه يُطبق على انتخاب بلديات القرى الصغيرة التي يقل عدد المسجلين فيها عن ثلاثة آلاف نسمة وتمثل نصف الوحدات البلدية في لبنان. وفي هذه القرى غالباً ما لا تتجاوز نسبة المشاركين في انتخاباتها بفعل النزوح والهجرة، نصف الناخبين أي ما لا يزيد، في أقصى احتمالات المشاركة على ألف ناخب، وفي تقديرنا أن مثل هذه الوحدات البلدية ليس بإمكانها أن «تنتخب» مجالس بلدية قادرة على توفير الكفاءات الطوعية والخبرات القانونية المتمكنة من فهم صلاحياتها ومعوقاتها في مجالات المعرفة والقدرة على إدارة مواردها والتعامل القانوني والتنموي مع جهات الرقابة على مبادراتها من مستوى القائمقامية إلى المحافظة وصولاً إلى وزارة الداخلية. وتزداد سلبات تطبيق قانون البلديات الراهن في القرى التي تستقبل نزوحاً أو تهجيراً عندما يُمنع مشاركة الوافدين إليها بالاقتراع لتمثيل وجودهم فيها.

وفي هذا الصدد، يتملق زعماء الطوائف اللبنانية في التشريع البلدي الجماعات القروية وإيهامها بأنها تشكل مجتمعاً محلياً قادراً على الإدارة الذاتية لموارده وحاجاته بفعل دعمهم السياسي _ الانتخابي وتسهيلهم لعلاقات البلدية المحلية مع الإدارات الحكومية الإنشائية والرقابية. ويستند هذا التملق الانتخابي إلى تجاهل المشرعين لتطور العمران وتواصله بين القرى ولتوسع حجم ومفهوم المجتمع المحلي الريفي أو مجتمع القرية الذي لم يعد يقتصر على حدود منطقته العقارية، بل أصبح مجتمعاً محورياً مناطقياً (cluster) يشمل مجموعة

من القرى والبلدات المتجاورة التي تتشارك في خدمات شبكات موحدة للبنى التحتية والاجتماعية ويُصمَّم تنفيذها وصيانتها بمعايير جدوى الحجم. وهذا ما يفرض تعديلاً بات ملحاً في تعريف المنطقة العقارية والنطاق البلدي والتحول إلى نطاق البلدية الموسعة التي لا يجب، بحسب معايير الجدوى المُشار إليها، أن يقل عدد المقيمين فيها دائماً عن ١٥ إلى ٢٠ ألف نسمة.

وغني عن البيان هنا أنه في مثل هذا النطاق البلدي، الذي يضم بلدة تستقطب بلدات أو قرى أخرى، تتراجع معايير الحساسيات القراية والحزبية الضيقة بين الناخبين فيها لصالح معايير الكفاءة والتواصل الموضوعي بين الأعضاء المنتخبين، من قرى متجاورة ومتنوعة طائفيًا، لتنمية القدرات والموارد المحلية ولصالح الكفاءات الشخصية للمرشحين في القدرة على المراجعة والمفاوضة والضغط على أصحاب القرار السياسي والإداري.

المخاطر السياسية لتطيف التمثيل ولمركزية السلطة والإدارة

تبرز مخاطر التشويه الطائفي للمفاهيم الليبرالية في التمثيل النيابي والبلدي كذلك عندما نلاحظ انعكاسات كثافة الريفيين النازحين من طوائف معينة إلى ضواحٍ مدنية دون غيرها على حجم السكان المسجلين في بلديات هذه الضواحي وعلى تحسّساتهم السياسية الأقل ميلاً إلى التحزب من النازحين الذين باتوا أكثرية فيها ولا مرجعية سياسية لهم في المدينة والضواحي خارج الأحزاب. وهذا ما يفرض على السكان «الأصليين» التكيف مع الأمر الواقع وتقبل السيطرة السياسية للأحزاب الضاربة في أوساط النازحين. وفي تقديرنا أن أعضاء المجالس البلدية في الضواحي المدعومين من تلك الأحزاب لا يجرون إجمالاً على قبول حق النازحين «الغرباء» في المشاركة في انتخاباتها مراعاة منهم لميول ناخبهم المحليين في حصر الكتلة الناجبة بهم دون غيرهم من الوافدين إلى «ضاحيتهم». وذلك ليظل الناخبون «الأصليون» الكتلة صاحبة الفضل في تنصيب المجلس البلدي وفي الإفادة من تسهيلات وخدماته وإعفاءاته بالرغم من أنهم باتوا يشكلون أحياناً ما بين ثلث وثلثي

المقيمين. هذا إذا ما استثنينا إحدى البلديات التي لم يعد إليها القسم الأكبر من سكانها الأصليين ممن تهجّروا منها خلال سنوات الحرب الأولى (بلدية حارة حريك في ضاحية بيروت الجنوبية مثلاً). وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن النازحين الذين تقلّ إعفاءاتهم وإفاداتهم من المجلس البلدي الذي ينتخبونه في ضواحي النزوح كانوا دائماً مكلفين مثل السكان المسجلين فيها وهم دافعوا الضرائب والرسوم والمُستثمرون الرئيسيون بألعابهم وأموالهم في عمران المدن والضواحي والبلدات التي توجهوا إليها قبل الحرب وخلالها وساهموا في ازدهار أسواقها واستثمار عقاراتها.

وهكذا نلاحظ أن التشريعات في كل من قوانين التمثيل البرلماني والبلدي قامت على الفصل التعسفي في تمثيل الناس بين المناطق التي نزحوا إليها ويعيشون فيها وبين المناطق التي ولدوا فيها وقامت على ترجيح أولوية الولاءات الموروثة و/أو الزبائية في الأطر القرابية والطائفية.

وغني عن البيان أنه لا مكان لمضامين مفهوم المواطنة في ظل هذه الولاءات والأطر العصبوية الشرسة التي تُدار من قبل زعاماتها المتجددة في قمة التمثيل البرلماني وتُدار إجمالاً من قبل وجهاء لا تستديم وجاهتهم إلاً بفعل ولاءاتهم الانتخابية في قاعدة التمثيل البلدي هنا أيضاً.

تطلعات إلى ليبرالية مدنية تحصّن لامركزية التمثيل البرلماني والبلدي

في تقديرنا أن أي إصلاح ديموقراطي بالحدود الليبرالية المعلنة في الدستور لا يحصل إلاً بالخروج على هندسة نظام ما يُسمى بـ «الديموقراطية التوافقية» في نظام التمثيل الطوائفي المعتمد منذ أكثر من ثلثي قرن والملائم لتجدد الانتماءات الموروثة داخل نظام المحميات الطائفية المحتضنة إقليمياً ودولياً. إنه الإصلاح الذي يمكن أن يبدأ:

أولاً : بالتحول عن النظام الأكثرية في الانتخابات على اختلاف مستوياتها إلى نظام

يعتمد النسبية مع التفضيل لاعتماد البلدية الموسعة واعتماد نظام الصوت الفردي

القابل للتجسير المحدود في انتخابات مجالس الأقضية والبرلمان. وهنا نذكر أن

نظام الصوت الفردي هذا يسمح ²²⁰ للمُحِبِّ بانتخاب من يُؤيد توجهه السياسي أو

من يعرفه أو يظن أن بإمكانه الوصول إليه، كما يعطي هذا النظام في المقابل للمرشح رصيده الذي يستحقه من أصوات مؤيدة فعلاً لشخصه أو لتياره بمعزل عن أرصدة الآخرين في اللائحة المؤثرة سلباً أو إيجاباً في رصيده. ويحمل المرشح وحده تبعات اختياره شخصياً دون غيره ومباشرة من قبل ناخبيه. وهذا ما يحد من تبني زعماء الطوائف لمرشحين على لوائحهم لا أرصدة تمثيلية لهم في محيطاتهم الأهلية ولا حتى كفاءات موثوقة في بلورة السياسات ومتابعة تنفيذها وتقييمها ويعوضون عن ذلك يومياً بالتدليس لولي أمر كتلتهم عبر قنواته الفضائية أو على منابر مفاتيحه في القرى. ونذكر

ثانياً: بضرورة تعديلات في المستويات الثلاثة لنظام التمثيل في لبنان وفي شروط الترشح وطبيعة مسؤوليات المنتخبين في نظام لامركزي :

١- في مستوى قاعدة النظام، عن طريق توسيع النطاق الجغرافي للتمثيل البلدي، كما أشرنا سابقاً، والتحول من بلدية القرية إلى البلدية الموسعة في المنطقة الريفية (التي أشار اتفاق الطائف تلميحاً إلى نطاقها في عبارة «ما دون القضاء» في نصوصه وهي تشير ضمناً إلى صيغة البلدية الموحدة) والارتقاء بمعايير اختيار المرشحين للمجالس البلدية من معيار الواجهة العائلية المتوارثة أحياناً كثيرة في القرية الواحدة إلى معيار الكفاءة الموضوعية نسبياً المعروفة على صعيد المنطقة الريفية (Cluster) .

٢- وفي وسط النظام عن طريق تأسيس مجلس للقضاء الذي نصّ عليه اتفاق الطائف، لا يزيد عديد أعضائه على ١٨ عضواً. يتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية. يرأسه القائم مقام كمدير تنفيذي (manager executive) يربط بينه وبين الإدارة المركزية في مجال تطبيق القوانين. يُنتخب ثلثا أعضائه (١٢ عضواً) وفق نظام الصوت الفردي القابل للتجيير المحدود (one man vote) ويتشكل الثلث الباقي (٦ أعضاء) حكماً من رؤساء البلديات الموسعة وتعاونهم شخصيات فاعلة من

أصحاب المهن الحرة والجامعيين والمسؤولين في المنظمات غير الحكومية المتخصصة والناشطة أقله على مستوى المحافظة.

٣- وفي قمة النظام: عن طريق قانون انتخابات برلمانية على مستويين: يُعتمد اعتبار المحافظات دوائر انتخابية لاختيار ثلثي مقاعد البرلمان (٨٦ مقعداً) ويُعتمد فيها نظام التمثيل النسبي التفضيلي داخل اللوائح المفتوحة إلى ما لا يزيد على ثلث عدد مقاعد اللائحة.

ويعتمد لبنان كدائرة واحدة يُعتمد فيها نظام التمثيل النسبي لانتخاب ثلث مقاعد البرلمان (٤٢/١٢٨ مثلاً) بالإضافة الى نظام التمثيل التفضيلي نفسه داخل اللوائح وفتحها إلى حدود النسبة نفسها أي الثلث.

وغني عن البيان أن سلبيات الفصل المقصود في تمثيل ما يقارب ثلث اللبنانيين بين المناطق الجاذبة لنزوحهم إلى العاصمة والأقضية المجاورة لها من جهة، وبين مناطق قيود نفوسهم النابذة في الأرياف ولا سيما منها الأقضية الحدودية من جهة أخرى، هي سلبيات تؤدي إلى تعطيل ديموقراطية التمثيل البرلماني في بناء السلطة والإدارة المركزية وإلى تعطيل ديموقراطية التمثيل البلدي وبناء السلطة المحلية والإدارة اللامركزية على السواء. وإذا ما أضفنا إلى سلبيات ذلك الفصل المقصود ما حصل ويحصل من ظروف تضغط على تمثيل المسجلين في الضواحي والعاصمة وبلدات الأقضية الثلاثة المجاورة لها لوصل تقديرنا إلى تعطل تمثيل ما يقارب نصف اللبنانيين.

قانون البلديات والأسس الملائمة لنظام لامركزية إدارية تنموية

مقدمة

تختلف التشريعات لأنظمة اللامركزية الإدارية باختلاف الخيارات السياسية الدستورية للمشرعين. وإذا كان النظام المقترح في وثيقة الطائف يهدف إلى تجاوز نظام الحصرية في الإدارة الحكومية المركزية لشؤون الناس، وهو نظام يتدرج صعوداً في هرمية المراكز الإدارية المترتبة وصولاً إلى قمته السياسية أي إلى الوزير مروراً بالمراكز العليا المعنية غالباً على مستويات المحافظة والقائمقامية، إلا أن أي نظام لامركزي في الإدارة لا يستند إلى مستويات النمو في المجتمع لا يشكل بالضرورة خلاصاً من الترهيل السياسي المتوارث للإدارة ومن فسادها المعوق للتنمية. لا بل يمكن أن تؤدي بعض التشريعات في نظام اللامركزية الإدارية نفسها إلى تقوية وتحسين نفوذ القوى السياسية المهيمنة على أجهزة الإدارة العامة في المناطق، وإلى شرعنة زبائيتها في تصريف شؤون المواطنين. وهذا ما برز في رصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتجارب تطبيق اللامركزية في بعض البلدان النامية، حيث «تبين أنه لا تتسنى اللامركزية الفعالة بدون إصلاح هياكل السلطة القائمة. فعندما تكون السلطة مركزة في أيدي الصفوة كما هو الحال في كثير من البلدان النامية فإنها تؤدي إلى زيادة تمكين الصفوة بدلاً من تمكين الناس...»^(١).

وفي المقابل فإن التشريعات الهادفة إلى لامركزية بمعايير تنموية لا يمكن إلا أن تتعارض مع مصالح الزعامات السياسية التي استفادت طويلاً من نظام الحصرية بفعل

تراكم قدراتها وتسلبها الزبائني المباشر على الإدارات المحلية خصوصاً. وتتمثل المعايير التنموية اللامركزية بسياسات تعتمد عليها الحكومات لتجاوز تفاوتات النمو التي تعانيها المناطق المحرومة. سياسات تعتمد عليها في تمويل لبرامج التنمية في هذه المناطق يتناسب عكسياً مع مستويات النمو فيها وتعتمد عليها في تحديد نسبة لامركزية الإنفاق التي تتولاها الإدارة المحلية. وهي نسبة تراوح في البلدان السكندينية بين ٣٥ و٥١٪ وتراوح في الهند والصين ونيجيريا بين ٤٥ و٦٦٪^(١).

يُضاف إلى هذا أنه لا بد لأي تشريع للامركزية إدارية تنمية فعلاً من أن يتحصّن بتشريع مكمل لإصلاح أطر التمثيل المحلي المناطق والبلدي في الأرياف: تشريع يخلّص البلديات من تنافر سلطات الوصاية والرقابة المركزية المتعددة المعوقة لروح المبادرة لديها من جهة، ويتجاوز من جهة ثانية المنطق الذي اعتمد في قانون البلديات الصادر في المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ بتاريخ ٣٠ حزيران عام ١٩٧٧ فأعطى، في المادة الثالثة منه كما سبق وأشرنا، الحق بإنشاء بلدية «في الأماكن الجامعة التي يزيد عدد أهاليها المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية على ثلاثمائة وإذا كانت وارداتها الذاتية السنوية تقدر بما يزيد على عشرة آلاف ليرة لبنانية».

وليس من الصعب ملاحظة أن عملية انتخاب المجالس البلدية في القرى، ولو تجاوز عدد الناخبين فيها المئات المتعددة لا تعدو كونها، بحكم العصبية الجببية والعائلية، عملية اقتراع صورية غالباً ما تُجدّد الانتماءات والولاءات الزبائنية لوجهاء العوام ومفاتيحها في الانتخابات النيابية. كما ليس من الصعب ملاحظة أن مثل هذه المجالس البلدية في القرى والبلدات الصغيرة وبفعل النزوح والهجرة تظل، سواء لجهة تدني وعي غالبية أعضائها لنصوص وصلاحيات الإدارة أو لجهة محدودية ضغطهم الانتخابي على النواب، قاصرة عن تجاوز صعوبات تلبية حاجات قراها ولا يعوّضها عن ذلك حضورها الدائم في خدمة زعماء الطوائف والمناطق.

وتؤكد النية السياسية التقليدية في تعويق تنمية الأرياف من خلال مواصلة الاعتماد لنصوص في قانون البلديات تُرسّخ تفتيت التمثيل الأهلي في البلديات الريفية. وتجددت هذه النية في المادة ٤٥ من مشروع القانون رقم ٦٦٥ المنشور عام ١٩٩٧ الذي طرح تعديل المرسوم الاشتراعي المُشار إليه أعلاه ففضى بإلغاء ٣٠ مادة من نصوص قانون ١٩٧٧ ومنها المادة الثالثة، فنصّ على إعطاء الحق بإنشاء بلدية في القرى التي يقل عدد المسجلين فيها عن ألف شخص. مما يعني أن إنشاءها في القرى لم يعد مشروطاً بأي حجم أدنى من المسجلين مهما صغر. فزاد هذا التعديل في التملق للعصبيات الكيانية الضيقة ولوجهاء وأهالي القرى الصغيرة مما زاد في قصورهم وتبعيتهم الزبائنية للزعامات المناطقية ومفاتيحها. علماً بأن حوالى نصف الوحدات الجامعة في لبنان يمكن تصنيفها بالقرى الصغيرة لأن حجم سكانها لا يزيد عن ٣٠٠٠ نسمة ولا يزيد متوسط عدد الناخبين فيها عن ١٢٠٠ ناخب بمن فيهم النازحون و/المهاجرون المنقطعون إجمالاً عن قراهم وبلداتهم وخصوصاً تلك الواقعة منها في الأقضية النائية.

هل تعوّض صيغة اتحاد البلديات عن قصور البلديات الصغيرة؟

يظن البعض أن هذه الصيغة يمكنها أن تعوّض عن هذا القصور في المجالين الإداري والفني وفي مجال التخطيط. ولكن يجدر التذكير هنا بأن إنشاء الاتحادات البلدية كثيراً ما كان مرعياً ومدعوماً من قبل زعامات المناطق منذ عام ١٩٧٧ تاريخ صدور قانون البلديات ٧٧/١١٨ (المواد ١١٤-١٢١). وهي صيغة أدرك الزعماء أنها أكثر ملاءمة لحصر ولاءات الأعضاء المنتخبين في المجالس البلدية المنتمية إلى الاتحاد بممثلهم الموالين لهم الذين ستتشكل منهم هيئة مجلسه المشترك. هذه الهيئة التي وإن كانت تتوافر لها نسبة من التمويل الخاص بها من الصندوق البلدي المستقل في وزارة الداخلية للإنفاق على خدمات مشتركة للبلديات، إلا أنها لا تملك الصلاحيات الواسعة والاستقلال الإداري الذي يتيح القانون عينه للمجلس البلدي للعمل داخل بلدية القرية العضو في الاتحاد.

لقد اعتبر المشرع للقانون ١٩٧٧/١١٨ أن هيئة الاتحاد معنية بتوفير ما تحتاجه البلديات المحدودة الإمكانيات من دراسات فنية اقتصادية لمشروعات مشتركة في نطاقها

الاتحادي، ومن وضع دفا تر الشروط ومتابعة تنفيذها والمساعدة في إنجاز معاملات الاستملاك للأراضي المطلوبة لمشروعات البنى التحتية والشبكات، ومعنية بمساعدة البلديات في مجالات خدمات المحاسبة والجباية وتنظيم المناقصات والدفاع المدني وغيرها (المادة ١١٢). وأن هذا القانون المرعي الإجراء يفرض على مجالس البلديات الأعضاء الموافقة على المشروعات المشتركة التي تقرر ها هيئة الاتحاد وإلا يتعرض المجلس البلدي المعارض أو المتنازع مع هيئة الاتحاد إلى حلّه من قبل وزير الداخلية (المادتان ١٢٧ و١٣٥).

وتجدر الإشارة إلى أن تدخلات أجهزة الاتحاد، الفني منها والإداري والمالي والشرطة، لتلبية ما تطلبه منها البلديات في مجالات الاستشارة والدعم التنفيذي سواء في تعاملاتها المحلية داخل نطاقاتها الخاصة أو في مجالات التخطيط والتنفيذ للمشروعات المشتركة، تبقى تدخلات محصورة بما يُطلب منها ولا صلاحيات تقريرية لها للتعويض عن قصور مجلس البلدية داخل نطاق القرية في ممارسة صلاحياته التقريرية في المجالات المالية (ميزانية ورسوم... إلخ)، وبيع أملاك البلدية ومشاريع الأشغال الداخلية وشؤون الصحة والمدارس والمياه وإنارة الشوارع ومراقبة الأسواق والطرق والحدائق ومتابعة إنجاز المخطط التوجيهي مع المديرية العامة للتنظيم المدني وإعطاء رخص البناء وأعمال الشرطة الأمنية والترخيص والإعلانات... إلخ. وهذا يعني حصر تدخلات أجهزة الاتحاد بما تنص نصوصه التنظيمية، ولا يفرض القانون على البلدية أي تدخل من خارجها لمعالجة قصورها في تطبيق صلاحياتها داخل نطاقها الخاص.

اعتماد النطاق البلدي الموسع: هل هو الحل؟

إن شمولية اقتصاد السوق وتوسع شبكات الاتصالات وسهولات التواصل، ولا سيما في بلدان محدودة المساحة كلبنان، بالإضافة إلى تجاوز المجتمعات القروية لزمن محدودية اقتصاداتها الزراعية وتوسع علاقاتها بالسوق منذ ما يزيد على نصف قرن، أدت مجتمعة إلى بروز ظاهرة ترابط القرى المتجاورة في تجمّع متداخل متفاعل يومياً. إنه تجمع يتمحور

حول سوق محلية مشتركة في أكبرها. وعمّقت من هذا التمحور المناطقي الطبيعة المشتركة حكماً لشبكات البنى التحتية التي توفر لها الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى التآلف الثقافي التعامل اليومي والترابط داخل الشبكات السياسية والحزبية المهيمنة في نطاقاتها. وما يترتب على ذلك من التزام أخلاقي بتبادل مواقف التضامن المختلفة. فأدت هذه الترابطات مجتمعة ومتفاعلة إلى توسّع الحدود الجغرافية لمفهوم المجتمع المحلي إلى ما يتجاوز حدود القرية، أي إلى حدود ما نسمّيه المجموعة الريفية المحورية (Clusters). وغني عن البيان أن كيانية الترابط ونظاميته في هذه المجموعة المحورية الريفية أصبحتا واقعاً فعلياً، وبالتالي لا يمكن الفصل في التخطيط والتنفيذ لا بين حاجات القرى المكونة لها ولا بين مواردها وتطلعاتها. وأصبح من غير الممكن تشخيص إمكانات التنمية البشرية فيها وتقدير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للبرامج المنوي تحقيقها إلا بحدود نطاقات البلدية الموسعة. نطاقات يختلف عدد الناهيين المسجلين فيها باختلاف الكثافة السكانية أو بحدود موافقة ٣/٢ الناهيين في كل قرية يقترح انضمامها إلى النطاق البلدي الموسع في جوارها. وفي كل الحالات يجب ألا يقل حجم الناهيين في النطاق البلدي الموسع عن ١٥ إلى ٢٠ ألف نسمة أو ما يقارب ثمانية إلى اثني عشر ألف ناخب. وقد سبق واعتمدت صيغة البلدية الموسعة هذه في تعديلات إصلاحية صدرت لقانوني البلديات والإدارة المحلية في كل من الأردن والعراق.

وفي الدراسات التي أجرتها مؤسسة الحريري (١٩٨٧) لإعمار المناطق وصدرت تحت عنوان «لبنان الواقع وحاجات التأهيل والتنمية» اعتمد، في مسح الحاجات، تقسيم لبنان، ما عدا المناطق المحتلة في الجنوب آنذاك، إلى ١٩٤ مجموعة محورية (٧٣ في جبل لبنان والضواحي، و٥٢ مجموعة في البقاع و٢٦ مجموعة في الجنوب، و٨ مجموعات في محافظة النبطية). واعتمدت لكل مجموعة نواة أو بلدة مركز يتم اختيارها وفق معايير أهمها:

- «الموقع المتوسط على عقدة المواصلات،
- الأكبر سكانياً من القرى المجاورة،
- الأكبر مساحة،
- غناها بالثروات الطبيعية والسياحية،

- توافر الخدمات التي تجعلها مركزاً وسوقاً لمحيطها».

قد يُقال إن توسيع النطاق الجغرافي البشري للبلدية لا يلغي آليات تنفيذ الزعامات السياسية ومفاتيحها المحليين على المجالس البلدية الموسّعة. ولكن التوسيع المقترح يمكن، في تقديرنا، أن يُغري في الترشّح لانتخابات المجلس البلدي فعاليات محلية أكثر خبرة وأوسع علاقات ومسؤولية أهلية وأقل التزاماً بالحساسيات العصبوية الضيقة المتوارثة داخل حدود القرية، وأن الأهالي لا يواجهون في اختيار مثل هؤلاء المرشحين حرجاً محلياً تقليدياً. وهذا ما يمكن أن يضعهم أمام أدوار أعقد وصعوبات أكبر في المفاوضة مع الإدارة الحكومية وأكثر إحراجاً لنواب المنطقة وإداراتها.

ولهذا نرى من الأفضل أن يتوزع تمثيل أعضاء المجلس البلدي الموسع، المتكون بحسب كثافة المسجلين في المحاور، من ١٥ أو من ٢٠ عضواً، إلى فئتين:

١- ٨٠٪ ينتخبون في قراهم أو بلداتهم موزعين بنسبة أحجام المسجلين فيها على الشكل التالي:

- ممثل واحد للقرية الصغيرة التي يقع عدد الناخبين فيها بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ ناخب،
- ممثلان اثنان للقرى التي يراوح عدد الناخبين المسجلين فيها بين ١٠٠١ و ٢٥٠٠ ناخب.
- ثلاثة ممثلين للبلدات التي يراوح عدد الناخبين المسجلين فيها بين ٢٥٠١ و ٥٠٠٠ ناخب.
- أربعة ممثلين للبلدات أو المدن الصغيرة التي يزيد عدد الناخبين فيها عن ٥٥٠٠ ناخب.

٢- ٢٠٪ ينتخبون على مستوى النطاق البلدي الموسع ومن خارج القيود الإفرادية للقرى أو البلدات.

وإذا كان هذا الاعتبار للحد الأدنى من توزيع أعضاء المجلس البلدي الموسع يُغفل تمثيل القرى التي يقل عدد الناخبين المسجلين فيها عن ٥٠٠ ناخب أو ٨٥٠ إلى ٩٠٠ نسمة تقريباً فذلك يمكن أن يتبرر بأن أي تشريع للتمثيل الديناميكي التنموي لا بد وأن يرجح حضور القرى والبلدات الكبيرة والمتوسطة في المناطق المشتركة التي تقع فيها الصغيرة

لأسيما وقد لاحظنا في نتائج انتخابات ٢٠٠٩ في محافظة لبنان الشمالي، على سبيل المثال، أن نسبة ما يمثله سكان القرى الصغيرة التي يقل عدد سكانها عن ٥٠٠ ناخب لا تتجاوز ٦,٢٪ من إجمالي ناخبي المحافظة كما يتضح في الجدول أدناه. لذلك يمكن أن يُربط تمثيل القرية الصغيرة مع تمثيل القرية المجاورة وتبقى مضمونة لناخبي القرى الصغيرة فرصة ترجيح فوز من يترشحون من مسجلي القرية الكبيرة المجاورة ممن يمثلون ميولهم، بل يمكن أن تتوافر لمرشحين من بينهم فرص التعاون الانتخابي مع الأقلية في القرية الأكبر والفوز للوصول إلى المجلس البلدي المشترك. وأن الزعم بأن حق التمثيل يجب أن يُضمن مهما كان النطاق المحلي صغيراً لا يعدو كونه زعماً سلطوياً متملقاً لمصلحة العصبية القروية المنافية لصدقية الاختيار التمثيلي.

الأحجام السكانية والنسب موزعة بحسب الأقضية في محافظة الشمال (بالأرقام المدورة):

القضاء	إجمالي الناخبين عام ٢٠٠٩	إجمالي الناخبين بين سكان القرى الصغيرة < ٥٠٠ ناخب	النسبة من إجمالي ناخبي القضاء %	العدد الحالي للبلديات نهاية عام ٢٠٠٩	العدد المتوقع للبلديات في القضاء وفق النظام المقترح
طرابلس والمينا والبدوي	١٩٦,٠٦١	-	-	٣	٣
الكورة	٥٨,٠٠٠	٢,٧٠٠	٤,٦٪	٣٤	٦
البترون	٥٨,٠٠٠	١٢,٦٠٠	٢١,٧٪	٢٤	٦
زغرتا	٧١,٦٠٠	٣,٦٠٠	٥٪	٣١	٨٧
بشري	٤٦,٥٠٠	١,٨٠٠	٣,٨٪	١٢	٥٤
المنية الضنية	٩٧,٧٠٠	٢,٧٠٠	٢,٨٪	٣٣	١٠
عكار	٢٢٤,٠٠٠	١١,١٠٠	٥٪	١٠٠	٢٢
المجموع	٥٥٥,١٠٠	٣٤,٥٠٠	٦,٢٪	٢٣٧	٦٠ بلدية

نحن ندرك صعوبة التخلي لدى عوام الناس عن نظام التصويت المبسط المحصن بالزبائنية وتجاوزته إلى نظام تصويت يتطلب منهم بعض التفكير الصعب بخيارات التقدم وندرك مستوى الرفض الذي سيقابل به اقتراحنا لإصلاح التمثيل البلدي من قبل أصحاب الجاه في مواقع السلطة التقليدية في العائلات والقرى الصغيرة ومن قبل الزعماء المستفيدين من قانون البلديات المفتت للأرياف بهدف تسهيل استزلام وجهائها. وندرك أن تحرير وعي الناس من التشريعات المشرعة للتحكم في لاءاتهم وفي حظوظ تقدمهم الاجتماعي والسياسي ليس مسألة سهلة القبول لا من الزعماء ولا من وجهاء القرى المتواطئين معهم، ولكننا ندرك أيضاً أنه لا بد وأن يتوافر للتنمية تشريعات تراعي الجدوى الاجتماعية والاقتصادية وإن كانت صعبة القبول وأن لا يستغنى عن القمح أحياناً في سبيلها.

(*) معلومات مأخوذة من مجلة «الشهرية» التي تصدر عن «الدولية للمعلومات» عدد ٢٠٠٩/٧٠.

وفي تقديرنا أن مثل هذا السيناريو الذي نقترحه للتمثيل البلدي الموسع يمكن تدريجاً من تجاوز أشكال التعطل التي تواجهها مجالس البلديات الصغيرة والمتوسطة المنتخبة حالياً. وهو تعطل يعود إلى الحساسيات العائلية التحزبية المتوجهة في النطاق السكاني المحلي الضيق في الأرياف. وهو تعطل يرتكز أساساً على عصبية تغوي الوجهاء القرويين

باستثمارها وتجييرها فتتعطل معايير جدوى استثمار المرافق العامة في القرى كما سبق وأشرنا.

وإن كنا نشارك الوزير السابق خالد قباني^(١) نقده لقانون البلديات على تشريعه لإنشاء بلديات عاجزة في نطاق ٣٠٠ نسمة أي ما يقل عن ١٨٠ ناخباً وهو في رأيه تشريع يُنشئ بلديات عاجزة «... قد ثبت فشلها، نظراً إلى صغر حجمها وقلة مواردها وضعف أجهزتها الإدارية وإمكاناتها المالية، وانهماك مجالسها في الحزازات والمشاكل المحلية والعائلية والحزبية والطائفية. وهي قد أخفقت بالتالي، في إعطاء صورة مقبولة للإدارة الذاتية المحلية ولممارسة الديمقراطية؛ فبات من الضروري إعادة النظر كوحدة إدارية لامركزية».

إلا أن هذا الرصد الواقعي لتجربة البلديات الصغيرة هذه ينتهي في نص الوزير قباني إلى ضرورة تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٩٩٧/١١٨، وإلى المطالبة بوضع «قانون جديد في هذا الشأن يراعي المتغيرات الجديدة». وإلى ضرورة اعتماد مفهوم اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى القضاء الذي أوصت به وثيقة الوفاق الوطني. وهي توصية يُفهم منها دعوة إلى تجاوز مفهوم التمثيل الأهلي المعتمد حالياً في البلدية (وفق القانون المرعي الإجراء) إلى مفهوم التمثيل على مستوى القضاء متجاوزاً ما نص عليه البند الرابع من اتفاق الطائف^(٢) الذي أوصى باعتماد «الوحدات الإدارية الصغرى أي القضاء وما دون». وإذا كنا نظرياً أقرب إلى روحية اقتراح الوزير قباني إلا أننا نرى أن اقتراح اعتماد نطاق البلدية الموسعة يظل أقرب من نطاق القضاء إلى التطابق مع الحدود المألوفة للنسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المحلي. هذا النسيج المترسخ منذ زمن قديم في ميول الجيرة وعلاقاتها. وأقرب إلى معرفة قدرات الجماعات المحلية على التفاعل في ما يلبي حاجاتها،

(١) اللامركزية الإدارية في لبنان، لمجموعة باحثين، صادر عن المركز اللبناني للدراسات، بيروت ١٩٩٦، ص ١٢٨.

(٢) نص البند الرابع من وثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن مؤتمر الطائف عام ١٩٨٩، والتي تنص على ما يلي:

«اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى أي القضاء وما دون، عن طريق انتخاب

وإلا فإن توسيع نطاق التمثيل إلى حدود القضاء يزيد بالضرورة في غربة المرشحين عن مساح المحاور القروية المتنوعة غالباً في مستويات نموها داخل القضاء ويبيدهم عن الحاجات المختلفة والمتفاوتة في محاور قرى ناخبهم ويجعل معايير ترشحهم أقرب إلى معايير الترشيح السياسي المناطقي. وهذا ما يجعلهم بحكم اتساع النطاق الجغرافي والديموغرافي للقضاء أكثر انصرافاً للتعامل مع السياسات والوزارات المعنية وأقرب إلى الاهتمام بتطوير الموارد والقدرات المتفاوتة سواء بين المحاور داخل القضاء أو بين الأفضية المتجاورة داخل المحافظة.

الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩ حالة دوائر الأغلبية الشيعية

في دوائر الأغليات الشيعية؟

لقد برز في مناطق التحالف الشيعي بين حركة أمل وحزب الله في جنوب لبنان في انتخابات ٢٠٠٩ غياب أحزاب أخرى منافسة قادرة على موازنة الجو النفسي السياسي، وتحد من إحراج الضغوط التي يمارسها مفاتيح مرشحي السلطة على آراء الناخبين المعارضين كلياً أو جزئياً. ولذلك يُفهم تغيب الكثير من الناخبين وعدم مشاركتهم ممن فضلوا تجنب الحرج في الذهاب إلى صناديق الاقتراع في قراهم وإشهار اعتراضاتهم المتفاوتة سواء من سياسات عامة للتحالف أو من تعاملات زبائية محلية تُمارس باسم المقاومة، مما ينعكس سلباً على رصيدها الداخلي الذي حققته في التحرير وفي ردع الجيش الإسرائيلي إبّان حرب تموز ٢٠٠٦.

أما بشأن السؤال حول غياب المنافسة وحول إمكانية اعتبار السلوك الاقتراعي، يوم ٧ حزيران ٢٠٠٩، سلوكاً "استفتاءياً" للفئات الاجتماعية المختلفة في مناطق الأغلبية الشيعية، كما يُردّد بعض قادة التحالف، فلا بد من التذكير بأن ظروف الوصاية السورية قبل عام ٢٠٠٥ وظروف استعار الاستقطاب الطائفي اللاحقة بعد قتل الرئيس الحريري هي التي أدّت إلى احتكار الصلاحيات الإدارية وتوسيع التنفيعات الزبائية والإغائية لدى هؤلاء القادة، منذ أكثر من عقدين، وهي التي وفرت لهم تأييداً كاسحاً يسمونه استفتاءً، وهو تأييد حصّونه بثقافة ترؤّج لأولوية هوية الطائفة المحاصّة للسلطة والثروة في الدولة. وقد وجدت تلك الفئات الشعبية الشيعية نفسها، أمام نهجين سياسيين يتقاسمان تمثيلها في النطاق الأهلي

والحكومي. وتتوافر لهذا التقاسم أنواع من الاعتراف الداخلي والدعم الإقليمي الكافية لضمان
حصرية مثل هذا التمثيل. وهذان النهجان هما:

- ١- نهج سياسي زبائني: يُذكر الناس يومياً بأن مفاتيحه الانتخابية داخل جماعاتهم العائلية والقروية هم الذين يُديرون حصص الطائفة من الخدمات المهمة للإدارات الحكومية ومن أنواع التعويض المفترضة للمتضررين الفعليين وغير الفعليين في المواجهات المتكررة على أراضي الجنوب. إنهم مفاتيح متجددون معتمدون في كل العهود يعرفون بأن «السعادة والكسب إنما يحصل غالباً لأهل الخضوع والتملق...» كما يقول ابن خلدون^(١). مفاتيح يعيشون على التوسط بين الناس وبين الإدارات الحكومية المعنية بتلبية متطلباتهم. يدعم هذا النهج الزبائني، في هذا التوسط، اعتراف أقرانهم من مفاتيح الزعامات الطائفية الأخرى بهم داخل الإدارات المعنية من باب تبادل الاعتراف بحق التحكم شبه الحصري في حصص الطوائف من الخدمات والوظائف. ولا تخلو مواسم الانتخابات النيابية في الجنوب عادة من بروز وسطاء ظرفيين لمرشح يقتحم نهج الزبائنية بنهج التمويل المشتبه في أهدافه.
- ٢- ونهج إيماني يُبشر الصابرين مذكراً المؤمنين بأن «الجهاد باب من أبواب الجنة...» وبالحديث الشريف «إن الله إذا أحبَّ قوماً ابتلاهم»، ويُذكر يومياً، منذ عقدين ونيف، وبأنه نهج مستهدف من العداوات الداخلية والإقليمية والدولية لأنه الأقدر على المقاومة وردع العدوان الإسرائيلي والمسؤول الأقدر على تمويل تكاليف هذا الردع والتوفير المباشر لأنواع مختلفة من الخدمات الاجتماعية في مناطق وجوده، بالإضافة إلى أنواع الإغاثة المنتظمة للحالات الاجتماعية الصعبة فيها.

وغني عن البيان أن الحضور اليومي لتنظيمات هذين النهجين، المتباينين والمتكاملين اضطراراً، في حارات الضواحي والمدن والقرى يتلازم مع تنافسهما في تنظيم المناسبات الشعائرية المُغالية وفي خطابات السياسة اليومية. خطابات تشغل حيزاً بارزاً في نشرات

(١) مقدمة ابن خلدون، المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، الباب الخامس من الكتاب الأول، الفصل السادس، صفحة

الفضائيات وتُشغل الوعي السياسي لجماهير الطائفة عن هدر موارد البلاد وعن إغراق أسواقها. إغراق يعطل قدرات قطاعاتها الإنتاجية عن المنافسة والتصدير ويعوّق نمو فرص العمل فيها بفعل ما تواطأ عليه زعماء الطائفة مع الحكومات المتعاقبة منذ مطلع التسعينيات من قبولهم لبنود تحرير الأسواق اللبنانية التي فرضتها اتفاقيات الشراكات التجارية العربية والأوروبية والدولية. هذه الأسواق التي تشهد بطالة متزايدة في صفوف الشباب اللبناني (١٨ - ٣٥ سنة) وصلت عام ٢٠٠٧ في محافظتي الجنوب والبقاع إلى ما بين ١٥,١٪ و ١٩,٩٪. وقد تراجع متوسط الدخل لحوالي ٣٠٪ من أوساط شباب هذه الفئة العمرية إلى أقل من ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية^(١). في ظل هذا التدهور الاقتصادي الاجتماعي في لبنان والمتزامن مع تدهور فرص العمل في الخليج ولا سيما للعمالة العادية، يتزايد التوجه إلى الزعامات السياسية للطائفة باعتبار أنها قادرة على التوظيف سواء في الإدارات الحكومية أو في الأطر الخدمائية الاجتماعية أو حتى في الأطر الأمنية وغير الأمنية للمنظمات التابعة لأحزابها ولا سيما منها منظمات حزب الله. تُضاف إليها منظمات لمرجعيات طائفية شيعية أخرى. ونقدّر أن الأطر المرتبطة بهذه المنظمات تستوعب، في تقديرات أولية، ما لا يقل عن أربعين ألف شخص بين متفرغين كلياً وجزئياً وحالات عائلية مُعالة بانتظام إضافة إلى الفئات المُعانة دائماً أو ظرفياً من المعوزين.

إن الارتباط المنتظم للعاملين في تلك المنظمات والدعم الإغاثي للمستفيدين، المتواصلين منذ أكثر من عشرين سنة، يجعلهم رقباء على أنفسهم وعلى محيطهم العائلي والمحلي وفاء و/أو أملاً بالمساعدة إن لم نقل أملاً في مساعدة المفاتيح لهم للحصول على هذه المساعدة يوم يحتاجونها. وهذا ما يُرجح أولوية الولاء لقادة التحالف والاضطرار لإعلان تقبّل أولوية هوية الطائفة. وهذا ما لا يقتصر على الوسط الشيعي بل يتعداه إلى غالبية الجماعات الطائفية في لبنان ولا سيما منها الجماعات الشيعية غير المسيحية. هذه

الجماعات المُفكرة التي تنتظر الإغاثة وتظن أنها ستتضرر عاجلاً أو آجلاً إذا ما تلكأت عن ممارسة ولائها الانتخابي. ولذلك تحرص على تأكيد هذا الولاء، في هذه الحال، عن طريق رصد ومحاسبة بعضها البعض، حتى داخل العائلات، على التقصير في تقدير ما قدمته لها أو ما يمكن أن تقدمه تلك الزعامات على صعيدي التكرم الإغاثي أو الكرامة الوطنية إضافة إلى «كرامة» الطائفة في ما يُسمى الشراكة التوافقية في الحكم. وقد مرت أكثر من سبعين سنة على الاستقلال، وعلى هذه الشراكة، التي كانت وستبقى، أقرب إلى التهادن منها إلى التوافق وظلّت تبعث على القلق فيما يتعلق بتوفير ظروف قيام الدولة القادرة على رعاية أمن مواطنيها وعيشتهم. وهنا نتذكر دائماً قولاً آخر لابن خلدون منذ ما يفوق على ستة قرون وفيه «إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها الدولة»^(١).

إن السنوات الطويلة، التي مرت على تحصيل ما يُسمى وحدة الطائفة الشيعية، باعتراف متبادل مع زعامات الطوائف الأخرى، لم تكرر وحدانية التمثيل النيابي للنهجين الشيعيين وحسب، بل كرست أحياناً بداهة محبطة لا قدرة للزعامات على الخروج منها، تتمثل بإعادة انتخاب عدد من النواب الذين يكثر حضورهم في المناسبات الشعائرية ولا يجتهدون إلا في التفسير الإعلامي للنوايا والنوايا السياسية المضادة في الوقت الذي ينذر حضور اجتهاداتهم على صعد التشريع ومناقشة انعكاسات المديونية وآليات السياسات الاقتصادية أو المالية أو النقدية أو الاجتماعية وأسسها. هذه السياسات التي تعتمد التوجهات النيوليبرالية الفاعلة في القرار الحكومي اللبناني منذ مطلع التسعينيات. وقد لفتنا القرار الذي انتهى إليه اجتماع نواب إحدى كتلتي التحالف، بعد فوزهم، لإعلان «إجماعهم»، في لقاء صحفي، على ترشيح رئيس كتلتهم لرئاسة المجلس وهو الذي خبر قدراتهم في الولاء اليومي لدولته فضمن ترشيحهم وفوزهم وما بدل تبديلاً.

أجل، إن السنوات الطويلة التي رسخت أولوية ولاء الجماعات الإسلامية لزعمائها الحصريين رسخت ثقافة التكييف والتكيف الطائفية في مدارسها ومحافلها ومناسباتها الشعائرية وإعلامها اليومي المتطور فجعلت من يوم الانتخاب أقرب إلى يوم تجديد البيعة

لخيار التحالف الشيعي القائم، كما لخيار التحالف الحريري في الوسط السني، على تجديد ضمان فرص الاحتفاظ بحصة الطائفة من السلطة وإداراتها وتجديداً لمواقعهم داخلياً وإقليمياً. كل ذلك حال دون تحويل يوم الانتخاب إلى يوم لإعلان الخيارات المختلفة التي تعرفها المنافسات في الدوائر المسيحية خصوصاً. ولا سيما بعد أن نجح نهج التحالف الشيعي في عزل التيارات المعارضة، وفي محاصرة لأي نهوض أو توسع للحزب الشيعي من جهة ثالثة، بعد الانهيار السوفييتي ولا سيما بعد انتقال الاختلاف إلى داخل هذا الحزب وقد زاد في تدهور حضوره عنت التزعم النخبوي بين صفوف قيادات جهازه.

وقد اعتمدنا في التأشير على محدودية فرص المنافسة في الدوائر الانتخابية ذات الأكرثيات الشيعية وعلى قدرات التحالف الشيعي على رصد ميول الناخبين من خلال علاقة التناسب العكسي لحضور ناخبي الطائفة الشيعية الكاسح في الدوائر الأربع (بين ٨٣٪ و ٩٣٪ في بعلبك الهرمل والنبطية وصور وبنت جيل) من جهة، وبين النسب المتدنية لمتوسط أصوات الخاسرين الأوائل المعارضين (بين ١,١٪ و ١٢,٥٪) من أصل متوسط ما ناله الفائزون من مرشحي التحالف من جهة أخرى.

ويمكن التأشير على محدودية فرص المنافسة في هذه الدوائر أيضاً من خلال التدني الكبير لنسبة ما ناله كل خاسر شيعي أول في كل من الدوائر الأربع بالمقارنة بما ناله كل فائز شيعي أول في الدائرة عينها. ويُلاحظ في الجدول أدناه أن هذا التناسب العكسي الكبير المؤشر على محدودية شبه مطلقة لفرص المنافسة جاء أقل كسحاً في دائرة مرجعيون - حاصبيا بسبب ارتفاع النسبة الإجمالية للطوائف غير الشيعية فيها حيث تتسع معارضة المقاومة فحصل بعض معارضي التحالف الشيعي على زخم من التأييد الكيدي تجاوز العشرة آلاف صوت (ما بين ربع إلى خمس عدد الناخبين). وكان هذا العطاء لا يفرق في مواجهة حزب الله بين شيعي سابق أو وريث تيار سياسي منقرض يعدان كل من موقعه الفكري المختلف وموقعهما السياسي الظرفي بالخلاص من الهيمنة. ويُلاحظ في الجدول أيضاً أن الحضور السني الكاسح والمطلق في دائرة المنية والضنية وعكار والبقاع الغربي كان أكثر اتساعاً للمنافسة من الدوائر الشيعية.

حدود المعارضة داخل دوائر ذات أكثرية طائفية شيعية وسنية اختيرت للمقارنة

النسب المقارنة	دوائر المقارنة	النبطية	بنت جبيل	صور	بعلبك والهرمل	مرجعيون وحاصبيا	المنية والضنية	عكار	البقاع الغربي
نسبة ناخبي الطائفة الأكبر من ناخبي الدائرة	شيعية	شيعية	شيعية	شيعية	شيعية	شيعية	سنة	سنة	سنة
%٩٣,٣	%٨٦,٣	%٨٣,٨	%٨٥,١	%٥٦,٣	%٨٤,٦	%٦٤,١٢	%٤٦,٦٩		
نسبة ما حصل عليه الخاسر الأول مما حصل عليه الفائز الأول	%٥,٤	%١,١	%٤,٩٥	%١٢,٥٧	%٢٢,١	%٢٤,٥	%٤٤,١	%٨٠,٧	
نسبة ما حصل عليه أول خاسر مما حصل عليه آخر فائز	%٦	%١,٢	%٣	%١٤	%٢٤	%٤٤,٢	%٥٩	%٨٧	

المصدر: جريدة النهار، عددا ٧ و٩ حزيران ٢٠٠٩.

وفي سياق التعليق على الاختلافات التي يُبرزها جدول المقارنة بين نسب التأييد في الدوائر والطوائف نُشير إلى أننا لا ننكر ما تراكم طوال سنوات لدى عوامها من تفارقات بين مكوناتها السياسية الطائفية. تفارقات أدّى إليها وبشكل متقابل الشحن التعصبي في الإعلام وحصنتها أشكال البذل الإغاثي والتعبوي في كل الدوائر. غير أن ما لفتنا هو أن تعبئة التحالف الشيعي للناخبين حول بطولات المقاومة وحول ما يهددها في التبعّات الطائفية المواجهة لم تؤدّ إلى رفع مميز لنسبة المقترعين في دوائر الجنوب والبقاع الشمالي الأكثر نزوحاً إلى العاصمة وبعداً عنها. ما عدا دائرة النبطية الأكثر نقاء طائفيّاً والأقل نزوحاً حيث ارتفعت نسبة المقترعين فيها إلى حوالي ٥٧٪ ليس أكثر. وهي نسبة لا تعبر، مع ذلك عما سُمّي استفتاءً يواجه مستوى التحدي البالغ للمقاومة على الرغم من التيسير الملحوظ لوسائل النقل والنشاطية الضاربة للماكينات الانتخابية لحركة أمل وحزب الله. هذا في الوقت الذي رفعت التعبئة السنية المعارضة للمقاومة نسبة المقترعين في دوائر أغليّاتها الطرفية في البقاع الغربي وعكار والمنية الضنية إلى ما بين ٥٣٪ و٥٦٪.

فكيف يُفسر هذا الانخفاض النسبي للمقترعين في الدوائر الشيعية؟ وهل في صالح المقاومة وتحالفها أن يُقال بأن هذا المستوى من الإقبال على الاقتراع في الدوائر التي فازت فيها هو مستوى استفتاء الناس حول تأييدها؟ في وقت رفعت التعبئة والمنافسة إقبال الناخبين في دوائر أخرى ريفية نائية تسودها أغليات طائفية أخرى: مارونية في دائرة زغرتا الزاوية (إلى ما نسبته ٨٠,٦%) أو سنيّة في دائرة المنيّة الضنيّة (بنسبة ٨٤,٦%) وعكار (بنسبة ٦٤,١٢%) وفي البقاع الغربي (بنسبة ٤٦,٦٩%) ويُلاحظ أن القوى المهيمنة في هذه الدوائر كانت أقل انغلاقاً وأكثر اتساعاً للتنافس السياسي فلم تنل في ظلّه اللوائح الفائزة فيها من إجمالي المقترعين على أكثر من (٥٢,٥%) في زغرتا الزاوية ومن (٦٨,٨%) في المنيّة الضنيّة، ومن (٦٢,٨٣%) في عكار، ومن (٥٢,٠٣%) في البقاع الغربي. وهذا ما وضع الاقتراع فيها على موقع متقدم من ديموقراطية الاختلاف، بينما ظل الاقتراع في دوائر الغالبات الشيعية أقرب إلى استفتاء الذات على الذات بعد إجماع المعارضات الشيعية عن التصويت.

إن التأمل في إجمالي عدد المقترعين في دوائر الأكرثيات الشيعية يؤشر إلى أن إجماع فئات واسعة من الناخبين عن الاقتراع إنما يعود إلى بأسها من منازلة التحالف الشيعي على صعيد قدراته التعبوية الإيمانية والخدمات الإغاثية من جهة، وعلى صعيد التعيينات الحكومية والقدرات على التحالف والمقايضة، المعلنة وغير المعلنة، مع بعض زعامات الأقليات الطائفية الأخرى في دوائرها من جهة أخرى. إنها المقايضة التي تجدد الاعتراف المتبادل بالحدود بين زعماء الطوائف وبتجديد نفوذهم في مناطقهم. وهذا ما يدفع تنظيمي التحالف، إلى الانغلاق الكبير على تحسّساتهما مع الاختلافات الفكرية والسياسية داخل الطائفة، وإلى تفضيل مبدأ المقايضة السلطوية على مبدأ التحالف داخل مناطقه مع أي حضور شعبي منافس لحركات يسارية وليبرالية ديموقراطية.

أجل، إن ما برز في الجدول أعلاه من تراجع نسبة إقبال المقترعين في دوائر التحالف الشيعي إلى أقل من نسبة الإقبال على الاقتراع التي شهدتها المنافسة في دوائر لبنانية أخرى يؤشر إلى رفض نسبة كبيرة ليس فقط من الناخبين المعارضين في الحركات اليسارية ذات

القدرات السياسية والثقافية الداعمة للمقاومة في الجنوب التي يذهب التحالف الشيعي في إبعادها إلى حد ميله إلى الانتقام من حضورها. بل يؤشر أيضاً هذا التراجع في إقبال الناخبين، في تقديرنا، إلى إحباط الكثير من ناخبي تلك الدوائر من ميول زعماء التحالف إلى تكرار فرض ترشيح أغلبية نوابه ممن لا يجد بدلاء عنهم ليقوموا بأدوارهم. ويزيد في إحباط الناخبين المعتكفين عن ممارسة حقهم المدني الأول في الانتخاب، اعتراضهم منذ مطلع التسعينيات على استهوان التحالفات المعوقة لتنمية موارد الجنوب والمعوقة لتجاوز دولة المحاصّة إلى الدولة المتمكنة من توجيه الاقتصاد المترابط القطاعات والمناطق. هذا الجنوب الذي زخر تاريخه بالحركات الاستقلالية القومية والوطنية المقاومة والحركات النقابية والثقافية، ولا نرى في غياب كثير من فئات الناخبين الجنوبيين من غير المضطرين لتسليف أصواتهم إلى التحالف إلا تعبيراً عن عدم جواز الفصل بين ضرورة دعم المقاومة في مواجهة الاحتلال والتهديد الصهيونيين من جهة، وبين مواجهة فساد الأجهزة الطائفية في لبنان ومرجعياتها الدولية المعوقة لتنمية موارد البلاد لتمكينها من الصمود بفعل الدعم الوطني الداخلي أولاً.

الفصل الرابع

حدود الأيديولوجيا في مقارنة مفاهيم التنمية وإدارتها

الإدارة اللامركزية في تخطيط التنمية

تتميز المفاهيم الأكثر رواجاً في الثقافة اليومية للناس باعتبارها المفاهيم الأجمل وقعاً في نفوسهم وهي التي تبدو لهم أيسر فهماً. ولكنها في الواقع المفاهيم الأعقد في تحليل الباحثين بسبب تداخل مضامينها السياسية والفكرية والأكثر استثارة للاختلاف الفكري والأيدولوجي. ومن هذه المفاهيم ما يحلو للناس ترده أو سماعه يومياً كتعبير عن مكنوناتهم وطموحاتهم المتنافرة وأبرز هذه المفاهيم: الحرية والديموقراطية والحقوق المدنية والشراكة في السياسة والتنمية.

إن المقاربة التحليلية لمفهوم التنمية الذي نتوقف عنده في هذا النص تقتضي التوقف أمام ما يتعرض له من التباسات مقصودة وغير مقصودة يتعرض لها في الإعلام خصوصاً، وفي مناهج التعليم وفي تدريب العاملين على تقنيات إدارة تنفيذ المشروعات وعلى شروط منح القروض الصغيرة. أجل، إن مفهوم التنمية هو الأكثر رواجاً في الثقافة السياسية اليومية سواء من قبل الهيئات المانحة أو من قبل هيئات السلطات المقررة والمنفذة لتدابير مواجهة الفقر والإقصاء الاجتماعي والتطرف الديني.

ويقترن منطق اللبس المقصود في الإعلام التنموي وأدبياته الشائعة على الصعيد الدولية والحكومية والمحلية بهاجس التركيز على اعتبار أن مسألة التنمية، هي أولاً وأخيراً، مسألة تقنو-اقتصادية يتعهد بها خبراء المنظمات المانحة والداعمة وموظفو المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وهي ليست مسألة خيار سياسي اجتماعي تفرضه الحكومات لضمان تواصل نمو الموارد تحصيلاً لتوازن وأمن المجتمع.

وفي سياق منطق الإعلام النيوليبرالي المهييب والمؤثّق في المنظمات الدولية وما يتبعه من الإعلام المحلي المتذاكي والمُتنفع في مجتمعات الأطراف الفقيرة، يُعَيَّب الطابع التكاملي والاستراتيجي لمفهوم التنمية بأبعادها الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. ويشيع اللبس المقصود في مفهوم التنمية عندما يُختزل أحياناً إلى مجرد تنفيذ مشروع محدود لتلبية حاجة لجماعة محلية ما (كمشروع لتوليد مداخيل لأفرادها عن طريق تدريبهم وإقراضهم لتجهيز مشغل لتصنيع منتوجاتهم الزراعية الكاسدة على سبيل المثال) بمعزل عن معالجة السلبات المعوقة لتحقيق الجدوى المنتظرة من المشروع الناجمة عن آليات الأسواق المفتوحة المعتمدة من قبل الحكومات والمسببة للكساد ولتحصيل كفاية العيش لأولئك الأفراد. أو عندما يُختزل مفهوم التنمية أحياناً أخرى إلى مجرد تنفيذ مشاريع لتلبية الحاجة إلى حفر بئر ارتوازية لتوفير مياه الشرب أو إلى تحسين الوعي في مجال الصحة الإنجابية للنساء، أو يُختزل في بعض المناطق إلى تنفيذ فروع من شبكات بُنى تحتية لتسهيل المواصلات بين قرى تضيق بالكساد والبطالة ولا يبقى أمام أهاليها غير النزوح إلى الضواحي. فيطلق على هذه المشروعات المتنافرة الصغيرة منها والكبيرة جزافاً تسمية تنمية محلية أو مناطقية. تنمية لا تهدف إلى ضمان تكاملية وتفاعلية جدوى كل مشروع مع جدوى المشروع الآخر ومن توافر شروط استدامة وإدارة استثمارها أو حتى صيانتها بعد أن يجري تسليمها منجزة من قبل المقاولين وهم المستفيدون الأوائل من تنفيذها كباراً جاؤوا من خارج المنطقة أو صغاراً منتفعين جاؤوا من قبل زعماء نافذين. وهم غالباً ما يكونون من مفاتيح الزبائية المشاركين في التنفيذ بحكم تنفيذهم في مجالس البلديات وماكانات الزعامات الطائفية.

إن التطبيق الليبرالي لمفهوم التنمية قبل تسعينيات القرن العشرين والتطبيق النيوليبرالي بعد التسعينيات لم يوقفا التدهور المتواصل في اقتصاديات البلدان الفقيرة. وقد أشارت تقديرات حديثة لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) أن نسبة من يعيشون في العالم تحت خط الفقر الأدنى باتت تقارب ٢٠٪ من سكان العالم. وكان تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام

٢٠٠٢ قد أشار إلى تراجع معدلات الاستثمار الحكومي في سبع دول عربية غير نفطية بين عامي ١٩٦٠ و١٩٩٨ بنسب راوحت بين الربع والنصف^(١).

وكان تعليق جيمس وولفينسون المدير الأسبق للبنك الدولي على هذا التراجع بالغ الدلالة عندما أشار إلى أن انخفاض فعالية الدعم المالي والتقني التي كان يقدمها خبراء البنك التقنيون والاقتصاديون إلى الإدارات الحكومية في البلدان النامية كانت قليلة الجدوى في تحقيق معدلات النمو المطلوبة سواء بسبب الإدارة الفاسدة أو بسبب غياب الأبعاد الاجتماعية الثقافية عن الدراسات التشخيصية لأوضاع تلك البلدان، مضيفاً...أنه «حيثما تطورت بلدان على وجه السرعة كانت أهم العوامل هي السياسات والمؤسسات وأنظمة الإدارة في البلدان نفسها. وأن المساعدات الإنمائية لا يمكن أن تحل محل الالتزام المحلي، لكن حيثما ساندت المعونات البلدان الملتزمة النامية، فإنها ساهمت بشكل ملحوظ في تقدم التنمية»^(٢).

والجدير بالذكر أن تعريف البنك الدولي هذا يُختزل في أدبيات المنظمات الدولية ومنها خصوصاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ثمانية أهداف سُميت أهداف الألفية الثالثة:

تخفيف الفقر	والأمية
والفرقات بين الجنسين	ووفيات الأطفال
ووفيات الأطفال وصحة الأمهات	والإيدز والملاريا
والتلوث البيئي	والتفاوت في المبادلات التجارية الدولية.

إن الاختزال المُشار إليه أعلاه في مفهوم التنمية كعملية استراتيجية لتثمين الموارد إلى مجرد خبرات تقنية في تنفيذ مشروعات محلية صغيرة لمصلحة جماعات محدودة إنما

(١) راجع تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٢ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جدول رقم ٣٢.

(٢) راجع: التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠٠٢، المجلد الأول، الاستعراض السنوي، ص ٣٧.

يهدف في العمق إلى نقل حاجات التنمية من عهدة الإدارة الحكومية المركزية في الوزارات وتفرعاتها في المناطق تتكامل معها إسهامات المنظمات غير الحكومية، إلى عهدة هذه المنظمات الأخيرة، أجنبية و/أو محلية مستعينة بتفريعات الوزارات وليس العكس.

وهذا ما جعل البنك الدولي، على سبيل المثال، يرفع مساهماته في تمويل المشروعات المحلية في العالم خلال تسعينيات القرن الماضي إلى حوالي ٤٧٪ من المشروعات التي تنفذها المنظمات في البلدان الفقيرة مباشرة أو بواسطة منظمات أهلية محلية.

وهنا يجدر التذكير بأن هذا الفهم النيوليبرالي للتنمية القائم على اقتصاد السوق والتركيز على تخفيف الفقر وتمكين وتدريب الناس المتضررين منه على التعامل مع الأسواق المفتوحة تدريباً تقنياً وحسب، هو الفهم الذي حاز في مؤتمر باريس بعد حرب تموز ٢٠٠٦ على ١/٦ إجمالي القروض والهبات لإعمار ما هدمه العدوان الإسرائيلي. وقدر هذا الدعم آنذاك بملياري دولار كقروض يتعهد إدارتها القطاع المصرفي.

لقد أدت الحرب الداخلية-الخارجية في لبنان (١٩٧٥-١٩٩١) إلى تطييف وأقلمة الإدارة السياسية اللبنانية وتحويل آليات القرار والتدخل الحكومي من المستويات المركزية إلى المستويات الإقليمية المتفاوتة في ضغوطها السياسية. وترافق هذا التفكك مع تراجع في دور الوساطة الإقليمية للقطاعات اللبنانية المتطورة المصرفية والخدماتية والتجارية وحتى الصناعية في وقت كانت عولمة الاستثمارات وطفرة العوائد النفطية المتزامنة معها خلال فترة الحرب تبعد عن لبنان. وقد مهد هذا التراجع في الاقتصاد اللبناني وفي زيادة عجوزاته وفي المديونية المتواصلة بعد الحرب لفرض السياسات المالية المتلائمة مع نهج نيوليبرالية الأسواق المفتوحة المعتمدة من الحكومات الحريية. فلو حظ المزيد من ابتعاد نهج الدولة عن أدوار تتكامل فيها الوزارات مع المنظمات المانحة والمحلية وتتكيف مع مفاهيم وآداء خبرائها من ذوي الخبرات الكبيرة والصغيرة وعن الدور التنموي في مجالات التخطيط المتوسط والبعيد الأجل المتمثل بسياسات (Policies) مبرمجة التمويل والتنفيذ والتقييم. سياسات تهدف إلى أفضل استثمار ممكن للموارد الوطنية والمناطقية. غير أن الدولة زادت من تحولها باتجاه المقولات النيوليبرالية المروجة تحت عنوان التنمية المحلية

التي توهم الفقراء أنهم المسؤولون عما أصابهم وأن أوضاعهم لا تتغير إلا بفعل المبادرة أو المبادرة من قبلهم.

إن دور الدول في تحقيق التنمية يبقى أساسياً في توفير البنى التحتية الإنشائية والاجتماعية. ولكن تدخل الدولة يصبح أكثر إلحاحاً في سياسات، ولو انتقالية، لحماية الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التحفيز التي تمكنها من بلوغ القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، إلا أن مثل هذا الدور الأصعب يتجاوز شعارات التوعية والتمكين بالتدريب والإقراض الصغير إلى دور الاحتضان (Incubation) المباشر وغير المباشر للمنتجين المتوسطين والصغار. ولا يتحقق هذا الاحتضان الاقتصادي والفني إلا عبر التأطير التعاوني لهذه الاستثمارات. تأطير يؤهل طلباتها الصغيرة والمتوسطة لتتلاءم وأحجام العروض الكبيرة لشركات المدخلات بالتعاقد معها، أو يؤهل عروضها الصغيرة والمتوسطة لتتلاءم وأحجام الطلبات الكبيرة للشركات المعنية فتتعاقد معها لتصنيع المخرجات أو لتسويقها. وتكامل عملية احتضان الإدارة الحكومية المعنية بتنمية الأعمال المتوسطة والصغيرة في منطقة ما، من خلال ربط المنتجين في هذه المنطقة داخل تعاونيات مناطقية متخصصة إنتاجياً تعمل في إطار برامج لشبكات (filieres) تشاركية متعددة الأطراف تجمع بين المنتجين والمسوقين والإدارة الحكومية المعنية. شبكات تتمتع بصدقية لدى البنوك التي توفر القروض لتلك الأطراف من خلال قروض مدعومة الفوائد من الدولة.

الازدهار والحرمان في ظل الليبرالية اللبنانية

إن مزايا الجغرافيا اللبنانية التي شكلت الملاذ الآمن لتنوع الأقليات الطائفية المستقرة فيها فرضت على زعاماتها وعلى الكثير من نخبها التوافق على إقامة الكيان اللبناني ككيان ملائم في حكمه الليبرالي المفرط لهواجسها في تعزيز سوقها الوسيطة في المشرق العربي. إنه كيان تغيب عن زعامات نظامه السياسي هواجس بناء الاقتصاد والسوق الوطنيين المتكاملي القطاعات والمناطق.

أجل، إن عاملي الموقع والتنوع الثقافي الضروريين لقيام الكيان الليبرالي الوسيط كانا قد اقترنا بالعامل الثالث والأهم في ضمان تميز الكيان واستدامته في محيطه ألا وهو عامل التميز النسبي في النمو على الصعد المعيشية والاجتماعية والثقافية. هذا التميز الذي كان قد تحقق، وإن بتفاوتات كبيرة، بين غالبية المناطق اللبنانية من جهة، ومناطق الداخل العربي الشرقي من جهة أخرى.

غير أن زعامات الطوائف لم تدرك أن الكيان الليبرالي الوسيط الذي يتميز في تشكيله عن أي كيان عربي آخر، والذي حرصت على فهمه وحكمه ككيان للكيانات الأقلوية الطائفية، كان وظل كياناً للكيانات المتفاوتة ثقافياً وتنموياً.

ولم تدرك هذه الزعامات أن التفاوت المشار إليه داخل الكيان الليبرالي الطرفي الذي توافقت عليه سيساهم في أدلجة التحسس النفسي الاجتماعي الطبقي وتحوله إلى تحسس نفسي طائفي. وأن حدة هذا التفاوت في التراكم التنموي لم تؤد في البلاد الأخرى طوال النصف الثاني من القرن العشرين إلى التحسس العصبي الذي أدت إليه في لبنان خلال هذه المرحلة:

ففي لبنان يصبح التفاوت أكثر تهديداً بنيوياً للكيان لأنه أكثر انكشافاً على التأثير الإقليمي والدولي. وقد بدأ هذا التهديد يؤثر في الكيان مع الازدهار الذي حققته الليبرالية التخارجية الوسيطة خلال الخمسينيات وعملت على تركيزه في لبنان الأوسط حيث تتوافر الإمكانيات التعليمية والفنية والمهنية والتوكيلات التجارية والكفاءات الإدارية الضرورية لذلك.

وكان من الطبيعي أن تترسخ في ظل ازدهار الاقتصاد المتركز في لبنان الأوسط دينامية التطريف (Péripherisation) للمناطق اللبنانية الأخرى. وأن يصنف ١/٤ المناطق البقاعية في دراسة بعثة إيرفد (عام ١٩٦٠-١٩٦١)، كمناطق نامية أو تشهد إقلاعاً في النمو، مقابل ٣/٤ مناطق لبنان الأوسط.

وكان من الطبيعي أيضاً أن لا يعمّ الازدهار جميع مناطق لبنان الأوسط حيث تتموضع إمكانات التعليم الخاص المتميز والمتحصن مؤسسياً في مؤسسات رهبانية. فكان لاقتصار

الانتشار المزمّن لهذه المؤسسات على المناطق المسيحية انعكاسه حيث لوحظ التفاوت إجمالاً بين مستويات التعليم وما تبعه من تفاوت في النمو الثقافي والاقتصادي بين هذه المناطق من جهة، وبين المناطق غير المسيحية داخل أرياف لبنان الأوسط (إقليم الخروب وجرود الشوف وعاليه وغيرها). وقد دفع هذا التفاوت الأجيال الفتية في العائلات المسيحية في هذه الأرياف المهمشة إلى النزوح المبكر باتجاه بيروت. كما ساهم هذا التفاوت في تفسير محدودية عودة الأجيال المسيحية الأخرى (٢٠٪) إلى المناطق التي هُجّروا منها في هذه الأرياف المهمشة التي أُجبرت على مغادرتها خلال الحرب الأهلية.

اقتصاد الوساطة وانعكاساته في نزعات الجماعات والمناطق

إن تفاوت النمو جعل كل ازدهار تحقّقه ليبرالية الوساطة المتحكمة في لبنان ازدهاراً مغريباً ومستفزاً؛ ازدهاراً مغريباً لبرجوازيات الطوائف المترتبة بالمزيد من الارتباط السياسي بالخارج ومستفزاً للنخب المتوسطة ولا سيما في الأوساط الريفية الإسلامية المهمشة التي لجأت إلى صفوف المعارضة الإصلاحية أو الراديكالية وإلى التحالفات مع أنظمة عربية. وقد شعرت هذه النخب المنفعلة أن حظوظ جماعاتها ومناطقها في خدمات الإدارة والإنماء تتراجع نسبياً. وترافق هذا الشعور خلال الخمسينيات مع رواج الطروحات الإصلاحية والتنموية الشعبوية في المنطقة العربية. فكان أن انتهى ازدهار الخمسينيات في لبنان إلى تنافر الولاءات السياسية بين الليبرالية الكيانية من جهة، والاشتراكية العربية الناصرية من جهة أخرى، وأدى إلى المواجهات المسلحة عام ١٩٥٨.

إن أيديولوجيي الليبرالية التخارجية وحمايتها أساءوا فهم حدود الأمل برسالة الكيان وباستقراره السياسي والاقتصادي الجاذب للرساميل والاستثمارات العربية الهاربة إلى أسواقه من أنظمة اقتصادات الدولة والتأميمات في المشرق وفي مصر خلال الخمسينيات والستينيات. وأملوا دائماً أن يبقى الكيان متخارجاً اقتصادياً ومتماسكاً سياسياً فظلوا يسيئون فهم المواجهات الأهلية عام ١٩٥٨ وفهم خلاصة الأب لوبريه الذي أشار في تقرير بعثة إيرفد الفرنسية الصادر عام ١٩٦١ إلى أن «لبنان يبدو وأكثر من أي بلد آخر يعاني من تخلع

في قوامه الاقتصادي والبشري وأن هذه هي نقطة من نقاط الوهن في بنيته السكانية وأن التعارضات بين «جماعته» توحى للمجتمعات المحلية بلا ريب بتماسك خاص بها على حساب الحس الوطني. إلا أنه يجب أن يُلاحظ أن هناك ميلاً للحديث عن تماسك في الأمة اللبنانية لم تزعزعه المعارك الأهلية عام ١٩٥٨ نادى به جميع مرشحي انتخابات ١٩٦٠... وأن مسيرة التفاعل الثقافي بين الجماعات اللبنانية عبر التعليم، لم تلبث أن أبرزت تفاوتاً كبيراً في مستويات الحياة ولن تتأخر في التحضير لتمردات في المناطق أو لتمردات لفئات اجتماعية قد تؤدي بالبلاد إلى الفوضى»^(١).

الطائف في مواجهة الأوضاع اللبنانية

بعد إجهاض الطروحات الإصلاحية والراдикаلية وفي سياق التحولات العالمية والإقليمية السياسية والأيدولوجية التي جاءت في صالح الأحادية القطبية في العالم وفي صالح الليبرالية الخارجية المفرطة في لبنان في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، وبفعل الدعم الإقليمي في مؤتمر الطائف للبرلمانيين اللبنانيين، تمكن دعاة الليبرالية اللبنانية من حصر التخلعات الجغرافية والاجتماعية للكيان اللبناني وإبرازها على أنها تخلعات يمكن الرهان على معالجتها في التوازن الطائفي على مستويات التمثيل النيابي والسلطات الثلاث والإدارة. ويمكن تحليلها على أنها ناجمة عن التفاوتات في نسب التمثيل النيابي وفي الوظائف الإدارية الأولى، وناجمة عن تفاوتات في صلاحيات الرئاسات الثلاث.

لقد توقف النواب اللبنانيون في مؤتمر الطائف، لدى معالجتهم للاختلالات الواقعية البنيوية بين المناطق والجماعات، وبرعاية سورية وسعودية، عند حدود التوازن الطائفي الشكلي في الإدارة وفي صلاحيات المؤسسات الدستورية وذلك استبعاداً لمطلب الإصلاح التنموي الديمقراطي من جهة، وإرضاءً لمطلب المشاركة الأيدولوجي المهيمن لدى النخب الطائفية المتوسطة في المناطق الإسلامية من جهة أخرى.

أجل، في هذا السياق جاء اتفاق البرلمانين اللبنانيين ليووقف الحرب الداخلية-الخارجية المستديمة مستعجلاً ومفصلاً في آليات معالجة التفاوت الإداري والسياسي ومستمهلاً الإصلاح في ما يتعلق باختلالات البنيوية المزمّنة بين المناطق والجماعات في لبنان تاركاً للأطراف اللبنانية، ولا سيما منها الزعامات شبه الحصرية عن طوائفها ومناطقها، أن تجد الصيغ المناسبة للتحوّل من منطق الكيانية الطائفية الضيقة إلى منطق الكيانية الوطنية التي أُلححت إليها المبادئ العامة الواردة في وثيقة الطائف بالذات ولاسيما منها مبدأ إلغاء الطائفية السياسية ومبدأ ما سُمي بالإنماء المتوازن ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

إلا أنه سرعان ما تبين أن الضمانات الخارجية البعيدة والقريبة لصيغة المقاسمة السياسية الجديدة ولصيغ تنظيم آليات العلاقات بين السلطات الثلاث وبين صلاحيات الرؤساء الثلاثة لم تكن كافية لجعل الأطراف السياسية تلتزم ذاتياً بتنفيذ النصوص المفصلة في مجال الإدارة السياسية، فكيف يمكن أن تلتزم هذه الأطراف بصياغة آليات التخطيط المتوسط والبعيد المدى وتنفيذه لتحقيق ما تُسميه بالإنماء المتوازن؟

التوازن السياسي في الإدارة العامة واللاتوازن في الإنماء

وجدير بالذكر أن التفاوت الموروث منذ قرن ونصف القرن من الزمن بين المناطق والجماعات على صعد التمكين التعليمي والثقافي والإداري والسياسي كان ينعكس بتفاوت في فاعليات الإدارة بين المناطق: فالبيروقراطيات الإدارية غالباً ما تكون أكثر حذراً وفاعلية في المناطق المحصنة تعليمياً وثقافياً وهذا ما يجرّجها سياسياً وإدارياً، وتكون أقلّ اجتهاداً وأكثر زبائية وأقل مسؤولية ومساءلة في المناطق المهمشة تعليمياً وثقافياً وغير المخرجة سياسياً وإدارياً؛ وإن أكثر الممارسات السياسية ربحية للزعامات هي تلك التي تنفذ في الأفضية النائية والأفقر حيث ينفذها غالباً مفاتيحها المأمونون على شراكاتها.

ورُب قائل يقول: إن الحكومات لا تنقصها الإحصاءات حول التفاوتات الإنشائية والإنمائية بين المناطق. وهي تعرف أن نسبة الفئات المتوسطة الدخل التي كانت تشكل في نهاية الخمسينيات حوالي ٤٦٪ بحسب دراسة إيرفد وارتفعت إلى حوالي ٦٤٪^(١) في تقديرات مطلع السبعينيات بفضل الإصلاحات الشهابية وملاءمة الظروف الإقليمية، عادت نسبة هذه الفئات لتتحسر إلى ما نسبته ٣٥٪ عام ١٩٩٥^(٢) وأن الحكومة متمثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية قد أنتجت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «خارطة أحوال المعيشة في لبنان»، سبق وأشرنا إلى معطياتها، وفيها تمت المقارنات الإحصائية التفصيلية حول الفروقات الكبيرة بين الأقضية في لبنان: فالحكومات المتعاقبة تعرف أن التفاوت الأشد هو بين قضاء كسروان وقضاء بنت جبيل حيث يلاحظ أن نسبة الأسر المصنفة في درجة إشباع متدنية في بنت جبيل تبلغ ٦٧,٢٪^(٣) من الأسر المقيمة في هذا القضاء، بينما لا تزيد هذه النسبة نفسها في قضاء كسروان عن ١٣,٥٪، مع التذكير بأن هذه النسبة على الصعيد الوطني تبلغ ٣٢,١٪.

غير أن التفاوت بين المناطق وفئات الدخل وتفاقمه حتى نهاية المعارك لم يجعل حكومات الطائف المتعاقبة، النيوليبرالية التوجه، ملتزمة بتطبيق ما يُسمى مبادئ «الإنماء المتوازن الثقافي والاجتماعي والاقتصادي» التي نصت عليها بشكل مقتضب وثيقة الطائف. وقد تبين أن نطاق اهتمامات الزعامات السياسية في ظل تلك الحكومات تقتصر على تجديد التمثيل الحصري لجماعاتها في دوائرها الانتخابية. وأن اهتمامات جماهيرها المشدودة وراءها ووراء فاعليات أهلية متنفذة ومتنفعة بقيت اهتمامات غير محرجة سياسياً ولا ترقى إلى مستوى المساءلة والاهتمام بمعايير التنمية المتكاملة.

(١) راجع سليم نصر وكلود دوبار: الطبقات الاجتماعية في لبنان، منشورات مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢، ص ٣٢١-٣٢٢.

(٢) راجع: انطوان حداد، مجلة أبعد-بيروت- أيار/مايو ١٩٩٧.

(٣) راجع: خارطة أحوال المعيشة في لبنان، ١٩٩٨- الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والبرنامج الإنمائي للأمم

تستهدف عملية التنمية هذه تحديد أولويات الاستثمار لتلبية أولويات الحاجات استناداً إلى الموارد الطبيعية والبشرية والمؤسسية المتاحة. وتحدد أهداف هذه العملية بتحقيق الترابط التداخلي (Introvertie) بين مزايا المناطق داخل البلاد وكذلك بين المناطق الحدودية منها وتلك المجاورة لها عبر الحدود. إن هذا الترابط يثمر تلك المزايا ويمكّن كل منطقة من المنافسة على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

وتتمثل الشروط التنظيمية لتنمية المناطق ببناء العمارة المؤسسية التالية:

أقلمة تصنيف المناطق (Regionalisation) بحسب خصائصها الجغرافية-الاقتصادية التي تحدد تجانس الموارد والحاجات التنموية الفعلية في كل منها. وهنا نذكر بمعايير الأقلمة التي اعتمدها بعثة إيرفد على سبيل المثال عامي ١٩٦٠-١٩٦١. إن حدود الأقضية وفق معايير التجانس والاستقطاب الجغرافي الاقتصادي يجب أن تتجاوز الحدود الإدارية السياسية التي يرسخها التزعم في الأكثرية الطائفية مما يدفع نخب الأقليات داخل هذه الحدود وزعاماتها البعيدة في وحدات إدارية سياسية أخرى إلى التنصل من مسؤوليات إنمائها.

تشكيل مجالس للأقضية ومجالس للمحافظات بعد التعديلات الضرورية المشار إليها في اتفاق الطائف. فيتشكل مجلس القضاء من رؤساء البلديات الموسعة أو المتحدة يتولى القائم مقام أمانة سره يعاونه رؤساء الدوائر الموجودون في مركز القضاء. ويتشكل مجلس المحافظة من رؤساء ونواب رؤساء مجالس الأقضية. يتولى المحافظ أمانة سره يعاونه رؤساء المصالح أو الدوائر في مركز المحافظة. ويقوم هذا المجلس بمهام الدراسات الفنية والمالية والقانونية وتنسيق خطط مجالس الأقضية وإقرارها. وقد سبق وطرحنا صيغة تمثيلية وأكثر تشاركية للوظيفة الإنمائية بمجلس القضاء. كما وطرحنا في عرض سابق حول اللامركزية اقتراحاً ينص على تعديل القانون لجهة توسيع النطاق البلدي والتحول إلى البلدية الموسعة التي لا يجب أن يقل حجم سكانها عن ١٥ ألف مقيم أقله في الأرياف و١٥٠ ألفاً في الضواحي. بيّنا أن التعطل المتفاوت الذي تواجهه مجالس البلديات المنتخبة حالياً

يعود إلى الحساسيات التحزبية المتواجدة في النطاق السكاني المحلي الضيق في القرية. هذا التوجه المرتكز أساساً على عصبية القرابة التي تغوي الوجهاء القرويين باستثمارها وتجييرها انتخابياً. إن التحول إلى النطاق البلدي الموسع يخفف من أهمية الاصطفاف القرابي ويبرز نموذجاً آخر من الفعاليات أو الوجهاء الذين يقدمون أنفسهم بمعايير ومواصفات أكثر موضوعية وفاعلية وأكثر قدرة على التنسيق مع نواب المنطقة إن لم نقل أكثر كفاءة في مساءلتهم. وهذا ما اعتُمد في تعديلات القوانين البلدية في كل من الأردن والعراق منذ سنوات. ولما كانت أحجام السكان المقيمين في الأضية اللبنانية تتصنف في ثلاثة أحجام هي:^(١)

- ١- أقل من ٥٠ ألفاً ويبلغ تعدادها حوالى العشرة أضية؛
- ٢- وما بين ١٠٠ ألف و ١٥٠ ألفاً ويبلغ تعدادها حوالى ١٥ قضاءً؛
- ٣- تُضاف إلى هذين الصنفين من التجمعات السكانية الموجودة التجمعات الموجودة في ضاحيتين من ضواحي العاصمة واللّتين يزيد حجم السكان في كل منهما عن ٣٠٠ ألف نسمة.

يصبح العدد الإجمالي المقترح للبلديات في نظرنا في حدود:

$$(٥٠ ألف نسمة \times ١٠ أضية) + (١٢٠ ألفاً \times ١٥ قضاءً) + (٣٠٠ ألف \times ٢ ضاحية) = ١٩٣ بلدية$$

$$١٥٠٠٠ \quad ١٥٠٠٠ \quad ١٥٠٠٠$$

تُضاف إليها بلديتا بيروت وطرابلس فيصبح العدد الإجمالي للبلديات الموسعة في لبنان ١٩٥ بلدية بدلاً من ٩٢٠ بلدية. وهي بلديات قروية تتعثر غالبيتها بعجوزات مزمنة ويستقيل الكثير من مجالسها تحت تأثير المناكفات العائلية أو الجبيرة أو الحزبية.

(١) المصدر: جدول مرفق في كتاب بعنوان: نحو رؤية شمولية لتطبيق اللامركزية الإدارية المحلية، صادر عن المركز

الاستشاري للدراسات والتوثيق - بيروت ١٩٩٩ ويستند في مصادره إلى:

- دليل المناطق العقارية والمدن والقرى الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي - ١٩٩٧.

- مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية - ١٩٩٦.

- د. خالد قباني، اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان، منشورات عويدات ص: ٤٣١.

١. إصدار تشريعات جديدة تحدد مراكز القرار وصلاحياتها في مجالات التخطيط وتمويل مشروعات التنمية المحلية بين سلطة مجلس القضاء من جهة وسلطة البلدية الموسعة من جهة أخرى.

٢. تعزيز الإدارة المرتبطة بمجلس المحافظة لتكون قادرة على التشخيص الإحصائي والدراسات الفنية - الاقتصادية التي يحتاج إليها كل من مجلس القضاء ومجلس المحافظة في مجالات التخطيط والمتابعة والتقويم.

٣. أقلمة أنواع الإنفاق والضرائب والجباية للتمكن من المشاركة المحلية في تمويل المشروعات غير المصنفة في مجالات البنى التحتية.

٤. استحداث وزارة للتنمية المحلية والمناطقية... تنظم وترعى التكامل بين مجالس الأقضية في المحافظة وبين مجالس المحافظات من ناحية وبين الإدارات التي يرأسها المحافظ في نطاقه من ناحية أخرى.

٥. تمكين البلديات في عواصم المحافظات ولا سيما منها المحافظات الحدودية من تقديم التسهيلات المالية والعقارية لجذب المراكز الفرعية للشركات والبنوك والإدارات. وبهذا التشجيع تتمكن تلك البلديات من استكمال مقومات كيانها كمدن قطبية (Métropolisation) في مناطقها مما يضع حداً للتضخم السكاني والإداري في العاصمة وطرابلس. وهنا نشير إلى أن ربع المسجلين في الجنوب ونصف المسجلين في بعلبك الهرمل يقيمون في ضواحي بيروت. وغني عن البيان أن هذا التفريغ للأرياف والتحشيد للضواحي والمدن يقلل من مردودية الاستثمار في شبكات البنى التحتية والاجتماعية في الأرياف ويقلل من فرص تطويرها وصيانتها ولا سيما في ظل التوجهات التخصصية الراهنة للحكومات.

مقومات نهج تنمية المناطق

يتحدد نهج تنمية المناطق بطبيعة البنى الجغرافية البشرية والاقتصادية ويتبلور متلائماً

مع:

١- خيارات وخطط بعيدة المدى.

٢- سياسات وبرامج تخضع للظروف الاقتصادية والتمويلية ولتوجهات الحكومات.

إن مثل هذا النهج يحتاج إلى دولة قوية وإلى سلطات مناطقية تملك القدرة البشرية:

- على المفاوضة المالية مع السلطة المركزية حول تقاسم الضرائب والاستقلالية المالية وإجراءات المراقبة اللاحقة.

- والمفاوضة على التمويل التشارطي بين السلطة المركزية والسلطات المحلية لتنفيذ الاستثمارات والبرامج المشتركة والمحلية. وهنا يجدر التذكير بأنه إذا كانت بعض المحافظات مثلاً لا تساهم في واردات الدولة بالقدر الذي تساهم فيه محافظات أخرى بسبب تهميشها خلال العقود السابقة، فإن رفع نسبة مساهمة الدولة في تمويل مشروعاتها يتبرر بأن مثل هذه المناطق الريفية قدمت للمناطق المزدهرة خلال تلك العقود، ومن خلال العمالة والرساميل النازحة عنها، ما أسهم على أكثر من صعيد بالنمو المتحقق في المحافظات المقصودة. يضاف إلى ذلك أن ربط مساهمة الدولة بنسبة الجباية الضئيلة نسبياً المحصلة في المناطق الحدودية المهمشة سيعرض هذه المناطق، كما سبق وأسلمنا، إلى استقطابات تتركز خارج الحدود ويهدد تزايدها تماسك الكيان السياسي للبلاد بأكمله. فلبنان يتحصّن بأريافه ولا يمكن اختزاله إلى متروبول صاخب تحيط به أرياف نادية.

- وعلى المفاوضة حول إدارة التعارضات بين المصالح الوطنية والمصالح المناطقية وعلى حدود التزام كل منهما بالنصوص. إن هذا التفاوض يضع حداً لتسابق الزعامات المناطقية الحالية على تقاسم المالية المركزية للدولة، وهنا يتساءل البعض عما إذا كانت الدولة ستبقى ملزمة بشراء زيت الزيتون الكاسد بسبب غياب مجلس المحافظة والتعاونيات الزراعية المتخصصة عن ضرورة رسم الخريطة الزراعية المحلية الواجب تشجيعها. كما يرد التساؤل هنا عن كفاءة السلطات المعنية بالترخيص للتعاونيات الموجودة في المنطقة ومدى كفاءتها في خدمة تلك الخريطة.

إن المفاوضة في نهج تنمية المناطق تتحول عن ثنائية المدينة - الريف إلى ثنائية المناطق ذات الدينامية الديموغرافية المتزايدة حول مدن السواحل اللبنانية من جهة، والمناطق الداخلية ذات الدينامية الديموغرافية المتراجعة من جهة أخرى. وإلى تحوّل دور الدولة في هذا النهج بالذات إلى استثمار إمكاناتها وكفاءاتها في تخصيص العلاقات بين المناطق إذ تساعد في تسهيلها من خلال التشريعات التي تخلق مناخاً للاستثمار والشبكات التي توفر الخدمات وتختصر المسافات.

ولا يمكن للدولة أن تكتفي في المرحلة الأولى من تنمية المناطق بمبادرات القطاع الخاص الذي يربط مبادراته الاستثمارية عادة بواقع السوق والربح وحسب. وكثيراً ما تسهل شبكات النقل المتطورة، في غياب استراتيجية لتنمية المناطق، من تحول الاستثمارات المتوسطة من المدن الصغيرة باتجاه العاصمة وضواحيها وهذا حصل في لبنان منذ مطلع التسعينيات وذلك لأن تطوير الشبكات بحجة إعادة إعمار البلاد لم تتكامل مع برامج تحفيز مالي أو عقاري للاستثمارات من قبل السلطات المركزية أو البلدية على السواء مما شجع على مزيد من النزوح.

خطاب اللامركزية الإدارية والإنماء في الليبرالية اللبنانية

إن منطق الليبرالية الخارجية اقتصادياً وسياسياً يتنافى مع منطق الإنماء المتكامل قطاعياً وجغرافياً ويتنافى مع مبدأ المشاركة الشعبية المحلية. هذه المشاركة التي نص عليها اتفاق الطائف في الفقرة الرابعة من محور «الإصلاحات الأخرى» المتعلقة باللامركزية الإدارية. وذلك لأن زعامات الطوائف، التي لم تلتزم أحياناً كثيرة بتطبيق مبادئ وثيقة الطائف لجهة مراعاة الكفاءة والاختصاص في التعيين للمراكز الأولى في الإدارة، لم تفسح في المجال لإقرار التشريعات الملائمة للتدخلات المحلية المنتظرة من مجالس الأقضية المقترحة في نظام اللامركزية الإدارية الذي نصت عليه وثيقة الطائف.

وجدير بالذكر أن مشروع قانون الاحصرية الذي تبنته حكومة رفيق الحريري أواخر التسعينيات ولم تعارضه حكومة سليم الحص التي أعقبتها، أظهر في بنوده تراجعاً عن

مشروع بعثة إيرفد لعام ١٩٦١: ففي هذا المشروع الأخير صُممت لامركزية إدارية بمفهوم اللاحصرية أو اللاتركيزية تحكم آليات اشتغالها رعاية وزارة التصميم التي كانت في مطلع الستينيات مسؤولة سياسياً عن تخطيط استراتيجيات التكامل القطاعي والمناطقى وتنفيذه. وذلك على أن يساعد في هذه الرعاية مجلس اقتصادي اجتماعي كهيئة من داخل الوزارة تضم لجنة وزارية من ٩ وزارات تؤمن التنسيق والتكامل البنيوي وترفع الخطط والبرامج إلى مجلس الوزراء. أما في مشروع القانون الذي تبنته حكومة الحريري فقد اعتمد مبدأ اللاحصرية الإدارية ووضعتها تحت رعاية حصرية من قبل وزارة الداخلية بواسطة من سُموا برؤساء المناطق التابعين لها والمكلفين بإدارة التنمية المتكاملة في غياب وزارة للتصميم تكون مسؤولة سياسياً عن تكامل خطط وبرامج المناطق والقطاعات وفي غياب أي تكامل عضوي أو أي حضور فاعل لا مع مجلس الإنماء والإعمار ولا مع صناديق التمويل المتنافرة قطاعياً وجغرافياً وسياسياً والتي لم يقر حتى الآن المشروع القاضي بإخضاعها للرقابة السابقة بذرائع تعزيز الديناميكية في التدخل والمتابعة.

نحو هيكلية ملائمة للامركزية الإدارية التنموية

إن هذا التوجه الإصلاحى على مستوى التمثيل الأهلى من خلال التحول إلى البلديات الموسعة لا يمكن أن تبترر جدواه الاجتماعية والاقتصادية والإدارية إلا باعتبار هذه البلديات قاعدة لنظام من اللامركزية الإدارية التنموية يتكون من مؤسسات مترتبة في إطار وزارة للتنمية المناطقية والمحلية.

I - تبدأ على النطاق المركزى:

بإنشاء مجلس مركزى للتنمية المناطقية والمحلية يرأسه الوزير ويتكون من ٣ مجموعات معنية بالتنمية وهي:

- ١- مجموعة رؤساء مجالس الأفضية بالإضافة إلى رؤساء بلديات العاصمة ومراكز المحافظات.

٢- ومجموعة من ممثلين عن الوحدات الجامعية المعنية بحاجات تخطيط وتنفيذ برامج التنمية في نطاقات الأفضية والمدن.

٣- ومجموعة من ممثلين عن منظمات غير حكومية متخصصة بخبراتها التي يشترط أن لا تقل عن ١٠ سنوات بالعمل في مشروعات نفذتها في أكثر من قضاء ومدينة. يُشرف المجلس المركزي للتنمية المناطقية المحلية على عمل مديريتين عامتين مركزيتين هما:

١- مديرية للتنمية البشرية تقوم بأعمال التخطيط والتقويم من خلال جهاز للإحصاء والتخطيط يساهم في بلورة الحاجات المرفوعة إليه من البلديات الموسعة أو من مجالس الأفضية أو من مجالس بلديات المدن. وتنقل إلى هذه المديرية صلاحيات مديرية التنمية في وزارة الشؤون الاجتماعية التي لم تُصمّم وظيفتها لتقوم بتنمية المناطق بل اقتصر على القيام بتنفيذ مشروعات محلية في القرى لا تدرج ضمن خطط على المديين القصير والمتوسط.

٢- ومديرية للإدارة والتنفيذ:

تقوم على المستوى المركزي في الوزارة:

بالتنظيم الوظيفي لفروع الوزارة في المحافظات،

وبتنظيم وتدريب مجموعات الشرطة في البلديات الموسعة،

بتقويم الأداء المالي والإداري لهيئات مجالس الأفضية ورفع التقارير الدورية عنها للمجلس المركزي وإيداع نسخ عن هذه التقارير لدى ديوان المحاسبة والتفتيش الإداري المعنيين بصلاحيات المحاسبة اللاحقة.

وتقوم على مستوى التنفيذ:

بأعمال المتابعة الفنية لتنفيذ البرامج والمشروعات من خلال جهاز من الأخصائيين في قطاعات الإنتاج والخدمات،

وبأعمال التنسيق مع فروع الوزارات الأخرى المعنية والمنظمات غير الحكومية.

يشكل مجلس القضاء من ممثلين عن البلديات الموسعة. وهو مجلس يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال الإداري والمالي تحت سقوف الواردات وصلاحيات الصرف والتدقيق المحاسبي الذي يمكن أن تتولاه شركات متعاقدة.

تكلف الوزارة القائم مقام بأمانة سر مجلس القضاء وتعين له مديراً تنفيذياً (Manager executive) يتابع قرارات هيئته مع مجالس البلديات الموسعة التابعة لها ومع فروع الوزارات على مستوى القضاء أو المحافظة ويرفع عنها تقارير دورية إلى كل من القائم مقام والمحافظ لأخذ العلم والمساعدة في التنسيق مع تلك الفروع.

إن التعديل المقترح لتشكيل البلديات الموسعة يوفر إمكانية تشكيل مجلس القضاء، الذي نص عليه اتفاق الطائف، وذلك بمعدل ٢ إلى ٣ أعضاء عن كل بلدية في القضاء حيث يُترك للمجلس أمر البت بالعدد، ويكون الرئيس المنتخب في مجلس البلدية الموسعة وأحد الأعضاء من ذوي الكفاءات التخصصية العالية ممن انتخبوا ليمثلوا نطاق البلدية ككل (من ضمن نسبة الـ ٢٠٪) من بينهم حكماً.

III على نطاق البلدية الموسعة:

(ومع موافقتنا على كثير من التعديلات في مشروع القانون المرفوع من وزارة الداخلية التي كانت في عهدة الوزير ميشال المر ولا سيما منها المواد المتعلقة بصلاحيات وأداء كل من رئيس البلدية ومجلسها نرى ضرورة أن:

- يُنتخب المرشح للرئاسة بالاقتراع العام المباشر من بين المرشحين المسجلين في البلديتين الأكبر في نطاق البلدية الموسعة شرط تعهده بأن لا تقل أيام إقامته في نطاق هذه البلدية عن ٣ أيام في الأسبوع،
- تعديل المادة ٢٧ من قانون البلديات لجهة شرط المستوى التعليمي للمرشح.
- فيُشترط في المرشح لعضوية المجلس البلدي الموسع أن يكون حائزاً الشهادة الثانوية على الأقل.

ويُشترط في المرشح لرئاسة هذا المجلس أن يكون حائزاً شهادة جامعية.

يغلب في التفكير السياسي اليومي الذي يهيمن فيه الخطاب الإعلامي في لبنان الميل إلى اختزال بنية الدولة بالنظام السياسي واختزال النظام السياسي داخلها بتركيبية السلطة. ويجر هذا الاختزال المركب إلى إغفال الأنظمة الأساسية الأخرى في بنية الدولة كأنظمة الاقتصاد والقضاء والإدارة والثقافة ومتفرعات كل منها. ولذلك غالباً ما يسود الظن بأن مجرد إسقاط النظام السياسي الطائفي يؤدي بالضرورة إلى خروج الدولة اللبنانية من الأزمات المستعصية.

لقد حرص الوعي الطائفي الثقافي المهيمن في النخب الحاكمة على اعتبار الطوائف كيانات منمطة ومتفارقة جوهرياً. وعلى اعتبارها كيانات سياسية تتشابه في استبعاد تعدد الخيارات الاجتماعية الطبقية داخلها وتتشابه في ميولها لمحاربة فرص تطور الوعي الديمقراطي المدني لهذا التعدد. وفي المقابل يحرص الوعي النخبوي المحافظ للأكاديميين على التأكيد بأن المحددات الاجتماعية لأزمات الكيان تعود أساساً إلى مواجهات دورية حول حضور الطوائف في الحكم «لأن الطائفية، هي في واقع الأمر، اعتراف فعلي بحقيقة التنوع واختلاف الرأي وهما الشرطان الأساسيان لإقامة نظام ديمقراطي خصوصاً في مجتمع منقسم»^(١). وفي مثل هذا الوعي المحافظ الثقافي يرتبط فهم محدّدات أزمة النظام السياسي في البلاد بإساءة فهم خصوصيات الطوائف كاختلافات وتنوعات في الرأي. وإن مثل هذا الفهم السيئ ينال في رأي هؤلاء الأكاديميين المحافظين من تميز الرسالة الحضارية المقدسة للكيان. وهنا تُستنفر الأجهزة الأيديولوجية التعبوية لتشتبه وترفض أي دعوة لإصلاح اقتصادي سياسي باعتبارها تدخلات خارجية تهدد الكيان عندما تتوسع التحركات الإصلاحية المطالبة بالتغيير ليس إلا لأن هذه الدعوة تذهب في تحليل المحددات الرئيسة لاختلافات قيادات الطوائف في «مجتمع منقسم».

وفي ظل هذا النوع من الوعي الوظيفي الثقافي الحاكم والمهيمن يميل دعاة الليبرالية اللبنانية المنفلتة يدعمهم زعماء العصبية في الطوائف ومراجعهم العرب إلى التكرار لقيم الليبرالية ومبادئها التي تم الاقتباس منها في صياغة مواد الدستور اللبناني حول مفهوم المواطن وحقوقه وإلى التعبئة والاستنفار لتعويق وتعطيل أي نمو للحركات المطالبة ولقوى التغيير.

نظام العصبية في لبنان يتجدد بالأزمات التي يولدها

بالرغم مما توافر للاقتصاد اللبناني من ظروف إقليمية ملائمة، ظل الكيان اللبناني يعاني من عجز المكونات العصبوية لنظامه السياسي عن استثمار المزايا المميزة لموقعه وموارده البشرية والطبيعية، وعن الارتقاء بهذه الموارد لتلبية الحاجات الاستراتيجية لبلدان المشرق والخليج. وقد بلغ عجز المكونات العصبوية السياسية للنظام اليوم ليس فقط حدود الاستغناء الواسع لهذه البلدان عن خدماته الوسيطة، بل بلغت حدوداً غير محتملة في عجزها عن توفير أبسط حاجات الناس من المياه والكهرباء إلى عجزها عن توفير فرص العمل أمام الأجيال الشابة. وقد «بلغت البطالة ما نسبته ١٥٪ من القوى العاملة الفقيرة وشبه الفقيرة، وأدت في غياب السياسات الإنمائية الملائمة لتنمية القطاعات والمناطق إلى توسع الفقر بخطيه الأدنى والأعلى حتى طاول حوالى ٢٨,٥٪ من السكان بعد انحسار الطبقة المتوسطة»^(١). كما أدى عجز نظام توافق العصبية إلى تفاقم التفاوتات بين المناطق والجماعات على صعد الخدمات الاجتماعية العامة وتطوير استثمار مواردها بفعل تدهور مستويات الإنفاق الاستثماري العام. وقد تفاوتت حصص المحافظات من هذا الإنفاق بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ «حتى اقتضرت في محافظتي النبطية والبقاع على حوالى ٦,٤٧٪ فقط مما أنفق في بقية المحافظات، علماً أن النسبة المرتفعة التي حصلت عليها محافظة الشمال استثناءً من هذا الإنفاق العام والبالغة ما نسبته ٣١,٧٪ لم تترافق مع تراجع عملية

(١) التقرير الوطني للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان: نحو دولة المواطنة لبنان ٢٠٠٨-

انتشار الفقر التي توسعت في هذه المحافظة حتى شملت ما نسبته ٥٢,٥٧% من المقيمين فيها»^(١).

وهنا يقتضي التذكير بأن نهج الليبرالية اللبنانية الطوائفية في إدارة النظام الاقتصادي داخل الدولة يقوم على حصر استثمار الموارد البشرية ومزايا الموقع الجغرافي في إنتاج خدمات الوساطة مع أسواق المشرق والخليج وعلى ربط ظروف نمو هذه الموارد بالتحويلات التي شهدتها المنطقة منذ الاستقلال. وإذا كانت الاختلالات الداخلية والإقليمية التي واجهت التخلع الطائفي للنظام السياسي وصولاً إلى الحروب الأهلية قد انعكست في تعويق الإداء الليبرالي للنظام الاقتصادي وفي ما نتج من هذه الحروب من تدهور مزايا وحظوظ الموارد الاقتصادية اللبنانية في تلك الأسواق، وفي ما نتج من سلبات على مستوى البطالة وتراكم العجزات والمديونية. إلا أن التوزيع الطائفي للهويات والسلطة وتعمق الارتعانات الخارجية الدينية والسياسية للكثير من القوى الحاكمة ظلاً يهددان بناء سلطة مركزية إلا أنهما كانا يساعدان النظام على تجاوز وضمان الوصول إلى المساومات السياسية المطلوبة لتجده.

إن إسقاط النظام السياسي المختزل في شعارات النخب الشبابية، هو إسقاط متعذر حكماً إذا ما بقيت أسس النظام السياسي محصنة ومضمونة التجدد. هذا النظام الذي لا تتكامل فيه موارد البلاد وتتعرض في ظله لأشكال الاستيراد الإغراقي وإلى ما يعطل الترابط العضوي للقطاعات ولمصالح الجماعات في المناطق ويوسع من هيمنة الآليات المعولمة المتحكمة بقطاع النقد وفي حركة المال من خلال هيمنتها على الأسواق التجارية والمالية وتحريك الاستثمارات الخارجية. ونحن نعلم أن أي تغيير في إدارة النظام الاقتصادي غير متوافرة في الظروف الراهنة لفرض الخيارات البديلة عنه في لبنان بسبب انشغال الأحزاب والقوى الاجتماعية السياسية المعارضة عن الآليات النيوليبرالية المنفلته على استغلال الأسواق الداخلية وتعطيل القدرات الشبابية بالبطالة والهجرة.

ولا بد من التذكير أيضاً، بأن إمكانيات التغيير الديموقراطي للنظام الثقافي والتعليمي، لا تبدو حتى الآن متوافرة لدى الحركات الاجتماعية التي ترفع شعارات تغيير النظام وهي حركات منفصلة في الغالب الأعم على نظام التعليم الحكومي على سبيل المثال ولا تتوافق على بلورة أي نظام تعليمي بديل عنه أكثر ارتباطاً بتنمية قطاعات اقتصاد البلاد ومناطقها وأكثر مدنية لا بل تذهب بعيداً في ترسيخ النظام القائم الذي تتوسع فيه مؤسسات التعليم الطوائفية العاملة دائماً على إنتاج الوعي الضروري للدفاع عن قيام النظام السياسي الطائفي وتجده، وتقوم كلما ألحت الحاجة بدور التعبئة عندما تحتمل المواجهات بين أطراف النظام السياسي المتموضعة في محاور الصراعات الإقليمية والدولية.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار والمسؤولية غلبة طابع العفوية لدى النخب الشبابية المعارضة المطالبة بإسقاط النظام الطائفي نخلص إلى القول بأن شعارات التغيير الديموقراطي لتلك النخب الشبابية ذات الميول المتفاوتة في التحيز للعلمانية يمكن أن تستقطب جماهير الطوائف المتضررة إجمالاً من الأنظمة المكونة لبنية الدولة الطائفية. وهي جماهير تجد نفسها محرومة في ظل هذه البنية من فرص العمل والعيش والتعليم المنافس في أسواق العمل المتطورة. وإنه يمكن لهذه النخب المعارضة أن تستثمر هذا الاستقطاب في شعارات تعبر عن برامج متبلورة ومسؤولة وأكثر قرباً من الأسس المدنية التي ارتكز عليها الدستور اللبناني. كما ويمكن لهذه النخب والفئات المعارضة أن تكون أكثر فطنة في تجاوز ما ألحق بالدستور من إضافات وتأويلات ترسخ الهويات الطائفية على حساب هوية المواطنة. وأن تستثمر استقطاب جماهيرها بأساليب أقل استثارة، إن لم نقل أقل استفزازاً في الضغط السياسي، من أجل تجاوز مركزية الهدر والزبائنية في نظامي التمثيل النيابي والإدارة والدفع باتجاه إدارة مناطقية تنموية.

وهكذا يمكن أن تعمل الإدارة المناطقية التنموية في ظل نظام للامركزية الإدارية يمكّن النخب الليبرالية والديموقراطية من تجاوز الانفعال العصبوي للطوائف ومن تحقيق الكثير من أهدافها حتى ولو استمر العمل بنظام التمثيل البرلماني الطائفي بالمنافسة، ولكن شرط أن تعمل هذه النخب لتوفير الضغوط السياسية الكافية لإقرار تشريعات ملائمة أقله،

قانون انتخاب يعتمد النسبية على مستوى المحافظات بالإضافة إلى قوانين إصلاحية أخرى للأحزاب والجمعيات والبلديات والأحوال الشخصية.

ولكن بعض النخب الشبابية اللبنانية المنتفضة ضد الطائفية السياسية والمطالبة ببناء الدولة العلمانية، تظل عاجزة، على المديين القريب والمتوسط، عن تحريك الجماهير المتضررة واستمالتها باتجاه تجاوز نظام الطائفية السياسية وتجاوز أسسه الدستورية والميثاقية. لأن شعار إسقاط النظام الطائفي بالجملة غالباً ما يستفز قناعاتها الطائفية المتشكلة على امتداد عقود طويلة. ولذلك لا بدّ من أن نجيب عن سؤال كبير يدور حول كيفية إسقاط النظام الطائفي من خلال منطق التدرج في إسقاط التشريعات البنيوية المُحصّنة لمؤسسات وآليات تجده.

وغني عن البيان أن الطابع التنموي لنظام اللامركزية الإداري الموحد للجماعات في المناطق يمكن أن يقوم على انتخاب مجالس أفضية لا تُنتخب على أساس القيد الطائفي، مجالس يتألف في ظلها الناس تحقيقاً لمصالحهم في ترقية استثمار مواردهم. وقد خبر الناس في المناطق اللبنانية، على امتداد قرون، البعد الإنساني للتألف المعيشي في الأرياف كما في المدن وما بدّلوا إلا تحت تأثير التهيب والتعبئة في ظروف التأزم التي أعقبت اختلال التخاصص بين أطراف الطبقة الحاكمة.

من التحدي السياسي في المركزية الطائفية إلى التحدي التنموي في اللامركزية المنطقية إن عملية التغيير الديمقراطي المُستندة إلى روح التشريع المدني في الدستور اللبناني هي عملية نضالية وتكاد تكون من أرقى وأصعب العمليات المطلوبة لبناء المواطنة في تعددية ديمقراطية. تعددية يتحول معها لبنان من اتحاد المحميات الطائفية الموجهة من الخارج إلى دولة قادرة على تمييز موارد الكيان وتطوير أسواقه في مواجهة آثار العولمة الإغراقية وقادرة على تحصين وحدته في زمن تفرض فيه العولمة النيوليبرالية تخلي الدول الفقيرة عن شروط السيادة التي تنص عليها القوانين والمواثيق الدولية.

إن أي إصلاح راديكالي للنظام السياسي الطائفي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال

تشريعات ديموقراطية تهدف إلى لامركزية بمعايير تنمية تتعارض مع تفرد الزعامات السياسية المباشر في تشكيل وانتخاب أطر التمثيل المحلي. وتتمثل المعايير التنموية للامركزية بسياسات تعتمد عليها الحكومات لتجاوز تفاوتات النمو التي تعانيها المناطق المحرومة. سياسات تعتمد عليها في تمويل برامج التنمية في هذه المناطق تتناسب عكسياً مع مستويات النمو فيها وتعتمد عليها في تحديد نسبة لامركزية الإنفاق التي تتولاها الإدارة المحلية، كما فصلنا في ملف سابق عن اللامركزية، هي نسبة تراوح في البلدان السكندنافية بين ٣٥ و ٥١% كما تراوح في الهند والصين ونيجيريا بين ٤٥ و ٦٦%^(١).

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، الفصل الرابع بعنوان: الناس والإدارة، ص ٧٩.

التنمية واللامركزية في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الإسكوا

يهيمن على فهم الظواهر الاجتماعية لدى النخب الحداثوية نظام ثقافي يتحصن بمنظومة مفاهيم تستند غالباً إلى ركني ثقافة الحداثة وهما: العقلانية والعدالة. وتظهر هذه المفاهيم إبان تحركات اجتماعية أو مبادرات سلطوية في ظروف سياسية تاريخية ملائمة لظهورها، لدى نخب الفئات المتوسطة الطامحة إلى التغيير. ولكن المفاهيم الأكثر رواجاً والأكثر إحياءً بالخلاص المأمول في وعي هذه النخب هي الأعصى على التجسد والتحقق. لقد سبق لهذه النخب أن رأت الخلاص في ثنائية مفهومي الحرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الربع الثالث من القرن العشرين. وعلى الرغم مما حققته الحكومات العربية من إنجازات قطاعية غير متكاملة، سواء من خلال رأسمالية السوق أو من خلال رأسمالية الدولة، إلا أن العجوزات الاقتصادية المتراكمة والفجوات الاجتماعية المتوسعة وضعت الحكومات تحت ضغوط سياسية خارجية وداخلية، شكلت ظروفًا نفسية ثقافية ملائمة لبروز ثنائية مفهومي اللامركزية والتنمية المحلية. لقد تصدر هذان المفهومان الطروحات النيوليبرالية ولاسيما بعد انهيار المركزية السوقية وبيروقراطيتها وبعد أن أبرز النظام الليبرالي في المجتمعات الصناعية المتطورة باعتباره النظام الطبيعي لتقدم أي مجتمع كان، علماً أن هذه المجتمعات لم تنطلق في ماضيها، قبل قرنين وأكثر، من مفاهيم الليبرالية التي تروجها اليوم في المجتمعات الفقيرة. إنه نظام اقتصاد السوق الذي اقترن بنموذج الدولة القومية الكولونيالية والليبرالية الرعائية وصولاً إلى النيوليبرالية على امتداد قرنين وأكثر في الرأسماليات الصناعية. غير أن تطور نظام السوق المعولم والموجه دائماً لمصلحة هذه الرأسمالية بدأ يتعارض مع الالتزامات الرعائية للدولة

القومية. هذه الالتزامات التي كانت تُنفق عليها الدولة باعتمادها سياسات ضرائبية تخفف من أرباح أصحاب الأعمال من أجل تغطية تكاليف متطلبات الحماية والأمن الاجتماعيين. وفي الوقت عينه بدأ مفهوم الدولة القومية وما يقترن به من مفهوم الحماية الاقتصادية في الدول الفقيرة يتعارض هو أيضاً، مع تدهور إنتاجية المرافق في القطاع العام الذي تديره بيروقراطيات حكومية. وقد عملت عولمة الأسواق والاتصالات والمصارف على ترجيح ثقافة الاستهلاك على حساب تطوير قدرات الإنتاج والمنافسة. فتتوسع في ظلها آليات الإفكار والإغاثة وترسخ في عوامها المهمشة تقاليد الاجتماع العصبوي وثقافة التزعم والتزلم. إنها الثقافة التي غالباً ما تروجها مباشرة أو مداورة القوى الحاكمة لمطاردة النخب الناشطة من أجل الديمقراطية في التنمية.

اقتربت التوجهات النيوليبرالية الضاغطة من أجل انسحاب الدولة من دورها الرعائي في المجتمعات الغنية بالتغيرات الدولية التي أدت بعد الانهيار السوفياتي إلى تخلي الدول الغنية عن تغطية مفاسد حكومات الدول الفقيرة وعجزها المتفاقم عن تمويل دورها الرعائي. فشككت تلك التوجهات وهذه التغيرات الدراماتيكية ظروفاً ملائمة لتحول النخب الإصلاحية إلى ما تراه خلاصاً جديداً في طروحات البنك الدولي والمنظمات الدولية منذ مطلع التسعينيات، من شعارات الديمقراطية في نظام اللامركزية والمشاركة والإدارة الذاتية في عملية التنمية المحلية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المنظمات الدولية وفي طليعتها «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» توافرت لها الإمكانيات لاستقطاب خبرات مشهود لقدراتها على التنظير النيوليبرالي لمفهوم التنمية البشرية، وابتداع تقنيات تنفيذ وتقويم جدوى المشروعات الملائمة لتنميتها. كما توافرت للتقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية خبرات فنية عالية في توفير المعطيات الإحصائية عن الأوضاع القطرية والإقليمية وفي احتساب المعدلات المركبة للمؤشرات الأساسية التي تدل على مستويات التنمية البشرية حتى أصبح هذا التقرير مرجعاً للباحثين وأصحاب القرار والعاملين المتدخلين في مختلف قطاعات

المجتمع. وأصبح أيضاً دليلاً للعاملين الناشطين في ترويج ثقافة التنمية المحلية الموجهة لصالح الجماعات والمناطق المعرضة للإقصاء والإفقار.

تطور مفاهيم المنظمات الدولية في اللامركزية والمشاركة لتحقيق التنمية المحلية

بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وواصل منذ مطلع التسعينيات إلى إصدار ما يقرب من ثلاثة وعشرين تقريراً سنوياً حول مستويات ومؤشرات التنمية البشرية بمفهومها المروجين (التكاملي والتشاركي). واقرنت التشخيصات الإحصائية فيها بأدبيات تحليلية وسجالية حول المفاهيم والمنهجيات. وتبين المقارنة بين مضامين المفاهيم المروجة خلال العشرية الممتدة من تقرير ١٩٩٣ الذي وردت فيه الأدبيات التأسيسية للتوجهات الدولية الجديدة من جهة، وبين تقرير ٢٠٠٣ من جهة أخرى، أن التطور في تعريف التنمية بمفاهيم اللامركزية والتمكين والمشاركة كشروط متلازمة في المنهج «التكاملي الديموقراطي» للتنمية المحلية كان تطوراً محدوداً.

ففي الحديث عن اللامركزية، ورد في تقرير عام ١٩٩٣^(١) أن «نقل السلطات من العواصم إلى المناطق والبلدات والقرى قد يكون إحدى أفضل طرائق تمكين الناس والنهوض بالمشاركة العامة وزيادة الكفاءة... واللامركزية تؤدي أيضاً إلى زيادة الضغط على الحكومات لكي تركز على الاهتمامات البشرية ذات الأولوية». وتتكرر المضامين الرئيسية لهذا التعريف للمشاركة في «تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣»، وإن بصياغات معدلة أو إضافات ميسرة، في إشارات إلى «علاقة الحكم المحلي المباشر مع الناس وقربه منهم وسرعة استجابته لحاجاتهم وتوفير الشفافية والمحاسبة وتحصيل أسرع للمعلومات...»^(٢).

و إذا كان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ قد أشار إلى مخاطر تطبيق اللامركزية وإمكانية أن تنتهي «إلى تمكين الصفوة المحلية بدلاً من تمكين الناس المحليين» ولم يُشر

(١) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٣، ص ٦.

(٢) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٣، ص ١٣٤.

إلى مواقع وتفصيل أنواع المخاطر، فإن ذلك يعود إلى أن التقرير صدر قبل ترسخ التجارب وبرز مشكلاتها في البلدان الخارجة من الأنظمة المركزية التوتاليتارية أو من أنظمة استبدادية في بلدان فقيرة. وكان صدوره في قمة موجة التبشير باللامركزية بعد الانهيار السوفياتي وصعود موجة التنظير لفرص الخلاص من الاستبداد والفقر، التي سبق لدعاة النيوليبرالية أن روجوا لها خلال الثمانينيات. وجاءت الإضافات البالغة الأهمية في التقرير الثاني لتمثل تطويراً لمفهوم اللامركزية مستندة إلى خلاصات عن التحولات التي شهدتها الدول النامية والدول ذات التوجه السوفياتي السابق خصوصاً، من المركزية إلى اللامركزية بعد مرور عشر إلى خمس عشرة سنة على تجارب تحولها. وقد جاء في تلك الخلاصات أن أبرز شروط التحول إلى اللامركزية هو أن تكون المركزية «مستقرة وموسرة بما يكفي للوفاء بالتزاماتها المالية... وأن تكون ملتزمة بتحويل المسؤوليات والموارد معاً... وعندما تكون هناك مشاركة فعالة من الفقراء ومن مجتمع مدني منظم جيداً»^(١) يوفر ضغطاً على الحكم المحلي من الإدارة المركزية القادرة (أي من فوق) ومن المشاركة الشعبية (أي من تحت).

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه الشروط، التي لا تتوافر إلا في بلدان تنعم بديموقراطية سياسية وبمستوى من التنمية البشرية يمكّنها من الالتزام بتمويل تعهداتها في مناطق الحكم المحلي، هي شروط لا تتوافر في البلدان الفقيرة وخصوصاً جنوب الصحراء الإفريقية. ولذلك أشار التقرير إلى مخاطر تطبيق نظام اللامركزية في غياب الشروط المشار إليها في مثل هذه البلدان، «حيث تستطيع الجماعات المهيمنة والمصالح الضيقة اختطافها... ففي ساحل العاج وغانا وكينيا ونيجيريا وأوغندا وغينيا الجديدة كما في المكسيك وبنغلادش لم تؤد مثل هذه اللامركزية لا إلى مشاركة شعبية أكبر ولا إلى نتائج اجتماعية اقتصادية أفضل للناس الفقراء». وفي الحديث عن المشاركة لم يكن حظ مفهوم المشاركة أقل من حظ مفهوم

اللامركزية في موجة التبشير النيوليبرالي في المجتمعات المعانية من الفقر والتوتاليترية في أعقاب الانهيار السوفياتي، وذهب التنظير في تقرير ١٩٩٣^(١) إلى حد اعتباره مفهوماً خلاصياً يدغدغ أحلام المهمشين أينما كانوا، لأن «المشاركة من الناحية الاجتماعية هي القدرة على الانخراط الكامل في جميع أشكال الحياة المجتمعية دون مراعاة للدين واللون والجنس أو العنصر... ولأن المشاركة من الناحية السياسية هي حرية اختيار تغيير الحكم على كل مستوى بدءاً من قصر الرئاسة وصولاً إلى مجلس القرية». ويصل التبشير بمفاعيل اعتماد المشاركة كمنهج إلى حد تمكين الناس من تصحيح إخفاقات الأسواق والحكومات وصولاً حتى إلى تصحيح مسارات المنظمات الدولية ومنها النظام النقدي الدولي (بريتون وودز) وإلى فرض نظام تعددي داخل الحكومات وداخل الأحزاب.

إلا أن منظري المشاركة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ لم يفصلوا في المستلزمات الصعبة لتحقيق هذه التبشيرات عندما قالوا: إن «المشاركة هي وبعد كل شيء عملية (Process) وليست حدثاً».

و بعد مرور ١٠ سنوات على تفاؤلات تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ١٩٩٣ حول مفاعيل المشاركة الموعودة ومرور ٥ سنوات على التفاؤلات اللاحقة لرئيس البنك الدولي السابق وولفنستون حول «الاستنتاج بأن المجتمع المدني قد يكون أكبر عامل منفرد في التنمية»^(٢). ظهر في التقرير السنوي لعام ٢٠٠١ لمنظمة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) «أن مشاركة الفقراء بمشروعات تطور من نوعية حياتهم (على المديين المتوسط والبعيد) لا تحصل إلا إذا تضمنت هذه المشروعات ما يلبي حاجاتهم المعيشية (على المدى القريب)» «فالحاجة الملحة للحطب من أجل التدفئة تحول دول المشاركة في مشروع بيئي لحماية الغابة»... «وأن منظمات المجتمع المدني المنظمة للشراكة تعاني من البطء في تعبئة الموارد المحلية وفي السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقوم الجهات المانحة

(١) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٣، ص ٢١.

(٢) تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٩، ص ١٣٧ و ٢٧٤.

بمساندة منظمات غير حكومية عاجزة عن الاستمرار»... «وأن هذه المنظمات تخضع عادة للأقوياء من غير الفقراء»^(١).

وتبين خلال أكثر من عقد ونيف على الترويج لمفهوم المشاركة كمفهوم خلاصي ومفتاح لإطلاق عملية التنمية أن المعوقات الأساسية للمشاركة هي معوقات ماكرو اقتصادية وماكروسياسية، باتت في ظل تحرير الأسواق تترسخ بفعل العجز المتزايد للدولة عن المبادرة ومتابعة التدخلات المحلية. وتبين أن مفاعيل اللامركزية والمشاركة الموعودة على صعيد تطور دور المرأة في القرار الوطني والأسري^(٢) اصطدمت بمفاعيل اقتصاد السوق المفتوحة. ففي هذه السوق توسعت البطالة النسائية مقترنة بتوسع للرقيق الأبيض في البلدان الفقيرة وبلدان الخروج العشوائي من الاقتصاد الاشتراكي السوفياتي في أوروبا الشرقية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظواهر كانت تتفاقم في الوقت الذي تتوسع أدبيات المؤتمرات الدولية، التي توصي بتشريعات متقدمة لحقوق المرأة، وبتموليات لدعم الأنشطة التدريبية على المطالبة بحقوقها وعلى التخفيف من فقرها من خلال مشروعات صغيرة لا تحضنها أي حاضنة أعمال متخصصة ولا تحميها في الأسواق الداخلية أي سياسة حمائية هادفة للتنمية.

حول مفاهيم الإسكوا في التنمية المحلية

صحيح أن منظومة مفاهيم الإسكوا في التنمية المحلية لم تخرج عن النطاق النظري لأدبيات المنظمات الدولية الأخرى، وإن كان اعتمادها لبنية المفاهيم ينحو إلى مقارنة نقدية وعملائية وغير متصالحة دائماً مع التبشير النيوليبرالي بمفاعيل المشاركة في ظل الأسواق المحررة وتراجع قدرات الدول الفقيرة وفساد إداراتها. ولكن إضافات منظمة الإسكوا المميزة عن مثيلاتها من المنظمات الدولية تعود إلى طبيعة أهدافها وأدوارها التشخيصية والاستشارية في فهم أوضاع البلدان العربية المعنية بها وفي بناء القدرات المؤهلة لتصميم التدخلات وبرمجتها. وهي أهداف تتوجه إلى تغيير أوضاع محلية محدودة في أنظمة

(١) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) التقرير السنوي لعام ٢٠٠١، ص ١٩١ و ٢٠٨.

(٢) تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام ٢٠٠٢، ص ١٣٥.

سياسية قلما تعتمد سياسات تنمية قطاعية ووطنية تضمن جدوى برامج التنمية المحلية. وهذا ما يجعل تعريفها لمفهوم التنمية المحلية غير مرتبط بهذه السياسات: فترى أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يركز على «كونها عملية تغيير ارتقائي ومخطط للنهوض الشامل المتكامل لجميع نواحي الحياة فيه، يقوم بها أبنائه بنهج ديموقراطي وبتكاتف المساعدات من خارجه»^(١). وبفعل الطابع التطبيقي لأهدافها ترتبط مقاربة الإسكوا بضرورة خلوص التشخيص لأوضاع اجتماعية معينة إلى استراتيجية تدخّل محددة قابلة للتفرع إلى برامج وأنشطة متكاملة. وفي إطار هذه الممارسة الاختبارية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المحلي أو المنطقة تحاول الإسكوا بناء موديل التنمية المحلية الملائم للمجتمعات المتشابهة في مواردها وحاجاتها وإمكاناتها. هذا الموديل الذي تطمح إلى بلورته ليتلاءم مع الخصوصيات الثقافية الاجتماعية والسياسية الاقتصادية في مجتمعات قلما تتكامل فيها برامج تدخلاتها مع سياسات تنمية قطاعية ووطنية. كما أن الإسكوا، التي عقدت شراكات مفيدة في مجالي الثقافة والتدريب مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بتنمية المجتمع المحلي، فاتها أن تشمل في نشاطاتها التأهيلية المجالس البلدية المنتخبة مبدئياً من الجماعات المحلية، وهي المعنية مبدئياً وفقاً لمواد قانون البلديات والإدارة المحلية بإدارة الشؤون ومرافق الخدمات العامة وتحسين استثمار الموارد المشتركة في المجتمعات المحلية. علماً إن مثل هذه الشراكة يمكن أن تساهم، على الأقل، في الارتقاء بهواجس الترشح والترشيح للانتخابات، وهي هواجس تحكمها في الواقع العلاقات الزبائنية الشائعة في تركيب السلطات الأهلية للمجتمعات العربية، وتحكمها العلاقات التي تربط وجهاء العائلات بزعماء المناطق. وهي في كل الأحوال هواجس لم ولن ترتقي إلى المعايير التنموية التي يتضمنها تعريف التنمية المحلية المشار إليه في تعريف الإسكوا (الارتقاء بالوعي والقدرات...).

ولا بد لنا من التنويه بهاجس الاجتهاد النظري والتجديد المنهجي اللذين برزا في

(١) راجع: دليل تنمية المجتمع المحلي، الأمم المتحدة، الإسكوا، الجزء الأول، ص ٤.

إقدام إدارة التنمية الاجتماعية وفريق التنمية المحلية في الإسكوا على وضع أدبيات الفريق بين أيدي الباحثين والجامعيين لتكون موضوع تقييمات تسهم في تطوير مضامينها الثقافية والمنهجية، وتُخرجها من الحيز الضيق لورش العمل والمشورات وتوزيع الأدلة والبرامج المرجعية التي لا تطال في أوقات وأقطار متباعدة إلا فئات محدودة من العاملين والمدربين. إن هواجس الاجتهاد والتجديد في مفاهيم تنمية المجتمع المحلي ومناهجها وعلاقاتها في السياسات القطاعية والوطنية يُفترض بها أن تتجاوز هواجس المهنيين والموظفين المحدودة في المؤسسات لتصبح هواجس ثقافة النخب المتنورة في الأحزاب والنقابات ولاسيما منها نخب الشباب الطامح إلى التغيير فتدخل في ثقافة الناس اليومية ووعيهم لحقوقهم وخصوصاً في برامج التعليم الثانوي وفي برامج الوحدات الجامعية المعنية بعلوم التنمية المتكاملة وأبرزها:

- علم الاجتماع، حيث تُطرح تصنيفات الحركات والربط بين قوانين التكيف التي تفرضها بُنى المجتمع العام وبين خصائص التكيف إيجاباً أو سلباً في بُنى المجتمع المحلي وكذلك التحولات الاجتماعية وتصنيفات المقاربات المنهجية وتقنياتها.
- وعلم النفس الاجتماعي، حيث تُطرح ديناميات الجماعات والقيادة وشروط الريادة والعلاقات بين أدوار الأفراد ومراكزهم في المجموعات أو ما يتردد اليوم كثيراً في ما يُسمى بنظرية التفاعلية (Interactionnisme) أو الميكروسوسيولوجيا.
- وكذلك علم الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية الذي بدأت موضوعاته ومقارباته تحتل حيزاً مهماً في ما يُسمى بأنثروبولوجيا التنمية وخصائص الأنظمة الخاصة في الثقافة المحلية الغالبة منها والمغلوبة.
- والإثنوميثودولوجيا القائمة على النفاذ من التعبيرات الثقافية الخاصة باللغة المحلية إلى النظام الكامن في وعي الجماعة.

وغني عن البيان أن الشراكة مع الوحدات الجامعية في مناطق التدخل التنموي توفر للمشروع مورداً لتطوع الشباب. هذا الشباب المتنور المرهق بالتلقين السلبي والمربك

بالفجوة المتعاضمة بين هواجس المواد التعليمية التي لا قدرة له على المشاركة في اختبار مدى صلاحيتها لفهم الواقع وتغييره من جهة، وبين معوقات التغيير والتنمية التي لا قدرة له على فهمها خارج الثقافة التقليدية المهيمنة والمحددة لتلك المعوقات في هذا الواقع. ولهذا تصبح مشاركة الشباب:

- ضرورة لمنهجية تعرفهم إلى مجتمعهم المحلي والوطني. وإلى حدود وإمكانات التغيير فيه.

- ومحفزاً لهم على التطوع الواعي في تطوير موارده وعلى رصد صدقية الأطراف المتدخلة في تنميتها وعلى إشاعة ثقافة جديدة في محيطاتهم الأهلية وفي المؤسسات المحلية. ومساهمة كبيرة في اختيار وتصحيح مضامين مقرراتهم التي يدرسونها.

- ومساهمة في تحصيل ثقافة نقدية إيجابية وإنسانية تُبعدهم عن الأفكار العصبوية التي يرثونها والشعبوية التي يتلقونها.

إن مثل هذا التشبيك الذي بات على محترفي منهج التنمية المحلية أن يجهدوا لترسيخه في ما بين المنظمات غير الحكومية والمجالس البلدية والوحدات الجامعية هو الفهم الوحيد القادر على أن يعيد إلى مكونات المجتمع المحلي تكاملتها. هذه التكاملية التي لا تبوح بمكوناتها إلا بتكامل مقاربات العلوم المختلفة. وهذا ما يجعل التغيير فيه منهجاً مُخرجاً فاعلاً في تكييف منهج التنمية الوطنية وليس منهجاً منفعلاً بالتكيف السلبي فقط.

مفهوم المجتمع المدني المروّج في أدبيات التنمية: نصوص من منظمة الإسكوا (ESCWA) نموذجاً

مقدمة

شهدت البلدان الفقيرة ومنها خصوصاً، البلدان التي خرجت من نظام الاقتصاد المخطط أو الموجّه مركزياً في أوروبا الشرقية وبعض البلاد العربية غير النفطية، منذ العقد الثامن من القرن العشرين، تحولات تاريخية تمثلت بتعزيز هيمنة الحكومات النيوليبرالية الغنية في التعامل مع أوضاعها الاقتصادية والسياسية.

وقد شهدت هذه الأوضاع خلال عقود ثلاثة أزمات ترتبت على انفلات اقتصاد السوق ومنها تفاقم المديونيات وتوسع الفقر وارتفاع معدلات البطالة المراوحة في أوساط الشباب العربي في ٨ من البلدان المتوسطة الدخل عام ٢٠٠٢ بين ١٦٪ و ٣٩٪^(١). ولم يخفف من تفاقم هذه الأزمات تحقق إيجابيات ملحوظة على صعيد تعليم المرأة وتحسن مستوى تعليم الشباب إجمالاً. وذلك لأن هذه الإيجابيات تراكمت مع ارتفاع نسبة الفقر في العالم العربي عام ٢٠٠١ إلى «أكثر بقليل من نصف السكان ممن يعيشون على أقل من دولارين يومياً. وترافق ذلك أيضاً مع توسع قطاع الأعمال غير النظامية وقطاع المنظمات الأهلية العاملة في مجال الإغاثة»^(٢).

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تساؤلات جديدة وقديمة حول السياسات الاقتصادية، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة ١١٠.

(٢) الإسكوا، تقرير الظروف الاجتماعية في منطقة الإسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا الصادر عام ٢٠٠٤، بيروت، الإسكوا ٢٠٠٤، ص ٤٣-٤٦-٢٧٦.

لقد تبرزت الدول الغنية من المسؤولية عن دورها في حصول مستويات هذا التدهور في أوضاع البلدان الفقيرة. وعمدت إلى تحميلها حصراً للحكومات الواقعة تحت هيمنتها. وأسندت إلى المنظمات الدولية المتخصصة مهمة القيام بدراسات ممنهجة تُمكن من قياس تدهور الأوضاع وانتهاكات هذه الحكومات لحقوق الإنسان بالإضافة إلى أشكال الفساد والهدر في إداراتها وفي تعاملاتها التجارية. وفُصلت توثيقاتها في تحري أسباب العجزات المالية وتطور المديونية. وسهّل من مهمة هذه التحقيقات انتهاء حضور الثنائية القطبية في إدارات المنظمات الدولية في أعقاب الحرب الباردة. وهذا ما أتاح لكبار خبراء النيوليبرالية ومنظريها في هذه المنظمات، وفي طليعتهم خبراء البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية المنبثقة عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي في الأمم المتحدة، فرص التحكم في صياغات الرؤى والاستراتيجيات ونماذج السياسات والمنظومات المفاهيمية. فكانت فرصاً لتسويق إقدام الحكومات العاجزة على تنفيذ ما يُطلب منها من تغييرات هيكلية، وملائمة بالتالي لتسويق انسحابها من الالتزام بالإنفاق الحكومي لتمويل الخدمات والتأمينات الاجتماعية الأساسية بحجة معالجة عجوزاتها المالية. وهذا ما بدأت تعكسه، منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، التقارير السنوية والدراسات الصادرة عن شُعب منظمة الاسكوا وعن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وجه الخصوص. وقد شكلت هذه التقارير مرادف إحصائية جديّة لمتابعة الأوضاع والتدخلات الحكومية ومقارنتها وتحليلها وغير الحكومية في كل من الدول العربية ودول العالم. وشكلت المؤشرات الإحصائية في هذه التقارير السنوية، بالإضافة إلى الدراسات المتخصصة، مراجع أساسية للتوثيق في قطاعي الإعلام والتعليم العالي وتدريب العاملين في الأجهزة الحكومية والمنظمات التطوعية على التدخل التنموي وعلى القيام بالبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

ترويج مفهوم المجتمع المدني مختزلاً إلى المنظمات غير الحكومية

في سياق مخاضات التدهور والتحولت البنيوية التي شهدتها البلدان العربية غير النفطية هيمن على توجهات المنظمات الدولية براديغم أو نموذج تشخيصي وتحليلي

لأوضاع هذه البلدان يقوم على منظومة من المفاهيم المنظورات تركز على انحسار دور الدولة المركزية في إدارة الموارد وتلبية الخدمات والتأمينات الاجتماعية. نموذج يقوم على اللامركزية ومشاركة الناس من خلال المنظمات غير الحكومية باعتبارها منظمات المجتمع المدني الشبيهة بتلك المعروفة في الليبراليات الغربية. وكان الافتراض في ظل ذلك النموذج من التفكير أن مثل هذه المنظمات تبني وتعزز قدرات المجتمعات والجماعات المحلية على ممارسة المسؤولية في التنمية الذاتية وعلى المساءلة في مجالات ترشيد السياسات والإدارات الحكومية. وشاع في هذا السياق التاريخي ترويج مفهوم المجتمع المدني الموجّه، في خطابات المنظمات الدولية ومن بينها خطاب الإسكوا خصوصاً، إلى المجتمعات العربية كمفهوم خلاصي تتقاطع في تبنيه مبدئياً الرؤى الديمقراطية في التنمية والتقدم السياسي والاجتماعي.

إن اقتران مفهوم المجتمع المدني بمفهوم الشراكة في منظور المنظمات الدولية دفعها إلى دعوة المنظمات غير الحكومية للاهتمام بتنمية المجتمعات والجماعات المحلية إلى جانب الاهتمام بالسياسات القطاعية والمناطقية على صعيد الدولة. وتزامن هذا التركيز على التنمية المحلية، لاسيما وأن المجتمع المحلي أقل تطلباً وإحراجاً للحكومات. وتزامن هذا التحول إلى المجال المحلي مع بروز طروحات في مقاربات علوم المجتمع عبر عنها (Alain Touraine)^(١) عندما قال: «نحن نعيش انحلالاً اجتماعياً، فتحليل الواقع الاجتماعي بمفردات اجتماعية بحتة (تعبّر عن التراتب الاجتماعي الطبقي) تبع عالم السياسية الذي ساد لفترة طويلة... ولقد خلقت أزمة البراديغم الاجتماعي في الحياة الاجتماعية وانحلالها حالة من الفوضى فسحت في المجال للحرب والعنف وهيمنة الأسواق التي تنفلت من كل تنظيم اجتماعي»، وقد برز ذلك في هيمنة لغة الثقافي على لغة الاجتماعي. إن طرح آلان تورين يرجح سوسيولوجيا الفاعل على سوسيولوجيا الفعل جراء ما حصل من اختلالات التراتب الاجتماعي السياسي داخل البنية وإبراز الفاعل الثقافي الذي قصر تورين تمثله

بالحركة الطلابية عام ١٩٦٨. وهو طرح يهدف إلى إبراز أهداف الفاعلين، في ما بعد الصراع والحركات الاجتماعية الطبقيّة المنشأ، على أنها «حركة المجتمع وقدرته الذاتية على تجديد ذاته من خلال آلياته الخاصة بالصراع الذي يمر بالمفاوضة لينتهي إلى إعادة التوازن». وغني عن البيان أن ما يبرزه آلان تورين يهدف إلى ترجيح المقاربة الوظيفية (Fonctionalisme) وهي مقاربة تميل إلى الانكفاء وحصر نطاق الاجتماعي بحدود المجتمعات المحليّة وخصوصيات تشكيلها وتحولاتها. وتميل إلى اعتبار أن أزماتها لا تتحدد مباشرة بفعل مواجهات جيواقتصادية وجيوسياسية ماكروية. وهنا يجدر التذكير بأن ما يبرز في هذا التحليل الميكروسوسيولوجي من طغيان لفضاء الشأن الخاص والفردانية في ظل انفلات الأسواق وقصور الحركات السياسية والاجتماعية القادرة على رعاية الشأن العام ونشر الوعي الاجتماعي البنيوي النقدي للمقاربات الوظيفية، لا يعني أن العامل الثقافي المهيمن من خلال طغيان الأهداف الخاصة للفاعل المحلي هو المحدد الفعلي لأوضاع المجتمعات المحليّة ولا سيما منها تلك التي عاشت ظروف الاستعمار والاستبداد. ولا يجب أن يغيب عن البال أن فعل هذه الظروف هو الذي جعل الحكومات عاجزة عن تحصين وحدة تجمعها الكبير وأمنها وسيادتها ومواردها مما دفعها إلى الاستقواء بالعصبية الأهلية في إدارة المجتمع المتضرر من فسادها متكيفة مع واقع تفككه ومتبرئة من مسؤولية هذا التفكك باعتباره ناجماً عن تأثيرات خارجية طارئة أو عن حركات سياسية معارضة تشته بعلاقاتها مع الخارج. في هذا المناخ من التفكك تهيم الميول إلى التطرف وإلى التراجع باتجاه أطر العيش التقليدية والانكفاء داخل المجتمعات المحليّة، فتشيع في الفئات المستفيدة في ظل تهافت منطق الدولة، لغة التملق الزبائنية لحكوماتها وتشيع في المقابل لغة التهكم أو لغة التكتّم في أوساط النخب المعارضة والمحبطة أو لغة التزهّد الديني التي توفر أحياناً مناخاً ملائماً للتطرف الأصولي ولاستبداد السلطات، الذي يستعصي فيه قيام مجتمع مدني.

وإذا كان مفهوم المجتمع المدني قد برز في أوروبا الصناعية خلال القرن الثامن عشر وتوسع حضوره في مواجهة الدولة ليعبّر عن تحرر الفكر الاجتماعي من استبداد السلطة

الدينية المطلقة بالإضافة إلى السلطة الحكومية التي يصبح المجتمع المدني قاعدة ونقيضاً لها كما يقول ماركس إلا أن الاهتمام بمكنون دلالاته المعرفية والفكرية الغربية برز خلال ثمانينيات القرن العشرين لدى النخب العربية كأداة معرفية ضرورية لمقاربة التحولات السياسية-الاجتماعية. واقترن الاهتمام بهذا المفهوم بالتوازي مع توسع اهتمام هذه النخب بأدبيات المنظمات الدولية وبقنوات البث الثقافي والإعلامي الموجهة من مراكز القرار في الدول النيوليبرالية. هذه الدول التي لم تعد مضطرة، بعد زوال الغريم السوفياتي، للتكلف على تغطية العجوزات الاقتصادية والسياسية للأنظمة العربية الموالية لها. وتحت ضغوط الاختلالات الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على سياسات الإصلاح الهيكلي وخفض الإنفاق الحكومي على مرافق الحماية الاجتماعية في الصحة والتعليم والتشغيل، تحولت الدول الغنية في دعمها للمجتمعات الفقيرة في الجنوب مركزة على دعم ما يُسمى ببرامج تخفيف الفقر في الضواحي والأرياف. يمول تنفيذ هذه البرامج عبر المنظمات غير الحكومية أو ما تشيع تسميتها بمنظمات المجتمع المدني. وتتجاوز الدول الغنية بمثل هذا التمويل دور الدولة بعد اتهامها بالفساد والإفساد. وتركز على دور وفاعلية هذه المنظمات تحت زعم أنها تقوم أساساً على الطوعية والشفافية وأنها أقرب إلى الناس من الإدارات الحكومية.

راحت المنظمات الدولية ومعها الدول المانحة تطلق على قطاع هذه المنظمات، وبشكل غير مسؤول نظرياً، تسمية المجتمع المدني. وبهذا يكون هذا المفهوم قد انقطع عن الظروف التاريخية التي وفرت المقومات الأساسية لتبلوره في الغرب، وهي مقومات تراكمت، منذ ما ينوف على القرنين، من خلال ترسخ المبادئ والتشريعات التي تضمن حقوق الجماعات والأفراد كمواطنين وتضمن مقومات المواطنة المُنَاط تنفيذها بالدولة الموكولة إليها السيادة كإرادة عامة تتجسد بالانتخابات وتتحصن بالدساتير والقوانين وبشرعة حقوق الإنسان. وهنا تجدر الإشارة إلى ما ورد في تعريف سبينوزا للمواطن بأنه «هو من ينفذ بناء على أوامر الحاكم أفعالاً تحقق المصلحة العامة أولاً وبالتالي مصلحته

الشخصية»^(١). وهكذا اختزل مفهوم المجتمع المدني في المجتمعات الفقيرة وإداراتها الفاسدة وغيبت دلالاته على بنية اجتماعية تعاقدية لا حضوراً مهيمناً للسلطات الأهلية والدينية فيها إلى مجرد أطر وظيفية بين الفرد والسلطة غالباً ما تبقى تحت هيمنتها لترخص لها وجودها وتمدها في عملها في مجال الإغاثة والرعاية أو في مجال الدفاع عن الحقوق الخاصة والعامة، فتعمل مضطرة بما لا يحرّج السلطات الحكومية المتجاوزة للمواثيق والقوانين.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني في مقاربات أكاديمية عربية مختلفة

اختزلت تاريخية المفهوم ومكوناته المتبلورة في الغرب، على امتداد ما يزيد على قرنين من الزمن، في مجالات الفلسفة الاجتماعية والعلم السياسي والحس الثقافي العام ليدخل إلى المجتمعات العربية مع أخوته من المفاهيم الكبيرة المختزلة هي الأخرى: كالديموقراطية والجمهورية والمشاركة والحكم الصالح، في خطاب العمل الاجتماعي المروج في أوساط نخب البلدان الفقيرة. وهنا يجدر التذكير بأن سيروية تشكل المجتمع المدني في الدول-الأمم المتطورة كانت قد اقترنت بتنامي الحركات الاجتماعية ووعي الأفراد بأن حقوقهم المشتركة في المساواة والتقدم لا تتحقق إلا بموازاة انحسار قدرات الدولة على تفكيك نسيج وحدة المجتمع الذي يعيشون فيه.

وإذا كانت ترجمة المفاهيم، التي سبق وتبلورت في سياقات تطور تلك الدول الأمم، تشكل ضرورة للتعريف بحدود التباين والتوافق بين سيرويات نمو المجتمعات وعلاقاتها بالحكومات، إلا أن نقلها بغير عقل نقدي لمطابقة مضامينها على سيروية التشكل في المجتمعات الفقيرة التي يستعصي فيها أكثر فأكثر قيام الدولة الليبرالية، يُشوّه فهم تركيبة المجتمعات المستقلة عن الاستعمار ويشوّه في الوقت نفسه مفهوم المجتمع المدني الذي «استُعير» كأداة معرفية لدراساتها. وما ذلك إلا لأن «المفاهيم ستبقى مجردة ومنقطعة عن

(١) باروخ دي سبينوزا: رسالة في السياسة واللاهوت، ترجمة حسن حنفي، طبعة بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١، ص ٣٨٤-

السياقات الوجودية والثقافية والتاريخية والفكرية لظهورها وتكوينها وتحولها ما دامت عملية الفهم والإدراك غير متأصلة فيها، أو لم تنشأ عن خبرة تاريخية تكون صورة الذاكرة الجمعية لكل مجموعة اجتماعية^(١).

برز في الأدبيات النهضوية العائدة إلى مشايخ الإصلاح ومفكره في النهضة العربية الإسلامية، بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين، تبناً لبعض من مكونات مفهوم المجتمع المدني دون تفريق في أدبيات الإصلاحيين هذه بين براديغمات أو نماذج فهم وتفكير الحداثة الغربية لجهة التباين في أسس التنوير بين التيارات الفرنسية والإنكليزية والأميركية. كما غابت، خلال قرن الاستعمار المُشار إليه أعلاه، عن تلك الأدبيات المعرفة الوافية بإنجازات علوم الطبيعة التي قطرت معها التنظيرات الكلاسيكية البارزة حتى اليوم في ميادين علوم المجتمع والإنسان. فكانت معظمها أدبيات تدعو إلى التحديث والتوفيق بين الشرع الإسلامي وبين منجزات العلمانية الغربية. وهو توفيق ما زال يظهر في الدستور المصري حيث يُلفت محمد أركون بشكل واضح إلى ما يُتيحه الدستور بقوله: «إن الشرع الإلهي ينسخ أي قانون مفصل من منطلق الرأي الإنساني، الأمر الذي يمنح كل قاضٍ إمكانية إطلاق أحكام عارضة باسم الشريعة»^(٢).

وتوالت السجلات بين الباحثين في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات العربية حول ما إذا كانت قد شهدت خارج الدولة في ماضيها تبلوراً لتيارات في الفلسفة الاجتماعية وظهوراً لمؤسسات أهلية مستقلة عنها ومحرجة لها، تبلوراً يماثل في الفكر والعمل ما يتعرف به اليوم مفهوم المجتمع المدني المنقول عن الثقافة الليبرالية الغربية المعاصرة. وفي هذا السياق يرى محمد عمارة أن الوقف في أكثر من أربعين باباً^(٣)، «مثل أحياناً في العلاقة بين الدولة والأمة

(١) نص لمحمد أركون بعنوان: «تحديد موضع المجتمع المدني في السياقات الإسلامية» في كتاب المجتمع المدني في العالم الإسلامي، ترجمة سيف الدين القصير، منشورات دار الساقى بالاشتراك مع معهد الدراسات الإسماعيلية، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ بيروت، صفحة ٥٧.

(٢) محمد أركون، المرجع نفسه، صفحة ٧٠.

(٣) محمد عمارة: دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة، أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، الكويت،

سبيلاً وباباً من أبواب «توبة الدولة» عن جورها، وخطوة على طريق سعيها نحو «الأمة» ترد لها بعضاً من حقوقها المغتصبة...»، فعادت من ظلم الاغتصاب الفردي إلى «عدل الضوابط الشرعية في الأموال»... «كذلك مكنت الأوقاف علماء الأمة - على اختلاف ميادين العلوم من الاستقلال الفكري عن الدولة. فبعد أن كان علماء الشرع، ومعهم قادة تنظيمات وروابط ونقابات الحرف والصناعات، هم ممثلي الأمة وأولي أمرها شرع محمد علي في إحلال الدولة محل هذه القيادات... ففرضت عليها الضرائب (١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م) بعد أن كانت معفية منها». هذا ما حصل بعد انقطاع المكونات الأولية لما سُمي لاحقاً بـ«المجتمع المدني الأولي» حسب قول وجيه كوثراني عن التطور والتراكم اللذين كانا قد تحققا قبل حكم محمد علي بحوالى أربعة قرون. ولهذا نقول: إن المفهوم قد نُقل من التاريخ الاجتماعي للدولة الأمة الأوروبية منقطعاً عن سيرورة حادثة التنوير العلمي والفلسفي فيها وعن سيرورات مكابدة الناس المشاركين في صنع هذه الحادثة في المجتمعات الغربية.

وبهدف التوقف أمام صنوف اللبس والتأويل التي لحقت بمفهوم المجتمع المدني، نظم مركز دراسات الوحدة العربية ندوة حول «المجتمع المدني في الوطن العربي»^(١)، وذلك للتوقف أمام «واقع الإيهام والغموض الذي يشوب أحاديثنا عن المجتمع المدني ويصاحب تداوله في خطاباتنا المختلفة». وفي هذه الندوة لم ير الباحثون الأكاديميون بدءاً من العودة في نصوصهم إلى الشروط البنيوية التاريخية السياسية والاجتماعية التي تضافرت في أوروبا الرأسمالية الصناعية باتجاه ظهور مفهوم المجتمع المدني بمضامينه وبأدواره المختلفة التي تتمثل في الحد من سلطة الدولة أو في تأكيد أهمية الدولة الموحدة للمجتمع كما يرى هيغل، أو في مواجهة هيمنة الدولة من خلال النقابات والأحزاب المُعبّرة عن الطبقات المُستغلّة لتحقيق التغيير بطرق سلمية كما يقول غرامشي. فيعرضون لأوجه المقارنة مع

(١) سعيد بنسعيد العلوي: المجتمع المدني: المفهوم وتداوله في الخطاب العربي المعاصر، مقدمة لكتابه الصادر عن

الظروف التاريخية التي تشهدها مجتمعاتنا بين النزوع إلى التعددية السياسية والثقافية من جهة، «والنزوع إلى وحدانية الإيمان والعرف من جهة أخرى».

يذكر الباحثون العرب بالعلاقة البنوية التاريخية بين ترسخ الدولة الحديثة وبين نشوء مفهوم المجتمع المدني الذي يفترض تأصل الاجتماع التعاقدي القائم على القوانين في الدولة الحديثة، ويفترض المساواة بين الأفراد المتعاقدين حول مصالحهم الفردية فيقدمون أنفسهم كجماعات متعارضة، متفاوضة ومفاوضة للدولة توفر لها من الحقوق والحاجات بقدر ما وفرته هي للدولة من واجبات وموارد. وهكذا يصبح المجتمع المدني «قاعدة مادية للدولة ونقيضاً لها في الوقت عينه» حسب قول كارل ماركس.

وإذا كانت الديمقراطية وتحرر المجتمع من سلطة الحاكم يشكلان شرطي نشوء المجتمع المدني، فإن الانفتاح الفكري لم يتعد حدود النزوع الإصلاحي في البراديغم الديني القائم على الطاعة كما يقول الطاهر لبيب. ويرى في ما عرضه في الندوة المُشار إليها «أن مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ... وهذا مأتى الحرج في استعماله... وأن التخلص من الدولة واعتبارها خصماً نقيضاً شكل في المجتمع العربي، منذ الاستعمار خصوصاً، نوعاً من الهاجس وحال دون قيام جدلية إيجابية المجتمع والسلطة... وأن الأنظمة العربية خضعت في الغالب لضغوط خارجية دفعتها في اتجاه الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية»^(١). وهذا يعني أن مثل هذا الاعتراف السياسي لا يتضمن بالضرورة اعترافها بالقيم والمبادئ والمضامين الفكرية المحددة لبنية المجتمع المدني الثقافية والمؤسسية ومنها المنظمات غير الحكومية السياسية والرعاية التي تتوسط العلاقة بين الفرد - المواطن والدولة.

وإذا كان الطاهر لبيب قد خلص إلى أن مفهوم المجتمع عندنا بلا تاريخ، فإن معن

(١) الطاهر لبيب: علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، المجتمع المدني في الوطن العربي، المرجع

زيادة^(١) لم يكن بعيداً عن هذه الخلاصة عندما لاحظ أن انفتاح مفكري النهضة العربية الإسلامية الإصلاحيين، أمثال: رفاة الطهطاوي وخير الدين التونسي والشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي وسواهم، على الفكر الليبرالي الغربي، بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، في مجالات سيادة القانون والفصل بين السلطات ووجوب تأصيل فكرة الحريات العامة والحقوق في الدولة الحديثة، لم يتعد الاقتباس الفكري والرؤى العامة حول الإصلاح السياسي والاجتماعي إلى آليات بناء المجتمع المدني بنيته ووظائفه وأدواته المعهودة في الدولة الغربية الليبرالية.

ومن موقع آخر في سجل الباحثين العرب في «ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي» المشار إليها أعلاه، يرى وجيه كوثراني أن المجتمعات المدنية العربية شهدت في ماضيها وجود ما يُسميه بـ«المجتمع المدني الأولي» و«أن الدولة السلطانية مؤسسة أساسية. وهي الغطاء المرئي لنظام معقد لعبت فيه مؤسسات قوية وحرّة وآنية دوراً في منتهى الأهمية كالتنظيمات التعاونية (نقابات الحرف) والأوقاف... (وهي مؤسسات) أو منظمات مستقلة أو شبه مستقلة أو وسيطة شكلت ما يمكن أن نسميه اصطلاحاً «المجتمع الأهلي» فأعطت المجتمع نوعاً من الاستقلال الذاتي والحماية من السلطان»^(٢). ويذكر كوثراني بأن «الوجود الاجتماعي» في مجتمع المدينة العربية الإسلامية الذي يفضل تسميته «بالمجتمع الأهلي»، يتميز عن المجتمع المدني التعاقدية الذي تشكل في الحضارة الرأسمالية الصناعية في الغرب بفعل الشروط التاريخية السياسية والثقافية لنشوءه وأدائه المختلف بنويّاً عن شروط تشكل المجتمع الأهلي وأدائه في الحضارة العربية الإسلامية الذي سبق وعرف في مجتمع المدينة تنظيمات مهنية واجتماعية (طوائف الحرف والطرق الصوفية

(١) معن زيادة: المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة، المرجع السابق، ص ١٥٧ و ١٦٢.

(٢) وجيه كوثراني: فيما يتعلق بتاريخنا: مجتمع مدني أم مجتمع ملي؟ في جريدة الحياة عدد ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥،

والأوقاف...). وأن ما يجدر التذكير به هو «أن العودة إلى التاريخ لقراءة ظواهر الحاضر (المجتمع المدني مثلاً)، من زاوية نبش الجذور لرؤية ما هو أنتروبولوجي (ثابت) ولرؤية ما هو تاريخي (متحول)، تكتسب أهمية منهجية وليس مرجعية»^(١). وفي ما يتعلق بتسمية «المجتمع المدني الأولي» فإننا نميل إلى اعتماد تسمية المجتمع الأهلي بدلاً عنها وأقرب إلى ما كان الواقع عليه منها لاعتبار أن هذا المجتمع لم يقم يوماً على ما يقوم عليه المجتمع المدني في ظل الدولة-الأمّة ومبادئ الليبرالية وفردية المواطن وكان يقوم على تنظيمات تحكمها الأعراف والتقاليد المتوارثة والاعتبارات الإيمانية.

وفي تعقيب لخالّد زيادة يؤكد فيه انفصال المجتمع المدني عن الدولة في الاجتماع الإسلامي قبل دولة محمد علي باشا^(٢). إلا أن مثل هذا الانفصال لا يعني إمكانية المطابقة بين المقصود بالمجتمع المدني الإسلامي من جهة، والمجتمع المدني الليبرالي الغربي من جهة ثانية. ويضيف: «فالدولة العربية الحديثة منذ محمد علي باشا في مصر لم تقم إلا عبر التدمير المنظم للمجتمع ومؤسساته وقواه باسم الحداثة وطلب القوة من أجل إخضاع المجتمع والنيابة والحكم لمصالحها...» وفي هذا التعقيب ما يفيد بأن الدولة التي تدمر المؤسسات أو التنظيمات المنفصلة عنها لا يعقل أن يقوم فيها المجتمع المدني الذي عاشت معه في الغرب «جدلية إيجابية» حسب قول الطاهر لبيب.

وفي هذا الاتجاه القائل بوجود «المجتمع المدني الأولي» يرى عبدو فيلالي أنصاري أن المجتمعات الإسلامية توصلت بالضرورة إلى مثل هذه التركيبة المجتمعية بعدما تبين لها أن الدول السلطانية المتعاقبة لا تدوم شرعيتها خلافة سنية كانت أو إمارة شيعية. ووصلت الدول العربية المعاصرة اليوم إلى التحديث الذي لا غنى عنه مُستلهاً من سياق أوروبي استعماري. تحديث انتهى إلى ضرب التنظيمات التقليدية التي كانت تتمثل في ما يُسمى «المجتمع المدني الأولي». وإن ظلت المفاهيم التقليدية للشرعية السياسية على تأثيرها في

(١) وجيه كوثراني: المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي، المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص

المواقف السائدة. وجاءت العولمة المتنوعة لتزيد من تأثيراتها في شلل هذه الدول. وزادت هذه التأثيرات في ما تحقق من تقدم على مستوى التعليم ومن بث عبر مؤسساته لاتجاهات معارضة للمبادئ الأساسية في المجتمعات التقليدية، إلا أن العودة إلى التعريب في المدارس الحكومية في المغرب، مثلاً، كان بمثابة العودة إلى الثقافة «الصحيحة» المعارضة للمستعمر الملوث لها والمعارضة أيضاً للحكومات وحدثاتها المستوردة. هذا التعليم الذي شكل مصدر مقاومة وعودة إلى السياسة مع الدين حسب قول الجابري^(١).

ثانياً: المجتمع المدني وأخوته من المفاهيم التي تعتمد عليها الإسكوا أو تروجها في نصوص تصدر عنها

يجدر التذكير، في مطلع القسم الثاني من بحثنا، بأنه كان لا بد من التوقف طويلاً أمام النقاش النظري الذي دار في القسم الأول حول مفهوم المجتمع المدني من منظورات أكاديمية مختلفة، باعتباره مفهوماً قاعدياً لفهم ديناميات التحول في المجتمع ولتعريف الأطراف المتحركة فيه وعلاقاتها بالسلطة في المجتمعات الرأسمالية الليبرالية المتطورة، وأن الغاية من التوقف أمام هذا النقاش لا ينطلق من اقتناع بإمكانية المطابقة بين سياقين تاريخيين مختلفين لتطور كل من علاقة الترابط بين السلطة الحكومية والمجتمع في الليبراليات المركزية الغنية على امتداد قرنين ونيف من جهة، ولتطور علاقة الارتباط بينهما المستحدثة في البلدان الفقيرة منذ عقود قليلة. ولكن اختلاف السياقين العامين لتطور العلاقة المُشار إليها في البلدان الصناعية الرأسمالية الغنية من جهة، وفي البلدان الإسلامية الفقيرة من جهة ثانية، لا يغير في ضرورة وجودها المتميز في كل من السياقين. وهي على وجه الإجمال علاقة بين الحكومات التي تميل عادةً ودائماً إلى احتكار القرار في إدارة الموارد بفعل احتكارها لشرعية المظالم من ناحية، وبين ميول الجماعات ومصالحها وتطلعات الحركات الاجتماعية في المجتمع من ناحية ثانية. وغني عن البيان أن قدرات

(١) عبدو فيلاي- أنصاري: المجتمع المدني في العالم الإسلامي، منشورات دار الساقى بالاشتراك مع معهد الدراسات

الجماعات في علاقاتها مع السلطة تتفاوت في البلدان الفقيرة بين الإحراج بفضل الاستقلال السياسي والمالي عنها وبين الارتهان لها بفعل تبعيتها لمراكز القرار والدعم. إن مثل هذا النقاش حول تعريفات المجتمع المدني وحول سياقات تحققه يُمكن، بالإضافة إلى ذلك، من معرفة حدود التزام السلطة وخروجها على المبادئ والقوانين التي تحكم من خلالها، ويُمكن من تصنيف الطبيعة الأهلية التقليدية أو المدنية المقتبسة لبناء التنظيمات الاجتماعية غير الحكومية وأدائها ولحدود نجاح مشاركتها مع الإدارات الحكومية وحدود قدراتها على التعامل أو المواجهة مع السياسات الاجتماعية التي تطبقها هذه الإدارات.

الاختزال النيوليبرالي لمفهوم المجتمع المدني في المقاربة التقنية للإسكوا

في مجال التنمية

يجدر التساؤل حول فعالية المقاربة المفاهيمية والتحليلية المعتمدة في أدبيات الإسكوا لفهم علاقة الارتباط بين التنظيمات غير الحكومية من جهة وبين الإدارة الحكومية من جهة أخرى. وهي مقاربة لم تخرج إجمالاً عن النطاق النظري لأدبيات المنظمات الدولية الذي يغلب عليه الفهم النيوليبرالي لدور الدولة غير الراعية. وعلى الرغم من تجرؤ بعض الأدبيات الصادرة عن الإسكوا أحياناً على تناول النقدي للتوجهات الماكرواقتصادية المرتبطة بتحرير الأسواق قبل بلوغ القدرات التنافسية المؤهلة على الإنتاج التصديري، وعلى تناول فساد الإدارات المعنية والمشاركة في تنفيذ البرامج التنموية، إلا أن أدبيات هذه المنظمة الدولية أغفلت إجمالاً في المنشورات الخاصة بإدارات شُعبها، مسؤولية أطراف السلطة الحكومية ومعهم أطراف السلطة الأهلية عن محاصرة نمو أدوار الأحزاب المعارضة المتطلعة إلى الأحلام والديموقراطية وعن مسؤوليتها في تفكيك واستتباع النقابات. وبذلك تكون، من خلال قصرها لمفهوم المجتمع المدني على المنظمات غير الحكومية وحسب، قد أضافت إلى إعفاء الحكومات من مسؤولية الالتزام باعتماد سياسات الرعاية الاجتماعية، استبعاد

مسؤولية الأحزاب والنقابات عن تمكينهما من إحراج الحكومات من خلال متابعة وتقويم سياساتها. وتكون أدبيات الإسكوا قد شاركت، بقصد أو بدون قصد، في انحرافها عن مبرر وجود هذه النقابات والأحزاب، كضمان للجماعات المعرضة للإفقار وكمؤسسات معنية بالمساءلة ولو بأشكال متفاوتة لسياسات الحكومات. فحولتها، والحال هذه، إلى مجرد أطر سياسية متكيفة مع توجهات الحكومات ومستوعبة لتلمل الناس من سياساتها.

وفي تقديرنا أن توجه الإسكوا نحو إشراك قيادات الفروع الحزبية والنقابية في أعمالها داخل المناطق والقطاعات يؤثر في ترشيد خطابها الشعبي أو العسبوي الذي يبعدها عن الفهم الممنهج لأولويات الحاجات التنموية لقواعدها الشعبية. وغني عن البيان أن إغفال إشراك هذه القيادات في الأنشطة التأهيلية التي تنفذها شعب الإسكوا مضافاً إلى إغفال مسؤوليات أطراف السلطات المهيمنة في الحكومات والمجتمعات الأهلية وبعض الأوساط الدينية يضعفان، دون ريب، من مردود برامج وأنشطة وإسهامات الإسكوا الهادفة إلى تطوير سياسات الحكومات وإلى ترسيخ الثقافة المهنية من خلال تدريب العاملين في القطاع الاجتماعي. وأن ما يُضعف من مردود هذه الإسهامات الضرورية للإسكوا فعلاً هو غياب النقد في منشوراتها للسياسات الصادرة عن وزارات ووزراء يمثلون الشركاء المقررين للإدارة المركزية للإسكوا في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في اعتماد تنفيذ برامجها الدراسية التنموية والتدريبية ودعمه. وفي سياق نهج التقيّة السياسية يورد تقرير للمنظمة^(١) بعنوان «نحو تنمية اجتماعية شاملة قائمة على المشاركة في منطقة الإسكوا وصفاً لما يسميه «تجارب ناجحة... لتعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني»، ويذهب إلى حد الخلط بين الخصائص المؤسسية للمنظمات غير الحكومية (NGOs) من جهة، وبين خصائص

(١) الإسكوا: تقرير نحو تنمية اجتماعية شاملة قائمة على المشاركة في منطقة الإسكوا، (منشور من دون تحرير

المؤسسات الرعائية (Foundations) كمؤسسات الحريري وشومان والأمانة السورية للتنمية التي ترأسها أسماء الأسد في سوريا. إن مثل هذا الخلط المقصود يُفسر اختزال مفهوم المجتمع المدني في أدبيات الإسكوا وقصره على المنظمات غير الحكومية مهما اختلفت ظروف تأسيسها وأهدافه. وفي مثل هذا التصنيف السلبي والملتبس لهذه المنظمات ينأى تعريفها عن الشروط الدنيا الواجب توافرها في تشكيلها وانتخاب وتداول هيئاتها ومدنية أداؤها لتصنف تطوعية ومستقلة بمواردها ونهجها عن أصحاب القرار في الحكومات. إن مثل هذا الخلط والتجاوز للمعايير المدنية يسهّل على المنظمات الدولية والأجنبية المانحة اختيار الشراكة مع المنظمات المحلية المتنافرة الأهداف والميول، واختيار المنظمات الأكثر طواعية مع توجهاتها الظرفية المسيّسة أحياناً في التدخلات التنموية المحلية.

وفي ظل هذا التعريف الملتبس قصداً لمفهوم المجتمع المدني تشير سارة بن نفيسة في نص لها ضمن تقرير التنمية البشرية عن واقع المنظمات النسائية^(١) إلى أن «الحكومات العربية تشترك جميعها في استعمال الجمعيات وقضية المرأة في أغراض دعائية... وفي بلدان الخليج وليبيا، فإن الجمعيات التي تدعمها السلطة لها الحق وحدها في الاستمرار في نشاطاتها... وتستمد غالبية الجمعيات النسائية الخيرية، تحت قيود الثقافة المحافظة، مشروعية التمييز من الخصوصيات الثقافية والمرجعيات الدينية.

وتجدر الإشارة إلى أن تعريف مفهوم المجتمع المدني المروّج في منشورات برنامج الأمم المتحدة لا يختلف عنه في منشورات الإسكوا لجهة استبعاد التنظيمات الديموقراطية الحزبية والنقابية المعارضة من بين المكونات الأساسية للمجتمع المدني في المواجهة مع الحكومات وسياساتها، بل ذهب إلى حد استبعاد منظمات غير حكومية يمكن أن يكون لها حضور فاعل في مساءلة الحكومات وسياساتها ألا وهي تنظيمات أصحاب الأعمال في القطاع الخاص ولا سيما منها الصغيرة والمتوسطة، وهي سياسات يُلاحظ من خلالها

(١) سارة بن نفيسة: في نص بعنوان: النساء العربيات والمجتمع المدني، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

«الثقل الاقتصادي المتميز للدولة في البلدان العربية حيث تشكل المصدر الرئيسي للدخل المباشر وغير المباشر...»^(١)، وحيث يمكن أن تلعب التنظيمات التعاونية لأصحاب الأعمال الصغيرة الحرفية والزراعية في البلدان غبر النفطية دوراً ضاعطاً في مساءلة وتصويب السياسات الاجتماعية المتعلقة بخلق فرص العمل والحماية الاجتماعية. وإذا كانت المنظمات المهنية والحرفية التي توجد في أوساط الفئات المتوسطة والصغيرة من أصحاب الأعمال ضعيفة الحضور والتأثير في توجيه أو مواجهة السياسات الاجتماعية من خلال تنظيماتها المهنية المتنافرة في تعاونيات ونقابات قطاعية أو محلية، إلا أنها يمكن أن تشكل قوى ضاغطة على انحياز غرف الصناعة والزراعة والتجارة لمصالح كبار رجال الأعمال المؤثرين في القرارات الحكومية. ولهذا فإن استبعاد تأهيل هذه التنظيمات في الأنشطة التدريبية والتحليلية للإسكوا يشكل إخلالاً في مواجهة السياسات المتلائمة مع انفلات الأسواق ومسؤوليات الدولة في حماية الأمن الاقتصادي في المجتمعات.

وإذا كان إغفال الإسكوا لمخاطر تكيف النقابات والأحزاب كثيراً أو قليلاً مع سياسات الحكومات قد أدى، في ظل استبداد أنظمة الحزب المهيمن، إلى يأس الجماعات المهمشة والمعرضة، وأدى إلى النأي عن الأحزاب وعن الالتزام العضوي ببيروقراطياتها المركزية والتحول عنها إلى مزيد من التقبل والتعاطف معبادرات تأسيس منظمات ومنابر للمدافعة عن الحقوق الديمقراطية في العيش والعمل والتعبير، كما برز في منظمة كفاية في مصر وجمعية الوفاق الوطني في البحرين والديوانيات في الكويت وعمان والسعودية، إلا أن مثل هذا النأي، المستند إلى تعريف مبتسر لمكونات المجتمع المدني يشترط الاعتراف بمدنيتها بعدم سعيها إلى السلطة، لا يعدو كونه موضوعياً، نأياً يصب في مصلحة الأنظمة السياسية القائمة المسؤولة عن تعويق التنمية السياسية. وهو نأي يسهم في تعويق وعي الفئات الشعبية خصوصاً، لأسباب التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويُسهم

(١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩، منظمات المجتمع المدني، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان، ص ٧٢-

بشكل مباشر أو غير مباشر في تحول جماهير المهمشين اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً إلى أحزاب التطرف الديني والمذهبي الذي زادت شعبيته بفعل سهولة التواصل الإيماني وتعدد الخدمات الإغاثية والرعاية والتعليمية التي تقدمها: ففي لبنان مثلاً يقدر عدد منظمات الخدمات المتفرعة من حزب الله بحوالى ١٠ منظمات تعمل في أرياف وضواحي الأوساط الشعبية الشيعية.

وفي تقديرنا أن إغفال أهمية التأهيل المنهجي والتقني لكوادر الأحزاب والنقابات واستبعادهم عن برامج وتدخلات الإسكوا كان القصد منه قصر المشاركة الأهلية على المنظمات غير الحكومية، غير المخرجة لها. وقد اختزلت أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريف المجتمع المدني بها، ولا سيما عندما نتبين من وقائع غالبية المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية ضعف مراعاة الأداء الديمقراطي في تأسيسها وإدارتها. ونتبين غلبة الميول والحوافز الفردية للناشطين المؤسسين على وحدة أهداف الجماعات ومصالحها. وفي هذا السياق يذكر عبد الوهاب الأفندي^(١) «أن نقابة الصحفيين العرب احتجت على وجود أكثر من ١٢ نقابة ورابطة للصحفيين في العراق... وتقول المفوضية العراقية لمؤسسات المجتمع المدني أن هناك أكثر من ١٠٠٠ منظمة مدنية عراقية مسجلة تحت مظلة برلمان المجتمع المدني العراقي الذي ترعاه».

حدود نمو المجتمعات وحدود مدنية التنظيمات الاجتماعية فيها هناك خبراء يرون في نصوص الإسكوا أن «واقع التركيبة القبلية والأهلية والعشائرية وغياب الديمقراطية قد يشكل مبرراً للتشكيك في وجود مجتمع مدني في المنطقة العربية، فالقيم الديمقراطية شكلت ضرورة لنشوء المجتمع المدني في بلدان الغرب أو في بلدان

(١) عبد الوهاب الأفندي، في نص بعنوان: المجتمع المدني نقلة نوعية، موجود على الموقع www.arab-hdr.org/publica

أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية...» إلا أنه لا مانع لديهم أحياناً كثيرة من استعمال مصطلح المجتمع الأهلي بدل المجتمع المدني لمجرد أنه يعبر في رأي بعض الخبراء عن «كون الأهالي والمجتمعات المحلية وبصورة أخرى المجموعات السكانية (التي تتكون حول عصب طائفي أو عرقي أو إثني وغيره) تؤلف مجموعات خارج إطار القطاعين العام والخاص وتعمل للدفاع عن مصالحها والترويج لبعض المبادئ التي قد تكون المشاركة السياسية إحداها. وبذلك تسمى مجتمعاً أهلياً أسوة بالمجتمع المدني»^(١). وهكذا لم يتساءل الخبير كاتب التقرير عما إذا كان مجرد مطالبة جماعة ما بمفردها بالاعتراف بحق سياسي ما ومهما كانت طبيعة معتقدات الجماعة المطالبة بالحق ومهما كانت طبيعة السلطة المتنازعة للحق يشكل حجة كافية لإمكانية اعتبار مجتمعها مجتمعاً مدنياً. وغابت عن بال كاتب التقرير المسافة الثقافية والتنافر المعرفي والفكري بين مصطلحي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي فخلط دون وازع بينهما.

يُلاحظ أيضاً في نصوص بحثنا المرجعية حول مفهوم المجتمع المدني المعتمد والمروج في منشورات الإسكوا تفصيلها في «احتكار السلطة في بعض البلدان العربية المترافق مع تنامي سلطة الطوائف والقبائل والمذاهب التي أبعدت أعضائها عن المواطنة وعن المجتمع المدني الذي مُنع أساساً من الخروج إلى النور». ويلاحظ الإصرار في هذه النصوص، رغم ذلك، على اعتماد مفاهيم مقتبسة لتوصيف التنظيمات المتشكلة في إطارها. مفاهيم لا تتوافر لها في التركيبات السياسية الاجتماعية العربية بعد الشروط الضرورية لنضجها إن لم نقل شروط تبلورها وانتقال التنظيمات الناشئة فيها من توصيفها بالاحكومية إلى توصيفها بالمدينة. ومع ذلك يبقى الإصرار على عقد ورشة حول «تحليل مقارنة لمشاركة المجتمع المدني»^(٢) في السياسة العامة في أربع دراسات عن حالات أربع

(١) الإسكوا: تحليل مقارنة لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة منشورات الإسكوا، نيويورك ٢٠١٠، ص ٢ و ٣. نص اقتبس من كاتب التقرير

في بلدان المشرق من خلال تقارير ومنشورات صادرة عما تسميه «منظمات المجتمع المدني» فيها، ومن خلال تقارير ومقابلات مع متطوعين وممثلين عن الوزارات غُيّت عنها، كما العادة، الأحزاب والنقابات والمجموعات المعارضة الظاهرة منها والمكتومة الأنفاس، حول أنماط عمل الأطراف المعنية بالسياسات وأنشطتها ومناهجها. علماً بأن النقابات والأحزاب السياسية وعلى الرغم مما يشوب تنظيمها وأداءها من ذهنية التزعم ومحدودية التشخيص والتأثير، تبقى أكثر حاجة إلى التطوير والانفتاح على مناقشات الخبراء والأكاديميين في الورش لاسيما وأنها أوسع سجالاً واهتماماً بالسياسات وانعكاساتها من المنظمات غير الحكومية التي يقتصر تعريفها لدى المنظمات الدولية على الجمعيات المختصة بالتدخلات الموضعية أو الجزئية في مجالات الدفاع عن الحقوق أو في الرعاية والتمكين السرابي من تخفيف الفقر. وهي في كل أنواعها في بلادنا العربية بعيدة غالباً، في قوامها وأدائها، عما يرجوه سعد الدين ابراهيم، في تقرير "تعزيز مشاركة المجتمع المدني" الإسكوا، في تعريفه لمفهوم المجتمع المدني قائلاً إنه: «مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف».

ورغم ذلك تخلص ورشة المناقشة المشار إليها أعلاه حول «حدود مشاركة ما تسميه المجتمع المدني في السياسة العامة» في البلدان المشرقية الأربع، وبكل تفاؤل، إلى ما تراه من ضرورات التأهيل للمنظمات الحكومية وغير الحكومية على «قدرات فهم عمليات صنع القرار وتعميقاتها» وعلى دورها على المستويين الوطني وخصوصاً المحلي... إلخ في ممارسة المشاركة في صنع السياسات الاجتماعية التكاملية. ويؤكد الخبراء في متن «تقرير مقارن لمشاركة المجتمع المدني» على قدرات المنظمات المعنية بالرغم مما يصفه لديها من إمكاناتها البشرية القائمة على «الأساليب التكنوقراطية أو القسرية» وهي أساليب «كشفت عن حدودها وأصبح الدفاع عنها أمراً مستحيلاً من الوجهة الأخلاقية في مجتمعات أصبحت تأخذ بالتعددية باطراد وفي عالم يزداد انفتاحاً وترابطاً رغم المخاوف والصراعات»^(١).

وعلى الرغم مما يعرضه خبراء الإسكوا في تقريرهم المشار إليه عن حدود تلك القدرات والأساليب، إلا أنهم لم يروا مانعاً من التساؤل التالي: «لماذا لم تتمكن منظمات المجتمع (أي المدني) من قيادة عملية الإصلاح في المنطقة العربية مثلما فعلت مثيلاتها في أوروبا الشرقية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي؟»^(١) متجاهلين:

أولاً: أن سياق التشكل التاريخي والحضاري للمجتمعات في أوروبا الشرقية قبل العهد السوفياتي وخلالها، وفي ظل النهج النيوليبرالي الذي أخرجها منه إلى التعددية الليبرالية، لا يجب أن يُقارن بسياق تشكل المجتمعات العربية وحرص هذا النهج نفسه المُطبق على الأنظمة العربية المستبدة سياسياً ونخبها المحافظة أيديولوجياً. وأن تلك المجتمعات عاشت سياقاً تاريخياً طويلاً لتحقيق بنائها القومي الديمقراطي الذي ينتج الأغلبية التي تحكمه «وتتوفر فيه حقوق المواطن الأساسية والتعددية واستقلال القضاء»^(٢).

ومتجاهلين ثانياً «أن المنظمات غير الحكومية تعمل في قطاعات مجتمعية جزئية، وتتمسك مصالحها المشتركة ومساهماتها المشتركة في قضايا المجتمع بشكل عام و(أن تأطيرها) ليس تأطيراً لأحزاب أو لاتحادات نقابية، وإذا تم الخلط بين هذه الجوانب فسوف تكون النتيجة أن تخسر هذه المنظمات خصوصيتها، كما تخسر النقابات والأحزاب، وبالتالي تفقد جميعاً مساهمتها في عملية ديمقراطية المجتمع»^(٣) (عزمي بشاره ص ٢٣).

ومتجاهلين ثالثاً اختلاف أهداف الدول المانحة من دعم انتشار ظاهرة تأسيس المنظمات غير الحكومية التي يختارون ميول النخب المحلية الناشطة فيها. وهي ميول غالباً ما لا تكون تطوعية ومرهفة الوجدان في تدخلاتها المتنافرة لتخفيف الفقر. هذا الفقر الذي تسببت به سياسات الأنظمة مدعومة من تلك الدول.

(١) الإسكوا: تحليل مقارنة...، ص ٦.

(٢) محمد عابد الجابري: إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٥،

العدد ١٦٧، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ص ٥.

(٣) عزمي بشاره: المجتمع العربي دراسة نقدية، الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، صفحة ٢٣.

ويتجاهلون رابعاً من بين ما يتجاهلون ظاهرة التوجس في المنطقة العربية من أهداف المانحين الشماليين المستفيدين من غياب الوزارات وإغداق تسهيلاتهما ومن التنافس بين قيادات المنظمات المحلية المتنافرة المنافع والحساسيات المحلية الضيقة.

ويتجاهلون خامساً ما ورد في تقرير آخر لخبراء باحثين نقديين بعنوان: «تعزيز مشاركة المجتمع المدني...» (وهو غير تقرير دليل تعزيز المشاركة...) محدداً «الظروف الضاغطة على أداء منظمات (ما يسميه) المجتمع المدني» على الوجه التالي^(١).

«الالتباس في مفهوم المجتمع المدني ودوره في التنمية.

تداخل مهامها في تقديم الخدمات العامة مع مهام الحكومات.

خضوعها لوصاية الجهات المانحة أو الداعمة.

ضعف بنيتها المؤسسية وعدم استدامة أعمالها غالباً.

تمثيل بعضها لجهات حاكمة أو انحيازها لفئات طائفية أو مصالح انتخابية.

غلبة الطابع الخيري والرعوي على أنشطتها.

هيمنة الممارسات البيروقراطية وتأثرها بشخصية أفرادها المؤسسين.

تشتيت خبرات المنظمات الحقوقية والدفاعية وضعف المتابعة فيها».

وفي ظل غياب وتغيب المنظمات الشعبية (نقابات وأحزاب ومجموعات معارضة على أنواعها) والتي تشكو من ضعف التأهيل التقني والأداء الديموقراطي. ورغم التفصيل في الظروف الضاغطة على المنظمات غير الحكومية، لا يتوانى خبراء الإسكوا في تقريرهم «دليل تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني» عن حصر الالتزام السياسي بالتنمية المجتمعية بمؤسسات السلطات العامة (على المستويين المركزي والمحلي). التزام يتعزز «من خلال الحوار والمشاركة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني» وحسب. وهي المنظمات التي عدّد خبراء - باحثون في تقرير آخر أعلاه الظروف الضاغطة على أدائها. وإذا كانت تلك هي ظروف وإمكانات المنظمات الحكومية

يبقى إذن، رهان خبراء التنمية المجتمعية على حوار الحكومات مع القطاع الخاص. حيث يحل مجال السوق محل المجال الاجتماعي، وحيث الحركات الاجتماعية لا تخرج بمطالبها وحوافزها من مجال الإنتاج داخل المجتمع، بل أصبحت تخرج في ظل عولمة الأسواق والإعلام، من ثقافة مهيمنة تروج للانكفاء على الهوية العصبوية المحلية. وفي مثل هذه الثقافة المروّجة تتكيف النخب المتعثرة الوعي و/أو الأوضاع المعيشية ولم تعد لديها مسائل العيش والصحة والتشغيل في بيئاتها الاجتماعية هي المسائل الكبرى المقلقة لهذه البيئات، ولا سيما بعد انحياز خيارات الدعم لدى المانحين الشماليين لإعطاء الأولوية في التمويل إلى برامج التدريب على تقنيات المدافعة عن حقوق الجماعات المستضعفة وتقنيات التصويت في الانتخابات المعلبة وتقنيات المصالحات الناجمة عن التفكك الإثني والمذهبي.

إنها ثقافة تهيمن عليها احتمالات التغيير السرابية الموضعية الضيقة ولا تشغل بمحددات خضوع الحكومات لأولويات تجديد الأطر التقليدية للاندماج الاجتماعي وللمؤسسات الحكم مضافة إلى أولويات مراكز القرار والمال في الخارج النيوليبرالي. إنها الثقافة التي ظلت تزيد، على امتداد أكثر من ثلاثة عقود في المجتمعات العربية غير النفطية، في إقصاء وتهميش الشباب الذين تتجاوز نسبة حضورهم ٥٠٪ من إجمالي السكان، ولم يبق أمامهم إلا الخروج في الميادين العامة على حركات المعارضة والمنظمات وزعاماتها التقليدية المتكيفة إن لم نقل المتواطئة مع سياسات الأنظمة الاستنزافية للموارد. هذه الموارد التي تُعالج نتائج استنزافها محلياً أو موضعياً في إطار ما يُسمى بالتنمية المحلية (Micro development) بعيداً عن السياسات التنموية الماكروية التي وحدها تضمن مردودات التدخل في النطاقات المحلية.

الحدود البيروقراطية للتعاون بين الإسكوا والحكومات

تُعقد ورش العمل في إطار شُعب الإسكوا عادة في شروط ملائمة لجهة استضافة مندوبي الحكومات ومن معهم من خبراء ومسؤولي منظمات غير حكومية. وتُغيب عنها

المجموعات الأكثر حاجة ومسؤولية في التشكيلة السياسية الاجتماعية المتمثلة بالجماعات المهنية أو النقابات والأحزاب والحركات المعارضة. وهي مكونات تعنيها مباشرة موضوعات الورش المعقودة وما تتسم به من أهمية وإشكاليات راهنة (المجتمع المدني-المشاركة الإستراتيجية-السياسة الاجتماعية-التنمية المجتمعية والحكم الصالح). يتلو المندوبون الحكوميون في الورش تقاريرهم عن إنجازات إداراتهم التي غالباً ما تغيب عنها القراءات النقدية للآليات البنيوية المعوقة لتطوير قدراتها في استثمار مستديم للموارد على أنواعها. إنها التقارير التي يعلن فيها المندوبون كتابة خلاف ما يُسرُّ الكثير منهم به شفاهة في اللقاءات الضيقة. وإذا صادف أن استثارت هذه التلاوات بعض التعقيبات المفيدة والمخرجة سياسياً للمندوب المعني ولحكومته، إلا أنها تظل تعقيبات ضرورية للتأشير على حيوية التداول وديمقراطيته، علماً أنها تغيب عن التقرير النهائي للورشة.

تحرص إدارات الأقسام في الإسكوا عادة على عقد الورش خلال يومين أو ثلاثة أيام بحضور جميع مندوبي الحكومات في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إنها ورش أقرب إلى المؤتمرات، حيث يصعب أثناء جلسات تلاوة التقارير المطولة الإصغاء والتوقف النقدي ويصعب خلالها التوصل إلى تصنيف تنميطي لظروف تشابه واختلاف الإنجازات والمعوقات للإدارات الحاضرة والممثلة لأكثر من ١٥ دولة. ونقصد بالتصنيف التنميطي لمجموعات دول منطقة الإسكوا التصنيف القائم على أساس التجاور الجغرافي أو على أساس التشابه في القدرات البشرية والتمويلية أو أساس تشابه المقاربات في بلورة السياسات أو البرامج القطاعية ولو اقتصر عقد ورش المتابعة والتقييم المحدودة هذه على أقل من ٥ دول. إن الدروس المستخلصة من مثل هذه الورش التقويمية تحفز البحوث الضرورية لتطوير مناهج التدخل وأساليبه.

بعد انتهاء الورش يتولى خبراء شُعب الإسكوا، بمساعدة أكاديميين يتقنون الصياغات النقدية أحياناً، التي تتناول تجارب الفروع المعنية بموضوع الورشة أو الندوة داخل الحكومات العربية بمجملها، تحرير تقارير ختامية تنأى عن تناول نهج أي منها على وجه التخصيص. وقد ورد، على سبيل المثال، في خلاصة تقرير عن مناقشة في مقاربات الحكومات العربية

المتعلقة بالمرجعيات الحقوقية للمشاركة فيها أن «المشكلات الاجتماعية ذات التأثير المباشر على مقاربات التدخل في التنمية ضمن معظم الدول العربية، هي مشكلات متزايدة في حدتها وفي نطاق تأثيرها و... ضعف أنظمة الحكم الديمقراطي... ولم تتعد قدرة مناهج التدخل «من الأعلى إلى الأسفل» تحقيق خطوات شكلية أو جزئية أو ظرفية على طريق المشاركة الحقيقية في المجتمع...»^(١).

(١) الإسكوا: تقرير دليل تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة، مرجع

الشُّبهة في تحديد معوقات التنمية واقتراح السياسات قراءة في نصوص لمنظمات دولية

مقدمة

غالباً ما يبرز في تقارير التنمية البشرية الدورية، الصادرة عن المنظمات الدولية ومنها خصوصاً، تقارير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعه اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، ميل الخبراء في هذه التقارير إلى تفسير التعوُّق البنيوي للتنمية في المجتمعات الفقيرة من خلال مقارنة تضمينية تكاملية، تربط ربطاً دائرياً بين التعوقات في مختلف عواملها المكوّنة. في مثل هذا الربط الكلياني يتقصّد الخبراء غالباً، النأي بأنفسهم عن الحرج السياسي المُربك الذي يقود إليه تفكيك الدينامية النازمة والمحركة لآليات التعويق والتعوق لتقدم المجتمع. فيكتفون، والحال هذه، بمهمة قياس ومقارنة مؤشرات النمو وعدم تجاوز هذه المهمة الوصفية لعوامله (الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والثقافية)، وهو وصف مفيد طبعاً، إلى منطق الترابط بين هذه العوامل. وهو ترابط ينعكس في مؤشرات تعوُّق عوامل النمو على المستويات، المرئية وغير المرئية، لبنية المجتمع. وفي تلك الدينامية النازمة والمحركة المشار إليها يُغَيَّب عن وعي عوام القراء غالباً العامل الاقتصادي الاجتماعي المحدد (Determinant) لواقع عيشهم، وتبرز لديهم هيمنة الوعي الأيديولوجي (Dominant). وهو الوعي الذي يتقدم، ووفقاً للظروف، على العوامل الأخرى. وهي أيضاً الدينامية المتحركة، في الوقت عينه، بأشكال الترابط التعاقبي وأوقاته لكل من العامل المحدد والعامل الذي يحجبه، ويختلف طابع هيمنته في ثقافة الناس باختلاف مستوى تطور العقلانية في الثقافة السائدة في المجتمع.

ويبرز إرباك خبراء التنمية النيوليبراليين في تقارير المنظمات الدولية، خصوصاً عندما يجدون أنفسهم أمام ترسخ متواصل لآليات الإفكار والبطالة والتراجع المتواصل لفعالية توصياتهم للحكومات في التخفيف من الفقر والتهميش. ويركز الخبراء الدوليون في مطبوعة بعنوان «تقرير عن الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمينية شاملة»^(١) على الطابع التضميني في فهم التعوُّق التنموي، كما أشرنا إليه أعلاه، فيركزون على الطابع التكاملي والشامل لمقاربة عوامل التنمية. وهو فهم كلياني يعارض المقاربة التي تفصل بين مستوى أو عامل يتميز بين المستويات الأخرى بطابعه المحدد (Determinant) لتعويق التنمية في البنية الاجتماعية، وبين مستوى آخر (ثقافي أو ديني) يتميز بينها بشمولية هيمنته (Dominant) على العلاقات الاجتماعية المعيشة على جميع المستويات. فينأى أصحاب هذه المقاربة التضمينية بتفكيرهم عن هذه المقاربة الأخيرة التي ترتب على الخير مسؤولية التنظير حول نوع الترابط التكاملي بين المستويات أو العوامل وعمّا يرتد على خبراء مثل هذا التنظير من حرج سياسي أمام التعارض بين المقاربتين. إن المقاربة التضمينية تروّج لها التيارات المحافظة من خلال سياسات قطاعية اقتصادية-اجتماعية تتحكم في استثمار الموارد وتوزيع عوائدها. وهي مقاربة لا تقود إلى العامل الذي تعود إليه أولوية التعوُّق وتبدأ منه أولوية التدخل لتجاوزه وبين المقاربة المعارضة لها التي تُبرز آليات تعويق التنمية على المستوى الاقتصادي الاجتماعي من خلال طروحات للتغيير البنيوي يتمثل بخيارات سياسية اجتماعية واقتصادية مناقضة.

كما يبرز إرباك خبراء التنمية النيوليبراليين في تقارير المنظمات الدولية عندما يجدون أنفسهم أمام تراجع متواصل لفعالية توجيهاتهم لحكومات البلدان الفقيرة للتخفيف من الفقر والتهميش. هذه التوجيهات التي تُعمّم اعتمادها لتكون متطابقة مع الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي يفترضون إمكانات تحقيقها من قبل هذه الحكومات خلال الفترة ٢٠٠٠-

(١) الإسكوا، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية ٢٠١١، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية

٢٠١٥. وبهدف الترويج لمنطق المقاربة التضمينية التي تتعدد فيها أسباب التعوق التنموي يعتمد الخبراء نوعاً ثالثاً من المقاربات وهو المقاربة التجزئية في تقارير يكثرون فيها من التذكير بالإنجازات الجزئية التي تحققت، فيبالغون مثلاً بمجرد تحسن مؤشر تعليم الإناث إلى حد اعتباره «أكثر أهمية لحياة الطفل»^(١) من المؤشر الإجمالي لتحسين معيشة الأسرة ومواجهتها للبطالة والفقر، علماً أن تمكين الإناث من الالتحاق بالتعليم الثانوي بنسبة تتجاوز التحاق الصبيان، الأكثر تسرباً^(٢) خلال سنوات التعليم المتوسط، لا يجعلهن دائماً أقل ميلاً للإنجاب لصالح الاهتمام بتربية الأطفال. وليس من الضروري أن يقترن تميزهن بالالتحاق في التعليم الثانوي بتعليم متطور يحميهن من البطالة والتمييز الذكوري الاجتماعي ضدهن ويؤهلهن للدخول في قطاعات راقية ومجزية داخل سوق العمل ويصرفهن عن الركون إلى تثبيت حضورهن العائلي بالإنجاب والهروب من الأنوثة إلى الأمومة.

وفي محاولات لتمويه هذا النأي الفكري السياسي عن تفكيك الفهم التضميني الشمولي لعوامل التنمية يُلاحظ الميل لدى خبراء تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ إلى تعميم التفاؤل بما حققته الاقتصادات الناشئة في الجنوب (البرازيل والهند والصين وجنوب إفريقيا). وبما تحقق فيها من تراجع لمعدلات الفقر المدقع في الصين على سبيل المثال من ٤٣,١٪ في العام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٤٪ في عام ٢٠٠٨. وقد بلغ تفاؤل الخبراء حد افتراض أن مثل هذا النجاح يمكن أن يُتيح «فرصاً لبناء نظام للحكم العالمي والإقليمي يمثل الجميع»^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن التقدم الذي تحقق في البلدان الناشئة وتوقع ارتفاع مجموع إنتاجها إلى حوالى ٤٠٪ من الإنتاج الحاصل بحلول عام ٢٠٥٠ هو الذي دفع إدارة تحرير تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣ إلى إضافة عبارة إلى عنوان غلافه تدفع بالتفاؤل إلى أعلى مستوياته وهي «نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع»؛ وكان قد دفع بإدارة تحرير تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ إلى إضافة عبارة مكملية لعنوانه تُشير إلى التأمل

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، ص ٦.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخص عن تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، ص ٢.

(٣) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ٣٠. 302

بـ«تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية»، وبأن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية سوف تقود إلى طريق الخلاص. ولم يتذكر خبراء هذا التقرير (٢٠٠٣) أنه سبق لزملائهم في تقرير السنة السابقة (٢٠٠٢) أن أضافوا إلى عنوانه عبارة توحى باستعصاء الوصول إلى «تعميق الديمقراطية في عالم مفتت». ولم يُقرن خبراء التقرير ٢٠١٣ هذا التقدم في البلدان الناشئة بالفقر المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء وفق تقرير ٢٠١٣، حيث تراوح نسبة الفقر الشديد بين ٥٨ و٦٥٪ وتراوح في جنوب آسيا بين ٤٥ و٥٥٪. ولا يتوقف هذا التقرير الدولي أمام أسباب هذا النجاح لاقتصادات الجنوب الناشئة المتمثلة ليس في التصدير فقط إلى البلدان الصناعية ذات التنمية العالية واستقطاب استثماراتها ولا أمام التصدير الإغراقي باتجاه أسواق البلدان الجنوبية الفقيرة أيضاً لصناعات خفيفة كانت تُسهم في التخفيف من العجز التجاري والمالي لهذه البلدان. ويتجاهل التقرير، في إبراز التفاؤل المعمم حول النمو في بلدان الجنوب، عجز الحكومات والقطاعات الخاصة فيها عن بناء «الدولة الإنمائية الفاعلة» التي يستعصي بناؤها أكثر فأكثر بفعل شبكات الفساد وتغليب الولاءات للانتماءات المحلية الغرائزية الملائمة لتوسعها. هذا الاستعصاء الذي تواجهه المنظمات الدولية بمزيد من التركيز في البلدان الفقيرة على «الابتكار في السياسات الاجتماعية والاستثمار في الإنسان» ابتكاراً يحقق لها فرص التقدم في التوسع التجاري. وترى أن «الانفتاح قرين التنمية» (؟)، وهو طريق «للتقدم في الاندماج في الاقتصاد العالمي». وهنا يطل توجه اليسار النيوليبرالي المتمثل ببعض من طوباويي خبراء المنظمات الدولية من خلال مفاهيمهم المحوَّمة فوق الواقع لتُشير إلى أن المحرك الأول للتنمية هو «الدولة الإنمائية الفاعلة التي تضع السياسات للقطاعين العام والخاص برؤية ثابتة وقيادة قوية ومعايير مشتركة وقوانين ومؤسسات تبني الثقة والتماسك للمستقبل».

ويبرز في منطق الخبرة النيوليبرالية في التقارير الدولية ميل إلى التركيز على الوعي والإرادة المتجسدين بما يُسمى المشاركة الحقيقية للأفراد كشرط أساسي لضمان تحقق سياسات التنمية واستدامتها وتقويم مردوداتها. إلا أن الخبراء الذين يحسنون ربط توافر شرط وعي المشاركة الحقيقية بشرط «تمكين الشباب خصوصاً من التطلع إلى المزيد من

الفرص الاقتصادية ومن المشاركة السياسية ومن المساءلة»^(١) نأوا، هنا أيضاً، بأنفسهم عن الحرج السياسي في تحديد القوى أو التنظيمات القادرة على بلورة الوعي السياسي والارتقاء بالطموح الاقتصادي للشباب وصولاً إلى تمكينهم من مساءلة الحكومات حول خياراتها السياسية الاجتماعية في برامج الاستثمار التنموي. ومن مساءلة المنظمات الحكومية وغير الحكومية في التنفيذ القطاعي والمحلي لهذه البرامج. وعلى صعيد آخر يتقن الخبراء ويكثرون من صياغات التحذير من الاستياءات العارمة للشعوب وللشباب الأكثر تحصيلاً علمياً والأكثر تعرضاً للتهميش والأسرع تلبية لنوازع الحراك السياسي والثوري في مواجهة الحكومات المعوقة لطموحاتهم وحظوظهم في حاضرهم ومستقبلهم. غير أنهم لا يرون آفاقاً لهذه الاستياءات والتحركات أبعد من «تنسيق هذه الأشكال من المشاركة السياسية... عبر قنوات الاتصال الجماهيري الحديثة» (؟) إن قصر الخبراء لمآل الانتفاضات السياسية الثورية للعوامل المهمشة وللمجموعات الشبابية العربية المُحْبَطَة على التنسيقات التواصلية المحدودة لحركاتهم وحسب، كما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، لا يعني في تقديرنا قصوراً في قدراتهم عن معرفة ما يواكب الانتفاضات وما يعقبها من الصدمات بين الخيارات السياسية والأيدولوجية المتواجهة ميدانياً في ساحات الانتفاضات العربية. ومن هذه الخيارات ما يستند إلى مصادر دعم خارجية متفاوتة الإمكانيات ترجح، في ظل انفتاح ساحات الانتفاضات على تأثيرات مراكز القرار السياسي والمالي في العالم، وصول تيارات وأحزاب معينة وتستبعد مشاركة تيارات وأحزاب أخرى في الوصول إلى السلطة الانتقالية وإلى تعددية سياسة متوترة بلا خيارات. ولا نظن أن الخبراء مقتنعون بأن ارتفاع وعي مشاركة الأفراد إلى مستوى تحريك الانتفاضات يمكن أن يحقق الطموحات الاقتصادية والسياسية الديمقراطية من دون أن تتوافر للجماعات المتضررة من نهج الحكومات الفاسدة والمستبدة، الأطر والقيادات النقابية والحزبية الراديكالية الوعي والممارسة في معارضة هذا النهج. هذا الوعي الذي لا يرتفع بعملية التوعية بفعل شروحات في دورات تدريبية وندوات تبشيرية مهما ارتقت بلاغة صياغاتها التحذيرية المفصلة في تقارير التنمية

البشرية، منطلقاً من القناعة بأولوية وعي الفرد المنفرد وليس كناشط في حركة اجتماعية ضاغطة. وذلك لأنه ما من جدوى من تحرير شخص لا يدرك أنه ليس حراً أو من تحسين معيشة فقير لا يدرك أنه بائس. هذه التقارير التي تطالب بتمكين الأفراد المنتفضين من وعي المشاركة والمساءلة السياسية ولا نعثر في فصولها على النهج السياسي والاقتصادي الهادف إلى رفع وعي الحركات الحزبية والنقابية والثقافية المعارضة من خلال تدريبها على المساءلة وتمكينها من فرض خيارات بديلة. خيارات سياسية اجتماعية لحكومات قادرة على تحرير الفئات الاجتماعية الوسطى والشعبية مما فرضته عليها مراكز القرار النيوليبرالي بعد الفتح غير المسؤول لأسواقها الذي أدى إلى تعطيل قدراتها على المنافسة الإنتاجية وتثمير مواردها.

ولترسيخ التفاؤل بإمكانيات التنمية البشرية ولو في ظل الاستتباع المتواصل للأسواق الفقيرة يذهب النص النيوليبرالي في طوباويته إلى حد الإيهام بإمكانية أن «تحرص الحكومات (أي حكومات؟) على عدم المساس بالسيادة الوطنية... وأن استراتيجية السيادة المسؤولة تقضي بأن تلتزم الدول بالتعاون الدولي الذي قوامه العدالة والقانون والمساءلة...» حيث إنه من الممكن أن تصبح «مؤسسات الحكم الدولية مسؤولة ليس فقط أمام الدول الأعضاء بل أمام المجتمع المدني العالمي أيضاً»، خصوصاً وأن «للمنظمات المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في الحرص على الشفافية ووضع القوانين على الصعيد العالمي». لكن النص النيوليبرالي ينهي هذا الاسترسال الطوباوي بقول نأى به عن حرج التفصيل وفيه إشارة مختصرة جداً تقول: «لكن علامات استفهام كثيرة تلاحق شرعية هذه المنظمات وطبيعتها ومدى خضوعها للمساءلة».

وفي نص آخر، يتعلق بدور المنظمات غير الحكومية العاملة، وبما تروجه المنظمات الدولية جزافاً لاعتبارها مجتمعاً مدنياً ولدورها في تمكين الناس من اكتشاف حاجاتهم وقدراتهم على النهوض بالحقوق المدنية والمشاركة السياسية والحد من الفقر، دونما ربط لهذا الدور بدعم لتطوير أداء أحزاب المعارضة الملتزمة بخيارات ديموقراطية وتنموية بديلة، يستدرك خبراء أكثر تبصراً لأنهم يتواجهون بعلاقات العمل والاستغلال في مداولات منظمة

العمل الدولية فتأتي نصوصهم أقل نيوليبرالية بالمقارنة بنصوص البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويبرز ذلك في القول: «أن هناك حدوداً للمدى الذي يمكن للتمكين التشاركي، من خلال المنظمات غير الحكومية، أن يقود إلى الحد من الفقر. وهذه الحدود تقوم على دائرة مفرغة تتمثل في ضعف القدرة على العمل الجماعي في ظرف الاستبعاد الاجتماعي. وأن تمكين الفقراء لا يحدث في فراغ والأرجح أنه يؤدي إلى استجابة من الجانب القوي قد تكون عنيفة... فهناك أيضاً داخل المجتمع المدني بعض الروابط الدينية والاتحادات العمالية القوية تشمل اتحادات أصحاب العمل والنقابات. وهذه الاتحادات جزء من البنية المؤسسية التي تعيد إنتاج الاستبعاد الاجتماعي».

في هذا السياق من التحليل المتبصر أُضيفت إلى النص توصية مفادها أنه «من الممكن خلق تحالفات بين مجموعات المجتمع المدني المنظمة من خلال الأحزاب التي تتجسد فيها مصالح الفقراء وعن هذه الطريقة يتم تغيير توازن القوى الذي يؤثر في وضع وتنفيذ سياسة الدولة»^(١). وما يلفتنا في تحليلات النصوص الدولية ومراهناتها البيروقراطية على أدوار المنظمات غير الحكومية غياب أي توجه لدعم التشبيك بينها وبين الفروع الجامعية المعنية بعلوم التنمية وإدارة الأعمال والخدمة الاجتماعية وتنظيم المجموعات التطوعية من طلابها للمساعدة على تشخيص الحاجات في المناطق الفقيرة ومتابعة تنفيذ برامج التدخل التنموي وتقويم جدوى المشروعات. وهذا ما يساعد على خلق نخب شبابية مؤهلة بفعل هذا التشبيك لمساءلة المنظمات المانحة والمنفذة وصولاً إلى تأهيلها لمساءلة الحكومات.

مفهوم السياسات الاجتماعية المروّج في النصوص الدولية

بعد منتصف الثمانينيات أخذت الحكومات ذات التوجهات الاجتماعية الإصلاحية في البلدان النامية تشهد تقبلاً متوسّعاً لبرامج الإصلاح الهيكلي المروجة من طرف وفود

(١) المعهد الدولي لدراسات العمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحرير شارلز غور وآخرين، الاستبعاد الاجتماعي

خبراء المنظمات المالية الدولية. وكانت هذه البرامج تدفع باتجاه استبعاد الدولة عن دورها في تنفيذ ما تراه من سياسات تضمنية تخفف من تفاوتات المداخل ومستويات الفقر. وقد جاء انهيار الموديل السوقياتي من الاشتراكية البيروقراطية، القائمة على تفرد الحزب الواحد في الحكم والإدارة وضمان موالاة النقابات، ليعزز إقناع الكثير من الحكومات في الجنوب بالتحول عن موديل التخطيط المركزي للتنمية وعمّا يرتبط به، ولو من بعيد، من الالتزامات الاجتماعية للدولة والحد من التفاوت الطبقي. إن توسع عولمة أسواق المال والاستثمار فرض على الكثير من علماء اجتماع التنمية المتعاقدين مع المنظمات الدولية أن يتحولوا، بوعي أو بدون وعي، عن مقارباتهم البنيوية، في الربط بين آليات الإفقار في بلدان الجنوب وبين انفلات الرأسمال في أسواقها المفتوحة، إلى مقارنة نيوليبرالية تقوم على مفاهيم رائجة حول عدالة السوق والتمكين مما يُسمى «الوعي التشاركي المسائل» للحد من الفقر. وانتقل الاهتمام في هذه المقاربة إلى هواجس علم الاجتماع الاقتصادي التي باتت تشغل، بعقلانية حسابية قصيرة المدى، ترتبط بعفوية السوق وبمدى ملاءمة الخصوصية وتوفر شروط الجدوى الثقافية الاجتماعية للبيئة المحيطة الاقتصادية (Faisabilite) للاستثمار في برامج التدخل التنموي المحلي ومشاريعه. وقد ذهب آرثر لويس إلى حد القول: «إن العامل الاجتماعي لتعديل البرامج التي تهدف إلى تقليص الفقر وعدم المساواة يجب أن ينبع من السوق بدلاً من أن يأتي من خلال تدخل الدولة»^(١). هذا في الوقت الذي تُثبت الوقائع أن فتح الأسواق منذ أواسط الثمانينيات ورفع الحماية عنها في بلدان الجنوب وإفقادها القدرة على المنافسة والتصدير أدى ويؤدي إلى تزايد تنقل الاستثمارات الأجنبية إليها ومنها. وباتت استثمارات تتجاوز حدود هذه البلدان (من اليابان إلى الصين ومنها إلى البلدان الأكثر فقراً في جنوب آسيا) لانتهاز ظرفية الربحية الأعلى في أكثر أسواق العمالة رخصاً بينها.

Lewis W. Arthur, 1959, The Theories of Economic Growth, London: Allen and Anwin

(١)

ج. تيمونز روبرتس وإيمي هايت: من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمر الشيشكلي، سلسلة عالم المعرفة رقم ٣١٠

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص ٢٧٢.

وفي هذا السياق سبق وأشرنا إلى ما يقول سمير أمين: «إن موقع أي بلد على الهرم العالمي يتحدد بمستوى تنافسية منتجاته في السوق العالمية... وإن المراكز تستخدم، في هذه المعركة غير المتكافئة، احتكاراتها الخمسة في ميدان التكنولوجيا والإنفاق البحثي وفي ميدان التدفقات المالية للرأسمال المالي الذي يدور في أطر يحددها النظام النقدي العالمي القائم على دوغما التقييم الحر لأسعار الصرف باعتبار أن النقد هو سلعة في غياب أي عملة تشكل مرجعية بديلة عن الدولار. وكذلك احتكاراتها في حقل الاتصال والإعلام التي لا تكتفي بقبولة الثقافة بل تفتح وسائل جديدة للتلاعب السياسي»^(١).

وكان البنك الدولي بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية عام ١٩٨٦ (USAID) قد أصدر بيانها الشهير لتبني التعديلات الهيكلية والتحول عن السياسات الحمائية. وأدى ذلك في ما بعد إلى توسع البطالة والإفقار وارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في ١٩ بلداً في أميركا اللاتينية إلى حوالي ٤٦٪ من إجمالي السكان. ورغم ذلك تواصل الإسكوا تركيزها، في ما تروجه من استراتيجيات التنمية وتشجيع الحكومات العربية الغنية كما الفقيرة والعاجزة عن المبادرة، على التخلي عن تلك السياسات لتوسيع اقتصاد السوق وحضور القطاع الخاص. وهو حضور لا يمكن ألا يتعارض مع مبدأ الإنصاف في التنمية وشروط اعتماد مالية عامة سليمة (؟) وإصلاحات ضريبية واستقرار نقدي يُحفّز «نمو القطاع الخاص وتوليد مناخ الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية التكنولوجيا الحيوية والمعلوماتية والإلكترونيات». غير أن بعض خبراء الإسكوا من غير المشجعين لهذه التوجهات الإستراتيجية ما لبثوا أن استذكروا معاني الوقائع المربكة لميل هذه التوجيهات مُشيرين إلى أن استثمار غالبية البلدان العربية في «التكنولوجيا الحديثة كثيفة رأس المال لا تتفق بالضرورة مع حاجات قطاعات كبيرة من السكان». وأن تطوير

(١) أمين، سمير: الاقتصاد السياسي للتنمية، ترجمة د. فهدية شرف الدين، دار الفارابي بيروت، ٢٠٠٢، ص ٩٣ و٩٤.

الأسواق المحلية باتجاه هذه التكنولوجيا يمكن أن «لا يعبر عن ضرورة النمو الذي يراعي مصالح الفقراء»^(١).

مستويات التدخل في السياسات الاجتماعية

ترتبط هذه المستويات بالقدرات التنظيمية والتفاوضية للأطراف المحافظة والمعارضة المعنية بتحقيقها والمتواجهة داخل:

- حدود تنظيم السوق للإنتاج وتوزيعه كآلية رئيسية يتمسك بها الليبراليون،
- وحدود تدخل الدولة في التوزيع والحد من الفروق الاجتماعية في فهم الديموقراطيين الاجتماعيين،
- وقدرات الأسرة على إدارة التكاثر والإعالة^(٢).

ويمكننا أن نُضيف إلى هذه الأطراف الثلاثة المحددة لمستويات التدخل في السياسات الاجتماعية المجتمع المدني وحدود قدراته كطرف رابع يعمل مبدئياً على حماية الحقوق للأفراد والأسر في مواجهة آليات السوق وتدخلات الدولة. وهذا طرف لا يُشير الطابع التكنوقراطي المحافظ غالباً لتقرير الإسكوا إلى مسؤوليته ومساءلته. أما بالنسبة إلى مستويات التدخل التي تستهدفها السياسة الاجتماعية فقد تم تصنيفها في ثلاثة وهي:

- ١- مستوى التدخل للتخفيف من الفقر والكوارث الطارئة وقد بلغت كلفة الدعم للتخفيف من الفقر في مصر ٣٠٪ من الإنفاق العام.
- ٢- ومستوى التدخل الذي تُختزل به السياسة الاجتماعية والمحدد بالبرامج الموجهة لتحسين التعليم والصحة والاسكان والتشغيل.
- ٣- ومستوى التدخل الأعلى الماكرو اقتصادي في مجالات التنمية القطاعية التكاملية واقتصاد المعرفة والبيئة والتنمية الريفية والحضرية. ومن المفارقات الشائعة التي

Esping – Andersen, G. 1990 , Thre worlds of welfare capitalism, Cambridge polity press.

(١)

(٢) الإسكوا: السياسات الاجتماعية المتكاملة رؤى واستراتيجيات في منطقة الإسكوا، التقرير الثالث، بيت الأمم المتحدة،

يُشار إليها في النص أن مباحاة الكثير من البلدان الفقيرة في بناء اقتصاد المعرفة ونقل التكنولوجيا لم يمنع ارتفاع معدلات الأمية والتراخي في مناهج «التحصيل العلمي ذي النوعية الجيدة»^(١).

وإذا كانت عملية بلورة سياسة التنمية الاجتماعية يجب أن تنطلق مبدئياً من التوافق على قيم معينة تُعلنها الحكومات لإظهار اهتماماتها بهواجس الجماعات لجهة توفير الأمن واحترام تميزاتها الثقافية والأخذ بالاعتبار هوية الفرد المنسوب إليها كمواطن أولاً. وبهواجس الطبقات الشعبية من خلال تدخلات اقتصادية اجتماعية تكاملية ترتقي إلى مضمون تعريفنا أعلاه للسياسات، تدخلات تركز على تحسين مستويات المعيشة والحد من البطالة والفقير والتفاوتات المناطقية.

وإذا كان ضمان نجاح البرامج التنموية يقوم على شرط أن تكون تضمينية حيث تدخل مخرجات البعض منها في تدخلات تنفيذ البعض الآخر، وأن تكون مدد إنجازها محددة بسنوات المدين القصير والمتوسط، وأن يُحسن مستوى الربط بين معايير جدواها الاقتصادية من خلال تلاؤم النتائج المتوقعة مع تكاليف إنجازها، وأن تستهدف في برامجها تحسين حوافز الاستثمار المترتبة على إنجازها.

ولكن أنى لحكومات أن تحقق المطلوب في مستويات التدخل الثلاثة المشار إليها في نص الإسكوا؟ وقد قرأنا في نص دولي آخر عرض عن «الفساد الذي يخلق إدارتها» ويحول أكثر فأكثر إلى تحالف عصابات تتحاصص السلطة فتصبح الحكومات أكثر عجزاً عن مواجهة ما أشار إليه سمير أمين من الاحتكارات الخمسة (الاقتصادية والتكنولوجية والمالية والبحثية والإعلامية) التي تمارسها مراكز النيوليبرالية في العالم.

وهنا يجدر التذكير بأن مواصلة ترويج الخبراء الدوليين لتقنية تصميم البرامج التنموية واعتماد معايير الجدوى الاجتماعية في مجال خلق فرص العمل وإشراك المستفيدين منها

في متابعة تنفيذها وتقييم مردوداتها إلى جانب العدالة في توزيعها، لم تحل دون توسع الفجوة الاقتصادية بين الطبقات كما حصل في الأردن في دراسة أجريت عام ٢٠٠٧:

الفجوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع في الأردن

أظهر المسح الذي أجري في الأردن مؤخراً حول إيرادات الأسر ونفقاتها أن المسار الذي تسلكه التنمية الاقتصادية حالياً لم يحقق النتائج المرجوة. وأن الفجوات الاقتصادية الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء في البلد تدعو إلى القلق. وبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. أفادت الأسر بأنها تواجه صعوبات متفاقمة في تلبية احتياجاتها الأساسية.

وأظهرت نتائج المسح ما يلي:

(أ) حصول زيادة كبيرة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ في حصة الأغنياء من الدخل بينما بقيت حصة الفقراء على حالها؛

(ب) ارتفاع مستويات الدخل بنسبة ١١,٣ في المائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. مقابل ارتفاع المعيشة بنسبة ١٩,٧ في المائة؛

(ج) حصول الأسر الأشد ثراء التي تشكل نسبة ١٠ في المائة من السكان على ٣٠,٢ في المائة من مجموع الدخل وحصول الأسر الأشد فقراً التي تشكل نسبة ٥٠ في المائة من السكان على ٢٤,٤ في المائة من هذا المجموع؛

(د) انخفاض نسبة استهلاك المواد الغذائية لدى الأسر الأردنية بنسبة ١٤ في المائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦.

المصدر: سلامة الدراعاوي. «نتائج مسح إيرادات الأسر ونفقاتها ٢٠٠٦» اتجاهات. تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٧.

نقلاً عن مطبوعة صادرة عن الإسكوا بعنوان: السياسة الاجتماعية المتكاملة... التقرير الثاني ص ٩.

استعصاء سياسات النهوض في غالبية بلدان الجنوب

عشية الألفية الثالثة

اقترن تراجع نهج السياسات الاجتماعية خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي في الليبراليات الغنية بالتوجه إلى تعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة قدرات اليابان والدول

الآسيوية في ميادين السلع التحويلية والاستهلاكية. وبتوسع خروج استثماراتها إلى أسواق العمل الرخيص في هذه الدول لتأسيس مراكز إنتاج أو للاندماج مع شركات محلية مشهورة في السوق الدولية. وقد أدى هذا التدويل (Internationalisation) لنشاطات كبريات الشركات الفرنسية الأربعين المعروفة في البورصات العالمية تحت عنوان (CAC 40) إلى حدود عالية باتت تشكل نسبة العاملين في المواقع الخارجية الأربعة عشر شركة من أكبرها تراوح بين ٨٠٪ و ٩٤٪ من إجمالي العاملين فيها وتراوح هذه النسبة في المواقع الخارجية لاثنتي عشرة شركة من أصغرها بين ٢٥ و ٦٤٪. وقد حققت هذه الشركات أكثر من ٨٥٪ من حجم أعمالها خارج مواقعها داخل الحدود الفرنسية^(١).

واقترنت موجات التدويل هذه بضغوطات تفرض على الحكومات في بلدان الجنوب التوسع في فتح الأسواق وتعديل هيكليات اقتصاداتها وتراجع دور الدولة فيها. وتزايد الترويج في ظل أيديولوجيا وحدة المجتمع الدولي والنظام العالمي لتشريع عولمة توحيد أسواق النقد ومضارباته. ومن المفارقات أن الترويج لهذه العولمة الاقتصادية والنقدية اقترن تلازماً بترويج للتعدديات الثقافية الدينية والإثنية المتنافرة في المجتمعات الجنوبية العاجزة عن رفض الشروط على ديونها وفي طليعتها شرط التخلي عن دعم استهلاك المواد والخدمات الأساسية لدى الطبقات الفقيرة ففتحول إلى دولة الزبائنية الإغاثية والقمع والفساد.

وقد أدى تراكم هذا العجز على امتداد عقود طويلة، إلى انتفاض النخب المتعلمة ومنها خصوصاً، تلك المذلولة بفعل الفشل والانهازمات المتكررة لحكوماتها في القضايا الوطنية والقومية وبفعل استدامة بطالتها والتضييق على حرياتهما. كما أدى تراكم هذا العجز إلى انتفاضات العوام، المذلولة هي أيضاً، بفعل تدهور مستويات عيشها في الأرياف وعشوائيات الضواحي الحاشدة. وهنا لا بد من التنويه بعمق التحليل لخبراء الـ«تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية ٢٠١١»، حيث نقراً: «إن التغيير السياسي هو

المدخل إلى كل تغيير^(١) ولكن الشأن الاجتماعي الاقتصادي حاضر في خلفية الحراك وفي واجهته». ولذلك بدأت الانتفاضات العربية سياسية أولاً في البلدان غير النفطية (مصر وتونس واليمن) المفتقرة إلى التمويل المطلوب، في وقت كان التمويل النفطي جاهزاً لتعويم الحركات بالمكرمات المضافة إلى مداخيل الموظفين كما حصل في السعودية وعمان والجزائر «لتتوسع تطلعات المنتفضين من الأجندة السياسية الإقليمية والدولية إلى الأجندة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

صحيح أن خبراء التقرير التقييمي المُشار إليه لم يسارعوا إلى المطابقة تماماً بين تفاصيل الأهداف الإنمائية للألفية من جهة، وتفاصيل توجهاتهم من جهة ثانية، التي غالباً ما تُصاغ ولا تتجاوز قراءاتها نخب الباحثين وبعض الإعلاميين (إطلاق سجناء وتعديلات دستورية وتحسين الأجور وتقديمات في مجالات السكن ومنح مالية والمساواة بين الجنسين...) «ولكنهم التقوا مع مضامين تلك الأهداف في ما له علاقة بالعدالة ومكافحة الفقر والتفاوت الاجتماعي والمساواة بين الجنسين وبين القضايا والمشكلات والشعارات التي رفعتها الثورات أو الاحتجاجات في مختلف البلدان العربية».

إننا نقدر فهم خبراء التقرير لاعتبار الحراك مدخلاً يتم الانطلاق منه إلى الأجندة السياسية والاجتماعية الاقتصادية فالأجندة الثقافية. وإذا كنا نوافق على تعاقبية الترابط بين الأجندين الأولى والثانية اللتين توضحان في نصوص التقرير آليات الإصلاح السياسي والاقتصادي الاجتماعي، إلا أننا نفتقدنا في هذه النصوص مصادر الوعي المعارض الذي يُفترض أن يقود الانتقال إلى الأجندة الثقافية في أيام الحراك الثوري وإلى التمييز داخل القوى الفاعلة في الحركات بين طروحاتها في الإصلاح. كما افتقدنا فيها أيضاً حضور هذه القوى (نقابات معارضة وأحزاب راديكالية) ومساهماتها في فعاليات التحريض والتحريك والمفاوضة وفي متابعة لحظات تطور الحراك وتقويم التنازلات المعروضة ومدى ارتباطها بسلامة تحقق الأهداف الكبيرة (العدالة والحريات العامة وتحسين فرص العمل والعيش).

(١) الإسكوا، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية ٢٠١١، مرجع سابق، فبراير ٢٠١٢، ص ٣.

ونحن لا نستغرب ميول الكثير من الخبراء النيوليبراليين في المنظمات الدولية لتجاهل أدوار النقابات كقوة أولى معنية بالهدف الاجتماعي-الاقتصادي بين أهدافها في مواجهة الرأسماليات المنفلتة. ولا نستغرب ميول الكثير الأكثر منهم لتجاهل أدوار الأحزاب المعارضة الراديكالية المعنية بمطالبات الطبقات الشعبية والمتوسطة في مواجهة الحكومات العاجزة والمتواطئة. هذه الحكومات التي تحرص المنظمات الدولية على التعاون معها مما أدى ويُؤدى إلى استبعاد الأجوبة الصحيحة عن الأسئلة الصحيحة.

الأهداف الإنمائية للألفية: تصورات طوباوية لتجاوز تعوقات بنوية

تطالعنا في مقدمة تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ صياغات جدلية تعبر عما انتهى إليه العالم بعد عقدين من الضغوط النيوليبرالية لتعديل هيكليات الاقتصادات في بلدان الجنوب الفقيرة، فبدا وكأن هذا العالم خلال هذين العقدين لم يتغير، أي «لم يكن قط أكثر حرية ولا أكثر ظلماً... في ظل عولمة الأسواق». إنه خطاب يُطابق بين وتائر تحقق مساري كل من الحرية السياسية في تقرير المصير والمشاركة «في القرارات التي تشكل حياتهم». لكنها قرارات لا تقيم للحدود السيادية وزناً بالرغم من أنها «تؤدي إلى صوغ مزيد من الاعتماد المتبادل...

لا يُفرّق الخبراء في مقدمة هذا التقرير بين فترات التعاقب التصاعدي لمراحل وآليات تحقق كل من هذين المسارين المتجادلين في نهج التنمية التضمينية الشاملة. هذا التعاقب الذي تجتزئه النخب الحاكمة الجديدة، فتقصر تحقق مسار الحرية على مجرد سقوط الأنظمة الاستبدادية والاحتكام إلى صناديق الانتخابات كشرط لتحقيق الديمقراطية. ورغم إقرار خبراء التقرير لعام ٢٠٠٢ بأن هذا الشرط غالباً ما لم يكن ضامناً لإنقاذ البلدان من «الدخول في مرحلة التفكك السياسي والإثني والطائفي كما حصل في العراق ومصر» وسوريا، إلا أنهم مع الجزم لم يشيروا إلى السبب الأول في تقديرنا وهو ما جرى تحت ظل الاستبداد وخلال الأسابيع السابقة واللاحقة على تشكل الحكم الجديد من توسع لبرامج التدخل

للمنظمات الدولية والأوروبية والأميركية. ومن هذه البرامج التدريبية على الديمقراطية النيوليبرالية نذكر على وجه الخصوص تلك التي يدعمها معهدا الديمقراطية للحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة.

كما أن هؤلاء الخبراء لم يُشيروا إلى السبب المتمثل في تغييب أو تعطيل أو لنقل عدم تشجيع قيام ودعم النقابات الحرة والأحزاب القادرة على مساءلة الحكام وهما قوتان شكلتا تاريخياً وتشكلان القوام الصلب للمجتمع المدني في بلدان الديمقراطية المتطورة. ويستعيز خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن دور المساءلة الشعبية لهذه الأطر المدنية ف«ينصب حوارهم على ما يسمونه فعالية المؤسسات العامة (...؟) وقواعد جعل الأسواق فعالة»، بدءاً من شفافية النظم الضريبية واتسامها بما سُمي «مراعاة الأصول المهنية» وهذه قاعدة كانت محور نقاش في (مؤتمر الثمانية الكبار المنعقد في إيرلندا بتاريخ ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٣) وصولاً إلى قدرة النظم القضائية على إنفاذ العقود التجارية، هذا بالإضافة إلى ضرورة أن تكون وسائل الإعلام حرة وخاضعة للمساءلة أيضاً (...؟).

إن تعمق الخبراء في تشخيص أزمات النمو وفرص التنمية في بلدان الجنوب الفقيرة يقترن بأحلام معمقة في إمكانات تجاوز هذه الأزمات عن طريق تخيل فرص شفافة ومتطورة للتشريع وبناء المؤسسات، تخيلاً يبدو قاتماً ومستعصياً ينتهي بالقراء المتبصرين لتقارير برنامج الأمم المتحدة إلى الاستنتاج بأن التكنوبيروقراطيين هم أكثر المستمتعين بما يكتبون، حالهم في ذلك كحال الشعراء الأكثر استمتاعاً بإلقاء قصائدهم. إن تغييب التحليل لأهمية حضور النقابات والأحزاب القادرة على مساءلة الحكومات والقطاع الاجتماعي والقطاع الخاص المعولم، وهو غياب لا يشير إليه خبراء المنظمات الدولية، جعل هؤلاء الخبراء يرون عام ٢٠٠٢ أن «فرص تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قاتمة (وأنه) بحسب الاتجاهات الحالية سيحقق ٣٣ بلداً يعيش فيها أكثر من ربع سكان العالم أقل من نصف الأهداف بحلول العام ٢٠١٥... وأن التكنولوجيا الجديدة التي سهلت الاندماج في

الأسواق العالمية مكّنت ١٪ من سكان العالم ليحصلوا على قدر ما يحصل عليه ٥٧٪ من سكان العالم»^(١).

حدود الإمكانيات السياسية والبشرية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(٢)

لقد اخترنا أن نتوقف أمام اثنين من أبرز هذه الأهداف التي تلتزم بها جميع المنظمات الدولية. وهما في تقديرنا الأساسيان في مواجهة معوقات التنمية الاجتماعية وكذلك في تحديد ظروف الحركات الثورية في البلدان العربية. هذه البلدان التي لا يمكن أن تدخل إلى التنمية الوطنية إلا من باب التغيير السياسي وتوسيع التحكم في سوقها وفي مصالحها في مفاوضات الدخول بالشراكات الإقليمية والدولية.

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع

وعلى صعيده ميّز خبراء التقرير العربي الصادر عام ٢٠٠٥ بين نوعين من التحديات الداخلية للتنمية في أي بلد كان وهي:

- التحديات الاجتماعية المتمثلة بمواجهة الفقر والبطالة والتمييز ضد النساء والشباب،
- والتحديات الاقتصادية المتمثلة بتحسين الإنتاجية وتنويع النشاطات الإنتاجية وتوسيع استخدام التكنولوجيا.

وفي مواجهة هذه التحديات تبرز في دراسة للإسكوا بعنوان «تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية» ضرورة مواجهة ثلاث الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي بثلاث المعالجة من خلال تحسين مستوى المعيشة والتشغيل والاندماج الاجتماعي. وجاء في توقعات الهدف الأول ضرورة أن يُخفّض عدد الفقراء في العالم البالغ

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، عرض عام، مرجع سابق، ص ١.

(٢) الأهداف الثمانية للألفية هي: ١- القضاء على الفقر المدقع والجوع، ٢- تحقيق شمولية التعليم الأساسي، ٣- تعزيز المساواة بين الجنسين، ٤- خفض معدلات وفيات الأطفال، ٥- تحسين الصحة الإنجابية، ٦- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة / الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، ٧- ضمان بيئة مستدامة، ٨- إقامة شراكة عالمية من أجل

حوالي ٢,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٢ مليون نسمة عام ٢٠١٥. ويذهب تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٢^(١) في رهاناته إلى حد القول: «أن اغتنام الفرص لإعادة صياغة النظام العالمي للتجارة من شأنه، في تخيلات الخبراء النيوليبراليين المتفائلين بالضرورة والاضطرار المهني، تمكين البلدان النامية من تحقيق نمو بمعدلات يمكن أن تخفض أعداد الفقراء إلى ١,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠١٥». ولكن هذه التوقعات المتفائلة تتعارض مع ما ورد في الـ«تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية...»^(٢) المُشار إليه أعلاه ومؤداه أن البلدان النامية هي الطرف الأقل تأثراً في صياغة سياساتها بالمقارنة بالبورصات والشركات العالمية والمؤسسات العالمية والأنظمة التجارية الدولية (WTO) العاملة بقانون السوق والمؤثرة، بالضغط من خلال شروط الدين الخارجي في فرض استبعاد الدولة وفي الحد من فرص تصدير منتجات هذه البلدان في ظل نيوليبرالية الأسواق المتجاوزة لحدود السيادة السياسية والاقتصادية. ويُلاحظ أن توقعات الهدف الأول في بلدان الجنوب كانت أقل تحقّقاً وقد ارتفعت نسبة العاملين في القطاع غير النظامي ممن لا تطالهم أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة إلى ما بين ٣٥ و ٥٠٪ من العاملين في الوظائف غير الزراعية^(٣).

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

بخلاف نصوص المنظمات الدولية قلما يعتمد خبراء البنك الدولي اللغة الدبلوماسية في عرض الأسباب المعوّقة للتنمية في بلدان الجنوب. فهم يعزونها إلى مسؤولية الدول الغنية عن الإخلال بما يدعون إليه من إمكانيات إقامة الشراكات الدولية والإقليمية. ويستندون إلى «تقرير الآفات الاقتصادية العالمية ٢٠٠٢» للتدقيق في نوع آليات الحماية التي توفرها البلدان المتقدمة لمنتجاتها التي يمكن لمثيلاتها الزراعية والصناعية الكثيفة

(١) تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٢، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ٨٦.

(٣) نقلاً عن: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية ٢٠١١، مرجع سابق، ص ٧٤.

الاستخدام المنتجة في البلدان الفقيرة، أن تنافسها لولا ارتفاع التعريفات الجمركية المفروضة في مواجهة استيرادها إلى البلدان الغنية. وهي تعريفات تقدر بأربعة أضعاف التعريفات التي تفرضها البلدان الفقيرة على مستورداتها من البلدان الغنية. ويُشير تقرير «الآفات الاقتصادية...» إلى أن «الدعم المالي بالإضافة إلى المساندات الأخرى للزراعة في البلدان الغنية قُدِّرَ عام ٢٠٠٢ بحوالى ألف مليون دولار يومياً، أي أكثر من ستة أمثال كافة المساعدات الإنمائية في كافة أنحاء العالم»^(١). ولكن خبراء البنك الدولي يواصلون طوباوية التفاؤل في إمكانية تجاوز هذه المعوقات الجمركية والسياسية الاقتصادية الحائلة دون قيام الشراكة. هذه الشراكة التي يشيرون بها عندما يؤكدون أن التكامل مع الاقتصاد العالمي يؤدي بالبلدان النامية، في اعتقادهم، إلى النمو بمعدلات أسرع لأنه يخلق بيئة أكثر نشاطاً تزداد فيها المنافسة ومعدلات دخول الشركات في الأسواق والخروج منها. وأن هناك، بحسب تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٢، ما يدفع إلى القول «أن في الشمال جزء من الجنوب وفي الجنوب جزء من الشمال ولم يعد العالم مقسوماً إلى شمال وجنوب بعد أن كان مقسوماً إلى شرق وغرب. فالنخب سواء كانت من الشمال أم من الجنوب هي اليوم نخب عالمية تربط بينها علاقات وثيقة»^(٢). وفي مثل هذا التفاؤل لا يتذكر خبراء البنك الدولي سلبيات تحركات الشركات العالمية الوافدة إلى أسواق العمالة الرخيصة حيث تحفزت بما أُتيح لها من إعفاءات جمركية وتسهيلات من تحويل الأرباح بالإضافة إلى حماية تسويق منتجاتها في هذه الأسواق وتعطيل نمو الصناعات التحويلية الناشئة فيها والقبلة للتصدير.

وإذا كانت تقديرات البنك الدولي عن تزايد الإنتاج المخصص للتجارة الدولية تُشير إلى أنها باتت تُشكل ٦٠٪ من الإنتاج العالمي وهي تقديرات متفائلة بالشراكة الدولية التي ارتفعت فيها حصة البلدان النامية من ٣٣٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤٥٪ عام ٢٠١٠، إلا أن هذه التقديرات المتفائلة لا تُعير انتباهاً إلى حصة استثمارات الدول الغنية المنتقلة إلى بلدان العمالة الرخيصة في هذه التجارة وإلى حصة البلدان الجنوبية ذات الاقتصادات الناشئة

(١) تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٢، إطار ١٠١، مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ٢. 318

وقدراتها التصديرية المنافسة. وغني عن البيان أن ارتفاع هذه القدرات الأخيرة هو الذي رفع ما عُرف بحصة بلدان الجنوب إلى ٤٥٪ من إجمالي المبادلات الدولية. وهنا يمكن أن نذكر بما سبق وأشارنا إليه سابقاً بأن حجم الإنتاج للشركات الفرنسية (CAC40) في الخارج وصل إلى ما بين ٨٠ و ٩٤٪ من هذا الحجم في ١٤ شركة من أصل ٤٠ ووصل إلى ما بين ٧٠ و ٨٠٪ في ١٢ شركة منها.

وفي هذا السياق تبرز أوهام التكامل الدولي والإقليمي على مستوى تعاون البلدان العربية عندما تشير مجموعة المنظمات الدولية في تقريرها الصادر عن «الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية...»^(١) إلى جهود للتكامل بين هذه البلدان سبق وبُذلت خلال الربع الأخير من القرن الماضي برعاية من الجامعة العربية (اتحاد جمركي منطقة تجارية حرة ومعاهدة التيسير العربية). ولكن هذه الجهود ظلت مخيبة للآمال لأن نسبة المبادلات العينية بين هذه البلدان ظلت تراوح بين ٨ و ١٠٪ خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ ولا يُستثنى في انخفاض هذه المبادلات سوى المبادلات السورية التي كانت تصل خلال هذه الفترة إلى ٦٠٪.

وفي مقابل التفاؤل الطوباوي بقدرة الحكومات على تحقيق التكامل الإقليمي لوحظ توسع التفاوتات بين البلدان العربية الفقيرة وبين البلدان العربية الغنية بالموارد والقدرات. هذه البلدان التي باتت تميل إلى استثمار أموال الصناديق السيادية المتحققة من فوائض عوائد النفط في الأسواق الغنية، في الوقت الذي ازدادت إمكانات الإبعاد في صفوف العاملين العرب المهاجرين إلى أسواق عملها الداخلية والمقدر عددهم بحوالي ٩,٥ ملايين مهاجر وفقاً لتقديرات البنك الدولي^(٢).

والجدير بالذكر أن الفرص الآمنة الجاذبة لأموال الصناديق السيادية النفطية قد ازداد

(١) تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية...، مرجع سابق، ص ٩٠.

(2) Donatella Guibilaro, ILO, Migration from the Maghreb pressures: current situation and future prospects .

www.ilo.org/publiv/english/protection/migrant/download/imp/imp/imp_152.pdf

تراجعها عن أسواق البلدان العربية الفقيرة ولا سيما في ظل الانتفاضات وارتداداتها السياسية المتواصلة التي اضطر معها الحكم المصري، على سبيل المثال وليس الحصر، إلى رفع مديونيته خلال العام ٢٠١٣ إلى ضعف ما كانت عليه في ظل الحكم السابق فوصلت إلى ٦٣ مليار دولار. ولذلك أصبح التمويل أو الاستدانة الميسرة من البلدان النفطية، وإن حصل ذلك لغاية سياسية ظرفية ضاغطة في دعم الحكومة المصرية بعد عزل الرئيس محمد مرسي، فإن التمويل النفطي يتجه ليكون أقل ارتباطاً بدعم «الأخوة والقضية القومية» وأكثر اشتراطاً سياسياً وتطلباً للمحفزات التي يُفترض بالسياسات المالية للدول المدينة أن توفرها لجذب الاستثمارات أو التدفقات المالية. وقد لوحظ إقدام حكومة قنديل في مصر على «إصدار قرار بإلغاء الضرائب المزمعة على اندماجات مصرفين مصريين مع مصرفين قطريين مما أدى إلى خسارة الخزانة المصرية حوالى ٢٠٠ مليون دولار»^(١)، تُضاف إليها خسارة تطبيقه على الاستحواذات القطرية في البورصة المصرية.

دراسة حالة عن عمل الأمم المتحدة في توجيه السياسات الإنمائية في لبنان

لا يمكن لأي قارئ حسن النية للتقرير المؤنق الإخراج الصادر عام ٢٠٠٨ عن الأمم المتحدة بعنوان «إطار عمل للمساعدات الإنمائية» وبتوقيعات لخمس عشرة مديراً وممثلاً للمنظمات المشاركة في الفريق القطري المشترك، إلا أن يقدر ما جاء في مقدمته:

- من مستوى التريبط المنطقي المُحكم بين المفاهيم المعتمدة في الترويج للثقافة النيوليبرالية التي تربط بين حرية السوق وكرامة العيش.
- ومن مستوى البلاغة المعهودة والقدرات الفنية السحرية لخبرات البيروقراطية الدولية في إيهام الجماعات المعرضة والمجتمعات المهتدة من داخل أنظمتها السياسية الاقتصادية ومن خارجها بأن خلاصها وانتقالها إلى نعيم التنمية المستدامة

(١) على حد ما أورده عمرو صلاح عن «الاقتصاد المصري: استنساخ لسياسات نظام مبارك» في جريدة السفير اللبنانية

متوقفان على وعيها هي وإرادتها هي في المشاركة والمساءلة.

وقد تضافرت بلاغة وقدرات الفريق الدولي القطري المشترك من المنظمات الدولية والإدارات الحكومية اللبنانية ومنظمات المجتمع المدني فظهرتا في تشخيصاته وفي معالجاته المكتيبة للمعوقات التي تواجه الحكومة والمجتمع اللبنانيين كما وردت في الإطار التالي:

الاستقطاب السياسي المفرط ونتائجه الكارثية التي تذكّر دوماً بالحاجة إلى الحوار المفتوح والمصالحة الوطنية على المستويين السياسي والشعبي من أجل تهدئة الوضع السياسي القائم. أما النتيجة الأبرز التي ظهرت من التحليل الوارد في التقرير القطري المشترك، فجاءت كآلاتي: «... الإخفاق الواضح في الإدارة على كافة المستويات وفي كافة القطاعات، لمواجهة المشاكل اللبنانية المتشعبة والمتجذرة، لا بدّ من تحويل الإدارة الحالية إلى إدارة رشيدة وشمولية تحترم حقوق الإنسان وتضمن المساءلة. ومن أبرز التحديات الأساسية التي يواجهها لبنان اليوم، ذلك المتمثل في إقامة دولة قوية قادرة على الحكم بشكل شمولي قابل للمساءلة والمساهمة في دفع عجلة الإصلاح والتقدم».

المصدر: الأمم المتحدة، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، ٢٠١٠-٢٠١٤. ص ٩.

ولا بدّ لأي قارئ متابع إلّا أن يُعجب بمستوى أخلاقية الشراكة التزاملية التي التزم بها الخبراء الدوليون في الفريق المشترك عندما نوّهوا بمستوى مشاركة الهيئات الحكومية وهيئات المجتمع المدني في إنتاج ما سُمي «إطار عمل للمساعدات الإنمائية ٢٠١٠-٢٠١٤». وجدير بالذكر أن مثل هذا التنويه الدبلوماسي كان في تقديرنا فرضاً واجباً على الشركاء الدوليين وإلّا تعذرت مهمتهم وتعطل استقبالهم في الوزارات والهيئات الأهلية. لقد صُمم الإطار ليخطط لبرنامج إصلاح اقتصادي أو لخطة خمسية لم تتعود الهيئات اللبنانية أن ترتفع من قبل إلى هذا المستوى من الكفاءات التخطيطية، ليس إلّا لأنها هيئات لم تتعود

الرؤى الاستراتيجية ولا حتى الخطط المتوسطة المدى، إلا في ما ندر في مجالات البنى التحتية. ويُعجب القارئ المتابع بما عُزي إلى هيئات المجتمع المدني في «إطار العمل...» المشار إليه من قدرة هذه الهيئات على القيام بدور المُسائل. وهي هيئات لا يقوم الكثير الكثير منها بتجديد هيئاتها القيادية، فتبقى في موقع التلقي للألويات المسيّسة غالباً من الممولين الدوليين أو الأجانب الذين يوجهون برامج أنشطتها بالتوافق مع أجندتهم السياسية الإقليمية واللبانية. لقد صُمم إطار العمل لبرنامج للإصلاح الاقتصادي على مدى خمس سنوات ولكن الفريق المشترك استدرك في مقدمة التقرير أنه لا بد لمثل هذا التخطيط الخماسي من «توفير بيئة عمل سالمة وأمنة وضمن الاستقرار السياسي كشرطين أساسيين لتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية». ولكن بالرغم من إشارة الفريق المشترك في الإطار أعلاه إلى «الإخفاق الواضح في الإدارة على كافة المستويات وفي كافة القطاعات...»^(١) إلا أنه واصل مساعدته المكتبية في مجال التخطيط لإدارة سياسية لبنانية مفترضة متجاهلاً أو غير مدرك أنه يكتب عن دولة لا تفتقر في أجهزتها إلى كوادرنية قادرة على التخطيط وإنتاج التقارير المؤنقة ولكنها دولة تديرها القيادات السياسية المحركة للعصبية الطائفية فيها. قيادات تتورط بسبب صراعاتها العصبوية على السلطة في محاور إقليمية ودولية متصارعة وتعجز عن التوافق على القرار السيادي لفرض الاستقرار السياسي المستديم كبيئة ملائمة للتخطيط التنموي المتوسط والبعيد المدى. ولطالما شهد تاريخ الإدارة اللبنانية ويشهد على تعذر تنفيذ الخطط التي ساهمت مراكز أجنبية ودولية ولبنانية في بلورتها ابتداءً من دراسات وتخطيطات البعثة الفرنسية (١٩٦٠-١٩٦١ IRFED) مروراً بالخطة السباعية التي وضعتها الحكومة عام ١٩٧١ والخطة الكبرى التي وضعتها الإدارة الحريية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي لإعادة إعمار البنى التحتية وتعثر تنفيذ تعديلاتها وتفرعاتها القطاعية. هذا بالإضافة إلى تعثر تنفيذ الخطط القطاعية في مجالات التعليم والصحة والزراعة التي لم يتح

(١) الأمم المتحدة: إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لبنان ٢٠١٠-٢٠١٤، مكتب المنسق المقيم للأمم

لها التوافق السياسي والاستقرار الأمني لتطبيقها. وتجدر الإشارة إلى أن التنافرات العصبوية بين الوزراء واضعي الخطط تدفع الوزراء اللاحقين إلى تجاوزها والتباهي، كما السابقين، بوضع خطط «تتزين» أحياناً كثيرة إلى جانب أسمائهم العابرة ببصمات خبراء من المنظمات الدولية. خبراء لم يتح لهم، عبر البيروقراطية التي أوفدتهم، أن يتابعوا ويقيّموا نتائج التنفيذ أو معوقاته، ولا حتى المساءلة حول ما هدر من جهود تقنية ميدانية و/أو مكتبية ومن تمويل أطراف مشاركين. وهنا يجدر الربط من أجل فهم مسألة التعوّق البنيوي للإدارة السياسية عن تخطيط سياسات التنمية الاقتصادية الاجتماعية وتنفيذها، بين الهواجس السلطوية للقيادات السياسية المتحكمة في ريع الولاء الزبائني العصبوي لعوامها المهمشة من جهة، وبين هواجس الهيئات التجارية والمصرفية والسياحية الفندقية من جهة أخرى. وهي هيئات لا ترتبط مصالحها بتنمية الموارد البشرية والاقتصادية اللبنانية في القطاعات السلعية وبحماية قدراتها على المنافسة بقدر ارتباطها باستقرار الأوضاع الأمنية والأسواق وإقبال السياح ولا سيما منهم السواح والمصطافين الخليجيين على الأسواق اللبنانية.

ويواصل الخبراء الدوليون في طوباويات مفاهيمهم وتوقعاتهم المسحورة حول الإصلاحات الهيكلية وما تفترضه من إمكانات بلوغ ثقافة «الإدارة الرشيدة» وتحويل التحديات إلى فرص وتحديد أولويات النتائج المتوقعة من إطار عملهم في المساعدات الإنمائية للحكومة اللبنانية. وكان أجراءها في طموحاتهم المكتبية مساعدة UNDAF للدولة في تحقيق أولويتين:

- ١- أولوية بناء الإدارة الديمقراطية والتنمية المؤسسية.
 - ٢- وأولوية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتفاوتات المناطقي.
- ففي مجال الأولوية الأولى أو ما سُمي النتيجة الأولى المرتقبة لم يتردد الخبراء الدوليون في المراهنة على إمكانية إدخال الإصلاحات والانتقال إلى «الإدارة الرشيدة» بعد «التركيز على الحوار الوطني والشمولية». وما كان يمكن لهؤلاء الخبراء المتمرسين في تكنولوجيا التشخيص وتوليف التقارير في مكاتبهم أن يتخيلوا أن النواب الطائفيين عجزوا، على امتداد أكثر من سنة من التحاور (٢٠١٢-

٢٠١٣) عن التوصل إلى استبدال قانون سابق للانتخاب أجمعوا مباشرة أو مداورة على رفضه.

وهذا ما يؤكد أنه من غير الواقعي توقع إصلاح الإدارة اللبنانية الفاسدة بفضل توجيهات من خبراء التقرير سبق لزملاء البعض منهم أن أشاروا في مكان آخر منه إلى «إخفاق الإدارة اللبنانية الواضح على المستويات والقطاعات كافة». وهنا لا بد من الاشتباه بالأخلاقية المهنية لمثل هؤلاء الخبراء ممن سيظلون يستفيدون من دراسات ذلك الإخفاق الواضح والمستديم لتلك الإدارة. وفي هذا الصدد يقول بيتر آيغن وهو خبير أمضى ٢٥ سنة في البنك الدولي: «كان الوعي تجاه الفساد وآثاره يزداد زيادة ثابتة منذ منتصف التسعينيات. وهذا أمر تحدث آثاره أيضاً في سياسة معظم المنظمات الدولية... فحيثما يسود الفساد تظل الآمال المعقودة على التنمية حُلماً؛» ويضيف قائلاً: «فقبل سنوات كانت (هذه المنظمات) تردد إلى حد بعيد الرأي القائل: إن الفساد شر مستقبح من شرور الاقتصاد العالمي. لكن مع الأسف إنه من الشرور التي لا بد من التعامل معها...»... «وأنه مع الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها المؤسسات الدولية التي تعمل على تجريم الفساد، استفحلت مع نمو التجارة الدولية إمكانات الغش وعدم النقاء...»^(١).

- وفي مجال الأولوية أو النتيجة الثانية المتوقعة على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتفاوتات المناطقي فقد استهدف الفريق القطري المشترك، المؤلف من الخبراء الدوليين ومساعدتهم اللبنانيين، تحقيق الأهداف الأساسية للبرنامج الإصلاحي الحكومي وخطة العمل الاجتماعي. وهي أهداف تتطابق مع مضمون الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل، في مهمة هذا الفريق، بتخفيض عدد السكان الذين يعيشون في لبنان تحت خط الفقر من ٨٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٤٪ عام ٢٠١٥. وإذا كان خبراء الفريق المشترك الدوليون قد ارتكزوا في حساباتهم عام ٢٠٠٨ على ملاحظة ارتفاع مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

(١) بيتر آيغن، مؤسسة منظمة (الشفافية العالمية)، شبكات الفساد والإفساد، ترجمة محمد جديد، منشورات دار قد مس

بمعدل القوة الشرائية للدولار عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣٠٨ دولارات عام ٢٠٠٢^(١) إلا أنه غاب عنهم تراجع مؤشر صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى ٧٤٪ أي إلى المرتبة ١١ بين الدول العربية خلال الفترة نفسها (٢٠٠٠-٢٠٠١). ويعود هذا التراجع إلى اضطرار الأولاد للالتحاق المبكر بسوق العمل وهم في أعمار التعليم المتوسط لرفد مدخول العائلة. ويذهب الخبراء في تكنوقراطيتهم المعهودة خلال مهماتهم المعروضة أحياناً كثيرة على الوزراء لمساعدتهم على بلورة برامج تنمية لقطاعات إنتاجية يحلو للوزراء تسميتها باستراتيجيات (زراعة، صناعة...) لا يلبث أن يطويها النسيان بعد استقالتهن. ويعود ذلك لاستعصاء توافق الحكم الطائفي على الالتزام بمبدأ تواصل المسؤولية وتوفير «هيكليات مؤسسية قوية قادرة على تنشيط الاقتصاد اللبناني وإعادة التنافسية إلى القطاعات الزراعية والصناعية والخدماتية وغيرها»، كما يعود إلى استعصاء تمكين «المؤسسات المحلية في مناطق الفقر (كالبلديات) من التحول إلى المبادرات في مجال التنمية المحلية من أجل الحد من الفقر في المدن والمناطق الريفية...»^(٢). وذلك لأن عمل المؤسسات المحلية، حكومية كانت أو أهلية بلدية، فهي تُنتخب تحت تأثير أجهزة الزعامات الطائفية من ممثليها في الأرياف كما في المدن.

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣، جدول ص ١٩٨.

(٢) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية للبنان، مرجع سابق، ص ٣٥.

التنمية وحقوق الإنسان في الخطاب الدولي والأوروبي خلال الحرب الباردة وبعدها

شهد الربع الأخير من القرن العشرين تحولات جذرية في الأسس والمفاهيم المميّزة للأنظمة السياسية-الاقتصادية المتواجدة على الصعيد الدولي. تحولات انعكست حتى منتصف التسعينيات بتوجه ٨٦ بلداً نامياً^(١) باتجاه التحرير الاقتصادي وتغليب خيار السوق والقطاع الخاص وخصخصة ما تتعهد الدولة إنتاجه أو ما تتعهد توفيره من الخدمات العامة. وشجع الإقبال على هذه التحولات ما شهدته الرأسماليات الأوروبية قبلها من تدهور اقتصادي وعجوزات مالية متزامنة مع انهيار أنظمة الاقتصاد الموجهة مركزياً وتقديماتها الاجتماعية. وجدير بالذكر أن الطبقات الحاكمة في أوروبا الغربية كانت قد اضطرت، عشية الحرب العالمية الثانية وبعدها، إلى اعتماد أنظمة الحماية الاجتماعية بفعل الضغوط اليسارية والنقابية. وكانت أزمة التدهور الاقتصادي والمالي في هذه البلدان قد تجسدت بتفاقم عجوزاتها الناجمة سواء عن توسع تدخلاتها العسكرية كما في الولايات المتحدة الأميركية أو عن ارتفاع تكاليف سياسات أنظمة الحماية الاجتماعية بعد تراجع قدراتها التنافسية والتصديرية كما في الليبرالية الأوروبية.

لقد دفع تراكم العجوزات المشار إليها أكثر الليبراليين تمسكاً بمبادئ الديمقراطية السياسية في العالم وأقلهم التزاماً بمبادئ الديمقراطية الاجتماعية، (محافظي إنكلترا بقيادة مرغريت تاتشر وجمهوريي الولايات المتحدة بقيادة رونالد ريغن) إلى اعتماد سياسة الهرب إلى الأمام والمبادرة إلى مواجهة الركود وتراجع الاستثمارات في القطاعات

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء ومركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٣.

الإنتاجية عن طريق التحول إلى التوظيف في السوقين المالية والعقارية اللتين شهد العالم فقاعاتهما عام ٢٠٠٨. وقد غطيت تكاليف المصارف الأميركية المتورطة في تضخيم هاتين السوقين ومضارباتهما، من مالية الدولة أي من تكاليفات المواطنين. وأدت الأزمات المالية بعد التوسع بالخصخصة وانسحاب الدولة من التزاماتها الاجتماعية إلى «اعتماد سياسات خفض الضرائب على أرباح الشركات، ما أدى في الرأسماليات الغربية إلى انخفاض نسبة الأجور في إجمالي الناتج الداخلي من ٦٧٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥٧٪ عام ٢٠١٠ وإلى تراجع القدرات الشرائية في مجتمعات الاستهلاك، حيث يتراجع عدد المستهلكين لأهداف تخفيض كلفة العمل ورفع التنافسية»^(١).

واعتبر هذا التحول في بُنى الاقتصادات الاحتكارية تطوراً طبيعياً في اقتصاد السوق الذي أرسى نظريته آدم سميث، علماً أن هذا المنظر المؤسس كان قد تحدث عن وجود يد خفية في السوق تضع حداً لنزعات النظام الرأسمالي إلى الاحتكار والمخاطرة بالأداء الطبيعي لقانونه. وقد عملت مراكز القرار الرأسمالي الدولي وامتداداتها في المنظمات الدولية على ترويج هذا التوجه النيوليبرالي الجديد في اقتصاد السوق المرتكز على انسحاب الدولة من تحمل أعباء الخدمات الاجتماعية العامة للطبقات الشعبية. وعملت على تسويقه لدى الحكومات في دول الجنوب تحت مُسمى الإصلاحات الهيكلية كشرط للتعامل مع حاجاتها إلى المساعدات والقروض. هذه الحاجات التي تكاثرت مع تراكم عجوزات هذه الدول بفعل ارتفاع تكاليف بيروقراطيات إداراتها وفساد سياسيينها وهدرها في تمويل الخدمات العامة ودعم المواد الاستهلاكية الأساسية. وقد أدت منظومة الضغوط المفروضة في التعامل مع الدول الفقيرة إلى ارتفاع عدد التحولات الهيكلية في الدول الفقيرة من ٢٥ دولة عام ١٩٧١ إلى ٨٦ دولة عام ١٩٩٥^(٢)، يقل الناتج الإجمالي في ٤٨ دولة منها عن ثروة ٣ من أغنى الشخصيات في العالم.

(1) Alaine Touraine et Pierre Larrousturo: «Pourquoi la social-démocratie ne convainc plus ? Revue L'expansion, No. 789,

Nov.2013, PP 98 101.

وهكذا أصبحت الحكومات في الدول الفقيرة بعد الحرب الباردة تحت رقابة مراكز القرار الدولي التجاري والمالي والنقدي. رقابة تُمارس مباشرة عبر العلاقات الثنائية أو تُمارس من خلال توجهات خبراء المنظمات الدولية وتقاريرها، وفي طليعتهم خبراء البنك وصندوق النقد الدوليين الداعين إلى الخصخصة وجذب الاستثمارات الخارجية بالإعفاءات الضريبية الاستثنائية، وتعديل تشريعات العمل نحو مزيد من المرونة لصالح رأس المال.

هذه الخصخصة التي كثيراً ما كانت متسعة ولم تراع غياب الخبرة والحوكمة الضامتين للنزاهة الحكومية ولاستبعاد منطق التصفية في المفاوضة وحماية الأموال العامة المعروضة للبيع ومعالجة السلبات المتمثلة بالبطالة الطارئة وانحسار الخدمات الرعائية العامة التي تحسن الأمن الاجتماعي للطبقات الشعبية.

وقد ذهب خبراء دوليون في التنمية إلى التبسيط المفرط في ما رُوجوا له عن «السوق الرؤوفة» حسب زعمهم غير عابئين بمخاطر إغراق أسواق البلدان الفقيرة بعد تخليها عن سياسة الحماية وبتوسع ظواهر الكساد في قطاعاتها الإنتاجية، التي لا تتوافر لها فرص التأهيل على المنافسة والتصدير. وهذا ما يقود إلى توسع البطالة والنزوح إلى ضواحي المدن وعشوائياتها والنزوح إلى التمرد والتطرف التي تجسدت في ميادين الانتفاضات العربية في مواجهات بين تيارات لم تتبلور طروحاتها حول الأنظمة البديلة بعد. انتفاضات تتواصل المواجهات العنيفة في ساحاتها حيث تندر فرص المساومة، وتتواصل الانفعالات على الاستبداد السياسي، ولم ترتق طروحات الحركات والجماعات بعد إلى تحديد ملموس للفروق بين طروحاتها ولا حتى للفروق ضمن آليات تحقيقها أو تعويقها.

كانت شعارات الخبز والكرامة والحرية تعبر عن الحرمان المديد وعن الاستبعاد الاجتماعي لفئات شعبية شابة واسعة عن فرص عمل توفر الإشباع الأدنى لحاجات عيشها الأساسية (غذاء وصحة وسكن وتعليم و... الخ). وكانت أجهزة الاستبداد والإفساد السياسي والإداري هي المرسّخة لهذا الحرمان على امتداد عقود. لذلك كان من الطبيعي

أن تكون المواجهة حامية مع الطبقة السياسية وأجهزة استبدادها. مواجهة تتصدرها نخب الفئات المتوسطة الخارجية على أحزاب المعارضة والنقابات التي نجح النظام في تدجينها. غير أن هذه النخب، التي تختلف داخل انتفاضاتها ودوافع وتطلعات الفئات الوسطى والشعبية التي تحركها وتقودها، لم تعبّر فقط عن غياب سياسات توزيع كفايات العيش، بل كانت تعبّر عن تزوير تمثيلها السياسي في الحكم والإدارة، وعن مصادرة حقوقها الاقتصادية-الاجتماعية على صعيد توزيع الثروة. كما تعبّر عن هواجس الفئات المتوسطة المتضررة في بعض القطاعات الإنتاجية جراء السياسات الاقتصادية للحكم الحاضرة للاحتكار والحائلة دون فرص صمود ونمو مصالحها أو فرص تشغيلها.

في هذه المخاضات التي تختلط فيها دوافع التحرك وألويات الكتل الغاضبة في الاعتصامات المتعاقبة، وجدت الفئات المتوسطة والشعبية نفسها في مصر، وبسبب إحباطها السياسي حيال تدجين الأنظمة لأحزاب المعارضة المعنية نظرياً فيها بطروحات اقتصاد العدالة الاجتماعية وكرامة عيشها اليومي، منقسمة بين تيارين يقودان المواجهة مع النظام. تياران يتشاركان التركيز على الإصلاح السياسي عن طريق تغيير الفريق الحاكم داخل النظام وليس تغيير أسس النظام وخياراته الرأسمالية المتلازمة مع آليات الاندماج في السوق الدولية، ومع توجيهات مراكز القرار المالي والتجاري في العالم، في ما يتعلق بانحسار دور الدولة عن الالتزام بحماية الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية للفئات الشعبية وهذان التياران هما:

- ١- تيار المصالح في القطاعات المستبعدة عن الخيارات الاحتكارية في ظل الحكم المنهار. وهو تيار عملت قيادته على استمالة مؤسسة الجيش المصري الأكثر تماسكاً في النظام بحكم الاعتراف له بحقوق خاصة وبامتيازات تنعم بها قياداته فتشد من تماسكه، وبالاستقلالية الواسعة لإدارتها ولعلاقاتها، عن صلاحيات الحكومة. ويُبرز هذا التيار أولوية الحقوق السياسية والحريات لينال ظرفياً من استبداد النظام المطلوب وإسقاطه.
- ٢- وتيار المعارضة الإسلامية الذي لا تأتي في أولوياته هواجس الحرمان المعيشي لدى

الفئات الشعبية، ويرى أنه حرمان يسهل عليه استيعابه بفعل منظماته الإغاثية القادرة على تحويل هواجس عيش هذه الفئات إلى تشدد في الدين والإيمان بالعدالة الإلهية والترفع عن مغريات الدنيا والاعتصام بحبل الله في مواجهة المفسدين. ويُبرز هذا التيار ظرفياً أولوية الحق بـ«الحرية السياسية» على حساب الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية، ليضمن توسع حركة التعبئة الانتخابية التي تمكن تنظيماته من إسقاط النظام واستلام السلطة. وهكذا تتواصل مخاضات الانتفاضات ويغيب انتفاض أو ثوران النخب الطلابية وتغيب معه هواجس العدل المعيشي وتراجع أولوية الحقوق الاقتصادية-الاجتماعية والتمكين من الفرص المتكافئة لتختزل أحياناً كثيرة، وبدعم ملحوظ من المنظمات الدولية والغربية المانحة، إلى أولوية الاعتراف بحقوق الجماعات وبحقوق المرأة في المساواة وبحصول الأفراد على المعلومات والحريات العامة. وفي هذا المآل للتركيبات السياسية الناجمة عن الانتفاضات لا ترتبك مراكز القرار المالي والتجاري الدولي والإقليمي النيوليبرالية في دعم وصول أي من التيارين المهيمنين على الساحة المصرية وفي الوقوف إزاء صراعهما على الحياد حتى لا تخسر ولاء أي منهما.

أولويات الحقوق في الخطاب الدولي قبل الانهيار السوفياتي

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الثمانينيات من القرن العشرين، ظل اللغو يتواصل في مقررات المؤتمرات الدولية والإقليمية في ما يتعلق بالربط بين تنفيذ برامج الإصلاح السياسي-المدني من جهة، وبين تحقيق برامج الإصلاح الاقتصادي-الاجتماعي التي تُتيح حماية حقوق الإنسان وتُمكنه من مواجهة الحرمان المعيشي والاستبعاد الاجتماعي من جهة أخرى. وكان من أبرز هذه المؤتمرات:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) وقد نصّ على أن «لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته خاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية. وله

الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة (المادة ٢٥) والتعليم المجاني (المادة ٢٦)».

- والعهد الدولي الخاص (١٩٦٦) حيث ظهر فيه التركيز على الوحدة بين حقوق الإنسان المدنية والسياسية من جهة، وبين حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وهي: حق العمل والأجر المُنصف والمساواة بين الجنسين في الأجر وظروف العمل والحق في تكوين النقابات وحماية الأسرة والأطفال والمراهقين... والتمتع «بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية وكذلك بجعل التعليم الابتدائي إلزامياً وتعميم التعليم الثانوي».

و لا يغيب عن البال أن مثل هذا الربط بين نوعي الحقوق كان قد أقر بعد سنوات على نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث كان التمثيل السوفياتي في الهيئات الدولية ضاعطاً يدعمه توسع التيارات الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية في المجتمعات الأوروبية الغربية. وهي تيارات متطلعة إلى منظومة الحقوق والضمانات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتبرتتها الأحزاب والحكومات في أوروبا الشرقية حقوقاً اجتماعية مكتسبة رفعت في أوروبا الغربية تأييد الشيوعيين في الانتخابات الفرنسية والإيطالية خصوصاً، إلى ما بين ربع وثلث الناخبين. وفي مثل هذا المناخ الحار من الحرب الباردة تكررّ اعتراف القوى الرأسمالية في مراكز العالم الليبرالي وأطرافه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتفصيل المُخرج.

صحيح أن مثل هذا الاعتراف بالحقوق الاقتصادية- الاجتماعية ومثل هذه التعهدات بتمكين المواطنين العاملين في البلدان الرأسمالية الغنية من المطالبة بتلبية حاجات عيشها الأساسية المادية والثقافية كان حصيلة مواجهة بين قطبي الرأسمالية والاشتراكية المتواجهتين على الصعيد العالمي، كما على ساحات كل مجتمع، حول مفاهيم العمل والسوق والعدل الاجتماعي والمواطنة، ولكنه اعتراف شكل معطى تاريخياً كان لا مناص للحكومات الرأسمالية من تقبل تبعاته على امتداد أربعة عقود، ومن المداورة للتعويض عن هذه التبعات من خلال تعاملاتها الاحتكارية مع أسواق البلدان التي كانت من مستعمراتها،

ومن خلال استخدام عمالة مهاجرة أقل تكلفة وأقل تطلباً للحقوق الاجتماعية والاقتصادية المنصوص عنها في العهد الدولي الخاص.

ولكن ما هو صحيح أيضاً، أن الاعتراف بالحقوق الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الرأسمالية الغنية لم تُقدم عليه الحكومات المتعاقبة في هذه المجتمعات إلا بعد مرور ما يقارب القرن ونصف القرن على إعلان اعترافها بالحقوق المدنية والسياسية غداة الثورة الفرنسية، أي بعد مرور هذا الزمن الطويل على تراكم النمو الاقتصادي الناجم عن تراكم فائض القيمة المقتطع من القيمة التي تحققها العمالة المتطورة في القطاعات الصناعية والمالية العابرة للقارات. وبعد مرور هذا الزمن الطويل عينة على تراكم المواجهات النقابية والسياسية التي فرضت على قوى رأس المال النزول التدريجي عند مطالباتها وصولاً إلى الظرف المُخرج الذي شكله تنافس الأنظمة في ظل الحرب الباردة، وإلى التوافق على نصوص «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» و«العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». وهما وثيقتان شارك في بلورتهما ووقعهما قطبا الحرب الباردة وممثلون عن دول العالم.

وإذا كانت ظروف تراكم النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي في أوروبا قد توافرت لتقبل الاعتراف بالحقوق الاقتصادية-الاجتماعية عشية الحرب العالمية الثانية وبعدها ليتكامل مع الاعتراف السابق بالحقوق السياسية والمدنية التي جاءت بها الثورة الفرنسية البرجوازية، إلا أن ظروف مثل هذا المسار من التراكم يستعصي أن تتوافر في المجتمعات الفقيرة المعرضة أكثر فأكثر إلى المزيد من العجزات الاقتصادية والمالية، وإلى التعوّق المتزايد لتشكّل الأطر المدنية النقابية والحزبية اليسارية والإصلاحية القادرة على الضغط والمفاوضة لفرض الاعتراف. لذلك يبدو أن الصياغات الدولية للعهود والمواثيق والشُرَع المتعلقة بحقوق الإنسان الاقتصادية - الاجتماعية على اختلافها، ولدور الدولة، حيث تبلورت وأُبرمت وطُبقت في المجتمعات الرأسمالية المتطورة قد فصلت بينها حقب تحققت خلالها مستويات عالية من تراكم النمو الاقتصادي. يضاف إلى هذا النمو تراكم في نمو الثقافة المدنية المؤهلة لتشكيل التنظيمات السياسية اليسارية المؤهلة لتشكيل تنظيمات

نقابية قادرة على الإحراج والمساءلة السياسية لحكوماتها عن كل تقصير أو تجاوز في تطبيق العهود والتشريعات.

هكذا جاءت الاعترافات بالحقوق الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية بعد حوالى قرن لتكمل البراديغم الحضاري للمجتمع والليبرالية في المجتمعات الصناعية الإمبريالية، ومن هذه الاعترافات بالحقوق الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية:

- الاعتراف بنظام الحماية الاجتماعية في إنكلترا أولاً، عام ١٩٤٢ وفي فرنسا عام ١٩٤٥، وذلك لمواجهة مخاطر وحوادث العمل والبطالة والتقديمات الضرورية لحاجات الكهولة والأسر الكبيرة. وقد اعتمد نظام الحماية بعد تركيزه على مبدأ التضامن الوطني. وقد أسس الاقتصادي الإنكليزي (W.H.Beveridge) هذا النظام في تقريره الشهير عن إمكان تمويله من الضريبة على الدخل ومشاركة الدولة.
- والاعتراف بضرورة تحديد الحد الأدنى للأجر عام ١٩٥٠ (SMIC) في ٧ من دول أوروبا الرأسمالية واعتمد في المقابل نظام يترك الأجر للمفاوضات بين طرفي الإنتاج في ٦ دول أخرى. وكان قد أقر اعتماده في الولايات المتحدة عام ١٩٣٨.
- وحصل الاعتراف بحق الإضراب في فرنسا عام ١٩٤٦ وأدخل في ديباجة الدستور عام ١٩٥٨.
- واعتمد نظام الاستفتاء العام (Suffrage Univ.) في فرنسا عام ١٩٧٤ بعد أن كان قد تمّ إقراره عام ١٩٤٤. علماً أنه سبق واعترف به قبل قرن من الزمن في ظل إدارة الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ كطرح ثوري لم تكن قد توافرت الشروط السياسية والثقافية الملائمة لتطبيقه.
- وتزامن الاعتراف بالحقوق الاقتصادية-الاجتماعية المُشار إليها مع توافر مناخ سياسي اقتصادي ونقابي وثقافي يعزز الطروحات اليسارية الديمقراطية الاجتماعية المطالبة بتأميم الشركات الكبيرة العاملة في مجال الخدمات العامة، ومنها بنك فرنسا وسكك الحديد والمياه والكهرباء والفحم الحجري والملاحة البحرية وشركات التأمين.

هكذا كان تدرج مخاض الاعتراف السياسي بالحقوق الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية للفئات الشعبية في الليبراليات الغربية المتطورة وفي تعاملها التطوري (Diachronique) على امتداد أربعة عقود امتدت بين الحرب العالمية الثانية ومطلع الثمانينيات من القرن الذي شهد انهيار الكتلة السوفياتية وتفاقم أزمات الدول المتأثرة بنهجها المتمثل بدور الدولة في التنمية. وشهد بالتوازي تهافت التنظيمات النقابية واليسارية في غالبية بلدان الجنوب فشكلت هذه المعطيات التاريخية مناخاً ملائماً لتحرك هيئة المجتمع الدولي الجديد أي الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد مؤتمر عام ١٩٨٦ تحت مسمى «إعلان الحق بالتنمية». إعلان يزعم خبراء النيوليبرالية الدوليون فيه أن ما كان قد تحقق من حقوق للأفراد في ظل الدولة الراعية في رأسماليات السوق الغربية وفي اشتراكات الدول الشرقية من حقوق اجتماعية واقتصادية لا يندرج في الفهم الجديد للتنمية البشرية أو ما يوصف بالإنسانية المستدامة، علماً أن الفئات الشعبية في شرق أوروبا كما في غربها ما زالت تندب خسرانها لتلك الحقوق. وقد ذهب خبراء بالنيوليبرالية في معرض رفضهم القاطع للنهوج السياسية التي تعتمد على دور الدولة في ما توفره من الحقوق الاقتصادية-الاجتماعية للفئات الشعبية. واعتبروا أن ما سبق وتحقق من نمو اقتصادي لا يعدو كونه تراكمًا كميًا ليس أكثر ولا يضمن «التحقق المستديم لخيارات الإنسان والشعوب».

لم تتوقف القمم الدولية والإقليمية بعد الانهيار السوفياتي وتحرر القوى النيوليبرالية من معوقات هيمنتها خارج المنظمات الدولية وداخلها عن الترويج لنهجها في التنمية ولانسحاب الدولة أمام توسع الاعتماد على السوق. وكان هذا التحول قد غدا ملحقاً لإعفاء الدولة من مواصلة تراكم عجوزاتها التي عزتها حصراً إلى تكاليف سياساتها الاجتماعية الاقتصادية. ولهذا كانت إنكلترا والولايات المتحدة سباقتين إلى خصخصة كبريات الشركات العاملة في مجال الخدمات العامة الأساسية وتخفيض مساهمات الدولة في تغطية تكاليف نظام الحماية الاجتماعية. هذه التكاليف المتزايدة مع متطلبات رفع سن الكهولة

والمضمونين المتفاعلين وتزايد نسبة ما يمثلون بالمقارنة بالعاملين المشاركين في تحمل تكاليف نظام الحماية.

وقد شكلت عجوزات المالية العامة في النيوليبراليات المتطورة ذرائع لقوى رأس المال للمطالبة بإعادة النظر بقاعدتي التضامن الوطني والمساواة، اللتين يقوم عليهما نظام الحماية دونما تفريق بين مستويات تكاليف المضمونين داخله. ورجحت الميول باتجاه فك الارتباط داخل نظام الحماية بين وظيفة التأمين ووظيفة التضامن وإقامة هذه الوظيفة على مبدأ الإنصاف (Équité) محل مبدأ المساواة (Egalité). وهذا ما يسمح بربط أنواع تقديمات المضمونين بمستوى الاشتراكات التي يساهم فيها. ومالت الإدارة الإنكليزية باتجاه النظام الأميركي المتمثل بربط حجم المصروفات الصحية بقيمة صيغة التأمين التي يختارها الشخص عبر الشركات. وفي هذا النظام الأميركي يبقى ١٢٪ من السكان خارج تغطية نظام الحماية. وهنا نُشير إلى الكتلة الانتخابية التي يستقطبها غالباً الحزب الديموقراطي والتي خاض الرئيس أوباما معركة مع جمهوريي الكونغرس لتغطيتها بنظام التأمينات الطبية.

وقد اقترنت التحولات النيوليبرالية المروّجة لنهوج في التنمية باتفاقات إقليمية ورؤى لأطراف دولية نذكر أبرزها:

- وثيقة برشلونة للشراكة الثنائية بين أوروبا وشمال إفريقيا (١٩٩٥) التي ظهرت كواحدة من أكثر الوثائق تملقاً في التعبير عن اهتمامات بلدان الشمال بتنمية بلدان الجنوب، ومنها اهتمام بتضييق فجوة النمو بين صفتي المتوسط^(١) مقابل اهتمام أكثر إلحاحاً يتعلق بالحد من مخاطر الهجرة غير القانونية ولاسيما منها مخاطر «زعزعة الأمن». وقد ذهبت صياغة هذه الوثيقة إلى حد الوعد ببناء «منطقة ازدهار اقتصادية متقاسمة» يتوافق فيها الشركاء «على تسريع عجلة النمو الاجتماعي-الاقتصادي المستديم». وتوحي هذه الوثيقة «بمتابعة السياسات المرتكزة على مبادئ الاقتصاد الحر وتكامل اقتصاديات الشركاء». وجدير بالذكر أن الربط في هذه الوثيقة بين

(١) صلاح الدين الجورشي: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: إطلالة أولية على المبادرات الدولية والإقليمية، شبكة

تنمية الاقتصاد الحر «وتكامل اقتصاديات الشركاء والنمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم» لا يعدو كونه ربطاً يفتقر إلى الشروط التاريخية والسياسية لتحقيقه. ولذلك لم يصمد التعهد بتحقيقه بسبب التحول المفاجئ لأولويات التعاون السياسي الفرنسي عن شمال إفريقيا باتجاه شرق أوروبا الخارج تواءاً إلى اقتصاد السوق والخصخصة الأكثر إغراءً من فرص الاستثمار في شمال إفريقيا.

- رؤية البنك الدولي التي كانت أكثر اتساقاً مع التوجه النيوليبرالي لتشخيص الأوضاع واقتراح السياسات التنموية. ولذلك برزت في تقريره أولوية «تحسين إدارة الحكم» «كمكون أساسي في نجاح الإصلاحات الأخرى بما فيها مجالات التجارة والاستثمار والتوظيف وخلق فرص العمل والمساواة بين الجنسين»^(١). ولم يذهب خبراء التقرير إلى اعتماد صياغات حول الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية والثقافية باعتبار أن الإصلاحات السياسية لتطوير اقتصاد السوق هي العمليات التي تحدد ما يمكن وما يستحيل في ظلها تحقيقه من حقوق اقتصادية تطالب بها الطبقات الشعبية. ولكنهم ركزوا على الحقوق السياسية في التعبير وفي المشاركة والمساءلة وشفافية المعلومات موهمين بإمكانية تحقيقها في ظل الإدارات الحكومية الفاسدة أو معلقين فرص تحقيقها على إسقاط هذه الحكومات التي يدعمونها أحياناً كثيرة.

إن الدعوة إلى التحول في الشرق الأوسط عن مفهوم الدولة الراعية بعد ثمانينيات القرن العشرين، وما ارتبط بهذا المفهوم قبل الانهيار السوفياتي من اعترافات بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، لم تقتصر على فرض تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي والتحول عن دور الدولة إلى اقتصاد السوق فقط بل تواصلت من خلال تقرير مشهور صدر عن البنك الدولي «حول التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» في موضوع «إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز التضمينية والمساءلة» وفي «إعلان الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية عام ٢٠٠٠». وتوسعت هذه الدعوة إلى التحول ونظمت من أجلها مبادرات أوروبية ثنائية ومتعددة الأطراف كانت أبرزها مبادرة برشلونة ١٩٩٥ التي

سبق وأشرنا إليها ومبادرات عربية^(١) توالى عام ٢٠٠٤ وتمثلت في إعلان صنعاء وفي وثيقة الإسكندرية وفي قمة تونس. وقد برزت في التقارير الصادرة عن هذه المبادرات أولويات الإصلاح السياسي للتغلب على سوء إدارة السلطة والفساد ورُبطت بهذه الأولوية قضايا الفقر والبطالة والتمييز وقصور نظم التعليم. وفي هذا ما يوحي بأنها قضايا ناتجة من فساد الإدارة الحكومية كمعوق رئيسي للاعتراف بالحقوق الاقتصادية-الاجتماعية والثقافية للأفراد دونما إشارة إلى الدعم الخارجي للنظام السياسي القبلي. هذا النظام المتواطىء مع قوى أوليغارشيات السوق الداخلية وامتداداتها الخارجية المعطلة لقيام مؤسسات حكومية قادرة على توفير شروط تحقيق النمو الضروري لتمكين الدولة من التدخل لضمان حقوق الإنسان.

ولم يختلف التوجه في وثيقة الإسكندرية التي صدرت بعنوان «مؤتمر الإصلاح العربي» حيث تم التركيز على أولوية إدراج الإصلاح السياسي في مرتبة أولى والإصلاح الاقتصادي في مرتبة ثانية، بمعنى أن ما حصل من تكييف هيكلي للاقتصادات العربية منذ مطلع التسعينيات وفتح الأسواق يوفر الشروط المطلوبة للنمو الاقتصادي، وأن أسباب تدهور معدلات النمو وتوسع البطالة والفقر إنما يعودان إلى معوقات في الإدارة السياسية والفساد التي لم ترتق إلى مستوى الإدارة الليبرالية للاقتصادات الغربية المفتوحة التي سبق وأصلحت هيكلياتها. ويبقى أن تعالج الأزمات الاجتماعية الناجمة عن هذا الاقتصاد المُعَوَّق بفساد إدارته بالتحول عن دور الدولة في التنمية الماكروية إلى برامج التمكين والتدريب للقيادات العليا في الإدارات وتحسين التعليم وخلق فرص العمل بتوسيع برامج الإقراض لتمويل المشاريع الصغيرة.

ولم تذهب قمة تونس بعيداً عن توجهات وثيقتي صنعاء والإسكندرية لجهة أن الربط بين تحقيق معدلات نمو مطردة مرهون... باستمرار سياسات الإصلاح الهيكلي التي سبق اعتمادها منذ التسعينيات من القرن الماضي، وأن مسيرة التطوير والإصلاح ترتبط بمواصلة

(١) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: إطلالة أولية على المبادرات الإقليمية والدولية، صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق.

تحرير التجارة والأسواق والتعامل مع الفقر والأمية والرعاية الصحية خلال برنامج التدخل مع الجماعات من خلال المنظمات «الطوعية» المحلية.

لا ريب في أن خطاب الخبراء النيوليبراليين مُصِيب جزئياً في نقده لبيروقراطيات الدول الشمولية ذات الاقتصاد المدولن ولقصورها عن إقران الحقوق الاقتصادية-الاجتماعية (الصحية والتعليمية والإسكانية وغيرها) بالحقوق السياسية والمدنية في الديمقراطية والمشاركة، وفي هذا اقتران ترفضه هذه البيروقراطيات بالقوة حرصاً على سلطانها. علماً أن هذه السلطات لم تشارك في زعزعة الدول النيوليبرالية الغربية التي تنتقد نهج النمو الاقتصادي المدولن لتحل محله نهجاً لا يميل إلى اعتماد سياسات تنموية مُخططة لمديات متوسطة وطويلة، بل يُرجح في التنمية أولوية تنفيذ برامج لتدخلات محلية مباشرة لرفع الوعي بحقوق الجماعات وتحسين مستوى المعيشة من خلال دورات التمكين المهني والإقراض الصغير عن طريق منظمات مانحة غربية. منظمات يوكل خبراءها أمر تنفيذ برامج تدخلاتها المحدودة إلى تنظيمات محلية متكيفة غالباً مع مصالح رموز السلطة المحليين الحكوميين والأهليين، وهي برامج قلما روعيت في تقويمها معايير الجدوى الاقتصادية والاجتماعية ومعايير تكامل أهدافها مع أهداف برامج أخرى حكومية كانت أو أهلية.

وفي هذا السياق، يتواصل اللغو المؤنق في خطاب الإصلاح والتنمية، حيث تتألق مفاهيم بالغة الحداثة في التمدن والمشاركة والمساءلة والشفافية بطهارة وراديكالية نيات المانحين والخبراء القيمين على التنفيذ، وبإمكانية تجاوز المهمشين لاستبعادهم الاجتماعي وحرمانهم المعيشي وتمكينهم من الدخول إلى السوق وإلى الشركات والمصارف، في غياب سياسات اقتصادية-اجتماعية وطنية. سياسات تقوم على التخطيط المتدرج للتكامل بين القطاعات الإنتاجية، في مجتمعات بلغ تفكك الاقتصاد والأسواق فيها حدوداً جعلت القطاع غير النظامي يضم عام ١٩٩٨ ما بين ٣٨ و٤٧٪ من القوى العاملة^(١).

ينطلق النهج النيوليبرالي البديل المروّج غالباً في أدبيات المنظمات الدولية، من اعتبار أن الأنظمة السائدة في البلدان الفقيرة فاسدة وتتجدد بالاستبداد والفساد، علماً أن المراكز الدولية الراعية لهذا النهج سندت هذه الأنظمة عقوداً وإن جاهرت بالتخلي عنها خلال الانتفاضات المطالبة بسقوطها بعد تلقيها تعهدات موثوق بها من قيادات الجيوش ومن أوسع القوى المعارضة المنقلبة عليها كما في حالات مصر وتونس واليمن. إن تركيز مراكز القرار النيوليبرالي على فساد البيروقراطيات المتخلفة ليس إلا لإعفاء نفسها من موجبات الدعم للنهج الماكروتنموي، في هذه البلدان واستبعدت اعتماده قبل الانتفاضات وهو النهج الذي ستواصل استبعاده، لأنه نهج يحصن الاستقلالية السياسية للاقتصاد الوطني في مواجهة آليات سيطرتها على الأسواق المفتوحة في البلدان الفقيرة.

لقد تنبّهت مراكز القرار النيوليبرالي في القمم التي عقدتها المنظمات الدولية منذ مطلع التسعينيات لعجز تدخلاتها في التخفيف من مخاطر ذلك النهج فركزت برامج مساعداتها على تنمية الديمقراطية المحلية وتخفيف فقر الجماعات.. فذهبت في مواجهة تزايد الفقر وتوسع أزمات المجتمعات الفقيرة إلى ضرورة مواجهة مخاطر التدهور المشهود فيها. وتصدت عام ٢٠٠٠ لذلك من خلال صياغة الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية كتوجيهات إدارية للسياسات الاجتماعية-الاقتصادية الضرورية للبلدان الفقيرة وكسبيل للتخفيف من مؤشرات فقرها واستبعادها. وقد تفاءلت هذه المنظمات بما حققته الدول الأربع الناشئة (البرازيل والهند وجنوب إفريقيا والصين) من تراجع لمعدلات الفقر المدقع في الصين على سبيل المثال من ٤٣,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٤٪ عام ٢٠٠٨ أو بما تحقق من تحسن في مؤشر تعليم الإناث إلى حد اعتباره «أكثر أهمية لحياة الطفل»^(١) في المؤشر الإجمالي لتحسين معيشة الأسرة ومواجهتها للبطالة والفقر، علماً أن تمكين الإناث من الالتحاق بالتعليم الثانوي في التعليم الحكومي والشعبي بنسبة تتجاوز التحاق الذكور الأكثر تسرباً خلال سنوات المتوسط لا يجعلهن دائماً أقل ميلاً للإنجاب كما سبق وأشرنا. ولم يقرن خبراء تلك المراكز الدولية تفاؤلهم بهذا التقدم بتوسع الفقر في الأقاليم الأخرى من العالم

ولا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث ظلت نسبة الفقر تراوح بين ٥٨ و ٦٥٪ وتراوح في جنوب آسيا بين ٤٥ و ٥٥٪.

وفي مقابل تنبُّه المنظمات الدولية لتوسع مخاطر الإفقار يجدر الانتباه إلى أنها دأبت في خطابها «الديموقراطي» النيوليبرالي، كما هو حالها دائماً، في تجاهل وجود تيارات معارضة لنهجها تتمثل بالتنظيمات النقابية والحزبية المدنية وهي التنظيمات الأكثر اهتماماً بالديموقراطية السياسية والاجتماعية على السواء، والأكثر حاجة للتعرف إلى منهجية التفكير التنموي وقياس الجدوى الاجتماعية للتدخلات. غير أن المانحين والمنظمات الدولية، ولأسباب سياسية تُفضل حصر التشارك في تنفيذ تدخلاتها مع الجمعيات الأهلية والبلديات باعتبارها أقرب إلى الجماعات المستفيدة، وهي في الواقع أقرب إلى رموز السلطة المحلية.

خلفيات الخطاب الدولي التضميني لمكونات التنمية ولحقوق الإنسان

مع انهيار التجارب السوفياتية وأخواتها في التركيز على أولوية الحقوق الاقتصادية الاجتماعية، ومع تدهور الأطر الحزبية والنقابية اليسارية الداعمة لهذه الأولوية على حساب الحقوق السياسية المدنية، انفتحت أمام مراكز القرار النيوليبرالي السياسية والبحثية قنوات التأثير إلى حد الفرض في ترويج خطاب تنموي يُروّج لضرورة الانتقال إلى اقتصاد منفتح على الأسواق العالمية والتنافسية والتصدير والتخلي عن الحماية (رؤية البنك الدولي) باعتبار أن الأسواق «رؤوفة بالإنسان» مهما كانت سلبياتها على المديات القريبة والمتوسطة. غير أن هذه السلبيات أدت إلى أزمات اجتماعية وسياسية غير مسبوقة لما تسببت به من بطالة ونهب لأموال الدولة بفعل الخصخصة والنزوح الإغراقي عن الزراعة والأرياف إلى العشوائيات، وموجات الهجرات السوداء إلى مرافئ الدول الأوروبية والأسترالية. إنها أزمات أدت إلى تزايد النزعات الاستبدادية لضبط مخاطرها على الأنظمة التي تواطأت في قبول الإصلاحات الهيكلية وإلى تراكمات الإحباطات على مدى عقود انتهت، في الشرق الأوسط غير النفطية، إلى انتفاضات كسرت هيبة هذه الأنظمة. انتفاضات ما زال

ثورانها متواصلاً تتواجه وتنفرز داخلها الطروحات بين سلفية مذهبية إلى ليبرالية ويسارية؛ وقد كان «مركز أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب الأكثر إفصاحاً عن تخوفه من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأردن ولبنان، وهما بلدان ضعيفان بفعل النزوح السوري كما ورد في تقريره. و«هو تخوف أكبر من التخوف الذي يمثله وجود القوى المعادية لإسرائيل على حدودها...»^(١). في موازاة هذه الانتفاضات لم تتوقف المبادرات الدولية والإقليمية عن ضخ الخطابات التنموية المناغمة بين يمين يفرض الإصلاح السياسي الموصل بزعمه إلى الحقوق السياسية والمدنية وحماية «الأسواق الرؤوفة بالإنسان». وهي حقوق تمهد بزعمه، ولو بتأخر، للوصول إلى الحقوق الاقتصادية-الاجتماعية، وبين يسار يندب ما خسر تحقيقه من حقوق اقتصادية-اجتماعية في الأنظمة المنهارة؛ ويضغط عبثاً لإحراج السلطات لاستعادتها.

أجل، إن تفاقم أزمات المعيشة والنمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة وتوسع الإفقار والاستبعاد الاجتماعي فيها، كما تبين من خلال متابعة تحقق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣، يؤكد وهم الربط التضميني التزامني لضرورات وإمكانات تحقق مكونات التنمية أي أهدافها. وفي هذا الفهم التضميني يمكن أن تتحقق الأهداف السياسية المدنية متزامنة مع إمكانات تحقق الأهداف الاقتصادية-الاجتماعية. وفي تقديرنا أن مثل هذا التحقق الثنائي لنوعي الحقوق -الأهداف لم يحصل في تاريخ التجارب التنموية الحديثة خارج رأسماليات أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. وأن التركيز على التحقق التضميني لا يعدو كونه استعانة بالأحلام الديمقراطية لتمكين الفقراء من التصبر على فقرهم. وقد زاد في إغواء الفقراء بخطاب الربط التضميني لأهداف الإصلاح الهيكلي تركيزه المزدوج على ضرورة استبعاد إدارات الحكومات الفاسدة مقابل تركيزه على قيم الطوعية والشفافية والشراكة التي يزعم توافرها في أداء ما يُسمى بمنظمات المجتمع المدني المرتبهة غالباً لتمويل الأولويات السياسية لمانحيها ولرموز السلطات الحكومية والأهلية. إن خبراء هذا الخطاب التضميني لأهداف التنمية

ولحقوق الإنسان يدركون جيداً أن حدود النجاحات الموضوعية، التي يمكن أن تحققها المنظمات، لم تخفف من استعصاء تحقق الأهداف الإنمائية للألفية المهمة بتخفيف الفقر على المستويات المحلية. وستبقى مثل هذه التدخلات البديل العاجز عن دور الحركات والأحزاب والنقابات في بناء هيكليات اقتصادية سياسية قادرة على بلورة وتنفيذ سياسات تنمية وطنية حمائية مستقلة، تتكامل فيها القطاعات والمناطق والجماعات برعاية وتنسيق وتخطيط أولويات من قبل الدولة، يتكامل معها في التشخيص والتنفيذ والتقييم القطاع الاجتماعي «المدني».

يُطالب بعض خبراء الخطاب الدولي التضميني ما يسمونه منظمات المجتمع المدني ذات الميول اليسارية (القائمة في براديغم مجتمع غير مدني) بأن تعدل رؤيتها، كما يقول صلاح الدين الجورشي^(١)، و«دون أن تتخلى عن مبادئها الأساسية (أي المعلنة/الكاتب) فهي لم تعد قادرة على إيقاف حركة التغيير... لأن دفاعها عن نمط الستينيات لم يعد ممكناً، وهو ما يجعلها في حالة غير متوافقة مع المرحلة التاريخية الراهنة...»، مبرراً ذلك بسبب «تراجع موارد الدولة من مواد أولية والضرائب واليد العاملة المهاجرة وتنامي ظاهرة الفساد... إن السوق والمنافسة مبدآن سيئان لذاتهما...»، «فلا يبقى (برأيه) أمام تمسك المجتمع المدني بالحد الأدنى من تدخل الدولة لحماية التوازنات العامة إلا أن يُسهم هذا المجتمع المدني (المتعدد المعوقات والارتعانات في ظل دول الأسواق الكاتب) من جهته في ترشيد سياسات الدولة وتقليص هيمنتها عن طريق إدخال إصلاحات هيكلية على بنيتها الأساسية والمساعدة على تحقيق انتقال اقتصادي تدريجي يكون بأقل الأضرار والتداعيات السلبية». إن المغالاة في ما يتطلبه صلاح الدين الجورشي من منظمات المجتمع المدني تذهب إلى حد الضغط على الدولة والقطاع الخاص في نمط اجتماعي يمكن أن يُسميه بـ«الليبرالية الاجتماعية» لا ذكر فيه للأحزاب والنقابات القادرة مبدئياً، وبالرغم من تدجين الكثير من قياداتها، أكثر من الجمعيات الأهلية المعلولة بأهلية ثقافتها، على مساءلة السياسات الماكروية للدولة ومواجهة التواطؤ والإفساد داخل الدولة وخارجها.

تُشير بداية إلى الربط الذي يُشير إليه أديب نعمة، الخبير الدولي والمستشار الإقليمي لدى الإسكوا، بين مواجهة الحرمان كمستوى أول من السياسات الاجتماعية وبين السياسات الاجتماعية التي ترتقي إلى ما يُسميه «مستويات أعلى من المساواة الاجتماعية والمناطقية وتمكين الناس من ممارسة حقوقهم وخياراتهم الفردية والجماعية بشكل حرّ وخلاق بحيث يحققون ذاتهم من خلالها»^(١). ولكننا نختلف مع مقاربتة القائمة أولاً على مبدأ الترابط المتبادل، المتزامن الذي يذُكر بمنطق السببية الدائرية بين كل مكونات التنمية. وفي هذه المقاربة نأى عن حرج التنظير في تعيين الفعل التحديدي (Détermination)، الذي يؤديه عامل ما أو مكون ما من بين المكونات الأخرى لعملية التنمية في ظرف ما، وينعكس فعله مباشرة أو مداورة على أداء المكونات الأخرى وعلى علاقاتها المتبادلة. كما ونرى في مثل هذه المقاربة مصالحة مع تنظيرات كلياوية. وهنا نذكر بالسجل المزمّن بين التنظيرات المتعارضة الذي دار ويدور حول محورية المكون الاقتصادي في تحليل عملية التغير والتغيير لبنى المجتمعات ولعمليات نجاح عمليات التنمية أو تعوقها.

ونلاحظ أن الخبير نعمة يرى في ما يسميه المبدأ الثاني من المبادئ الموجهة لتحديد انطلاق استراتيجية التنمية الاجتماعية ضرورة تلازمية (Synchronie) الانطلاق بتنمية المكونين الاقتصادي والاجتماعي على السواء «نظراً للعلاقة القوية بينهما في عملية التنمية». وكأنني به لا يخرج عن منطق التحديد الدائري أو السببية الدائرية بين العوامل المترابطة تزامنياً. ويريد التمايز في فهمه الشخصي للتحديد التلازمي لانطلاق مراحل عملية التنمية، عن الفهم التاريخي لحصولها التعاقبي (diachronique). إن هذه التعاقبية للمراحل سبق وشهدتها وتشهدها مجتمعات رأسمالية السوق ومجتمعات اشتراكية الدولة على السواء.

وفي مثل ذلك النوع من الربط التلازمي لانطلاق المكونات لعملية التنمية يتوافق الخبير نعمة مع الأدبيات الدولية النيوليبرالية في تقارير التنمية البشرية التي أنكرت مفاعيل

(١) أديب نعمة: أسئلة التنمية الاجتماعية في لبنان في كتاب: إصلاح السياسات الاجتماعية في لبنان، الصادر عن المركز

التنمية الاجتماعية لتجارب النمو الاقتصادي في الليبراليات الغربية كما في الاشتراكيات السوفياتية قبل الانهيار السوفياتي. وقد اختزلت هذه الأدبيات مفاعيل النمو الاقتصادي على امتداد ثلاثة عقود إلى أحجامه الكمية وحسب في البلدان الفقيرة، وتغافلت عن مفاعيله الاجتماعية النوعية (تعليم وطبابة وسكن وعمل وترفيه...)، لتظهر النمو في ظل التحولات النيوليبرالية بحلتيه البشرية والإنسانية. هذه التحولات التي لم تؤكد إمكانات تحقيقها، في ظل الإصلاحات الهيكلية، مجريات تحقق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بعد مرور ١٤ عاماً من أصل ١٥ إلا جزئياً.

وفي المبدأ الثالث يعرض الخبير نعمة المسار التنموي التضميني المثلث المكونات والذي يمكن أن يبدأ بتدخلات مباشرة ومتزامنة:

بتوفير المساعدات الاجتماعية لمواجهة آثار الفقر، وهذا ما يمكن تسميته بالمكون الإغاثي. ويتزامن انطلاق هذا المكون مع انطلاق مكونين آخرين يدخلان في المسار التنموي وهما:

- «مكون وقائي للحؤول دون وقوع أسر جديدة في الفقر».
 - «ومكون تمكيني متوسط المدى» يؤهل الأفراد ذاتياً لتحسين مداخيلهم ومعيشتهم.
 - مكون يتضمن خططاً لكبح آليات الإفقار وأسبابه (سياسات اجتماعية وطنية) تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الدستور والخيارات الاقتصادية و«الاستراتيجيات البعيدة المدى في مجال إصلاح التعليم وتوفير الخدمات العامة وتنظيم سوق العمل».
- يتضح في هذا التفصيل لمكونات مسار التنمية التي لا يعني تزامن انطلاقتها بالضرورة توازي أزممة تحقق أهدافها. أن زمن الاعتراف بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية للطبقات الشعبية لا بد وأن ينتظر مضي حقبة ما من زمن تنفيذ الخطط والسياسات كشروط لتحقيق تراكم في نمو الاقتصاد وما يفرضه من المؤسسات والثقافة المدنية التي تمهد لانتزاع الاعتراف المشار إليه. إن إغفال التفاوت بين أزممة تنفيذ المكونات الثلاثة الواردة أعلاه يترك لدى القارئ انطباعاً بأن تحقيقها التضميني لا يحتاج إلى أكثر من خبرات تقنو-اقتصادية

في البرمجة والتخطيط، يكفي أن تستعين بها قيادة إصلاحية ديموقراطية وصلت إلى الحكم في ظروف ثورية ملائمة لضمان الوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الشعبية بعد زوال القوى السياسية-الاقتصادية الحاكمة والمسؤولة عن آليات الإفكار، حيث لا يبقى ما يحول دون السير في مثل هذه الخيارات. وإذا كان قد أمكن، وبحدود متفاوتة، تحقيق مثل هذا المسار التنموي في أعقاب الثورة البلشفية وانتصار بعض الحركات القومية-الاشتراكية في البلاد العربية، إلا أن التاريخ لم يشهد إلا نمطاً واحداً من النمو المتراكم في اقتصادات الرأسماليات الكولونيالية الغربية والآسيوية، وهو النمو الذي شكل شرطاً تاريخياً لتنازل قوى رأس المال أمام ضغوط التيارات السياسية الثقافية للدخول في مسارات تحقق السياسات الاجتماعية «والاستراتيجيات البعيدة المدى في مجال إصلاح التعليم وتوفير الخدمات وتنظيم سوق العمل». وهنا يبدو أنه لا بد من التمييز بين المقاربة التضمينية الدائرية التي أغفلت موقع المكون السياسي الذي يحكم الترابط أو التعوق في تواكبها أو في تعاقبها.

تشخيص معوقات التنمية وإمكاناتها في لبنان في التقرير اللبناني للتنمية البشرية (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

أولاً: حدود المقاربات الوظيفية والثقافية

يتميز التقرير اللبناني للتنمية البشرية لعام (٢٠٠٨-٢٠٠٩) عن التقريرين الوطنيين السابقين بصياغة تشخيصية أرقى لأبرز القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في لبنان. وقد شكلت المواطنة، مفهوماً وممارسة، في التقرير محوراً لاجتهادات الباحثين في دراساتهم حول القضايا المركزية الصعبة التي يواجهها اللبنانيون في الكيان والنظام، وفي ما يرتبط بهما من تحديات مصيرية يعيشونها بين ظرف إقليمي داخلي وظرف آخر. ولم يقتصر غنى التقرير على المستوى المتميز للاجتهاد التشخيصي وحسب، وإن افتقد غالباً مقاربات ومرجعيات تحليلية مخالفة لتلك التي يتبناها الباحثون، بل شكل إمداداً ودعمًا كبيرين لتحفيز القراء ولا سيما الجامعيين والإعلاميين منهم، على اختلاف نزعاتهم الفكرية، لإسناد مقارباتهم وسجلاتهم حول الأوضاع اللبنانية في ظروفها الأصعب.

إن تقديرنا لما أسهمت وتُسهم به دراسات التقرير وتوثيقاته، على تنوعها، ولما يستحقه من قراءات مساجلة، دفعنا إلى التوقف أمام نصوصه التي ستُحاط، لدى الكثير من قرائه عموماً، بهالة دولية خاصة وقد توافرت لها أناقة الإخراج وشمولية التوزيع، وذلك للإضاءة على ما يمكن أن تتركه وحدانية المرجعية الفكرية الثقافية الوظيفية من انطباعات لديهم تصب، عن قصد أو غير قصد، إلى حد كبير في اتجاه التفكير السياسي والاجتماعي المحافظ. أجل لقد وجدنا في الجزء الأول من التقرير وفي الدراسات الأساسية منه إضافات مميزة في تفكيك مفاهيم الديمقراطية والمواطنة ودور الدولة في ظل العولمة والهوية

ما يُغني التراكيبات التنظيرية المتعلقة بتحليل الأوضاع اللبنانية سواء لدى أصحاب التفكير الإصلاحي المحافظ على ليبرالية الحكم الطوائفي، أو لدى أصحاب التفكير الإصلاحي من خلال التحول باتجاه حكم يلتزم بسياسات تنموية مسؤولة عن تمييز موارد القطاعات والمناطق وعن تحرير الأفراد من تسلط داخل عصبيات طوائفهم. وهكذا نعتبر أن مساجلتنا مع أفكار التقرير ومرجعياتها ليست إلا في سياق أهدافه الثقافية التي نُقدرها.

لقد لفتنا في هذه النصوص المُغنية فهم سياسي للمواطنة يقول إنها:

- «نظام من العلاقات الاجتماعية-السياسية يقوم على عقيدة تربط بين الفردانية والمساواة في المشاركة السياسية وفي الواجبات لتحسين بناء الدولة والحصول على الحقوق الأساسية.
 - وهي نظام تبلور في ظل الليبرالية وبناء الدولة الوطنية، التي تركز في التاريخ المشترك للمجتمع الذي تحكمه، «على الإيمان ببدايات نشوئه ومكونات هويته».
- لا جدال في أن هذا التعريف السياسي-الثقافي يُشير إلى ما افتقده المجتمع اللبناني في سياق تاريخه من معوقات تحقق المواطنة. وأن تعثر اكتمال الإيمان ببداية نشوء الكيان، الذي يتدرج اليه اللبنانيون منذ أكثر من قرن من الزمن في دولة صُممت في عهد الانتداب، يعود، فيما يعود، إلى تعذر اقتران هذا النشوء بثنائية مبدئي الفردانية والمساواة السياسية والاقتصادية والتعليمية بين اللبنانيين. وبالرغم من أن هذه الثنائية يركز عليها الدستور اللبناني، إلا أن ما تُرك فيه من مواد تسمح بتشريعات متعارضة معها، كان كافياً لشرعنة ترجيح هويات الطوائف المتنافرة وتعويق انبثاق الهوية المجتمعية الوطنية. ويزيد في استعصاء ولادة هذه الهوية، ما حصل ويحصل خلال العقدين الأخيرين في الدول الفقيرة ومنها لبنان خصوصاً، من تهديد لأي تطلع بتشكيل هوية مجتمعية وطنية واحدة. إنه التهديد الناتج من «تآكل هوية الدولة-الأمة» إلى حد كبير بفعل العولمة ومطالب الأقليات وانبثاق ولاءات قائمة على أشكال إضافية من الهوية...»^(١)، والناتج أيضاً من تراجع الدور الرعائي للدولة مقترناً بتوسع الإفكار وترجيح الولاءات العصبوية المتجاوزة لحدودها. وهذا ما

زاد في تجاوز مبدأي الفردانية والمساواة في الدستور اللبناني وفي ترجيح الاحتكام إلى موثاق التوافق السياسي المرعية من خارج البلاد بين أطراف الحكم الطوائفي. وساهم في تحصين الانتماءات الطائفية حتى وصل الأمر إلى تكييف قانون الانتخابات الذي اعتمدته تلك الأطراف بالاجماع لتنظيم انتخابات العام ٢٠٠٩ وأدى إلى تقسيم البلاد إلى الدوائر الصغرى لصالح زعامات الطوائف ممن يتنازعون أو يتوافقون على تقاسم موارد الدولة وسلطتها.

المقاربات الوظائفية الثقافية وآفاقها في نصوص التقرير

نرى أن رجحان المنظور الوظائفى الثقافى البارز فى التعريف السياسى المُشار إليه أعلاه للمواطنة جعل المقاربات الليبرالية المرامى فى «نصوص التقرير الوطنى للتنمية البشرية فى لبنان»، سواء فى التمهيد أو فى الدراسات الأساسية حول المواطنة تميل:

- إلى التركيز على وصف الشائع المهيمن (dominant) من الظواهر والسلوكيات والممارسات الاجتماعية المعيشة التى لا تحجب سلوكيات أخرى والميول والقيم من خلال تعبيراتها المألوفة غالباً كبدايات فى الحياة اليومية للعوام.
- وإلى التركيز على مظاهر انتظامها فى كيان المجتمع إلى درجة يبدو معها وكأنه نظام (Système) يعمل وفق منطق وظائفى داخلى متوازن يضمن تجدد الدائم.

فيلاحظ أنه بفعل تبني هذا النوع من المقاربات، استبعدت الخبرة مديرة مشروع التقرير، فى نص التمهيد له كما استبعد كاتب الدراسة حول «المواطنة والدولة الطائفية»، ربط تلك الميول والظواهر والسلوكيات والممارسات المهيمنة ثقافياً فى لبنان بآليات الليبرالية الطرفية المحددة (Déterminants) تاريخياً، بأشكال غير مباشرة أو مباشرة أحياناً، لموقع وثقافة الجماعات المستفيدة منها، من جهة، والمحددة لموقع وثقافة الجماعات الأخرى المذعنة لهذه الآليات والمتضررة منها من جهة أخرى. فلاحظ أنهما يميلان إلى حصر تفسير تعبيرات تلك الظواهر والسلوكيات المهيمنة فى حدود نظام الليبرالية اللبنانية الطرفية وكيانها، وفى حدود الارتباطات السياسية الخارجية للقوى المتحكمة فى طوائفها. وهو تفسير يُخرج الحالة اللبنانية عن سياق تكييفها التاريخى مع الظروف العالمية والإقليمية

لتشكلات وتحولات الدور الإقليمي للاقتصاد والسياسة في لبنان. ويجعل منها حالة عصية على الفهم إلا من خلال ما يهيمن داخل نظامها من تعددية ثقافية تقف الخبيرة عند مظاهرها، فتري أن اللبنانيين يتنقلون معها من حالات «الفخر بحيوية وتعدد ثقافتها إلى حالات الابتلاء بحروبها وغموضها السياسي الحاد»، ومن حالات «التضافر لتحقيق تغيير سياسي كبير عبر طرق سلمية نسبياً إلى انقسامات وأحقاد طائفية واشتباكات متكررة... ما دفعها إلى شفير حرب أهلية جديدة»^(١).

ويُلاحظ أنه بفعل هذه المقاربة الوظيفية الثقافية عينها تسهب الدراسة حول «المواطنة والدولة الطائفية»^(٢) في حصر التناقضات الداخلية في الحقل السياسي لمكونات النظام وفي حدود حضور ما تسميه «القوى الخارجية» التي اتحدت مع القوى الداخلية في تحصيل وفي إدارة نتائج الإنجازات الثلاثة (التحرير والإعمار والسيادة)، فدعمت زعامات الطوائف في استقواء بعضها على البعض الآخر، وحصر تفسير خرق هذه الزعامات لسيادة الدولة من خلال «إنشاء علاقات مع قوى الخارج لا يسيغها عرف الدول ناهيك بقوانينها...». ونحن نشارك هذا التشخيص لعلاقات القوى الطائفية اللبنانية المتوافقة على حساب الدولة، ولكننا نرى أن البلاغة اللافته لصياغاته، التي لم تُخف أحياناً التحيز في إبراز الإيجابية المحقة جزئياً للبعض من هذه القوى في مجالي الإعمار والسيادة، أغفلت ذكر ما ساعد الحكومات الحزبية على تحقيق أهدافها من دعم خارجي وعلى ما فرضته على الجهود الإعمارية، غير المتوازنة قطاعياً ومناطقياً، من تواطؤات تحاصصية مع القوى الطائفية الأخرى، أثرت سلبياً في مردود إعمار البنى التحتية وفي تطبيق الإصلاحات التي نص عليها اتفاق الطائف. ولم تُخف بلاغة تلك الصياغات الليبرالية اللافته، في دراسة المواطنة والدولة في المقابل، تركيزها الحصري على مخاطر «ارتباط حزب الله ومجاراته للمصالح الإيرانية ولمتطلبات

(١) راجع: «نحو دولة المواطن لبنان ٢٠٠٨-٢٠٠٩»، التقرير الوطني للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، ص ٩٩-١٠٣.

تصور النظام السوري المعروفة...»^(١)، فأغفلت مسألة غياب دولة السيادة الوطنية وتنصل زعامات الأكرثيات الطائفية الأخرى، خارج الجنوب المحتل، من مسؤولياتهم الوطنية المفترضة تجاه التحرير، وهذا ما وفرّ المناخ الثقافي السياسي لتلك الارتباطات التي زادت من استعصاء ممارسة سيادة الدولة في ظل العولمة وتآزم المواجهات الإقليمية.

وفي مثل هذه المقاربة الثقافية الوظيفية تحول لبنان في مخيال الخبرة مديرة مشروع التقرير إلى كيان مشخّص يفتخر بذاته ويُبّتلَى بذاته. إنه منظور لا يفسر تناقض العناصر الداخلة في «مفارقة» تكوين النظام واكتفت بإعادته إلى «عيوب تشوب قيم المواطنين المدنية».

ونظن أن الخبرة صاحبة الخطاب الدولي تعرف، دون ريب، الوقائع والظروف الخارجية والداخلية المولدة والمجددة لعناصر التناقض في النظام اللبناني. ولكن إغفالها لهذه المحددات يمكن أن يعود إلى الحرج السياسي الذي يحيط بالتحليل الدولي والدولي، وبتعيين أطراف التناقض الخارجية والداخلية مما يضطرها، في تقديرنا، إلى التحويم فوق الوقائع بصياغات رومانسية حمّالة معان وإشارات.

وبعيداً عن الحرج في تفسير آليات وأطراف هذا التناقض، من خلال المحددات الاقتصادية السياسية والتاريخية الإقليمية والدولية للنظام الكيان اللبناني اعتقدت الخبرة مديرة مشروع التقرير، من خلال منظورها الوظيفي الثقافي، أن ما توافر لها في رصد تفاصيل الظواهر والممارسات الاجتماعية والسلوكيات في الدراسات الثلاث الأساسية حول المواطنة السياسية والاقتصادية- الاجتماعية والثقافية، ومنها خصوصاً، ما سبق صدوره عن برنامج الأمم المتحدة ووزارة الشؤون الاجتماعية، يمكن أن يوصل اللبنانيين إلى وعي مختلف، يمكنهم من فتح «حوار سياسي واجتماعي واقتصادي يتمحور حول مسألتَي العدالة والمساواة...»، وحول «... التخطيط المستقبلي لاستراتيجيات إصلاحية ممكنة تستند إلى تحليل موثوق لمكونات النظام بعيداً عن المؤثرات السياسية». وهنا يُفهم من كلام الخبرة أن الحوار الذي تنشده من وراء التقرير لا بُدّ أن يكون كافياً لتجاوز

المعوقات السياسية-الاقتصادية لإخراج البلاد من التآزم التكويني لنظامه. كما نفهم من كلامها أنه حوار لا يُخرج تركيبة السلطة بأطرافها الحاكمة ومثقفها القيمين على النظام الليبرالي «الديموقراطي» الذي سبق وأشارت في مطلع تمهيدها للتقرير إلى أن لبنان يفخر به.

في مثل هذا الفهم لإمكانية إصلاح النظام السياسي الليبرالي الطرفي والمُحصّن بثقافته المهيمنة، يُلاحظ أن الخبرة المديرة لا تتوافق أحياناً مع مستويات النقد الليبرالي في منظورات التشخيص التي اعتمدتها الدراسات الثلاث الأساسية في التقرير حول المواطنة السياسية والمواطنة الاقتصادية الاجتماعية والمواطنة الثقافية. وإن توافقت أحياناً مع ما باحت به هذه الدراسات حول حدود مسؤوليات القوى الطائفية اللبنانية عن تعويق بناء دولة المواطنة. وتجدر الإشارة إلى أن منظورات التشخيص في تلك الدراسات كانت، في نظرنا، أقرب إلى منظورات خبراء يجتهدون في تشخيص آليات تجدد الأوضاع اللبنانية منها إلى تعيين العوامل البنيوية المحددة التي حكمت وتحكم نشوء تلك الأوضاع وأولويات تغييرها وآلياته، ومسؤوليات القوى السياسية عن تعويق التغيير أو القوى الاجتماعية-السياسية الهادفة إليه، مهما كانت قدراتها الراهنة. ولذلك خلت النصوص إجمالاً من عروض ذات مرجعية نظرية مخالفة لوجهات نظر الباحثين الذين عُهد إليهم بكتابتها، فكثير في هوامشها الرجوع إلى كتابات سابقة لهم أو إلى كتابات لبنانية أو أجنبية داعمة لوجهات نظرهم.

ولا تختلف دراسة «المواطنة والدولة الطائفية» في خلاصاتها عن منظور نص مديرة مشروع التقرير في التمهيد، فترى هذه الدراسة أن الإصلاح السياسي يمكن أن يقوم في لبنان على تحقيق بنود الإصلاح الواردة في اتفاق الطائف من غير أن يتساءل الخبير الكاتب عن أسباب عدم تحقيق هذه الإصلاحات خلال عقدي التحكم الاحتكاري المتواصل لزعامات الطوائف الزمنية والدينية. ومن غير أن يتذكر أن النظام السياسي القائم على توافق العصبية المتحاصصة للسلطة، هو النظام الملائم لتجدد هذا النوع من الإدارة السياسية الطائفية المعوّقة لبناء الدولة وتثمين موارد المجتمع ولا سيما البشرية منها. وأن ما أضافه إلى شروط

الإصلاح السياسي لا يتجاوز تمنيات الكثير من الإصلاحيين ليس إلا لأنها شروط لا تتوافر لها قوى اجتماعية سياسية قادرة على فرض تحقيقها وهي تقتصر على توفير: «ضمانة قضائية صارمة لردع التمييز... واستنهاض لجمعية الحقوق المدنية وتشريع قانون انتخابي جديد وقانون مدني للأحوال الشخصية وقانون جديد للأحزاب»، وهي شروط تبين، وسيتبين، أنها تخالف مصالح زعماء التشريع والتنفيذ الذين لا مصلحة لهم بوضعها موضع التنفيذ.

وتبرز وحدانية المرجعية النظرية المعتمدة في دراستي المواطنة السياسية والثقافية اللتين ركزتاً على إبراز الظواهر والسلوكيات والتجارب المعيشة والميول والقيم في السياسة والثقافة الطائفتين، فأغفلت الآليات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية المحددة، ولو بأشكال غير مباشرة، لاشتغال النظام من منظورات الماديين التاريخيين مثلاً، سواء منهم المعلنون خارج نصوص التقرير أو المستترون المشاركون في دراسة المواطنة الاقتصادية-الاجتماعية. وهنا يجدر التذكير بأن المنظور الوظيفي الثقافي يشخص ويدين هيمنة الطائفية السياسية ولكنه لا يتناقض معها بالضرورة، لأنها الأيديولوجيا الأكثر ملاءمة واحتضاناً لتجدد النظام ولتحصينه على الصعد الثقافية والاجتماعية.

وعلى الرغم من كثرة شواهد الباحثين في الدراسات الأساسية الثلاث في التقرير على فداحة هذه التعويقات؛ فقد برزت في المقاربات الثقافية إمكانات بناء المواطنة وتحسينها بشبك دائري من القيم-الشروط، التي تجهد مراكز الإعلام والثقافة النيوليبراليين في المنظمات الدولية والمنظمات المانحة لترويجها وهي: الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان والتسامح والمسؤولية الاجتماعية والتضامن والعدالة... ويزيد في تحصين هذه الرؤيا ما لا بد من خلقه من «أشكال الحياة الجماعية التعاونية» من منظمات غير حكومية ومن الأحزاب السياسية العابرة للطوائف والهيئات الاجتماعية أو الاقتصادية والاتحادات أو النقابات العمالية... التي تكون رأس المال الاجتماعي والمجتمع القادر على المنافسة الاقتصادية (كم كنا نتمنى لو تمّ تفصيل إمكانات ومعوقات تكوين مثل هذا الرأس مال الاجتماعي وهذا المجتمع في لبنان). والغريب في الأمر أن خبراء التقرير اللبناني (٢٠٠٨-

٢٠٠٩) يدركون أن الكثير من الدعم الرعائي والثقافي والسياسي المباشر وغير المباشر تركّز على تهزيل دور وجود النقابات المهنية القاعدية ومبررها، والأحزاب السياسية الإصلاحية واليسارية منها خصوصاً، في مواجهة الحكومات المذعنة لتحرير الأسواق. وأن الكثير من الدعم استهدف إغواء روادها الناشطين ليتحولوا عن نضاليتهم السياسية إلى التفرغ للعمل المأجور في إدارة المنظمات الأهلية الفتوية والمنظمات المدنية المؤهلة. وهم يدركون أيضاً وأيضاً، أن سياسات تحرير الأسواق والخصخصة المبكرة لصالح الرساميل المضاربة هي التي عطلت نمو القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والحرفية وخصوصاً في لبنان. وأن المشاريع التنموية المحلية المتنافرة والقروض الصغيرة المحلية ودورات التدريب المهني المنفذة تحت شعار تخفيف الفقر، لا يمكنها أن تعوض عن خسائر الاقتصاد الكلي التي تسببت بها تلك السياسات المالية والنقدية المتلائمة مع توجهات تحرير أسواق وتعطيل فرص تمكين القطاعات اللبنانية من المنافسة. فكان أن أدت إلى توسع البطالة بتعريفاتها المعتمدة حتى طاولت أكثر من ١٥٪ من القوى العاملة الفقيرة، وشبه الفقيرة وأدت في غياب السياسات الإنمائية الملائمة لتنمية القطاعات والمناطق إلى توسع الفقر بخطيه الأدنى والأعلى حتى طاول حوالي ٢٨,٥٪ من السكان بعد انحسار الطبقة المتوسطة. وهذا ما عزّز ويعزز اللجوء إلى الهجرات أو الالتحاق بأجهزة التيارات الطائفية وولاءاتها البديلة عن الولاء لمشروع الدولة المرتجاة وبناء المواطنة. وقد بات هذا المشروع أكثر استعصاء في ظل هيمنة السياسات النيوليبرالية في العالم وفي أطرافه العربية خصوصاً. هذه الأطراف الخارجية التي باتت أكثر قدرة على التعامل المباشر السياسي والمالي والثقافي مع الجماعات المذهبية داخل الطوائف كمحميات تواجه بعضها بعضاً فتعقد من فرص توافقها وتتواطأ على حلّ عقدها.

رأسمالية البازار وفرص بناء الدولة والمواطنة

كلنا نعلم بأن النصف الأول من القرن ١٩ شهد معالم متزايدة من التعامل الأوروبي مع الجماعات الدينية في جبل لبنان ككيانات سياسية، وتبلور ذلك في عهد المتصرفية ليتجسد،

في ظل الانتداب الفرنسي، انتظاماً في دولة تتجاوز الجبل إلى حدودها المعترف بها اليوم دولياً وتتلاءم مع النزوع السياسي الثقافي الكنسي، الأقوى في لبنان وخارجه، إلى تأسيس كيان سياسي محايد عن محيطه القومي العروبي. وقد أسس هذا النظام لصيغة في إدارة الحكم تتيح تقاسم السلطة بين زعامات الطوائف وتوفر التشريعات والظروف الملائمة لترسيخ أولوية الولاءات لها من جهة، وتوفير من جهة أخرى، شروطاً ملائمة للانفتاح المفرط لاقتصاد الوساطة. وهي الشروط التي حصّنت أيديولوجيا الطائفية السياسية وتحصّنت بها. وذلك في أيديولوجيا مهيمنة تُفسّر صمود الكيان وازدهاره بصمود نظام البازار المفتوح في المشرق. فكان أن همشت ليبرالية العصبية هذه دور الدولة والقانون لمصلحة تحكم زعماء الطوائف في حقوق وواجبات الأفراد داخل عوامها، ولمصلحة حصريات تمثيلهم في إدارة الدولة. حصريات تتجدد بفعل اعترافات متبادلة بينهم بأشكال مباشرة وغير مباشرة.

وبسبب تغييب العوامل الاقتصادية-السياسية والإقليمية-الدولية كمحددات لنشوء الكيان النظام يُعفي الخبراء الدوليين والكثير من الباحثين اللبنانيين أنفسهم، ليس فقط من حرج تحليل المحددات الخارجية الداخلية، لتعوق، إن لم نقل لتعذر، بناء الدولة والمواطنة، فيعفون أنفسهم من حرج المواجهة مع العصبية المتخصصة لسلطة الدولة وبلورة الرؤيا الجدلية لتجاوز ذلك التعوق أو التعذر، ومن المواجهة السياسية معها لتطوير فعالية النظام البرلماني عن طريق تعزيز الحركات النقابية والحزبية الملتزمة بأسس الوعي الديمقراطي العلماني.

وبسبب تغييب العوامل الاقتصادية-السياسية عينها، حصرت المقاربة الثقافية الوظيفية للباحث في الأسطر الأولى من مقدمة الدراسة بعنوان المواطنة والدولة الطائفية^(١) تعريفها للمواطنة بما يهيمن في تشكل الدولة القومية الرأسمالية المتطورة من سلطة (باتت شرعنتها في لبنان مستعصية بفعل تعذر توافق العصبية)، وقانون (يتمادى زعماءها بخرقه)،

وثقافة تعترف بالفرد وبمبدأ المساواة والعدالة، وبنمط حياة، في الوقت الذي يرجح في ظل الثقافة المهيمنة في لبنان والاعتراف بالهوية الطائفية للفرد كهوية أولى، إنتفاء ضرورة الاعتراف له بمبدأي العدالة والمساواة.

وفي هذا التعريف لعناصر الكيان المشترك (السلطة والقانون والثقافة ونمط العيش) الذي يشكل «فضاء المواطنة» يحلو لكاتب النص أن يتفاءل في مقدمته باعتبار أنه فضاء متوافر في لبنان أكثر مما يتراءى للبعض، يميل الكاتب إلى تجاهل نوعية الظروف التاريخية الإقليمية والدولية التي نشأت في ظلها تلك العناصر الأربعة. فتغيب عن نصه المحددات التاريخية لخصائصها اللبنانية. فتبدو عبر المقاربة الوظيفية الثقافية وكأنها من ثوابت النظام-الكيان اللبناني الذي يُفسر ذاته بذاته وضمن حدوده. ولا يُفسّر صموده وتجذُّده إلا من داخله «بإرادات النخب السياسية الطائفية لرفض الانفصال عنه»، والمعبر عنها في خطب بعض زعمائها في ظل الانتداب، ممن يدركون أن حضورهم السياسي لا يكبر إلا في دولة تحاصصية صغيرة تتكون من أقلياتهم الطائفية. ويغيب الكاتب بالتالي ما وراء تلك الخطب من المصالح والأهواء الداخلية-الخارجية. هذه المصالح التي لا يمكن أن تتحقق إلا في الحفاظ على نظام الليبرالية الطرفية التوافقية ضمن كيان تريده ملائماً لها. كيان يمثل جسراً يقوم عليه اقتصاد وساطة إقليمية لا يحكم إلا بتوافق مصالح الدول الأقوى البعيدة والقريبة مع مصالح القوى الطائفية الأقوى في الداخل، أو «العصبيات التي تتناهش الدولة ولا تؤمن بالمساواة السياسية والقانونية»^(١).

إن ترجيح أهمية العوامل التاريخية الإقليمية والدولية الاقتصادية والسياسية التي دخلت وتدخل في تشكل الدولة في لبنان، كما في الكثير من الدول الفقيرة في العالم، وفي تشخيص إمكانات تحقق المواطنة فيها لا يعني أبداً عدم وجود القناعة لدينا بتاريخية الكيان الموضوعية المتضمنة بالضرورة لخصائصه كوطن مميز. ولكن مثل هذه القناعة تشترط تعزيزه وازدهاره بسياسات تنموية تؤمن الترابط بين قطاعاته ومناطقه وتوفر الشروط القاعدية للتفاعل الثقافي الديمقراطي بين جماعاته وداخلها. وتعارض أيديولوجية الربط

المفتعل بين تاريخية الكيان من جهة، واقتنائها بضرورة تقديس النظام-البازار المنفلة من جهة أخرى. إنها القناعة التي تتماشى ورسوخ المبررات السياسية-الاقتصادية الداخلية والخارجية لضرورة قيام الكيان المنعكسة في النزوعات الثقافية للجماعات خواص وعوام رغم تبايناتها. نزوعات ترسخت على امتداد أكثر من ثلاثة أرباع القرن لم تهزها جاذبية الانتماء إلى الكيان المجتمعي السياسي السوري ولو توافرت فيه عناصر الثقافة المشابهة في التراث الثقافي والمعتقدات.

إن القناعة التاريخية بضرورة بناء الكيان وبإصلاح النظام الاقتصادي-السياسي المعقوق لتقدمه تعني انتقال الكيان من وطن بالقوة إلى وطن بالفعل. ومثل هذا الانتقال من اقتصاد البازار إلى الاقتصاد الاجتماعي الوطني القادر على استيعاب الموارد البشرية اللبنانية وقدراتها التنافسية. ومثل هذا الانتقال لا يتم إلا بالتوازي بين اتساع الخيبة داخل عوام الطوائف من نخب عصبياتها وأطرها الأهلية من جهة، وتنامي النخب الديموقراطية في الأطر الحزبية العلمانية والأطر المدنية فعلاً من جهة أخرى. هذه الأطر القادرة وحدها على تحقيق العدالة المؤسسة للمواطنة بخلاف ما تجهد نخب الطوائف الدينية المحافظة والمسيحية منها خصوصاً، في تقديس الكيان ومعه النظام تقديساً يحول دون تطويره ويقود إلى تعبئة عوام الطوائف لمواجهة بعضها البعض وتدمير الموارد وتهجير الشباب.

إن انتفاء وجود الانتماءات الجاذبة خارج حدود الكيان لا يكفي، كما يفهم من نصوص التقرير اللبناني للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لتأمين استقرار النظام السياسي ولتوقف العصبيات عن تناهش الدولة في ظل هذه الليبرالية الطرفية المترهلة المهمشة لحضور دولة القانون والمؤسسات الضامنة لتحقيق المساواة وإعادة بناء الاقتصاد المترابط القطاعات، من خلال سياسات حمائية انتقالية وبرامج تنمية تمكّن من المنافسة في الأسواق المفتوحة. إن تعويق مثل هذا الإصلاح الاقتصادي السياسي واستعصاءه في ظل التحاصص الطائفي لأطراف سلطة اتفاق الطائف، يصعب علينا فهم تفاؤل كاتب النص بحتمية الوصول إلى الديموقراطية. هذه الديموقراطية التي يدرك ونذكر أنها «في كل الأحوال مستقبل المواطنة اللبنانية وأن عقل المساواة عقل الدولة»، وأن مثل هذا العقل لا يكفي أن يكون عقل حوار وحسب.

النزعات في إدارة وتمويل التنمية

نذكر بدايةً بأن لمفهوم الإدارة مضمونين:

١- مضمون أول شائع يُشير إلى جهاز العاملين المتراتب الكفاءات والأدوار لمتابعة إجراءات التنفيذ اليومي لمخطط المشروع أو البرنامج التنموي. وهو مضمون يُعبّر عنه في مؤسسات العمل والتنظيم بالـ«Administration» ويغلب فيه توصيف الأدوار (Job description) في تنظيم التنفيذ وفق نصوص وقواعد تزيد من تحصين مكانة الأفراد كلما علت مواقع مسؤولياتهم في تراتبية الجهاز.

٢- ومضمون ثانٍ أقل شيوعاً خارج أوساط قطاع الأعمال المتطورة يُشير إلى مستوى أعلى من الكفاءة العلمية المنوط بها الاهتمام بتخطيط الاستثمار الأفضل للموارد وتجديدها بهدف تحقيق الأهداف العامة والمباشرة، ويقوم على الإبداع والاستشراف. وهذا المضمون لمفهوم الإدارة يُعبّر عنه في مؤسسات العمل والفروع الجامعية المعنية بأبحاثه بالـ«Management»، ويغلب فيه توصيف أدوار العاملين لناحية الإبداع في وضع برامج مميزة لإدارة المؤسسات لرفع إنتاجيتها.

ومن المفيد أيضاً، أن نذكر بأن المضمون الأول لإدارة البيروقراطية التنفيذية سواء على مستوى المؤسسة الخاصة أو على مستوى المؤسسة الحكومية، هو مضمون ظل يستند حتى الربع الأخير من القرن العشرين إلى منطق تنظيم مركزية السلطة المترسخ تاريخياً في الثقافة الفرنسية حسب قول (Michel Grozier)^(١). غير أن هذا النظام البيروقراطي في الإدارة المستند أيضاً إلى ما يُسمى أسلوب الفوردية أو التaylorية في التقسيم التقني للعمل في شركات التصنيع، والذي لا يقوم على ميول وتمايزات الأفراد داخل فريق العمل، بات

يُعتبر مسؤولاً في عالم اليوم، عن هدر الموارد بفعل الخلل (Disfonctionnement) الذي لا بد من حدوثه بين منظومة الوظائف والموظفين داخل الجهاز الإداري، حيث يسود الروتين، وحيث استطاع الضغط النقابي والحزبي اليساري أن يحقق مكسب الثبات الوظيفي وتطبيق قواعد وإجراءات الإنتاج بغض النظر عن غاياتها في تحقيق الأهداف المباشرة والعامّة لعملية الإنتاج الملحوظة في التخطيط. وقد تعزز هذا النظام البيروقراطي بفعل توسع مكتسبات العاملين. وهي مكتسبات تتزايد تكاليفها وترفع من نسبة تكلفة العمل في إجمالي التكاليف لإنتاج المنتج أو الخدمة وتقلل من منافسته في الأسواق المفتوحة في مواجهة منتج مشابه آتٍ من بلدان يرتبط فيها خفض كلفة المنتج، سلعة كان أو خدمة، بخفض تكلفة العمل المأجور في مقابل رفع نسبة مردود رأس المال.

في مواجهة مركزية الموديل الإداري البيروقراطي الفرنسي كانت تكثر في الولايات المتحدة الأميركية الدراسات التي تستند إلى نزعات ثقافية-نفسية تشجع التفاعل العلائقي المباشر بين العاملين الأقدر على التفاعل المهني من جهة، وتحفزهم من جهة أخرى، على المنافسة فيما بينهم للحصول على الأجر الأفضل خلال أطول فترة ممكنة، تصمد خلالها قدراتهم التنافسية بعيداً عن نظام العقود الجماعية الضامنة للمكتسبات، التي تفرضها النقابات والأحزاب على أرباب العمل والإدارة في النظام البيروقراطي. وشكلت تلك الدراسات ولاتزال تشكل الموضوعات الرئيسية لما يُسمى علم التسيير الاستراتيجي والتكتيكي لإدارة الموارد، وهو علم بات يُعرف اليوم بالفرنسية كما بالإنكليزية بمصطلح «Management».

وغني عن البيان أن السعي الدؤوب للبراليين الكلاسيكيين وللنيوليبراليين في الولايات المتحدة إلى تحرير الأسواق وحركة الاستثمارات والمنافسة فيها، وبينها تحرير يضمن دائماً ترجيح نسبة مردود رأس المال على نسبة قيمة العمل في معادلة القيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة الواحدة، هو الذي أدى إلى تحول في الأنظمة الإدارية الهرمية والمركزية للتشغيل في فرنسا وخارجها. وكانت الصعوبة الأيديولوجية في التحول عنه قد أدت في الاتحاد السوفياتي إلى تعزز البيروقراطية في إدارة الإنتاج والدولة وأدت من بين عوامل خارجية وداخلية أخرى إلى ركود اقتصاده.

غلبت على مفهوم التنمية، بعد ثمانينيات القرن العشرين وبترويج واسع من أدبيات المنظمات الدولية والدول الغنية، توصيفات جديدة كان أبرزها وصفها بالبشرية أحياناً وبالإنسانية أحياناً أخرى. تتقارب هذه التوصيفات في معارضتها الحادة لتوصيف التنمية بالاقتصادية باعتبارها نهجاً فُرض على الناس سواء في أنظمة اقتصاد السوق أو في أنظمة اقتصاد الدولة. وبأنه نهج قصر اهتمامه على مراكمة رأس المال مختزلاً حاجات الإنسان بالماديات المعيشية ولم يُعر انتباهاً لحقوقه في المشاركة السياسية والاختلاف الثقافي. ومع توسع ترويج الإعلام الفضائي والنشر الأكاديمي للثقافة النيوليبرالية افتُعل التناقض بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية البشرية والإنسانية في مغالطة رَوَّج لها خبراء الديمقراطية النيوليبرالية في طروحات غير واقعية وغير تاريخية: فقد اعتمدوا الترويج لوجوب تحقق النمو الاجتماعي مُتلازماً (Synchronique) مع تحقق النمو الاقتصادي، وذلك تمثلاً بالتلازم الملحوظ الذي انتهت إليه المجتمعات الرأسمالية الصناعية بعد اجتيازها الممرير في مجتمعاتها ومجتمعات البلدان الفقيرة خلال قرن ونصف قرن لمراحل الثورة الصناعية. مراحل شهدت خلالها ترسخ النمو الاقتصادي وبلوغه، حوالى منتصف القرن العشرين وليس قبل ذلك، مستوى من تطور القوى العاملة وأحزابها، فرض على الحكومات التحول إلى تشريعات العمل والانتقال إلى نظام دولة الرعاية الاجتماعية وإلى مرحلة بات مستويا النمو يتحققان في مسار تواكبي كضرورة بنيوية-تاريخية يفرضها المنطق التكاملي لتطور كل منهما.

وتناسى أولئك الخبراء أن أيَّ تكامل ملحوظ اليوم بين أبعاد النمو المختلفة في المجتمع لم تتوصل إليه البلدان الرأسمالية الكولونيالية منذ قرن ونصف قرن على الأقل إلا بعد أن تحملت خلالهما الطبقات الشعبية مراحل صعبة من الاستبداد والاستغلال. وأن حركة التعاقب (Diachronie) بين النمو الاقتصادي الأسبق والنمو الاجتماعي المرتبط به كشرط لتطوره سبقت حركة التلازم (Synchomie) ليس في الرأسماليات الصناعية

الأوروبية وحسب، بل حتى في الرأسماليات الصناعية الحديثة المتطورة في اليابان وجنوبي آسيا. كما وتناسى خبراء التنمية النيوليبراليين أن التلازم المرتجى في الربط العضوي التكاملي بين أبعاد التنمية في ظل التعددية السياسية والأسواق المفتوحة قبل تحقيق مستويات عالمية من المنافسة وقبل قيام حكومات سياسية مستقلة فعلاً، هو مجرد طوباوية تروجها الأدبيات النيوليبرالية في التعبئة حول ما تسميه بـ«التنمية التشاركية» التي توجهها لنخب الفئات الوسطى المحبطة في البلاد الفقيرة بفعل عواقب اقتصادات السوق، سواء في الليبراليات الطرفية أو في اقتصادات رأسماليات الدولة المُسمّاة اشتراكية على السواء.

إن التبشير بالتزام الدول الغنية بالمساهمة في تحقيق أهداف الألفية الثالثة على الصعد التعليمية والاقتصادية والغذائية والإسكانية والبيئية والصحية وفي تخفيض معدلات التدهور المعيشي في البلدان الفقيرة إلى النصف عام ٢٠١٥ لم يتحقق بشهادات وردت في نصوص البنك الدولي^(١) وفي نصوص منظمة الإسكوا^(٢). وقد ورد في تقرير الإسكوا أن الفقر تزايد في إفريقيا وفي البلدان العربية، حيث لوحظ أن النمو الذي تحقق يتزامن مع تزايد التفاوت في توزيع المداخيل وفرص العيش: ففي الأردن على سبيل المثال، لوحظ «أن مستويات الدخل ارتفعت بنسبة ١١,٣٪ بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦ مقابل ارتفاع تكلفة المعيشة بنسبة ١٩,٧٪ وترتفع النسبة أكثر لدى الأسر الأكثر فقراً بسبب ارتفاع نسبة تكلفة الغذاء داخل إجمالي تكلفة المعيشة لديها بفعل طفرة أسعار ٢٠٠٧-٢٠٠٨».

اختلاف طبيعة المخاطر ومصادرها في إدارة التنمية الاجتماعية

يتضاعف حجم المخاطر التي يولدها تحرير الأسواق في الليبراليات الطرفية على فرص استثمار مواردها المختلفة ولا سيما منها الموارد البشرية الشابة. وتتفاقم هذه المخاطر في ظل الإدارة البيروقراطية للخدمات الاجتماعية المتدهورة في القطاع العام،

(١) تقرير البنك الدولي عام ٢٠٠٤ صفحة ١٢.

(٢) التقرير الثاني: السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة، الصادر عن الإسكوا، تشرين الأول/أكتوبر

محفزة بذلك احتكارات القطاع الخاص لتنقّض على الاستثمار في هذه الخدمات. وينعكس ذلك في الإدارة غير الحكومية المعنية ببرامج التنمية الاجتماعية ومشروعاتها، ولاسيما في المجتمعات التي تتعدد فيها الأطراف الممولة أو المانحة. وهي أطراف تختلف طبيعة مناهجها في إدارة التنفيذ وحدود الشراكة باختلاف مقاصدها الإنسانية المسيّسة غالباً. فينعكس هذا بدوره على أدوار للمنظمات المحلية الشريكة المعنية بالتنفيذ، وينعكس من ثمّ في موقف الجماعات السلبية ممّا يُسمى المشاركة في المشروعات التنموية التي تستهدفها. وهي هنا جماعة محلية أو منطقة تعانيان غبناً أو تهمة شأ خدماتياً وإنتاجياً وثقافياً يحول دون تمكنهما من محاسبة الدولة عن التسبب به منذ زمن ويحول دون مساءلة المنظمة الحكومية وغير الحكومية المتدخلة لمعالجته، وخصوصاً عندما تكون المنظمة المحلية الشريكة المنفذة المتدخلة لمعالجة التهميش تتحصّن بدعم مباشر أو غير مباشر من مواقع مقررة في الدولة.

اختلافات قدرات المنظمات المتدخلة وعلاقاتها

يمكننا أن نعرض هذه الاختلافات ونتائجها في ممارسة إدارة مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما يلي:

أولاً المنظمات الحكومية: ويأتي في طليعة هذه المنظمات تلك التي تتبع للوزارات المعنية بخدمات الرعاية الاجتماعية تحت مسميات مختلفة (الشؤون الاجتماعية أو التنمية الاجتماعية أو الإدارة المحلية أو ما شابه)، ويلاحظ أن المراكز في هذه المنظمات الحكومية يخضع توزيع الأدوار فيها لمنطق الزبائية السياسية. وهي تعمل وفق صيغتين:

١- صيغة العمل منفردة:

- وهنا يحكم قدراتها على تنفيذ المشروعات أو البرامج تركيب فريق العمل الذي تبرز فيه تعيينات المقربين من المفاتيح المحليين للزعامات وتراتب مسؤولياتهم في إدارة المراكز. ولا يقوم توظيف العاملين فيها غالباً على توصيفات علمية ومهنية تمكّن من تحديد الأدوار وتسهّل تطبيق معايير المكافأة أو المحاسبة لكل منهم، فيواصلون، والحال هذه، ارتهاناتهم الدائمة للزعامات التي تعينهم وتحمي

قصورهم المهني واستمرار ترزق عيشهم من الوظيفة وتُبعد عنهم كل تعرض للمساءلة والتقويم من أي جهة أتى.

- كما يغلب منطق الزبائية في اختيار الجماعة المستهدفة من وراء تنفيذ المشروع وهذا ما يجعلها غير معنية بالمشاركة المادية أو العينية ولا حتى بالمشاركة في توفير شروط استدامة المشروع الذي نُفذ لصالحها، طالما أنها تعتبر أن المشروع الذي تحظى به ليس إلا دفعة على حساب ولائها الانتخابي حتى وإن كان قد تمّ اختياره وفق معايير موضوعية وحسب، من قبل الإدارة الحكومية أو من قبل أي جهة مانحة تلبية لحاجة ملحة لديها.

٢- صيغة الشراكة الحكومية في تمويل الإنفاق الرعائي والإغاثي مع منظمات أهلية متنفذة: وهي صيغة يُبرر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ ضرورة اللجوء إليها بالقول: «فالدولة القومية أصبحت الآن أصغر كثيراً من أن تقدر على الأشياء الكبيرة وأكبر كثيراً من أن تقدر على الأشياء الصغيرة». حيث يتم تنفيذ برامج تأهيل وتمكين متنوعة للمجتمعات والجماعات المحلية الفقيرة، تُرصد لها تقليدياً في حصة الوزارة المعنية من الميزانية مبالغ مقطوعة، يُراعى في إنفاقها أنواع مختلفة من الالتزامات الزبائية في التعاقد مع المنظمات الأهلية. وهي منظمات تنشأ غالباً من قبل القوى الطائفية أو السياسية المحلية خصوصاً للإفادة من المبالغ المرصودة في ميزانية الوزارة التي تعجز سياسياً عن متابعة مدى تقييد الجمعيات المنفّذة ببنود العقد ولا تُقيم وزناً للتقويم الفعلي لمخرجاته من النتائج المنتظرة. ولا غرابة في ملاحظة ازدواجية تنفيذ البرامج الرعائية عينا التي تنفذها المراكز الحكومية والمنظمات غير الحكومية المتعاقدة أو غير المتعاقدة في الوقت عينه وفي المجتمع المحلي عينه دونما تنسيق وظيفي أو تكامل في الكثير من القرى أو الضواحي عينا.

٣- صيغة التمويل الحكومي المشارك مع التمويل الأجنبي. تخفيفاً للفقر المتفاقم إثر تطبيق سياسات تحرير الأسواق والتكييف الهيكلي لاقتصاديات بلدان الجنوب، اعتمدت المراكز المالية الدولية والأجنبية (البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الأميركية وحكومات الدول الشمالية الغنية) هذه الصيغة بعدما أشهت تلك المراكز المالية عجوزات وإفلاسات حكومات الدول الفقيرة في مجال إكفاء الحاجات الأساسية لشعوبها.

وصيغة التمويل التشاركي في تنفيذ البرامج التنموية هذه هي صيغة أكثر طموحاً، وبالتالي أكثر تطلباً للخبرة مبدئياً في نصوص التعاقدات مع الحكومات، يَصْرُ فيها المانح الأجنبي أو الدولي على مبادئ وإجراءات يفرضها في مجال المحاسبة والتدقيق على الإدارة المركزية الوطنية الشريكة المعنية بالتخطيط التنموي (وزارة أو مجلس إنماء وإعمار كما هو الحال في لبنان)، وفق منهج يعتمد خبراؤه مسبقاً في مهماتهم التنموية. إنه المنهج الذي يُغَيَّب عنه الفهم السوسيوانثروبولوجي للصعوبات الثقافية السياسية التي يواجهها المتدخلون الأجانب كما الحكوميون غالباً في شد أنظار ما يسمى بالفعاليات المحلية المتنفة عن أنانيات التنفع الزبائني، باتجاه معايير الجدوى الإنمائية والاستدامة للمشروعات، وهي معايير لا بد من اختلافها بين منطقة وأخرى. ومن موقع التبعية والزبائية الخارجية قلّما تعترض الجهة الوطنية المفاوضة على مثل هذا النهج التكنوقراطي الذي يسوِّغ للوزير أو المسؤول الحكومي الأعلى ممارسة زبائنيته في تعيين بعض المقربين من بين العاملين في تقنيات المتابعة المكتبية. وهي تقنيات يبرزون أولوية إتقانها إلى جانب إتقانهم للغة الإنكليزية التي يستعينون ببعض من مفرداتها لإسكات من يعترض من الأهالي، أو من يرى مخاطر الاستعاضة عن ثقافة التنمية بتقنياتها المكتبية ولا أقول الميدانية. فتتحدد بمقتضى هذه المنهجية المسقطة على البرامج شروط تتعلق بتحديد أولوية المناطق والجماعات المستفيدة وبتحديد التزامات الشريك المحلي التنفيذي (بلديات وتعاونيات، أو منظمات أهلية محلية...الخ) وبتحديد إجراءات مناقصات التوريد. وبالإضافة إلى هذه التحديدات المفروضة على التمويل الأجنبي (اتحاد أوروبي، أو وكالة التنمية الأميركية كمصادر رئيسية للمنح في مجال التمكين المحلي والتأهيل)، وتكيفاً مع مذكرات التفاهم بين الشريك المحلي التنفيذي من جهة (البلدية مثلاً) وبين الجهاز الحكومي اللبناني المُنَاط به تطبيق

مضمون مذكرة التفاهم ومتابعة تنفيذ إجراءات التعاقد والصرف من جهة أخرى، يعتمد هذا الجهاز وتحت إشراف شركة أجنبية أحياناً، ينيط بها بروتوكول الشراكة بين الدولتين مهام الإشراف التقني على تنفيذ مراحل البرنامج والمشروعات، وعلى سلامة المتابعة المكتبية لتطبيق نصوص مذكرات التفاهم مع الشركاء المحليين. وفي مثل هذا البرج البابلي للشراكة الزبائية:

- بين أنانية الفعاليات أو المتنفيدين في سياسة المجتمع المحلي المستفيدين داخل المجالس البلدية أو التعاونيات من جهة أولى. وهذه فعاليات تكتفي بالمباهاة بتوقيعها مذكرات التفاهم لتمويل تنفيذ مشاريع مُكلفة نسبياً في قراها ولا يجرها الالتفاف والتسويق للذان لحقاً بالتزاماتها لمعايير جدوى التنفيذ واستدامة عيش المشروع طالما أنها تعودت في التعامل مع الأجهزة الحكومية وعبر المداورة في التنفع الزبائي من تمويلات مشابهة منذ عقود طويلة.
- وبين زبائية المنفيدين الحكوميين وغير الحكوميين من جهة، وزهو المتابعين المكتبيين بمهاراتهم التقنو- لغوية من جهة ثانية.
- وبين تكنوقراطية خبراء في المنظمات المانحة يرتاحون لمجرد نجاح مهمتهم في إنجاز الإشراف على صرف ميزانية المشروع أو البرنامج ضمن المدة الزمنية التي سبق لهم والتزموا بها أمام إداراتهم المانحة من جهة ثالثة.
- وبين جماعات مغلوقة على أمر تهميشها يترسخ إذعانها لمنطق الزبائية المتجدد في ما يمكن أن نُسميه تنمية ثقافة استثمار التخلف من جهة رابعة.

قضايا بارزة تواجهها إدارة التنمية الاجتماعية

عندما تُفهم التنمية بأنها منظومة سياسات تعتمد على الحكومات وفق استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى تحقق الاستثمار الأفضل والمستديم للموارد البشرية والطبيعية والاجتماعية والثقافية للجماعات والمناطق، سياسات تُنمي قدرات الجماعات على المشاركة في ترتيب أولويات حاجاتها وبلورتها في برامج تضمن لها تحسيناً مضموناً لمستويات عيشها،

فإن هذا الفهم لمنطق التنمية لا بدّ له من أن يتواجه مع منطق السلطة القائمة في بعض بلدان الجنوب المتفاوتة الفقر ومنها لبنان، حيث تغلب العلاقات الزبائية في الربط بين الانتماءات العصبوية المحلية والولاءات السياسية للزعامات المتحاصصة والقبضة على السلطة المركزية. وتتمثل هذه المواجهة في قضايا وتعيقات أبرزها:

أولاً على الصعيد التشريعي

١ - التشريع في بناء المؤسسات العاملة في التنمية المحلية

إن التشريع الذي يحكم تنظيم عمل الأجهزة الحكومية تغلب عليه الميول الشديدة إلى المركزية والحصريّة. وهي ميول لا يمكن تجاوزها في الإدارات القابضة على الشؤون والتعاملات المحلية التي تقوم بها البلديات أو التعاونيات أو الجمعيات الأهلية بسبب تدخلات سياسية تعزز العلاقات الزبائية.

ويلاحظ التعويق الذي تتسبب به التشريعات أيضاً، على صعيد صياغة القوانين النازمة للبلديات. ويتمثل هذا التعويق في لبنان مثلاً، بإعطاء القرى التي يقل حجم سكانها عن ألف نسمة الحق بانتخاب مجلس بلدي. وغني عن البيان أن رصيد السكان المقيمين بعد النزوح والهجرة يحوّل عمليات الانتخاب إلى مجرد تحاصص لعدد الأعضاء بين عصابات الأجباب والعائلات المتحزبة وغير المتحزبة. إن مجلساً بلدياً بهذا المستوى من التمثيل والتأثير المحلي المحدود يجد نفسه مضطراً، في ظل قانون انتخاب يعزز المركزية لصالح الزبائية، أن يتعامل مع الأجهزة الحكومية في القضاء والمحافظّة وصولاً إلى الوزير من خلال مفاتيح الزعامة السياسية.

والجدير بالذكر أن التشريع المختص بما يُسمى اتحاد البلديات والذي ساهمت الزعامات في تسهيل التراخيص له في المناطق، بحجة الحصول على نسبة إضافية من استحقاقات البلديات من أصل الرسوم المقتطعة من قبل وزارة المال لصالح البلديات وبحجة تمكين البلديات الصغيرة من اللجوء إلى قدرات بشرية فنية وإلى تجهيزات آلية تفتقر

إليها عادة. إلا أن هذا التشريع لم يُمكن من تجاوز الأعطال التي يسببها القانون البلدي. وذلك لأنه لم يُضف إلى التجربة اللبنانية أية قدرات تنموية إضافية للبلديات الصغيرة التي تجمع مفاتيح العائلات وتسهّل التحكم بقدراتهم الانتخابية. وهنا نُذَكِّر بإقدام حكومات عربية، كما سبق وأشرنا في مكان آخر، ومنها الحكومة الأردنية التي تحول التشريع فيها من النطاق البلدي العقاري السكاني الصغير إلى النطاق البلدي الموسع، والحكومة العراقية التي حصرت نطاق الإدارة المحلية بمجلس الناحية المعادلة لنطاق القضاء في لبنان.

كما يُلاحظ هذا التعويق التشريعي في تشكيل عمل الجمعيات الأهلية وأدائها، ولاسيما في غياب النصوص المدققة بمدى استيفائها الشروط البشرية والتجهيزية الملائمة لتنفيذ الأهداف المتخصصة في الخدمات الاجتماعية والتأهيل التنموي. وتتزايد سلبيات التعويق التشريعي في التعاقد مع الجمعيات الأهلية، سواء من طرف الوزارات المعنية بالرعاية الاجتماعية أو بالتنمية المحلية، أو من طرف المانحين الأجانب، بسبب عدم الاشتراط الجدي لحيازتها مستويات التخصص العلمي والمهني في توظيف العاملين فيها ولمستويات خبراتهم في تنفيذ المشروعات والبرامج التي سبق وتعاقدت على تنفيذها. وغالباً ما تكون تلك الجمعيات الأهلية من الفئة التي تتمتع بحظوة طائفية سياسية تعفيها من دقة الشروط في التوظيف، ومن تبعات الجدية المهنية في متابعة وتقويم ما تنفذه من عقود الخدمات.

يُلاحظ ذلك النقص في النصوص المدققة في مدى استحقاق الكثير من أصل ٥٠ جمعية تحوز في لبنان على سبيل المثال تصنيف «جمعية ذات منفعة عامة»^(١). وهذا ما يعطيها الحق في الاستعفاء من دفع رسوم مهمة. كما يلاحظ أيضاً النقص التشريعي المُدقّق في الترخيص والمتابعة لمدى واقعية الأهداف الرعائية غير المسيّسة لحوالي ١٠ جمعيات، وللأهداف الفعلية لمشروعاتها بعدما استفاد مؤسسوها السياسيون غالباً من

(١) كما ورد في مجلة الشهرية، التي تصدر عن شركة «الدولية للمعلومات» العدد رقم ٥٨ - آب/أغسطس ٢٠٠٨ صفحة

هذا النقص فعمدوا إلى الترخيص لها تحت تسمية وقفيات مدنية للخدمات الاجتماعية (Foundations)، دونما تقييد بأصول التخصص والتمأسس وتقاليدها المعتمدة في الوقفيات المشابهة في أميركا وأوروبا لجهة توزيع المقاعد في تشكيل مجالس إدارتها، أو خصوصاً، لجهة من تعود إليه أملكها إذا ما أقدم مجلس إدارتها على حلها. فيلاحظ أنها تعمل وأحياناً كثيرة تتلقى المنح، كمثل أي منظمة غير حكومية، وتستثمر مشاريعها في مجال تنمية الموارد المحلية لأغراض سياسية انتخابية مباشرة.

٢ الخيارات الماكرو اقتصادية المعوقة لجدوى مشاريع التنمية القطاعية والمحلية

أدى التهاون في عقد معاهدات الشراكة الأوروبية والعربية وفي المفاوضة من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية إلى استعجال تحرير الأسواق في البلدان الفقيرة، ومنها لبنان، حيث يرتفع العجز التجاري إلى حدود لا تشكل معها الصادرات أكثر من ١٢٪ من الواردات. وينعكس ذلك في توسع المستوردات الإغراقية في الأسواق المحلية، مما يهدد مواصلة استثمار المزايا المناخية الزراعية ويؤدي إلى التوقف عن إنتاج المواسم اللبنانية وتصديرها، وإلى تهديد فرص تشغيل القدرات البشرية اللبنانية غير الفنية في الإنتاج الصناعي التحويلي، الذي يستوعب كثافة عمل عالية. ولم تربط الحكومات التي استعجلت، منذ مطلع التسعينيات، الالتزام المبكر بمعاهدات تنص على تحرير الأسواق قبل تنفيذ سياسات انتقالية تتدرج القطاعات الإنتاجية اللبنانية بفضلها نحو تمكينها من المنافسة غالباً في الأسواق الداخلية والخارجية. لذلك توسعت البطالة المعلنة إلى حوالي ١٥٪، وتوسعت آليات الإفقار، ولوحظ إقبال المانحين الأجانب والدوليين على تمويل جمعيات متفاوتة القدرات لتنفيذ برامج تأهيل مهني وإنتاجي، وتوفير قروض لتمكين صغار ومتوسطي المنتجين في قطاعات الزراعة والتصنيع والحرف قبل توفير الأطر المؤسسية الحاضنة لجدوى الاستثمار الصغير والمتوسط ولو لفترة انتقالية. وهذا ما يجعل المنظمات الأهلية الصغيرة منها والمتوسطة غير قادرة على مواجهة المنافسة الإغراقية والإفلاس وارتفاع تكاليف الإنتاج، إذا ما عمدت إلى التقييد بمواصفات الجودة المتوقعة منها.

تحرص الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ سنوات على اعتبار مؤتمرات الدعم المالي للبنان أنها فرص تاريخية لاستقرار بُناه الاقتصادية المتدهورة. وتحرص الحكومات «الشقيقة» و«الصديقة» في المجتمعين العربي والدولي من جهتها، على عقد هذه المؤتمرات لحماية الوجود السياسي المميّز والأدوار الإقليمية للقوى السياسية اللبنانية المتواجدة بالعنف المسلح بين حين وآخر. ويزيد في تاريخية هذه الفرص، أن دعم «الأشقاء» و«الأصدقاء» المالي للبنان يُعرض على أنه «غير مرهون بأي شروط سياسية يمكن أن تُفرض عليه».

ولكن يجدر التفريق داخل هذا الدعم الخارجي:

- بين هبات الدول الشقيقة وقروضها الميسرة مثلها مثل قروض الصناديق الدولية، بفوائد مخفضة وغير مخفضة من جهة،
- وبين قروض الدول الأجنبية «الصديقة» التي تتميز بأنها تستند إلى هواجس الحفاظ على النزعات الاقتصادية والسياسية المفرطة في ليبراليتها والمحمية من زعامات مهيمنة في الطوائف اللبنانية. هذه الزعامات التي دأبت، منذ ما يزيد على قرن ونصف القرن، في حماية الانفتاح الاقتصادي المفرط، وتتصارع على التحاوص في إدارة الحكم مخاطرة بمصالح جماهير طوائفها ومصائرها.

لهذا وذاك، ظلت قيادة الكيان والنظام اللبنانيين تُشكل، قبل الاستقلال^(١) وبعده خصوصاً، هاجساً يراود كلاً من الدول القوية في العالم وفي المنطقة العربية. وتبرز هذه

(١) لقد بادرت الدولة الفرنسية إلى بلورة هذا الهاجس في الخريطة التي وضعتها رئاسة الأركان الفرنسية عشية صياغة بروتوكول نظام المتصرفية ١٨٦١ وورد ذكر المباركة البابوية لهذه الخريطة على لسان رئيس جمهورية فرنسا الكسندر ميللران (A. Millerand) حسب ما ورد في رسالة إلى المونسنيور النائب البطريكي عبد الله خوري رئيس وفد لبنان إلى مؤتمر الصلح في باريس. ويمكن مراجعة نص هذه الرسالة في مطبوعة صادرة عن الحركة الثقافية في انطلياس بمناسبة اليوبيل الماسي لإعلان دولة لبنان الكبير. 368

الهواجس في مراهنات هذه الدول على مزايا موقع الكيان وعلى إمكانية استثمار تعدده الطائفي وتنوعه الثقافي في خدمة سياساتها ومصالحها الإقليمية. كيف لا وهو الكيان الذي تحصنت فيه ليبرالية اقتصادية مغرية للشطّار من رجاله في أسواق المال والأعمال. وتحصّن فيه تهجين ثقافي كوسموبوليتي يرتاح الغريبيون لما يجدون فيه من مجتمعات العرب، ويرتاح العرب لما يجدون فيه من بعض حياة الغرب. ولهذا نلاحظ:

أولاً، أنه كان ولا يزال لثقافة النخب السياسية اللبنانية، المتميزة إقليمياً، تأثيراتها الفاعلة والمحرّجة في أوساط النخب العربية الحاكمة والمعارضة على السواء. وكان للثقافة الاجتماعية والمعيشية اليومية المعصرنة لهذه النخب تأثيراتها المرغوبة والمغرية، في الأوساط الشبابية العربية. ولهذا تكرر هذه النخب، ولا سيما الأجيال الشابة منها: «أن لبنان هو وطنها الثاني الصعب الاستبدال، وأنه لو لم يكن موجوداً لكان يجب أن يوجد».

و نلاحظ ثانياً، أن استقرار القيم والتوجهات النيوليبرالية في المجتمعات والأسواق الخليجية والإقليمية، ولا سيما بعد الانهيار السوفياتي، انعكس توسعاً في هيمنة القيم والتوجهات الليبرالية المُهجنة المتوطنة منذ ما قبل الاستقلال في إدارة الدولة والاقتصاد اللبنانيين، وفرض توسعاً في محاصرة تأثيرات القيم والحركات المعارضة المطالبة بتعديل هيكلية الاقتصاد وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

تؤثر فريدة تركيبات الثقافة والسياسة في لبنان في محيطه وفي المقابل تتأثر التيارات السياسية والأوضاع الاقتصادية فيه بالمواعجات المتفاقمة في هذا المحيط. وتُسَهِّل علاقات التأثير والتأثر هذه انتقال هذه المواجهات إلى ساحاته، مما يؤدي إلى تداخل بُناه السياسية والاقتصادية والبشرية. ويصل التداخل بفعل حروب داخلية-خارجية إلى حد تعريض ما تبقى من الأدوار الإقليمية الاقتصادية والسياسية لهذه البُنى والتركيبات اللبنانية في المشرق العربي. وهذا ما يدفع مراكز القرار الاقتصادي والسياسي في العالم وفي الدول العربية النفطية إلى الإسراع لإعادة ترتيب توازن القوى الطائفية الفاعلية في بُناه السياسية بما يُلّئم مصالح تلك المراكز: فتحت في ما سُمّي بمؤتمر باريس 369، كما في مؤتمرات سابقة، الحكومات

«الشقيقة» و«الصديقة» والصناديق الدولية على المساهمة في تكاليف إعادة البناء التي تقل كثيراً عن تكاليف استمرار تخلخل البنى اللبنانية وأدوارها الإقليمية. ويترجم ذلك الإسراع، من خلال دعم عربي، بهبات وقروض ميسرة الشروط على صعد التشريع الاقتصادي والتنظيم المالي خلال السنوات الخمس الأولى. ومن خلال دعم دولي بقروض حكومية ميسرة وقروض مصرفية بفوائد عادية طُرح في مؤتمر باريس-٣ (٢٠٠٦) تبرز فيها تلك الشروط مضافة إلى الشرط الأمني. وبعض هذه الحكومات تستعجل الاستقرار السياسي الذي ترغب فيه (كالولايات المتحدة وفرنسا والدول الخليجية)، وبعضها الآخر يشرط مواقيت التمويل الموعود بقدرات الحكومة اللبنانية على تنفيذ تعهداتها أمام المؤتمر (كندا واليابان وإيطاليا وألمانيا وغيرها). وهنا نُشير إلى ما ورد في تقرير لصندوق النقد الدولي من «تخوف لأن ثمة فشلاً في تحقيق إجماع وطني يكفل تطبيق الإصلاحات»، خصوصاً وأن الحكومة برمجت في حينه الإصلاحات الموعودة، وعلى رأسها الخصخصة، خلال السنوات الخمس اللاحقة، وتعهدت بأن تنخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٨٨٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٠٪ عام ٢٠١١. كما تعهدت بتسهيل عمل هيئة دولية حكومية لمتابعة تنفيذ التعهدات واستحقاقات تحويل الأموال الموعودة من الدول والصناديق. وقد أعلن أن هذه الهبات والقروض هي من أجل التخفيف من تفاقم تكلفة المديونية العالية، ومن أجل تراجع العجز واستقرار النمو في حجم الاقتصاد وتحويله إلى تنمية تضمن توسع فرص التشغيل والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ويجدر التذكير بأن عدم اقتران القروض بأي شروط سياسية مباشرة، كما يُقال، إنما يعود إلى اطمئنان الدول «الشقيقة» و«الصديقة» والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى أن الزعامات الطائفية الحاكمة والمعارضة كانت في لبنان، وأصبحت أكثر مما كانت عليه قبل الحرب الأهلية، مسهلة للاندماج في الأسواق العالمية، ولا حاجة لإعلان شروط سياسية يستثير جماهير عصبياتها لمواجهة سلبات هذا الاندماج.

لقد تحصّنت الليبرالية الاقتصادية المفرطة على الشاطئ الشرقي للمتوسط بفعل ما

تعاهدت عليه تلك الزعامات من تحاصص سلطوي يُخضع أي تغيير نوعي في إدارة الاقتصاد إلى توافق سياسي يحول دونه أحياناً حق النقض (الفيتو) المتمثل بعدم إضفاء الشرعية على أي تشريع يُناقض ميثاق العيش المشترك المُشار إليه في مقدمة الدستور. ويمكن أن تمارس هذا الحق أي زعامة معارضة مهيمنة في طائفتها ومدعومة من الخارج. ولهذا كان الترابط المُحكم بين ليبرالية النظام السياسي الاقتصادي من جهة، وبين تعددية الكيان الطائفي من جهة أخرى، وإلى الحد الذي تقترن معه نهائية الكيان بنهائية النظام.

وشكلت الليبرالية اللبنانية في نظر دول القرار الاقتصادي والمالي والأمني نموذجاً مثالياً للتعدد الطائفي وللانفتاح الاقتصادي والثقافي الذي يوفر لها منطقة حرة لنشر تكنولوجياتها وأيديولوجياتها المهيمنة، فتجد نفسها، والحال هذه، معنية مباشرة بمعالجة المآزق الدورية لليبرالية الحليفة كلما تهددت المقومات السياسية الداخلية للأدوار المنتظرة منها في المشرق العربي وجواره.

أجل، في مثل هذا السياق يمكننا فهم اهتمامات الدول «الشقيقة» و«الصديقة» التي تحظى بها الليبرالية اللبنانية التوافقية. ويمكننا أن نفهم منطق الطبيعة المتعولمة لمصالح الدول الرأسمالية المتطورة في رعاية الدعائم السياسية للأنظمة المتخلفة وترسيخها في بلدان الجنوب. إنها رعاية تستند إلى خبرات التكنوقراطيين في صياغة الخطاب الحكومي القادر على تمويه آليات التعويق الطائفي العصوي. هذا التعويق الذي يعطّل اعتماد المعايير العقلانية والمدنية في بناء المؤسسات الحكومية وتقييم أدائها. هذه المؤسسات التي تقدم للبعثات الدورية والفصلية المتخصصة لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعهدات في الإصلاح المالي والنقدي والتشريعي لا تضمن صدقية الالتزام الحكومي بتنفيذها. مع التذكير بأن مثل هذه الصدقية أصبحت، كما أُعلن في مؤتمر باريس ٣ على المحك.

وفي تقديرنا أن بعثات الخبراء الدوليين والدبلوماسيين الكبار ليسوا بغافلين عن هشاشة

الالتزامات، سواء لجهة التردد الحكومي في تشريع الآليات الملائمة، أو لجهة مستوى رشد الحاكمية، أو لجهة عقلانية كل من التنظيم الإداري الحكومي المركزي ومدنيته، غير أن تلك البعثات، التي تدرك ضرورة توافر هذا الشرط الذي لا بد منه لوضع تعهدات الإصلاح موضع التنفيذ، تنحو في تقاريرها إلى مؤتمرات المانحين ومراكز التمويل إلى الأخذ بأولوية المعايير السياسية في قرارات هذه المؤتمرات. وتدرك البعثات الدولية أن تراكم المديونية الناجم عن فشل الالتزامات الحكومية بتنفيذ التعهدات الإصلاحية في لبنان، لا يعني بالضرورة التوقف عن مواصلة الإقراض والمنح «لتلبية احتياجات البلدان التي لديها مؤسسات ضعيفة القدرات وبيئات سياسات غير مؤاتية حيث تكون هناك حاجة عاجلة إلى المساعدات الإنمائية ولكن لا يحتمل أن يكون لها أثر يُذكر، يستطلع البنك وسائل لتكييف أدوات تقديم مساعداته لتلائم الاحتياجات المحددة لتلك البلدان»^(١). فكيف إذا ما تعلق الأمر بإغاثة الليبرالية اللبنانية وبواقع مؤسساتها المستضعفة في بيئات سياسات إقليمية غير مؤاتية لقيامها بالأدوار السياسية المُنتظرة منها في المنطقة.

هكذا يمكن أن يستمر الفشل في أداء استثمار القروض والهبات ويتواصل الاقتراض ويتواصل معه دعم خدمته إلى حدود مستتكرة دولياً قد تتجاوز نسبة ١٨٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إنها حدود يتفاقم الفقر والتطرف معها وتكاد تهدد معها كيانية الدولة والسلام الأهلي. ومع ذلك تواصل كفاءات الخبراء الدوليين والمحليين جهودها التقنية في المطابقة:

بين التوجهات الحكومية من جهة، الهادفة إلى تخفيض أعباء الديون وصولاً إلى تمكين الدولة من تخفيض تكلفة خدمتها سنة فسنة، حرصاً على إبقاء ثقة أسواق المال بقدرتها على السداد، ولتمكينها من الاستثمار في شبكات البنى التحتية والاجتماعية التي تشكل شروطاً ضرورية ولم تشكل شروطاً كافية للنمو في لبنان.

وبين أسس استراتيجية البنك الدولي في تخفيض نسبة الفقر الذي كان يطاول في

خطه الأعلى حوالى ٣/١ السكان من جهة ثانية. وقد لجأ خبراء البعثات الدولية في الورقة الإصلاحية المقدمة من الحكومة اللبنانية إلى مؤتمر باريس إلى ابتداء السيناريوات القائمة على الربط التقني بين عشرين تعهداً من التعهدات التشريعية الإدارية والمالية والتنظيمية. وهي تعهدات تكرر طرحها منذ سنوات طويلة، ظل القارئ اللبناني يتوقف أمام صياغاتها الطموحة ونتائجها غير المضمونة تحت السقف السياسي المنخفض، وظل الخبير الدولي يكتفي بتخيلها وحسب.

وهنا نرى بأن الحكومات اللبنانية المتعاقبة والراهنه تكاد تكون متفردة في حظوتها لدى مراكز التمويل العربية والدولية. ولذلك نلاحظ أن هذه المراكز تميل إلى إعفاء المؤسسات اللبنانية الرسمية من الشروط التي يركز عليها البنك الدولي، في توجهه الجديد، منذ منتصف التسعينيات مع إدارة جيمس د. وولفنسون، ودُكر بها في مؤتمر التمويل من أجل التنمية المنعقد في مدينة مونتيري في المكسيك عام ٢٠٠٢ حيث نقرأ:

«أنه حيثما تطورت بلدان على وجه السرعة كانت أهم العوامل هي السياسات والمؤسسات وأنظمة الإدارة في البلدان نفسها. والمساعدات الإنمائية لا يمكن أن تحل محل الالتزام المحلي، لكن حيثما ساندت المعونات البلدان الملتزمة بالتنمية، فإنها ساهمت بشكل ملحوظ في تقدم التنمية»^(١).

ولا نضيف جديداً عندما نقول: إن السياسة تعريفاً هي الالتزام الحكومي بتنفيذ منظومة أهداف قابلة للقياس ومتكاملة لمصلحة جماعات أو قطاعات محددة خلال فترة زمنية محددة وبموارد محددة. واستناداً إلى هذا التعريف نرى أن مجرد إيراد عناوين التعهدات العشرين المشار إليها في الورقة اللبنانية المقدمة إلى مؤتمر باريس ٣ لا يُعفي الحكومة من نظمها في سياسات تنموية مرسومة وفق التعريف المشار إليه. سياسات يفترض بها أن تكون متشارطة الحلقات تُتيح لهيئة المتابعة الدولية، المنصوص عنها في قرارات المؤتمر، محاسبة مراكز القرار السياسي والتنفيذ الإداري على صدقية تعاطيها معها. غير أن مراكز

القرار الدولي في عالم اليوم لم تضمن تمكين الحكومة من تجاوز التعوق الذاتي المتمثل بالفساد الطائفي في الموالاة كما في المعارضة.

كيف يمكن محاسبة الزعامات الطائفية، وهي التي نجحت في تعطيل نمو النقابات المهنية والجماعات الإنتاجية المعنية الأولى بسياسات تنمية القطاعات والمناطق، ونجحت في تسعير العصبية المحلية واستقطابها كأطر بديلة تعبّتها ساعة تشاء؟ هذا مع العلم أن تلك الجماعات الإنتاجية العابرة للطوائف، هي المتضررة الأولى من توجهات الليبرالية المفرطة من فتح الأسواق بموجب اتفاقات الشراكات العربية والأوروبية والدولية قبل تنفيذ سياسات انتقالية تؤهل تلك الجماعات في مجالات المنافسة والتصدير، خصوصاً في قطاعي الصناعة والزراعة الحديثة والمصنّعة. وهما القطاعان الأكثر استيعاباً للعمالة بدرجات أهليتها كافة.

هكذا ذهبت التوجهات الحكومية بعيداً، في الورقة المقدّمة إلى مؤتمر باريس ٣ لدعم لبنان، في صياغة عناوين الإصلاح ومقتضياته التشريعية والتنظيمية. وإذا كان هذا لا يحول دون الارتياح إلى مستوى العقلانية والجدوى النظرية للكثير من الأهداف المقصودة في العناوين التعهدات داخل الورقة المشار إليها. إلا أن الممارسات الحكومية دأبت في التمييز بين الجراءة التكنوقراطية في صياغة الأفكار الإصلاحية وبين التردد وتناؤد السياسيين في الإقدام على توفير المستلزمات السياسية والإدارية لتحقيقها، ولا سيما في مجال وقف الهدر الزبائني عن طريق صناديق الدعم المناطقية التي أشارت إليها الورقة. وهي صناديق تتحكّم في إنفاقها الزعامات الطائفية، أو في مجال الهدر الإداري السياسي الفاضح والمزمن في إدارة الصيانة والجباية داخل مؤسسة كهرباء لبنان، على سبيل المثال وليس الحصر.

لقد شجع تغير الكثير من الظروف الدولية والإقليمية الحكومة اللبنانية على المزيد من الإفراط في ليبراليتها؟ وفي هذا السياق كان لا بد من طرح تساؤلات حول توجهات وتعهدات الورقة الإصلاحية التي قُدّمت إلى مؤتمر باريس-٣ في الشؤون الاجتماعية الاقتصادية:

- حول ما إذا كانت الحكومة اللبنانية مقتنعة بالضرورة الاقتصادية والوطنية لتنمية الزراعة والأرياف؟
- وهل أصبحت قادرة على سبيل المثال لا الحصر على إلغاء التسييس في دعم بعض الزراعات الأساسية؟
- وهل أصبحت قادرة على توفير شروط تشجع فرض الدعم الذكي من أجل تحديث زراعات أساسية أخرى وتمكينها من المنافسة والتصدير؟ علماً أن الزراعات الأساسية المُشار إليها توفر مداخيل رئيسية أو تكميلية لحوالي ٢٥٪ من السكان. وهؤلاء هم مزارعون يكدحون في غياب تشريع قوانين معاصرة لعلاقات استثمار الأرض (code rural)، ولتنظيم التعاونيات الإنتاجية المتخصصة، وفي غياب برامج للترابط التعاقدية داخل القطاعات الإنتاجية، تربط بين خدمات التجهيز والتحديث والتسليف والتسويق والتصنيع. وغني عن البيان أن التساؤلات المطروحة حول حظوظ القطاع الزراعي، هي التساؤلات عينها التي يمكننا طرحها حول حظوظ قطاعي الصناعة والحرف ومصيرهما في ظل الأسواق المفتوحة قبل تأهيل مؤسّساتهما الصغيرة في الضواحي والأرياف على المنافسة والصمود. وإذا كانت بعض القرارات قد نصت على إقراض بفوائد مدعومة لهذه المؤسسات، إلا أن الإفراط النيوليبرالي في ما يسمى تحرير الأسواق والارتفاع النسبي لتكاليف العمل والطاقة يضعف من القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق الخارجية.

لقد تواصل العرض في ورقة الحكومة اللبنانية إلى مؤتمر باريس وصولاً إلى «مقولة خفض التفاوت بين المناطق»، فلو حظ تكرار الكلام عن الإنماء المناطقي المتوازن دونما ربط بين خطط تنمية ماكروية لأجل متوسط مثلاً، يجري تطبيقها من خلال سياسات استثنائية تأهيلية وخطط خاصة لإعمار المناطق الأقل نمواً وبرامج ملائمة للتنمية التشاركية المحلية تنفذها جماعات محلية وتحضنها حاضنات تكنولوجية مدعومة من المؤسسات الحكومية والدولية المعنية. وهنا نرى أنه لا يجوز الكلام على دعم المشاريع والمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة مع غياب مثل هذه الحاضنات الفنية والتمويلية والتسويقية، في غياب القدرة على التنسيق حالياً بين منظمات حكومية ودولية وأهلية، وفي غياب حماية ولو انتقالية لتمكين هذه المؤسسات من الوصول إلى السوق، ومن توسيع قدراتها الاستيعابية على الحد من البطالة؟ وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن رغبة بعض المقرضين، وفي طليعتهم حكومة الولايات المتحدة، في حصر دعمهم التنموي بخلق فرص عمل وتخفيف الفقر عن طريق الإقراض الصغير، يقترن حكماً بحصر التنفيذ على الأرض بمنظمات أميركية لم تنجح غالبيتها بتوفير الإدارة الرشيدة لتثمين المشاريع الصغيرة واستدامتها. يضاف إلى ذلك أنه في غياب أي تخطيط، أو لنقل أي برمجة تكاملية، لم تجد تلك المنظمات نفسها يوماً مدعوة إلى تنسيق تدخلاتها المحلية مع سياسة متبلورة لأي وزارة أو مؤسسة حكومية.

وظل التساؤل يدور حول تعهد الورقة الحكومية، بأن الأسر التي ستزداد ساعات عملها الأسبوعية وسترتفع عطلتها الأسبوعية إلى يومين ونصف اليوم، ستمكن من الادخار والتثمين في المناطق خارج المدن وفي السياحة الداخلية وهي الأسر التي لم تُصَحَّح أجورها في القطاع العام على الأقل بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٦ الذي انعقد فيه مؤتمر باريس-٣ وما زال هذا التصحيح مطلباً ضاغطاً حتى العام ٢٠١٥ يُضاف إلى ذلك أن ٢٠٪ من أسر الأجراء غير الدائمين وصغار المزارعين كان متوسط دخلها لا يتجاوز آنذاك ٣٠٠ دولار أميركي بحسب معطيات الإحصاء المركزي لعام ٢٠٠٤. ويُلاحظ أن الورقة لا تفصل في ما تعد به من شبكات أمان اجتماعي ولا في إصلاح وظيفة وزارة الشؤون الاجتماعية، رغم تراكم الدراسات حول تقويم تطوير مهام مراكز الخدمات التابعة لها في المناطق^(١). وجدير بالذكر أن القسم المخصص في الورقة الإصلاحية لإصلاحات القطاع الاجتماعي، قد اعتنى بأدبيات دولية يرتاح لها المانحون في الوقت الذي اختزل الحديث فيها عن الإنفاق

(١) وكان آخر دراسة شارك في إدارتها الكاتب ضمن فريق شركة تيم انترناشيونال لمصلحة وزارة الشؤون الاجتماعية، بتكليف من مجلس الإنماء والإعمار بعنوان: سياسة واستراتيجية مراكز الخدمات الانمائية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣،

الاجتماعي إلى ما تنفقه الحكومة على البنية التحتية والإدارة لمرافق الخدمات الاجتماعية، وهو إنفاق لا يعبر بالضرورة عن مستوى إدارة الخدمات وجودها.

وفي هذا المجال بالذات: طُرح التساؤل غداة انعقاد مؤتمر باريس هل أصبح الحكم الطوائفي في لبنان قادراً على ترشيح القطاع العام، من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية داخله مع ما يترتب على ذلك من ضرورات الإنفاق على إعادة التأهيل، ومن رفع للأجور تغطي نفقات التكاليف الفردية لتغيير عناوين العمل الجديد واحتمالات تغيير السكن للأفراد الفائزين عن حاجات الإدارات والمدارس بصورة خاصة؟

وهل يستطيع الحكم في ظل التنافر السياسي السلطوي الطائفي القائم، أن يضمن الولاء المهني الموضوعي والشفاف في أداء الهيئات النازمة المعيّنة والمنوي تعيينها لمتابعة أداء المرافق المنوي خصصتها ومردودياتها على المواطنين وعلى الدولة؟

تقرير التنمية الإنسانية العربية في القرن الواحد والعشرين مقارنة قومية إرادية وتكنوقراطية للتنمية

على امتداد ربع قرن نجحت التقارير الدولية والإقليمية والوطنية الصادرة منذ مطلع التسعينيات عن المنظمات الدولية ومنها خصوصاً، برنامج الأمم المتحدة الإنساني في ترسيخ منظومة مفاهيم ومقاربات وفي بلورة مؤشرات حول ما تُسميه بالمعوقات والإمكانات المتشابهة للتنمية البشرية في مناطق العالم، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) العربية. وقد ترسخ انتشار هذه التقارير والدراسات حتى باتت تشكل مراجع لا غنى عنها للجامعيين والإعلاميين والباحثين على تفاوت نقديّة قراءاتهم لها. ولهذا بدت الكتابة سهلة في أدبيات ما يُسمى بالتنمية العربية على نهج الكثير من الخبراء الحكوميين والدوليين ممن يميلون إلى تجاوز حدود وخصوصيات ظروف كل بلد من البلدان العربية. وهي كيانات سياسية مضى ما ينوف على قرن من تشكيلاتها الديموغرافية والسياسية وعلى تفارقات خياراتها في بناء الدولة والاقتصاد والنظام السياسي.

أولاً في المقاربات القومية السياسية والإرادية لتعوق التنمية في الأقطار العربية لقد توطنت في التشكيلات السياسية للأقطار العربية لدى عوامها وغالبية نخبها المتوسطة، بوعي أحياناً كثيرة وبغير وعي، هويات الولاء والانتماء القطرية التي اقترنت بإحباطات تجارب بناء الدولة والاقتصاد المستقلين، مما سوّغ لأقلية من تلك النخب أن تُحمّل حكوماتها وزر ابتعادها عن وحدانية الهوية القومية العربية الأكبر، باعتبار أنها تحصّن سيادة الأمة وتضمن التكامل بين ثرواتها وأسواقها.

وشكلت هذه التطلعات الأيديولوجية أحياناً كثيرة مضمون خطابات نخب وأحزاب قومية معارضة في كل من أقطارها. غير أن حكومات الاستقلال السياسي، وخصوصاً في بلدان المشرق، وجدت في نكبة اغتصاب حقوق الفلسطينيين في وطنهم وتشريدهم إلى المخيمات في هذه البلدان ما يجب اعتباره وفق زعمها موضوع مواجهتها القومية الأول في التعبئة والإنفاق على التسليح وبناء البيروقراطيات العسكرية والحكومية. مواجهة حرصت الحكومات القطرية، المتعثرة بفعل تبعيتها، على إزاحة وعي العوام ونخبها المتوسطة عن آليات استبدادها وهدرها للشروات القطرية وعلى إشغال هذه العوام بإجراءات تجديد شرعيتها، بذريعة أولوية المخاطر المحدقة بالأمن القومي على مسألة التنمية القطرية. وفي موازاة ذلك جهدت تلك الحكومات على امتداد ثلثي قرن في ترسيخ هويات مجتمعية قطرية متنافرة، داخلياً ولكنها متحصنة بولاءات خارجية. وجاءت المنظمات الدولية المعززة بالخبرات التكنوقراطية العالية لمساعدتها في بناء مؤسسات الدولة القطرية وتنظيم وظائفها بما يمكنها من استيعاب أزماتها وإعادة إنتاج أنظمتها.

وجدير بالذكر أن هذه الخبرات الدولية كانت وما زالت، منذ مطلع التسعينيات تنظر إلى ما تسميه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، أي إلى إجمالي البلدان العربية كأقطار متجاوزة تشخص أوضاعها ومستويات نموها، فتصدر عنها الدراسات والتقارير الدورية وتعرض لما هو مشترك بينها من عجوزات ومن فرص استثمار لمواردها، دونما تطرق لا إلى الشروط السياسية التي تتطلبها تحقيق هذه الفرص على صعيد القطر الواحد ولا إلى الشروط السياسية التي تتطلبها عملية تحقيق فرص التكامل التنموي بين الأقطار العربية. ويذهب الخبراء الدوليون في ما يقترحونه على الحكومات القطرية من تثيرات مفترضة لقدرات مجتمعاتها الأهلية مقتبسين من منجزات تنموية في بلدان آسيوية أو أميركية لاتينية غير آبهين لاختلاف الظروف الجيوسياسية والدولية التي توافرت لتلك البلدان.

وفي مثل هذه المقاربات الإقليمية يتوافق نهج الخبراء الدوليين مع ظواهر ميول

الحكومات القطرية، التي تشجع الدراسات عن المشكلات العربية المشتركة بما يسوِّغ النَّأي بمسؤولياتها عن سياساتها التي راكمت أسباب أزماتها القطرية المزمنة، ويُسهل عليها التملص من تحمل أعباء مواجهتها متذرعة بالاستعصاء السياسي الموضوعي للتوافق بين جميع الحكومات العربية. وتُبرز هذا الاستعصاء باعتباره قائم على الرغم من تظاهراتها السياسية التكنوقراطية بالاهتمام المشترك بحاجاتها المتشابهة في مجالات الأمن القومي والغذائي والمائي والمواصلات، وعلى الرغم مما تظاهرت بالتوافق على تأسيسه من أطر مشتركة للتعاون على مستويات الوزراء المختصين لوضع الحلول المشتركة التي شغلت الخبراء خلال ما يزيد على ثلاثة عقود^(١). وتحاول هذه الحكومات إيجاد حلول تقنية على المستوى القومي لمسائل تسببت بها سياساتها القطرية. وبهذا تعتمد إلى إزاحة مسؤولياتها القطرية إلى نطاق قومي مفترض تهيم فيه المسؤوليات وتتواصل العجوزات. ومن تلك الحلول نذكر على سبيل المثال: المشروع القومي الذي أقرته القمة العربية لتوفير الأمن الغذائي لجميع البلدان العربية عن طريق تمويل استزراع منطقة الجزيرة في السودان التي تبلغ مساحتها حوالي ٢٥ ألف كلم مربع. وقد تعثّر تنفيذ هذا المشروع لأسباب عديدة كان من بينها صعوبة استدامة توافق الحكومات العربية على تنسيق تعهداتها لتنفيذ مشروعات بمثل هذه الأبعاد القومية من جهة، وعجز البيروقراطية السودانية ولاسيما في إدارتها الزراعية عن توفير أطر التخطيط ومتابعة تنفيذ البرامج من جهة أخرى.

رغم ذلك يواصل الخبراء الدوليون اعتماد المقاربات القومية الإقليمية لمعوقات ما يُسمى بالتنمية العربية وإمكاناتها، متجاوزين الحدود السياسية لخيارات الأنظمة القطرية ولمسؤولياتها في التسبب بإفشال برامج التعاون والتنسيق العربية، التي سبقت الإشارة إليها، ويُبرزون في تقاريرهم الدولية من المؤشرات الكمية أبلغها تعبيراً في التنبيه إلى خطورة عمق صعوبات التنسيق بين الدول العربية، ناثين بأنفسهم عن الإشارة إلى مساءلة خيارات أي حكومة قطرية بمفردها.

(١) وهنا نذكر بمشاريع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وصندوق الإنماء العربي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي

يتوقف الدكتور بهجت قُرني في المقدمة العامة للتقرير الذي أعده أمام «اللغز العربي» مستثيراً في القراء «التساؤل والاستغراب مشيراً إلى مفارقة» أن «قيمة صادرات النفط للبلدان العربية في السنوات العشرين (١٩٩٠-٢٠١٠) بلغت أكثر من ٦ آلاف مليار دولار أميركي ولكن استُخدم أكثر من ٢٠٪ منها في الإنفاق العسكري...». وفي السياق نفسه من التساؤل والاستغراب استعان الدكتور قُرني بما انتهت إليه «الكتب السنوية» لمركز دراسات الوحدة العربية، حسب اختصاره لمضامينها بعناوينها المثيرة، مشيراً إلى تفاقم الأزمة في عنوان «تحدي البقاء والتغيير» (٢٠٠٨)، وإلى العجز عن مواجهة هذا التحدي في عنوان «الأمة في خطر» (٢٠٠٩)، حيث يقتصر الاختيار على: «إما النهضة وإما السقوط» (٢٠١٠)، وقد ذهب في تعبيره عن هاجسه القومي التكنوقراطي إلى استثارة القارئ مستعيراً من علم اقتصاد الوحدة أو المنشأة مفهوم «تكلفة الفرصة البديلة» (Cost opportunity) وهو مفهوم يستعصي اعتماده لقياس مدى ما تخسره الأمة العربية من «نتائج مرجوة أو متوقعة جراء عدم استثمار مواردها في مجالات منتجة».

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المقاربة القومية التكنوقراطية المعتمدة في التقرير، موضوع قراءتنا، هي مقارنة تقتصر على وصف المعوقات المتشابهة والإمكانات المتشابهة بين الأقطار العربية، يكثر اعتمادها لدى الخبراء الدوليين مع تفاوتات تعمقهم في التأشير عليها والربط بينها. ولكنها تستند بمجملها إلى ما يُسمى بالنهج الفينومينولوجي القائم على الدراسة الوصفية للتجارب المعيشة والمتداولة في المحيط المدرّس ولا تقوم على تنميط تجريدي للتجارب (Idéal - type) كما هو الحال في المقاربة التنظيرية لماكس فيبر.

(١) التنمية الإنسانية العربية في القرن الواحد والعشرين أولوية التمكين، لمجموعة من الباحثين، إعداد وتحرير د. بهجت قُرني، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الجامعة الأميركية في القاهرة، بيروت ٢٠١٤، ص ٦٩-

إن مثل هذا النهج الظاهراتي التكنوقراطي يقوم أيضاً على تجاوز حدود الحقل الاجتماعي القطري لظواهر تعوق التنمية في كل من البلدان العربية، وهو حقل مجتمعي تتعرف مزايا الأطراف الفاعلة فيه بطبيعة المواقع التي تشغلها داخل العلاقات الموضوعية التي يفرضها ميزان القوى السياسية والاقتصادية والثقافية بين الأفراد والجماعات والمؤسسات حسب تعريف (Pierre Bordieu)^(١). وبناء على هذا التعريف لحقل البحث الاجتماعي لمعوقات وإمكانات التنمية وهو تعريف ينطبق على وحدة الحقل القطري الموجود في الواقع، وليس على الوحدة المفترضة للحقل القومي القائم على مجرد الجمع بين فروقات وتشابهات الأقطار. إن مثل هذا الجمع يغدو ضرورة موضوعية في اعتقادنا عندما تصبح مصالح الأطراف الفاعلة في موازين القوى القطرية الاقتصادية والسياسية مرتبطة بالانتقال إلى حقل التكامل الإقليمي أو القومي، أي إلى موازين قوى أكثر ترابطاً وأقدر على المواجهة والمنافسة على صعيد الأسواق الخارجية. وهذا ما يعني باختصار، أن تكامل الأسواق وتوحد الأقطار العربية هما عمليتان يمكن أن تتدرج إليهما تنمية المجتمعات العربية ولا يمكن أن تنطلق منهما وكأنهما واقعين ناجزين.

إن تجاوز الخبراء الحكوميين والدوليين للمنطق التاريخي والسياسي لسيرونة التنمية في البلدان العربية يعود بالضرورة، كما سبق وأشرنا، إلى تمويه المسؤوليات الحكومية القطرية من خلال إبراز آمال افتراضية على ما يسمونه «التكامل الإقليمي والتعاون الدولي من أجل التنمية»^(٢). وفي تقرير عن مسار الأهداف الإنمائية حول هذا التكامل المفترض والمرجى يبرز الخطاب القومي التكنوقراطي المحوّم فوق آليات التعويق القطرية مُفصّلاً ضرورات تحقيق الهدف الثامن وذلك من خلال دعوة إعلان الأمم المتحدة للألفية:

١- إلى «الترويج لنظام تجاري ومالي أكثر إنصافاً على المستوى الدولي».

٢- وإلى « تعزيز الالتزام الإقليمي (في تقرير المراجعة العشرية للأهداف الإنمائية للألفية

F. Heran: De la phénoménologie à la Sociologie , Juillet Septembre 1987. P: 410.

(١)

(٢) راجع: تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية نحو تنمية مستدامة، الصادر عن الإسكوا، ص ٨٧.

عام ٢٠١٠) والتكامل بين البلدان العربية المختلفة الموارد وتحديد التزامات كمية وزمنية بالنسبة للتمويل الإقليمي للتنمية في البلاد العربية وضرورة إصلاح إدارة الاقتصاد العالمي ولا سيما المؤسسات المالية العالمية ومراجعة المذاهب والخيارات للاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة...».

أجل، إن الرد على تجاوز المنطق التاريخي والسياسي لتعوق التنمية في البلدان العربية جاء في طروحات الانتفاضات العربية حول الحرية والكرامة والعدالة. وقد أكدت هذه الطروحات أن مسألة الفقر والبطالة وما تولدانه من إذلال لا يمكن حلها إلا بالتغيير السياسي الذي هو في خلفيات متشابهة بين الحركات كما ورد في التقرير نفسه عن الأهداف الإنمائية المشار إليها (ص ٣) ولكنه تغيير لا يحصل إلا في ظروف وتوازنات سياسية-اجتماعية قطرية مختلفة.

وقد لجأ الدكتور قُرني في مقاربتة القومية التكنوقراطية، إلى تبني المنهج العضوي الوظيفي (Functionalism) المستند إلى نظامية الكيانات البيولوجية في تفسير الظواهر الاجتماعية وتحولات المجتمعات العربية، ففسر عجوزات الأنظمة الاستبدادية العربية وانهاراتها بسبب «شيخوختها المعرفية والإدراكية» في مواجهة «شبابية المجتمع»^(١) حاصراً بذلك الصراع الاجتماعي بين الأجيال ورابطاً بين تغيير المجتمعات العربية وبين «قرار سياسي نابع من قمة هرم السلطة»، التي يقارن بين موقعها ودورها في النظام البيولوجي بموقع ودور «جهاز التحكم العصبي» في جسم المجتمع الذي يتخيله. ورابطاً بين عملية «التنمية العادلة والمستدامة (في الوطن العربي طبعاً)» بضرورة «إعادة هيكلة لفكر قمة السلطة ومركز القرار، لتمتد بعد ذلك إلى المستويات الأدنى في هرم السلطة ضامناً بهذا التغيير المتخيل «في جهاز التحكم العصبي» للسلطة، انفتاح عملية التمكين لتوسيع «خيارات المجتمع العربي (الموحد في تخيله) ومواطنيه».

ولا يستغرب أحد اطمئنان د. بهجت قُرني لانطلاق هذه العملية البنيوية وهو يتخيل في ما يُسميه «المنطقة العربية» وأحياناً «المجتمع العربي» هرم سلطة واحداً موحداً يتمتع

بموارد بشرية ضخمة وموارد مالية مذهلة، وقد هاله أن تصل الفجوة بين متوسط دخل الإنسان في دولة قطر من جهة، ٥٠ ضعفاً من متوسط ما يحصل عليه الإنسان اليمني عام ٢٠١١، فعرف إشكالية التنمية العربية باعتبارها تشكل «اللغز العربي» أي الفجوة بين الموارد والإنجازات الناتجة من سوء استغلالها في هذه العملية أو عدمه، (وقد سبق أن ألمح الباحث إلى قصورات الأنظمة الإدراكية والمعرفية). ولكن السؤال «من أين البداية؟»، في هذه العملية، لا يستعصي على د. قرني لأنه اكتشف سر معالجة تعوق التنمية القومية «مستهلماً التفكير الطبي حول دور جهاز التحكم العصبي» في رأس السلطة العربية (!). ولم يكتف باستلهم النظامية الوظيفية في علم الفيزيولوجيا، فذهب إلى اختصار ما سمّاه مقولة الكتاب «الرئيسية التحليلية» القائمة على «محورية التغيير من أجل التمكين»، وهو برأيه تغيير يجب أن يبدأ من القمة ليسري في المجتمع متكرراً في هذا الوجود لمنظور علم الاجتماع السياسي، ومرجعاً عليه منظوره كمختص بعلم السياسة يختزل علمه إلى مجرد وصف لأشكال السلطة المعتمدة وتركيبها وإعادة تركيبها وفق «القرار السياسي» في الدول.

إن استهوان الباحث للمراوحة بين المقاربات الفينومينولوجية والوظائفية الفيزيولوجية والكلبانية في فهم معوقات التنمية ومقاربتها الإرادية السياسية في فهم عمليات التغيير والتمكين قاده إلى التعامل مع ما يشغله مما يُسميه «أزمة التنمية العربية» وإلى «تعامل الطبيب الذي يركز على التشخيص ويحاول الإجابة عما هو العمل (البحث عن العلاج / المخرج المطلوب لتمكين المواطن العربي»^(١). وقد تراءى له أن هذا التمكين الذي يبدأ من قمة هرم السلطة متيسر لمجرد أن يتوافر له القرار السياسي النابع منها. وبما أن قمة السلطة السياسية هي التي تقرر وهي التي تملك سلطة التشريع، فإن التغيير يصبح ممكناً، حسب رأيه، بفعل وجود الإعلام الحر وجودة التعليم الأساسي. وفي مثل هذا الفهم لتشخيص معوقات التنمية ولقدرة السلطات العربية على تجاوزها، يكون قد غاب عن ذهن الباحث قرني أن تعوق التنمية هو نتيجة سياسات ومؤسسات ومواقع في السوق الدولية، ولا يمكن

أن يُعالج بقرارات من رؤوس السلطات. هذه السلطات التي كثيراً ما اضطلعت ببرامج دولية نيوليبرالية تعمل على تخفيف الفقر بدل العمل على تفكيك آليات الفقر بعد إذعانها خصوصاً منذ مطلع التسعينيات لسياسات التحرير الهيكلي و«توافق واشنطن». وهذا ما زاد في نسب الفئات المعرضة، خارج البلدان الناشئة الجاذبة للاستثمارات الخارجية، لتجاوز متواصل لخطي الفقر المدقع والوطني. وقد طال هذا التدهور المعيشي^(١) ما نسبته ٤٦٪ من سكان ١٩ بلداً في أميركا اللاتينية وطالت البطالة ما يزيد عن ١٩,٦٪ من القوى العاملة. وفي الوقت الذي تُظهر التقارير الدولية تراجعاً في تحقيق أساسيات الأهداف الإنمائية للألفية «حيث يبدو أن جميع الدراسات تلتقي على اتساع الفوارق في الدخل في العالم»^(٢).

وفي نأيه عن تصنيف ونقد النقاشات الدائرة بين المثقفين العرب حول حدود الداخل والخارج في تشكل أزمة التنمية العربية يميل الدكتور قُرني إلى مقارنة كليانية (Totalisante) تربط بين مصادر الأزمة ربطاً دائرياً عضوياً وتُعفي الباحث من مسؤولية التنظير لجهة تثقيل أو تحديد أهمية كل مصدر منها في الإفادة من الأزمة.

وعلى الرغم من مخاطر اعتماده للمنظور القومي التكنوقراطي القائم على تشابه آليات التعويق السياسي والاقتصادي للتنمية بين الأقطار، ملكية كانت أو جمهورية، وميله إلى استلهم التفكير الطبقي الذي لا يفرق كثيراً بين مسؤوليات ومواقع رؤساء السلطات القطرية المتشابهة في سمة أساسية تتمثل بتعلقها «بالنظام الإرثي كالإقطاعية خاصة والإدارة الزبائية» عاد وانتبه في مقدمته إلى تلك المخاطر في تقديمه لخلاصة القسم الأول تحت عنوان: «دراسات التنمية مع بداية العقد الثاني: إطار تحليلي»^(٣) عندما أشار إلى أنه «بسبب اعتقاد العديد من الباحثين العرب بأنهم جزء من أمة واحدة عربية أو (إسلامية) تأخر الاهتمام بعض الشيء بتحليل ما يُسمى الدولة القطرية وتنظير أصولها ومكوناتها وعلاقتها بالمسار

(١) راجع آرثر لويس، مجلة عالم المعرفة «من الحداثة إلى العولمة»، ص ٢٦٦-٢٧٢.

(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملخص ص ٣.

(٣) التنمية الإنسانية العربية، مرجع سابق، ص 385

التنموي...»، وأن أساس نجاح هذا المسار هو قدرة الدولة لا على تصميم رؤية لهذا المسار التنموي فحسب، بل على وضعه موضع النهوض أو البناء المرتبط أشد الارتباط بنوعية سلطة الدولة ومؤسساتها، والأساس الذي تقوم عليه أو تستمد منه شرعيتها.

لا يميل الخبير قُرني إلى «الخوض في النظريات المتعددة» طالما أنه «ومهما كانت الاختلافات في أنماط الاقتصاد وشكل الحكم وهيكل المجتمع»، فإن معظم الدول العربية تتشارك في سيطرة «النظام السلطوي» وتتشارك في مقتضيات التغيير التي يجب أن تنزل بحسب رأيه، من قمة هرم السلطة إلى قاعدته. وهي مقتضيات تقوم على ترشيد نمط الحكم فيها لكي لا يقوم على التحكم بل على تغيير نمط القوة السائدة (؟)، بحيث يتسم بمشاركة الجميع مجموعات وأفراداً الذين يتم تمكينهم ابتداءً من القمة لإعطاء القدوة (طبعاً) فيتم «تحويل قانون الدولة إلى دولة القانون» وإحياء قضاء كفؤ ونزيه مستقل عن السلطة التي تعينه وإبعاد الإعلام عن خدمة الحاكم تعزيزاً للشفافية والمساءلة.

وطالما أن الدولة في تقديره «قادرة على اعتماد منهج التعليم التمكيني كجوهر للعملية التنموية» الهادفة إلى «إنتاج إنسان فاعل ذي عقل قادر على الإبداع وإنتاج المعرفة وتطويرها»، فقد أجاد الخبير قُرني في إعطاء الأهمية لإصلاح التعليم الديني الذي «ظل بعيداً عن دائرة الإصلاح والتطوير»، مع العلم أن الدين «يؤثر في حياة الفرد عبر قنوات حياتية متعددة تعليمية وتثقيفية وقضائية متعلقة بقوانين الأحوال الشخصية». ومن هنا تأتي في نظره أهمية «إعادة النظر في مناهج التربية الدينية، خصوصاً طرق تدريسها والربط بين لغة العلوم الشرعية واللغة المتجددة للعلوم الاجتماعية»^(١).

ويبدو أن الخبير، من خلال تقديمه لأقسام البحث ومنها القسم الخامس خصوصاً، متيقن من خريطة الطريق التي يقترحها من أجل التحول الديموقراطي في المجتمعات العربية من خلال مقارنة علم سياسية ورومانسية في آن واحد «تبدأ بعملية سياسية تحتمكم إلى الدستور.... وتقنين معايير الديموقراطية...»^(٢). إلا أن الخبير المتيقن من صلاحية

(١) المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٠.

تلك الخريطة ما لبث أن خرج عن تساؤله «ما الآتي؟» إلى تيقنه المُشار إليه في الإكثار من التوقعات حول تحولات مجتمعات الانتفاضات العربية ومراوحاتها بين رومانسية الديمقراطية الليبرالية التي يمكن أن تتدرج إليها البلدان الغنية في الخليج وبين تشاؤمية العودة إلى العصبية الطائفية والقبلية التي يمكن أن تعود البلدان غير النفطية للتخبط فيها. وعلى الرغم من تكرار هذه المراوحات يعود الخبير مراراً لينطلق من تشابه بعض ظواهر تعوق التنمية في المجتمعات العربية ليستهنون مطالبتها بإدارة حسنة للصراعات والنزاعات بينها وفي داخلها، وكذلك بالتعاون الإقليمي على إدارة الموارد المشتركة وعلى إدارة استباقية لهذه النزاعات.

مبدأ الشراكة في التنمية البشرية بعد عقدين ونيف على ترويج المنظمات الدولية له

في ظل الهيمنة النيوليبرالية التي جعلت من أسواق البلدان الفقيرة، منذ حوالى ثلاثة عقود، سقوفاً على أعمدة بلا جدران. وفي ظل حكومات مأزومة ومتكيفة يديرها عصبويون ومهووسو سلطة يتفاقم في ظلها كساد الموارد والإفقار وتتوسع الهجرات بفعل البطالة الناجمة عن عجوزات الصناعات والزراعات والحرف غير المؤهلة لمواجهة المنافسات الإغراقية. أشاعت الأدبيات النيوليبرالية الدولية وغير الدولية من أجل معالجة هذه التدهورات مفهوم تخفيف الفقر وروجت لإحلال نهج التدخلات التنموية في المجتمعات والجماعات المحلية الأكثر فقراً والمصنفة في تلك الأدبيات تحت عنوان «جيوب الفقر». ورجح هذا النهج الأخير المُناط بالجمعيات أو البلديات على نهج سياسات التنمية القطاعية والمناطقية المتكاملة التي تتعهد أمر تنفيذها عادة الحكومات. ولكن عجز هذه الأخيرة بات يبرّر إعفاءها في نظر المانحين النيوليبراليين عن تحمل مسؤوليات التخطيط لحماية الموارد الوطنية واستثمارها. وفي مقابل هذا العجز برز في أدبيات المنظمات الدولية وفروعها المحلية التركيز على مفهوم الشراكة أو المشاركة. وقد جاء هذا المفهوم ضمن منظومة أيديولوجية متماسكة في الربط المتسق بين المفاهيم.

وغني عن البيان أن تطبيق مضمون مفهوم الشراكة يُغري النخب الكثيرة، وهو يستند في الخطاب الليبرالي الجديد إلى مفهوم يبرز إرادة الفعل، إنه مفهوم التمكين من المشاركة. غير أن عمليات التمكين للفئات المهمشة من صغار المنتجين في الزراعة والحرف، ولا سيما منهم الشباب والنساء، أُعفيت أيضاً الحكومات من احتضانها وأُنيط بالمنظمات الأهلية أن تروج لتلك العمليات وتنفذها من 388 لعل ما يُسمّى بـ«المقاربة التشاركية» في

تنفيذ المشروعات الصغيرة وغير المتكاملة في المجتمعات والجماعات المحلية الفقيرة. وأن تقوم هذه المنظمات بتدخلات تمكن تلك الفئات في دورات التدريب المُعجلة من فهم الديمقراطية وتطوير القدرات الفردية وبناء المؤسسات تعويضاً عن قصور مسؤوليات الحكومات في مجال تمكين قطاعات الإنتاج وحمايتها ولو لفترات انتقالية لتمكينها من الصمود والمنافسة.

ولم تكتف الأدبيات النيوليبرالية بالتركيز على مبدأ الشراكة والتشاركية في التنمية داخل كل دولة فقيرة، بل عمدت إلى التركيز على ضرورة ترسيخ هذا المبدأ في المبادلات والتعاملات بين الدول. وفي هذا السياق أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨^(١) في خاتمته، إلى تفصيل مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما منها الهدف الثامن والأخير المتعلق بتطوير ما يُسميه «شراكة عالمية في مجال التنمية». وجاء تفصيل هذا الهدف في ٧ غايات يتطلع خبراء تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تحقيق كل غاية منها، إلى أشكال من الدعم يجب أن تلتزم بها الدول الغنية تحقيقاً للشراكة داخل كل دولة وبين الدول خصوصاً. ومن أبرز هذه الالتزامات:

- «دعم تطوير نظام تجاري ومالي يلتزم بالانفتاح والقواعد وعدم التمييز والحد من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي».
- «معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل الدول نمواً عن طريق دعمها من طرف الدول الغنية في «منظمة التنمية والتعاون» بنسبة معينة من دخلها الإجمالي (في حدود ٠,٨٪) وتحديد النسبة المخصصة داخلها لحاجات التنمية الاجتماعية (التعليم والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي)».

(١) راجع: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صفحة ٣٧٢.

- «التعاون مع الدول المدينة لتمكينها من مواصلة تحمل الديون لأجل طويل عن طريق تخفيض نسبة الدعم الزراعي في إجمالي الناتج الوطني في الدول الغنية. وتخفيض الرسوم الجمركية على نسبة متزايدة من مجموع وارداتها من الدول الفقيرة». وهذا ما لم تلتزم به الدول الغنية، ولا سيما في مجال الرسوم على وارداتها الزراعية من الدول الفقيرة. لا بل تواصل دعم إنتاجها الزراعي المشابه لمستورداتها وتواصل منحه العلاوات على التصدير وعن طريق المساعدات الإنمائية الممنوحة لبناء القدرات التجارية التصديرية إلى البلدان الفقيرة وعن طريق ربط مستوى خدمة ديون البلدان الفقيرة بنسبة من صادرات السلع والخدمات في هذه الدول.

- «توفير سبل الحصول على العقاقير الأساسية في البلدان النامية بأسعار معقولة عن طريق التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية». غير أن توفير هذه العقاقير لم يتحقق مع إرساء النظام التجاري الذي كان عليه أن يلتزم رغم ذلك بالحد من الفقر للتمكين من الحصول عليها. ولذلك ما زالت هذه المستحضرات موضوع احتكارات متحصنة غالباً في أنظمة تجارية احتكارية، ولم يتحرر إلا القليل منها في دول محدودة كجنوب إفريقيا والبرازيل.

- «إتاحة فرص التكنولوجيا الجديدة مع الدول الفقيرة وخصوصاً في مجالات المعلومات لتطوير الشراكة العالمية في التنمية».

وهذا ما تعوقه الجاذبيات الأكبر للاستثمار والأدمغة والأسواق في البلدان الغنية. وجدير بالذكر أن «حصة الدول العربية من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة على بلدان العالم البالغة ٨٧٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ لم يتجاوز ما نسبته ١٪ استحوذت السعودية على ٥٥٪ منها»^(١).

التنمية المعوّقة في الاشتراكية السوفياتية كما في الشراكة النيوليبرالية

إذا كان مبدأ الشراكة في السوق قد صُعب تحقيقه في البلدان الفقيرة لأسباب تعود إلى تعويقات داخلية، ترتبط بتدنٍ في مستويات نمو الموارد في القطاعات الإنتاجية وفي مستويات تكاملها، إلا أن آليات التعامل النيوليبرالية المعتمدة في تحويل اقتصاديات البلدان السوفياتية سابقاً، وهي الأعلى من حيث مستويات النمو والتكامل، لم تجعل تطبيق مبدأ الشراكة فيها أقل صعوبة. هذه البلدان التي كانت تُصنّف، في مطلع التسعينيات في تقرير التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٣ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأنها بلدان عالية ومتوسطة النمو. وهنا يجدر بنا أن نُشير إلى أن مفهوم الشراكة المزعومة كان قد برز عالياً في الأدبيات الدولية للتنمية بعد الانهيار السوفياتي. فبدأ هذا المفهوم وما زال أكثر إغراءً من مفهوم اشتراكية الحزب الواحد على الرغم من إنجازاتها المادية الكبيرة. هذه الإنجازات التي تراجعت في ظل تحول البلدان السوفياتية سابقاً إلى اقتصاد السوق على امتداد ١٥ سنة. ويؤشر على هذا التراجع ما يُلاحظ من تغيير في ترتيب مواقع تلك الدول بحسب مؤشرات دليل التنمية البشرية المعتمدة في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ مطلع التسعينيات. وقد دلت المقارنة أن ترتيب هذه الدول السوفياتية سابقاً تراجع بين تقرير عام ١٩٩٣ و ٢٠٠٧ بعد التحويل المركنتيلي من القطاع العام الاشتراكي المعوّق إلى انفلات الاحتكار الرأسمالي المعولم على الشكل التالي:

الدولة	ترتيبها في تقرير ١٩٩٣ بين ١٧٣ دولة	ترتيبها في تقرير ٢٠٠٧ بين ١٧٧ دولة
<ul style="list-style-type: none"> • استونيا وليتوانيا ولاتفيا • الإتحاد الروسي • بلغاريا • كازاخستان 	<p>٣٤</p> <p>٣٧</p> <p>٤٠</p> <p>٥٤</p>	<p>٤٤</p> <p>٦٧</p> <p>٥٣</p> <p>٧٣</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أذربيجان • تركمانستان • أوزبكستان • قيرغزستان • طاجكستان 	<p>٦٢</p> <p>٦٦</p> <p>٨٠</p> <p>٨٣</p> <p>٨٨</p>	<p>٩٨</p> <p>١٠٩</p> <p>١١٣</p> <p>١١٦</p> <p>١٢٢</p>

حدود التنمية في ظل الليبرالية الطرفية اللبنانية

وفرّ تجاور الجماعات الدينية الأقلوية على الساحل الشرقي للمتوسط شرطاً تاريخياً ملائماً، مهّد في لبنان لتشكيل كيان سياسي يتعزز فيه نظام ليبرالية الوساطة الخدمائية، يتحصن بتعددية عصبياته الطائفية المتنافرة، وكان الرابط السياسي الأيديولوجي بين استدامة الكيان وحماية النظام. إن هذه الليبرالية اللبنانية القائمة على اقتصاد البازار والجسر شهدت، خلال عقود سبقت الحرب الداخلية الخارجية عام ١٩٧٥-١٩٩٠، تغيرات إقليمية عاصفة

سياسية وعسكرية واقتصادية وفرت فرصاً متفاوتة من نمو الموارد بين المناطق والقطاعات. غير أن هذه الفرص اقترنت باختلالات بنيوية عطّلت منطق النمو التكاملي بينها وستتوقف في ما يلي أمام أبرز تلك الفرص وأبرز هذه الاختلالات:

١ الفرص والاختلالات على صعيد القدرات الاستثمارية في التنمية البشرية

تلاءم النمو في القطاع المصرفي مع توسع قطاع الخدمات والتجارة، حيث يستطيع أن يحقق فيه ربحية أضمن وأعلى وأسرع من الاستثمار في الإقراض التنموي المتوسط والطويل الأجل. وقد شهد هذا القطاع تركّزاً وتمركزاً قبل الحرب مكّنه من أن يتحول خلال الحرب وبعدها إلى الدائن الأكبر وبنسبة ٨٠٪ من الدين المترتب على الدولة، ومكّنه من مراكمة أرباح قياسية بفعل سياسة تثبيت سعر الصرف ورفع قياسي لأسعار الفوائد (راوحت ما بين ٣٥ و١٥٪). وشكلت الطبيعة المركنتيلية للرأسمالية المصرفية المستفيدة من غياب المؤسسات والسياسات الحاضنة لمناخ الاستثمار اختلالاً حال ويحول دون تثمار الفائض المالي اللبناني والخليجي في تنمية الموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية اللبنانية.

٢ الفرص والاختلالات على صعيد تنمية الموارد البشرية

شهد التعليم، في ظل أيديولوجية الجسر الثقافي، نمواً متوسعاً وغير متكافئ داخل المناطق وبين طبقاتها. وتوسع التعليم الحكومي خلال الحرب على صعيد توفير الأبنية المدرسية وحجم الطلاب في المجالين العام والمهني.

وإذا كان قد لوحظ في معطيات «المسح اللبناني لصحة الأسرة - التقرير الأولي»^(١) تراجع في المعدلات المنطقية للأمية الهجائية لدى الجنسين من ١/٣ البالغين (أي فوق ١٥ سنة) عشية الحرب إلى ما بين ١٠ و١٢٪ عام ١٩٩٦ وإلى حوالي ٩٪ عام ٢٠٠٤ ولوحظ

(١) راجع: المسح اللبناني لصحة الأسرة التقرير الأولي، الصادر عام ٢٠٠٥ عن وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء

تحسن في نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى ما نسبته ٩٣٪ عام ٢٠٠٤، بالإضافة إلى تحسن في معدل الالتحاق بالمرحلة ما قبل الجامعية عام ٢٠٠٥ إلى ٨٦٪ لدى الإناث مقابل ٨٣٪ لدى الذكور، إلا أن ترهل الإدارة الحكومية للمدارس وللمناهج ذهب لمصلحة التحول بنسبة الثلثين إلى مدارس التعليم الخاص. فبات تسجيل التلامذة في المدارس الحكومية يقتصر غالباً على أبناء الفئات المعوزة. واقترن هذا التردّي بتوسع ظاهرة التسرب من المدارس الابتدائية والمتوسطة إلى عمالة الأطفال، التي باتت تشكل أكثر من ١٠٪ من إجمالي العاملين في البلاد. وتبرز اختلالات تنمية الموارد البشرية على مستوى التعليم في فروقات بين المحافظات، حيث تصل نسبة التعليم الجامعي في بيروت إلى حوالي ٢٧٪ وتهبط في الشمال إلى ١٠٪ من إجمالي القوى العاملة.

٣ الفرص والاختلالات البنيوية على صعيد القدرة الاستيعابية لسوق العمل

وإذا كانت فرص تأهيل الموارد البشرية اللبنانية قد توافرت من خلال توسع قطاعات التعليم، ولاسيما منها التعليم الجامعي بعد الحرب، إلا أن هذه التنمية في التعليم لم تقترن بتنمية موازية لفرص العمل مما أدى إلى هجرة الشباب اللبناني من خريجي الاختصاصات التكنولوجية إلى الخليج وإلى أميركا الشمالية وأوروبا. وتوسعت في المقابل بطالة خريجي العلوم الإنسانية والآداب والعلوم الاجتماعية.

ووصلت بطالة الشباب^(١) الذكور (بين ٢٠ و ٢٥ سنة) إلى ٢١٪ تقريباً ولم تشمل إحصاءات البطالة المعلنة في أوساط الإناث من هذا العمر أكثر من ١٣٪.

لقد تزايدت هجرة الموارد والكفاءات الشبابية كرأس مال بشري بعد أن ضاقت أمامها فرص العمل بعد التحرير النيوليبرالي للسوق اللبنانية بفعل المعاهدات التجارية المتعجلة في تحرير الأسواق، وبعد أن حُرم الاقتصاد اللبناني خلال الحرب من الحماية، ومنذ مطلع

(١) المصدر: القوى العاملة في العام ١٩٩٧، إدارة الإحصاء المركزي، ١٩٩٨.

التسعينيات خصوصاً، من سياسات انتقالية تؤهله للمنافسة. وباتت تصعب أو تكاد تستحيل المنافسة داخله بعد أن فرض على الدول الفقيرة، ومنها لبنان، أن تتنصل من إجراءات الدعم التأهيلي للقطاعات السلعية، ولا سيما منها الزراعة والصناعة. وهو تنصل لم يفرض في المقابل على الدول الأغنى التي لم تتوقف عن دعم صادراتها إلى الدول الفقيرة.

لقد أدى التحرير المتعجل للأسواق المشار إليه إلى انخفاض تغطية الصادرات اللبنانية للواردات من حوالى الثلثين عام ١٩٧٤، إلى حوالى الربع عام ١٩٩٠، فإلى حوالى الثمن عام ٢٠٠٧. وإذا كان قطاع البناء قد شهد نهوضاً، إلا أن توسع الاستثمار في هذا القطاع اقترن ببطالة واسعة في نطاق العمالة غير الموصوفة، وقد تواجعت هذه الأخيرة مع عمالة عربية وأجنبية وصل حجمها إلى أكثر من ٤٠٪ من القوى العاملة اللبنانية. وارتفعت مع ذلك نسبة البطالة المعلنة في دراسة حديثة إلى أكثر من ١٥٪^(١).

وهكذا تكون الليبرالية اللبنانية الجديدة وفي ظل التوافقية العصبوية قد جدت سوقها، فحولتها إلى بازار أمام المنافسين الخارجيين لا مكان فيها للمنتجين اللبنانيين. ولم يعوض عن هذا العجز في الميزان التجاري السلعي بروز كفاءات لبنانية تصديرية في مجال البرمجيات والجواهر والكهربائيات وغيرها.

٤ الفرص والاختلالات البنيوية على صعيد الشراكة الجندرية أو المجانسة في التنمية

ورغم تجاوز معدل التحاق الإناث في المراحل قبل الجامعية لمعدل التحاق الذكور (٨٦٪ مقابل ٨٣٪)، إلا أن معدل النشاطية الاقتصادية للإناث ظل يساوي ٤١٪ من معدل النشاطية الاقتصادية للذكور.

كما يُلاحظ أن ما تحقق على مستوى التعليم لم يتح للمرأة كما للرجل فرصاً متناسبة على مستوى المشاركة الزوجية، ويؤشر على ذلك أن ١٠٪ من الثانويات والجامعيات تزوجن رجالاً أميين أو يقرأون ويكتبون (المسح اللبناني لصحة الأسرة)، مقابل أن ١٨,٧٪ من الذكور الذين أنهوا التعليم الابتدائي تمكنوا من الزواج بثانويات وجامعيات.

(١) مؤسسة البحوث والاستشارات، البطالة في لبنان وسبل معالجتها، وزارة الصناعة بيروت، ٢٠٠٣.

وهنا يُلاحظ أن ٤٨٪ من الأسر اللبنانية لا تتوافر لها تأمينات صحية. كما يمكننا قياس مؤشرات الصحة على أكثر من صعيد:

- فعلى صعيد السكن ومع تزايد موجات النزوح التي رفعت نسبة سكان الحضر من ٦٧٪ عام ١٩٧٥ إلى ٨٧٪ عام ٢٠٠٥، انعكس هذا النزوح الإغراقي للعاصمة خصوصاً، ارتفاعاً في نسبة المساكن الصغيرة (أقل من ١٣٠ متراً للأسرة) إلى ما نسبته ٥٨٪، علماً أن نسبة لا تقل عن ثلث المساكن الكبيرة تُعتبر بيوتاً ثانوية للنازحين في قراهم.
- وأما بشأن الصحة المنزلية المرتبطة بالنظافة فإن ما نسبته ٥٤٪ من السكان لا تصلهم مياه الشبكة العامة، وأن ٧٪ يعتمدون على مياه الصهاريج لتوفير مياه الخدمة. وأن حوالي ٣٠٪ يرمون نفاياتهم في مستوعبات في الشارع حيث تنمو القوارض والحشرات^(١).
- وعلى صعيد صحة الطفولة، فوفقاً لمعطيات «مسح معطيات صحة الأم والطفل» الصادر عام ١٩٩٦، فقد سجلت وفيات الأطفال خلال السنة الأولى من ولادتهم ما نسبته ٢٧ بالألف، وتختلف هذه النسبة باختلاف مستوى التحصيل العلمي للأمهات ولكنها لم تتراجع في الإجمال عام ٢٠٠٤ إلى أقل من ١٨,٦ بالألف^(٢).

٦ الاختلالات البنيوية للتنمية البشرية على صعيد الثقافة المدنية والسياسية

لقد كان بؤنا أن نقيس مستوى التنمية البشرية في المجتمع اللبناني على صعيد ثقافة حقوق الإنسان الدولية ومنها حقوق العمال الأساسية، إلا أننا آثرنا تجاوز الكلام في مؤشر

(١) المسح اللبناني لصحة الأسرة التقرير الأولي، مرجع سابق، صفحة ١٥.

(٢) المرأة والرجل في لبنان، صورة إحصائية، منشورات الأمم المتحدة بيروت عام ٢٠٠٠، صفحة ٥٨.

القياس هذا طالما أن العصبية الطائفية لا تعترف بمدينة تلك الحقوق وإنسانيتها. وقد لفت نظرنا في دراسة «المسح اللبناني لصحة الأسرة عام ١٩٩٦» أن نسبة الشباب الذين يرغبون في المشاركة في الانتخابات البلدية أو النيابية من الجنسين لا تتجاوز ٦٠٪.

وأما على صعيد توافر مصادر الثقافة، فإن التقرير الرئيسي للدراسة المذكورة أعلاه يُشير إلى أن ٣٨٪ فقط من ربات البيوت يقرأن الصحف يومياً أو مرة في الأسبوع على الأقل، وأن ٣٦٪ لا يقرأن الصحف مطلقاً، بينما هناك ١,٥٪ لا يشاهدون التلفزيون.

٧ الاختلالات البنيوية على صعيد بناء القدرات المؤسسية

إذا كان قياس قابليات النظام السياسي والتشريعي لتحقيق التنمية البشرية يرتبط بمستوى نمو المؤسسات النازمة للقدرات البشرية المتوافرة في المجتمع، فإن تعويق قابليات التنمية في لبنان يعود، أول ما يعود، إلى تغليب هذا النظام لأولويات ترسيخ السلطات الأهلية العصبوية، ووضع ما يُسمى بالمؤسسات الاجتماعية والسياسية المدنية المُستحدثة، كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات غير الحكومية والتمثيل البلدي، في خدمة شرعنة تلك السلطات واستدامتها باسم القانون والعصنة. وليس أدل على ذلك من توسع مؤسسات التمثيل البلدي والتعاوني والجمعيات التي تحكمها تشريعات الترخيص الإداري، فتوفر لها من الإنفاق الحكومي ما يجعلها أجهزة للتنفيذ الزبائني تستثمرها مفاتيح السلطات الأهلية المحلية، ولا تحرجها إجراءات التقويم والمُحاسبة لفعالية أدائها في بناء المجتمع وفي الاستثمار الأفضل لموارده.

أدلوجة الشراكة في التنمية المحلية لتسويخ انسحاب الدولة

يعمد الخبراء عادة، في قياس مستويات التنمية الاجتماعية في بلد ما، إلى تعيين حدود اقتراب وابتعاد تلبية الحاجات الأساسية في هذا البلد عن معدلات تلبيتها المألوفة في البلدان الغنية؛ ففي لبنان، كما في غيره في الكثير من البلدان، ينبري الخبراء الموالون

إلى إبراز التحسن في المعدلات الصحية والتعليمية والسكنية ومستويات التجهيزات المتوافرة من خلال المقارنة الزمنية للأوضاع بين عهد وعهد. وفي المقابل، ينبري الخبراء المعارضون الحداثيون، ممن لا يخرجون عن منطق القياس الكمي، إلى إبراز التفاوتات المتفاقمة في المعدلات نفسها بين منطقة ومنطقة وبين جماعة وجماعة داخل المنطقة الواحدة. ويتشارك كل من خبراء الحكومات والمعارضات في اعتماد المعايير الكمية فقط، لقياس تلك التفاوتات؛ فيُغفل الخبراء الموالون منهم أحياناً كثرة، بوعي أو بغير وعي، تفكيك الآليات الاقتصادية السياسية المحددة للتفاوتات الاجتماعية الثقافية. هذه الآليات الراعية للسوق المنفلتة والمعوقة لفرص التنمية والتمكين فارضة فرص تقبّلها على الناس، وفي المقابل يسعى الخبراء المعارضون الحداثيون منهم، بوعي أو بغير وعي، إلى إغفال الآليات الاجتماعية الثقافية المرسخة لقيم المحافظة الضامنة لتكيف الناس وتقبّلهم.

وفي هذه الجلبة الأيديولوجية تتواجه النخب من مواقع متقابلة: خبراء يوالون من خلال ثقافة تشريع النظام، وضمن تكيّف الناس مع أوضاعهم، مقابل خبراء يُعارضون من خلال تحريضهم الأيديولوجي لرفض النظام وتركيزهم الظرفي على مطالب تستوعبها الإدارات في الوزارات وتلبّيها استنسابياً، بما يُعيد إنتاج التزعم والولاءات التقليدية المحصنة للنظام السائد في البلاد.

وهكذا يصبح النهج المُعارض في مطالبة الإدارات الحكومية حاجة ضرورية ومكملة للنهج الموالي، يدلل به على مظهره الديموقراطي المتمثل في قبول الشكوى من التقصير المنسوب إلى إدارات شبكات البنى التحتية ومرافق الخدمات الاجتماعية. هذه الإدارات التي تُقاس فعاليتها بمدى استيعابها للفاعليات المحلية (بلديات أو جيوب حزبية أو أهلية عصبوية ضاغطة... إلخ)، أو بمدى تنفيـع المقاولين، الموالين بالضرورة، المرجحين لتنفيذها مع تابعيهم.

ولم يقتصر النهج التحريضي الحداثوي للنخب اللبنانية المعارضة على إحراج

الإدارات الحاكمة لجهة قصور خدماتها، بل تميل إلى إحراج الجماعات المهمشة التي تطالب بإنصافها، وإلى التبرم من الروح المحافظة في مفاهيمها ومعتقداتها وطقوسها، في وقت تنبري الزعامات الحاكمة إلى التركيز على إطرء هذه الروح المحافظة وترسيخها والحرص على احتضان شعائر تعبُّدها. وهذا ما كان يدفع الجماعات المهمشة إلى الابتعاد عن ميول نخبها المعارضة المتعالية في حداثتها على روحانيات عوامها، في الوقت الذي تدعوها إلى التضحيات المريرة من أجل التحرر والتقدم المعيشي، فتتكفى هذه العوام عن إحراجات النخب المعارضة وتجد نفسها أقرب إلى البداهات الدينية والثقافية، التي تحرص الطبقة الحاكمة على إحيائها، لأنها تصون قيم القدريّة وهناء الركون إلى التكيف والتزهد، إلى الحد الذي يحبط النخب المعارضة ومنهم خاصة ناشطي أحزابها الراديكالية وخبراءها.

وتمثل هذا الإحباط بتراجع حاد لتأثير نهج التحريض المطلبي النقابي والحزبي الحداثوي اليساري في مواجهة الليبرالية اللبنانية المفرطة في انفلات أسواقها. وبرز بعد الثمانينيات من القرن العشرين وبعد الانهيار السوقياتي، وتحول الكثير من القيادات الوسطية النقابية والحزبية اليسارية إلى استهوان اعتماد نهج تحريكي من نوع مختلف أيديولوجياً يُركز على أولوية استنهاض شراكة الفعاليات المحلية في التنمية. إنه تحول واع أو غير واع باتجاه الفهم النيوليبرالي لدور الدولة وتنصلها من تكاليف الرعاية للتوازن الاجتماعي نشطت في ترويجه مراكز القرار المالي الدولي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والمنظمات الدولية ومنها خصوصاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي نصحت وتنصح باعتماده نهجاً لا بد منه لمعالجة أزمات تدهور المعيشة والإقصاء الاجتماعي في البلدان النامية. هذه البلدان التي شهدت بعد تبنيها لتوجهات تلك المراكز والمنظمات الدولية، تراجعاً مقلقة في معدلات النمو وازدياداً في التضخم والبطالة وتفاوتات مقلقة في توزيع المداخل وفي ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ولم تنفع طوباوية خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ما يُشِرون إليه في «تقرير

التنمية البشرية لعام ١٩٩٣»^(١)، من أن «بلداناً كثيرة ستحتاج إلى زيادة إنفاقها العام، لتكفل حصول الجميع على التعليم الأساسي والرعاية الصحية لكي يستفيدوا من الأسواق الرؤوفة بالناس، ولتحافظ على شبكات أمن اجتماعي من أجل فئاتها الضعيفة تفي بالمُراد وتتسم بالكفاءة». غير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يطالب بزيادة الإنفاق الحكومي في مجال التعليم والصحة، لم يتوقف أمام الشرط المستعصي لتحقيق تلك الاستفادة، وهو شرط يربط ارتفاع مردود هذه الزيادة بقدرة الإدارات الاجتماعية الحكومية على تجاوز ما يسود فيها من فساد وزبائنية مفرطين، مما يحول دون ترشيد الاستثمار وتوسيع الأسواق.

التحول في مقاربات الخبراء

مع تزايد الضغوط على الدول الفقيرة المدينة بغالبيتها، ومطالبة مراكز الليبرالية الجديدة لها منذ الثمانينات باعتماد الإصلاحات الهيكلية وانسحاب الدولة من رعاية الأمن الاجتماعي توسعت جولات المندوبين عن المنظمات الشمالية التي طرحتها الأمم المتحدة المانحة في بلدان الجنوب ولوحظ أن مساعدات التنمية من ٢٨ دولة مانحه تراجع من نسبة ٠,٧٪ من ثرواتها الوطنية إلى حوالي ٣٪ فقط. وأن عروض التمويل في بلدان الشمال ومنها عروض التمويل الأوروبي خصوصاً، ارتفعت عام ٢٠١٣ إلى ١٠٠ مليار يورو في وقت خسرت فيه الدول الفقيرة ٨٥٩ مليار في مبادلاتها التجارية مع دول الاتحاد حسب تقرير مؤسسة كونكور^(٢). وكان من الطبيعي أن تبرز تحركات المنظمات الشمالية في لبنان المتنوع ثقافياً وطائفيّاً وسياسياً، حيث تجد فيه كل الأطراف الممولة ما يلائم حساسياتها السياسية والثقافية بمعزل عن التوجهات الحكومية اللبنانية. وتجد في تخلع إدارته ما يُسهّل لها إجراءات التماسس والتشارك والتحويل المالي. ولذلك لوحظ

(١) تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ص ٥١.

(٢) تقرير مؤسسة كونكور التي تمثل تجمعاً لمنظمات غير حكومية أوروبية بعنوان «تحت الضوء ٢٠١٣».

أن عدد الجمعيات والمؤسسات (الواردة في دليل المؤسسات الإقراضية الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية)، والتي تتولى إدارة برامج إقراضية للأعمال الصغيرة على سبيل المثال، قد ارتفع من ٦ جمعيات لبنانية، مدعومة بتمويل خارجي يقارب ٨,٢ ملايين دولار، إلى ١٧ جمعية ذات برامج إقراضية، بعضها دولي وبعضها أميركي والبعض الآخر لبناني استجد تأسيسه خلال التسعينيات ليفيد من توزيع عروض التمويل المتاحة، هذه العروض التي بلغ إجماليها حوالى ٢٤,٥ مليون دولار أميركي.

هكذا يُلاحظ أن عدد البرامج الإقراضية وحجم المال المرصود لها سنوياً خلال التسعينيات قد ارتفعاً بنسبة ٣٠٠٪. وقد جاء مثل هذا النمو في التمويل الشمالي ليُظهر ضعف صدقية البلدان الغنية في التعاون الدولي من أجل التنمية، وليوهم بأن نموذج التمويل «التشاركي» بالتعاون المباشر مع الناس، الذي تدعو له المؤسسات الغربية المانحة من أجل التنمية والمنطلق من مبادرات ذاتية محلية، هو البديل الأجدى من نموذج تمويل الحكومات الذي يقتصر على الإدارات والجمعيات الأهلية. هذه الإدارات التي هدرت موارد البلاد وتسببت بالمديونية المقلقة. وليُقنع بأن نموذج هذا التعاون «التشاركي» في دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة، هو الذي يجب أن يستوعب البطالة المترتبة على خصخصة منشآت القطاع العام، وتراجع القدرات على المنافسة والتصدير في بلدان فُرض عليها «تحرير أسواقها»، والتوقف عن نهج الحماية قبل بلوغ هذه القدرات. وفي هذا السياق كان تحرك البنك الدولي ومعه المنظمات الدولية والوكالات المانحة في كل من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي. وكان التركيز الأول في المنطقة العربية قد انصب على إنجاح موديل «الصندوق الاجتماعي للتنمية» في مصر، ليشكل «نموذجاً رائداً» يقدم كوصفة ملائمة للحكومات التي يجب أن تدرك عجز إداراتها عن تولي التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية، وأن تقتنع بفاعلية التنمية الذاتية المحلية، وبضرورة إدراك الناس المحتاجين لها لمدى مسؤولياتهم عن تحقيقها وعن حصصهم في مردودها كما في تكاليفها. وأن يقتنعوا

أيضاً، أن مثل هذا النهج للدولة في رعاية مثل هذه التدخلات المحلية لا يضطرها إلى المزيد من تطلب الاقتراض الخارجي الذي تنوء تحت أثقاله وباتت خدمته المتعاطمة تهدد استقرارها السياسي. وعملت مراكز القرار النيوليبرالي على عقد اتفاقات مع دول عربية أخرى لإنشاء صناديق للقروض الصغيرة والمتوسطة، ولدعم الهيئات المحلية والبلديات في تنفيذ مشروعات إنشائية، أو لتنمية الموارد للجماعات في الأردن (الصندوق الاجتماعي للتنمية والتشغيل)، وفي لبنان كان التعاون مع الاتحاد الأوروبي (الصندوق الاقتصادي الاجتماعي للتنمية). وإذا كانت القروض قد شجعت في لبنان على خلق فرص عمل خلال عشر سنوات لما لا يزيد عن خمسة آلاف مقترض، إلا أن هذه الإسهامات لم تخفف من تزايد البطالة. يُضاف إلى ذلك، أن مشاريع التنمية المحلية التي تم تحويلها بالشراكة مع البلديات، لم يتوافر لها في إدارة هذه الأخيرة من الأهلية ما يضمن توفير الحدود الدنيا لصيانتها واستدامتها.

وفي ظل هذه الأجواء والأهواء التي هيمنت في أعقاب الانهيار السوقي والتضعف الأيديولوجي للبيروقراطية الحزبية والنقابية المستوحاة من موديل دولة الرعاية والديموقراطية الاجتماعية، في أوروبا خاصة، سادت في أدبيات المنظمات الدولية مفاهيم التنمية البشرية المستدامة والديموقراطية والشفافية والاعتماد على الذات والمساءلة والمجتمع المدني والتمكين وبناء القدرات والحكم الصالح، لتوحي للناس المتخوفين من تنصل الدولة، وللنخب المناضلة من أجل التقدم والعدالة، بأن القيم التي ينشدونها يمكنهم تحقيقها في النظام الذي يصون التعددية السياسية والتعددية الاقتصادية، وأنه لا خوف من حرية السوق لأن السوق يمكن أن تكون «رؤوفة بالناس تتيح لهم المشاركة الكاملة في عملها وتقاسم منافعها تقاسماً منصفاً، وسوف يتطلب جعل الأسواق أكثر رأفة بالناس استراتيجية تحافظ على استمرارية حركة الأسواق ولكنها تكملها بإجراءات أخرى تتيح لعدد من الناس أن

يستفيدوا من المزايا التي تتيحها»^(١). وفي هذا السياق تحول الكثير من المثقفين الراديكاليين خارج الأحزاب والنقابات الراديكالية وداخلها، إلى منظومة هذه المفاهيم ليكنوا إليها بعد الارتباك النفسي الثقافي الناجم عن الانهيار المحبط لموديل دولة التنمية. فتحولوا إلى المراهنة من جديد، على أن ما سُمي بالعمل المدني يوفر فرصاً لمواصلة المواجهة بأساليب جديدة ومركبة ضد الاستغلال والتخلف. وأن منظومة المفاهيم المروجة حول نهج التنمية البشرية المستدامة قد تأدجت في رؤوس الكثيرين منهم بعقيدة التشاركية، التي مالوا إلى تبنيها وتأويلها كاشتراكية من نوع جديد، تتجاوز دوغمائية الحزب المركزي وتتيح للبعض نوعاً من المعارضة الإيجابية المسؤولة، كما تتيح للبعض فرصاً للعمل في ما يستهويه وفي مؤسسات محترفة. مؤسسات عريقة أو مستجدة تبعدهم عن حرج اشتباه السلطة الذي كان يُطارِد أنشطتهم السابقة التي كانت تحريضية ثورية. مؤسسات تعمل هي اليوم بمعايير السوق وشرعيتها، فتقدر مهارات الناشطين المتراكمة في التشخيص والاتصال بعد تخليهم عن عصبية الحزب واستهدافاتها الثورية التي كانت توتر سابقاً علاقات المعارضين المناضلين اليومية مع المؤسسات الحكومية أو الدولية أو حتى الأهلية.

أجل، هذا هو المسار الذي تدرج فيه وإليه الكثير من الأطر القيادية الراديكالية وتحولوا خلاله إلى ناشطين مميزين في العمل الاجتماعي، الأقرب إلى الوعي التقليدي المحافظ والموالي لعوام الناس، من العمل الثوري الأقرب إلى قلوب النخب المعارضة داخل الفئات الوسطى وعقولها.

وفي هذا السياق، جاءت التحولات السياسية الفكرية التي هزت العالم منذ نهاية الثمانينيات، لتعزز التحول لدى أولئك الناشطين في تشخيص التهميش والتخلف. وكان هؤلاء قد عانوا تعطيل الديمقراطية السياسية في الأحزاب المعارضة المتبينة للموديل الاقتصادي الاجتماعي السوقياتي. وقد وجدوا اليوم في مفهوم التنمية البشرية «التشاركية

المستدامة» أنه مفهوم لا يعتمد القسرية كما في التنمية الاشتراكية المدولنة، ولم يدركوا أنه مفهوم عصي على التحقق طالما ظل يستند إلى مفهوم «السوق الرؤوفة» العصية، هي أيضاً، على الوجود في ظل هيمنة الليبرالية الجديدة. ولذلك تبقى هذه التنمية البشرية المستدامة أكثر أدلجة من مفهوم الاشتراكية الديمقراطية التي تحفظ للدولة دورها القسري في هندسة التنمية وإحلال الإنصاف الاجتماعي.

المصادر والمراجع

كتب باللغة العربية

ابن خلدون: «المقدمة في فضل علم التاريخ»، منشورات المكتبة التجارية، شارع محمد علي، القاهرة.

على الوردي: «منطق ابن خلدون» الطبعة الثانية، دار كوفان، لندن، ١٩٩٤.

أيان كريب: «النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس»، ترجمة محمد حسين غلوم، منشورات علم المعرفة، الكويت ١٩٩٩، عدد ٢٤٤.

أ.ج. هوبزبوم: «دراسات في التاريخ»، ترجمة عبد الإله النعيمي، منشورات دار المدى للثقافة والنشر _ دمشق.

لوران فلوري: «ماكس فاير»، ترجمة محمد علي مقلد، منشورات دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت ٢٠٠٨.

أحمد بعلبكي، «معوقات التنمية في لبنان» مقاربة اجتماعية ثقافية، صادر عن تجمع الهيئات الأهلية التطوعية وملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية في لبنان، عام ٢٠٠٨.

نيكوس بولنتزاس: «السلطة السياسية و الطبقات الاجتماعية» ترجمة عادل غنيم، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨٣.

مجموعة باحثين: «إشكالية الدولة والمواطنة والتنمية في لبنان» كتاب صادر عن الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع ومؤسسة HEINRICH BOLL STIFTUNG M.E منشورات دار الفارابي.

يورغن هابرماس: «الحداثة وخطابها السياسي» ترجمة جورج تامر، دار النهار، بيروت ٢٠٠٢.

جاء لومبار: «مدخل إلى الإثنولوجيا»، ترجمة حسن قبيسي، منشورات المركز الثقافي العربي،

بيروت ١٩٧٧.

أنطوني غيدنز: «الطريق الثالث»، ترجمة مالك عبيد أبو شهيو ومحمود محمد خلف، منشورات دار الرواد، طرابلس ليبيا، عام ١٩٩٩.

أنطوني غيدنز: «علم الاجتماع»، ترجمة فايز الصباغ، صادر عن المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت عام ٢٠٠٥.

نجيب عيسى: «إطار استراتيجي لمكافحة البطالة، المركز الإستشاري وللدراسات التوثيق، بيروت.

سعد الدين إبراهيم: «الملل والنحل والأعراق في الوطن العربي»، منشورات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ١٩٩٣.

بريان بري: «الثقافة والمساواة نقد مساواتي للتعددية الثقافية» ترجمة كمال الحصري، سلسلة عالم المعرفة عدد ٣٨٣ ديسمبر ٢٠١١، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.

Will Kymlicka: «أوديسا التعددية الثقافية» ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، سلسلة عالم المعرفة عام ٢٠١١، رقم ٣٧٧، الكويت.

سمير أمين: «الاقتصاد السياسي للتنمية»، منشورات دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢.

مجموعة باحثين: «اللامركزية الإدارية في لبنان»، صادر عن المركز اللبناني للدراسات، بيروت ١٩٩٦.

ج. تيمونز روبرتس وإيمي هاي: «من الحداثة إلى العولمة»، ترجمة سمر الشيشكلي، سلسلة عالم المعرفة رقم ٣١٠ ديسمبر ٢٠٠٤، المجلس الثقافي للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

بيتر آيغن: منظمة - الشفافية العالمية «شبكات الفساد والإفساد» ترجمة محمد جديد، منشورات دار قدموس للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٥.

- سليم نصر وكلود دوبار: «الطبقات الاجتماعية في لبنان» منشورات مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٢.
- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق: «نحو رؤية شمولية لتطبيق اللامركزية الإدارية المحلية»، بيروت ١٩٩٩ ويستند في مصادره إلى:
- إدارة الإحصاء المركزي: «دليل المناطق العقارية والمدن والقرى»، ١٩٩٧.
- وزارة الشؤون الاجتماعية: «مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن» الصادر ١٩٩٦.
- د. خالد قباني «اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان» منشورات عويدات.
- فريد الخازن: «تفكك أوصال الدولة في لبنان، ١٩٦٧-١٩٧٦»، بيروت، دار النهار ١٩٩٩.
- باروخ دي سبينوزا: «رسالة في السياسة واللاهوت» ترجمة حسن حنفي، طبعة بيروت، دار الطليعة، ١٩٨١.
- محمد أركون: «المجتمع المدني في العالم الإسلامي» ترجمة سيف الدين القصير، منشورات دار الساقى بالإشتراك مع معهد الدراسات الإسماعيلية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، بيروت.
- محمد عمارة: «دور الوقف في النمو الاجتماعي وتلبية حاجات الأمة» أبحاث ندوة نحو دور تنموي للوقف، الكويت، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الاجتماعية في دولة الكويت، ١٩٩٣.
- لمجموعة باحثين كتاب بعنوان: «المجتمع المدني في الوطن العربي» بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢.
- سعيد بنسعيد العلوي: «المجتمع المدني: المفهوم وتداوله في الخطاب العربي المعاصر»، الطاهر لبيب: «علاقة المشروع الديموقراطي بالمجتمع المدني العربي»،
- معن زيادة: «المجتمع المدني والدولة في فكر الناهضة العربية الحديثة»،
- وجيه كوثراني: «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي».
- عبدو فيلالي _ أنصاري: «المجتمع المدني في العالم الإسلامي» منشورات دار الساقى بالإشتراك مع معهد الدراسات الإسماعيلية، بيروت، ٢٠٠٧.

عزمي بشاره: «المجتمع العربي دراسة نقدية» الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

أديب نعمة: «أسئلة التنمية الاجتماعية في لبنان» في كتاب إصلاح السياسات الاجتماعية في لبنان الصادر عن المركز الاستشاري للبحوث و التوثيق، بيروت ٢٠١٢.

آرثر لويس: مجلة عالم المعرفة «من الحداثة إلى العولمة».

أمارتيا سن «فكرة العدالة»، منشورات الدار العربية للعلوم _ ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٠.

صحف عربية

محمد جابر الأنصاري في مجموعة مقالات في جريدة الحياة، أعداد ١١، ١٢، ١٣ و ١٤ تموز ٢٠٠٦.

محمد عابد الجابري: «إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣.

قاسم عز الدين : مقالة في جريدة السفير عدد الأربعاء ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١١

الطاهر ليب: «الثورة العربية ٢٠١١» في مقابلة أجرتها السيدة دنيز يمين في عدد السفير يوم ٤ شباط/ فبراير ٢٠١١.

عمرو صلاح: «الاقتصاد المصري: استنساخ السياسات نظام مبارك» في جريدة السفير اللبنانية عدد ٢١ حزيران ٢٠١٣.

انطوان حداد: مجلة ابعاد، بيروت، أيار/ مايو ١٩٩٧.

وجيه كوثراني: «فيما يتعلق بتاريخنا: مجتمع مدني أم مجتمع مَلّي؟» في جريدة الحياة عدد ٤ نيسان/ إبريل ١٩٩٥.

تقارير منظمات دولية و دراسات صادرة عن وزارات لبنانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مؤسسة محمد بن راشد المكتوم: « تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ » الصادر عام ٢٠٠٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير بعنوان « ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان»،

صادر في بيروت عام ١٩٩٨ .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بعنوان «التقرير الوطني للتنمية البشرية - نحو دولة المواطن،

لبنان ٢٠٠٨-٢٠٠٩» موجز للتقرير إصدار، بيروت ٢٠٠٩.

برنامج الامم المتحدة الإنمائي: بعنوان «تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤»، بيروت.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠» الصادر في نيويورك.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣» الفصل الرابع - الناس والادارة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية [دراسة بعنوان: « خارطة الفقر البشري

وأحوال المعيشة في لبنان ٢٠٠٤»، الصادرة عن مشروع بناء القدرات و الحد من الفقر،

بيروت.

وزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير بعنوان

«الأوضاع المعيشية للأسرة الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر»، صادر في بيروت ٢٠٠٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٣».

شارلز غور وآخرون «الاستبعاد الاجتماعي وسياسة مكافحة الفقر» صادر عن برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية - المعهد الدولي لدراسات العمل ، سلسلة أبحاث -

١١٠، بيروت، ٢٠٠٢.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية وإدارة الإحصاء المركزي: دراسة بعنوان

«الأوضاع المعيشية للأسر، ٢٠٠٤» صادرة في بيروت عام ٢٠٠٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، «عرض عام» .

برنامج الامم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية تقرير عام ١٩٩٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، لبنان ٢٠١٠»،

٢٠١٤، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، بيروت،

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ «إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية»، لبنان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير «التنمية الإنسانية العربية» الصادر عام ٢٠٠٢.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «تساؤلات جديدة وقديمة حول السياسات الاقتصادية» تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «التنمية الإنسانية العربية في القرن الواحد والعشرين أولوية التمكين» لمجموعة من الباحثين، إعداد وتحرير د. بهجت قُرني، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى الجامعة الأمريكية في القاهرة، بيروت ٢٠١٤.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية: دراسة عن «الوضع الاجتماعي الاقتصادي في لبنان واقع وآفاق» صادرة في بيروت عام ٢٠٠٤.

الإسكوا: تقرير بعنوان «الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية ٢٠١١ «زمن التحول _ نحو تنمية تضمينية شاملة» بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٢.

الإسكوا: «السياسات الاجتماعية المتكاملة _ رؤى و استراتيجيات في منطقة الإسكوا»، التقرير الثالث، بيت الأمم المتحدة، بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.

الإسكوا: تقرير بعنوان «الظروف الاجتماعية في منطقة الإسكوا» مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا الصادر عام ٢٠٠٤، بيروت، ٢٠٠٤.

الإسكوا: تقرير «نحو تنمية اجتماعية شاملة قائمة على المشاركة في منطقة الإسكوا» (منشور من دون تحرير رسمي) بيروت، عام ٢٠١١.

الإسكوا: «تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسة العامة في بلدان عربية مختارة، نيويورك، ٢٠١٠.

الإسكوا: تقرير بعنوان «دليل تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة» ٢٠١١.

الإسكوا: « دليل تنمية المجتمع المحلي»، الجزء الأول.

الاسكوا: «السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة» الصادرة عن أكتوبر ٢٠٠٨.

إدارة الإحصاء المركزي: دراسة بعنوان «القوى العاملة في العام ١٩٩٧»، بيروت ١٩٩٨.

إدارة الإحصاء المركزي ووزارة الشؤون الاجتماعية: دراسة بعنوان «بيانات مسح المعطيات الإحصائية

للسكان والمساكن»، بيروت ١٩٩٦.

وزارة الشؤون الاجتماعية: دراسة بعنوان «خارطة أحوال المعيشة»، بيروت عام ٢٠٠٠.

البنك الدولي: التقرير السنوي ٢٠٠٢، المجلد الأول، الاستعراض السنوي.

تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٩.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD): التقرير السنوي لعام ٢٠٠١.

تقرير البنك الدولي: عام ٢٠٠٤.

وزارة الشؤون الاجتماعية: دراسة من اعداد أحمد بعلبكي وربيح الظريف بعنوان «سياسة

واستراتيجية مراكز الخدمات الانمائية التابعة» كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣.

«المرأة والرجل في لبنان» صورة إحصائية، منشورات الأمم المتحدة، بيروت عام ٢٠٠٠.

مصادر أخرى ومواقع الكترونية

Daniel Kaufmann و Cheryl Gray البنك الدولي مقالة بعنوان «الفساد والتنمية» مأخوذة من موقع

على الانترنت.

البنك الدولي مقالة بعنوان «الفساد والتنمية» Daniel Kaufmann و Cheryl Gray مأخوذة من موقع

البنك الدولي على الانترنت.

وثيقة الوفاق الوطني: الصادرة عن مؤتمر الطائف ١٩٨٩ والتي أصبحت بنودها في صلب

الدستور اللبناني.

الأمانة العامة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب: «التقرير الاجتماعي العربي» الصادر

عام ٢٠٠١.

مؤسسة الفكر العربي: تقرير بعنوان «أوضاع العالم ٢٠١٠»، منشورات المؤسسة، صادر في بيروت.

سارة بن نفيسة: في نص بعنوان «النساء العربيات والمجتمع المدني» صادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموجود على الموقع www.arab-hdr.org.

جمعية المصارف اللبنانية التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩.

عبد الوهاب الأفندي، في نص بعنوان «المجتمع المدني نقلة نوعية» موجود على الموقع www.arab-hdr.org/publication.

صلاح الدين الجورشي: «الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: إطلالة أولية على المبادرات الدولية والإقليمية»، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، تموز/ يوليو ٢٠٠٨.

مجلة «الشهرية» التي تصدر عن شركة «الدولية للمعلومات» العدد رقم ٥٨ - آ.

كتب باللغة الفرنسية

Ervin Goffman, La mise en scène de la vie quotidienne, Paris, minuit 1973.

J. Habermas, Théorie de l'agir communicationnel, Paris, Fayard 1981, tome 1.

Laëtitia A Duault et Laurent Vidal, Anthropologie de l'aide humanitaire et du développement, édition Arman Colin, Paris, 2009.

Fernand Brodel, civilisation économique et capital, Tome II, A. Colin, 1980.

A. Touraine: La voix et le regard, éd. du Seuil, Paris 1978.

-----Un Nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui, Fayard, Paris 2005.

Mission IRFED, Rapport tome 2, 1960-1961.

Raymond Boudon et F. Alexis Tockville, La démocratie en Amérique et l'ancien régime, Tome II.

Bourricaud, Culturalisme et culture» Un dictionnaire critique de la sociologie, Paris, PUF.

Pierre Bourdieu et J.S. Passeron, Les héritiers, Paris, Minuit , 1964.

L'émigration des jeunes libanais et leurs projets d'avenir, étude faite par

l'Observatoire Universitaire de la Réalité socio_économique de l'Université Saint Joseph de Beyrouth.

N. Herpin, Les sociologies américaines et le siècle, Paris, PUF, 1973.

G. Lapassade, L'Ethnométhodologie, Paris, Méridiens Klincksieck, 1991.

Lewis W. Arthur, The Theories of Economic Growth, London: Allen and Anwin. 1959.

Esping – Andersen, G: Three worlds of welfare capitalism, Cambridge polity press, 1990.

F. Heran, De la phénoménologie à la Sociologie, Juillet _Septembre 1987. Michel Grozier, Le Phénomène Bureautique, Paris, Seuil, 1963.

مصادر وصحف أجنبية

l'Association International des sociologies de langue française (AISLF) texte ouvertures «Sociologie et Francophonie en Chine».

HA _ Joan CHANG, in Le Monde, édition Proche _ Orient 12/7/2002, page IV, Tribunes F.

Robert Rochefort et Eric Morin et Rafaël Kempf in revue L'Expansion Numero. 77, mars 2012.

Maujean Guillaume, «L'Audit» les échos Journal français, supplément, 23 avril 2013.

Alaine Touraine et Pierre Larroust, «Pourquoi la social _ démocratique ne convainc plus?», Revue «L'expansion» No. 789, Nov.2013.

مصادر ومواقع الكترونية

Foundation (ETF), «an overview of Educational Systems and Labor region, briefing note Markets in Mediterranean», 2005.

Saed Karajah in «the international journal of nofor-profit law», 2 april 2007.

ILO _ Donatella Guibilaro, ILO, Migration from the Maghreb pressures: current situation and future prospects. www.ilo.org/publiv/english/protection/migrant 152

المؤلفات

- قضايا وموضوعات خلافية في تنمية الموارد البشرية، منشورات، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٧.
- معوقات التنمية في لبنان، منشورات دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٧.
- كاتب مشارك في تأليف كتاب تعليمي جامعي حول موضوعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتدريس في الجامعة العربية المفتوحة، بيروت، ٢٠٠٥.
- التنمية المحلية والقطاعية سجال في المفاهيم والتجارب اللبنانية صادر عن مركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية وتجمع الهيئات الأهلية التطوعية، ٢٠٠٠.
- كاتب مشارك في تأليف سلسلة كتب علم الاجتماع المقررة للصفوف الثانوية والمنشورة من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء، ١٩٩٧-١٩٩٨.
- التنمية الريفية والمجتمع المحلي في لبنان، منشورات دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٤.
- القطاع الزراعي في لبنان خلال العشرية الأولى، منشورات دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٧.
- الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف...، منشورات دار عويدات، بيروت، ١٩٨٥.
- المسألة الزراعية أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، منشورات دار عويدات، بيروت، ١٩٨٤.
- التعاون الزراعي في الرهان اليوغوسلافي، منشورات معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨.

في هذا الكتاب..

مع توسع ترويج الإعلام الفضائي والنشر الأكاديمي للثقافة النيوليبرالية افتُعل التناقض بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية الاجتماعية. تناقض رُوج له خبراء الليبرالية المتجددة، عبر منشورات المنظمات الدولية بهدف تعميم فهمهم لديموقراطية التنمية. فقد اعتمدوا الترويج لوجوب تحقق النمو الاجتماعي مُتلازماً (Synchronisé) مع تحقق النمو الاقتصادي، وذلك تمثلاً بالتلازم الملحوظ الذي تدرجت إليه المجتمعات الصناعية بعد اجتيازها الميرير خلال قرن ونصف قرن لمراحل الثورة الصناعية. مراحل شهدت خلالها ترسخ النمو الاقتصادي وبلوغه مستوى من تطور القوى العاملة، فرض على الحكومات التحول إلى تشريعات العمل والانتقال إلى نظام دولة الرعاية الاجتماعية، وانتهت إلى مرحلة بات معها مستوي النمو يتحققان في مسار تعاقبي (Dichronisé)، كضرورة بنيوية- تاريخية يفرضها المنطق التكاملي لتطور كل منهما.

ISBN 978-614-432-332-8

